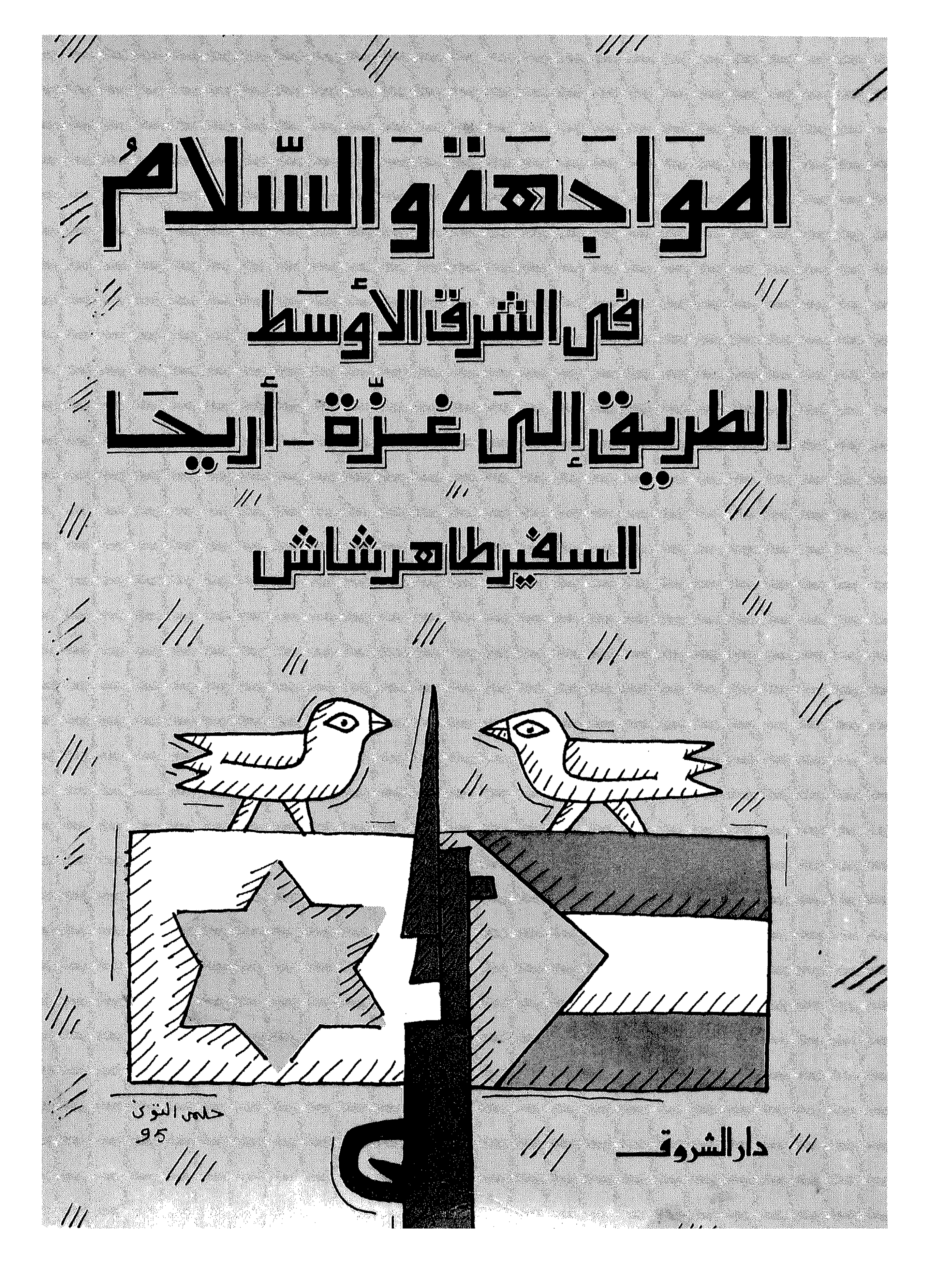

المواجهة والسلام
في الشرق الأوسط
الطريق إلى غزة - أريحا
السفير طاهر شاش
حلمي التوني
95
دار الشروق

المواجهة والسلام

في الشرق الأوسط

الطريق إلى غزة - أريحا

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٢٩٣٣٣

فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس : 93091 SHROK UN

بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ ٨١٧٧٦٥ـ ٨١٧٢١٣

فاكس : ٨٦٧٥٥٥ ـ تلكس : SHOROK 20175 LE

السفير طاهر شاش

المواجهة والسلام

في الشرق الأوسط

الطريق إلى غزة - أريحا

دار الشروق

محتويات الكتاب

الباب الثالث : مساعى السلام المستحيلة

الباب الرابع : الطريق إلى حرب أكتوبر

الباب الخامس : نحو الحلول الجزئية والمنفردة

الباب السادس : المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى

فصل تمهيدى

أيقظنى رنين التليفون فى غرفتى بفندق سميراميس بالقاهرة فى حوالى الثالثة من صباح الأربعاء الرابع من شهر مايو ١٩٩٤ ، وكانت المتحدثة سكرتيرة الوفد الفلسطينى التى طلبت منى اللحاق بالوفد فى الغرفة رقم ١٢٢٤ . وكنت قد أويت إلى فراشى قبل ساعة ونصف بعد أن ألقيت نظرة أخيرة على النصوص الرئيسية « لاتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا» وملحقيها الخاصين بالمسائل القانونية والصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية .

وكان الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريس قد وصلوا القاهرة فى اليوم السابق وتوجه الدكتور نبيل شعث رئيس الوفد الفلسطينى لاستقبال عرفات والمشاركة فى المباحثات حول عدد من المسائل الدقيقة التى ترك الفصل فيها لقيادات الجانبين وفى مقدمتها تحديد مساحة منطقة أريحا .

وعندما دخلت الغرفة رقم ١٢٢٤ كان يجلس على المائدة الرئيسية من الجانب الفلسطينى : نبيل شعث واللواء عبد الرزاق اليحى وحسن عصفور وعدد من رجال لجنة الأمن والمحامى الفلسطينى جوناثان كُتّاب ، ومن الجانب الإسرائيلى الجنرال أمنون شاحاك وديفد أجمنون وبعض أعضاء لجنة الأمن ويوئيل زنجر المستشار القانونى لوزارة الخارجية وأحاد بن آرى رئيس الوفد الإسرائيلى فى اللجنة القانونية وألان كلارك عضو لجنة الشئون المدنية وآخرون .

كان فريق اللجنة الأمنية يقومون بمراجعة ملحق الأمن ويحاولون إيجاد الصياغات المناسبة لعدد من المسائل .

أما بقية الحاضرين ، فقد انهمكوا فى صياغة الخطابين المتبادلين اللذين رئى إلحاقهما بالاتفاقية ومحاولة التوفيق فى هذا الصدد بين مشروعين أحدهما فلسطينى والآخر إسرائيلى . ويتضمن الخطابان عددًا من التعهدات التى يلتزم بها الطرفان كل إزاء الآخر . وقد لاحظت لدى قراءة التعديلات الأخيرة للخطابين أن القادة الفلسطينيين

والإسرائيليين لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق بشأن تحديد مساحة منطقة أريحا ، ومسألة الوجود الفلسطينى عند جسر اللنبى ، والترتيبات الإضافية فى ممر رفح .

وكانت اللجنة القانونية قد أنجزت مهمتها فى إعداد نصوص مقبولة للجانبين بشأن الولاية القانونية فى قطاع غزة ومنطقة أريحا ، والولاية فى المسائل الجنائية والمدنية والمساعدات القانونية فى كلا المجالين الجنائى والمدنى وعدد من المسائل القانونية الأخرى، وأعدت الملحق الخاص بالشئون القانونية وبعض المواد التى أدخلت فى صلب الاتفاقية .

كما تمت فى اليوم السابق مراجعة ملحق المسائل المدنية ـ الخاص بنقل السلطات فى ٣٨ مجالا من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية ـ خلال عدة اجتماعات عقدها جميل الطريفى وجادى زوهار رئيسا الوفدين فى اللجنة وبعض معاونيهما ، وتوليت مراجعتها بصفة نهائية .

أما النصوص التى تشكل صلب الاتفاق ، فقد تواصل العمل لإعدادها خلال عدة جولات تفاوضية بدأت فى طابا واستمرت فى القاهرة ، على أساس مشروع يجمع بين مشروعين شاملين أحدهما فلسطينى والآخر إسرائيلى . وظل المشروع يعدل يوميا فى ضوء المناقشات لإثبات الصياغات التى يتوصل إليها الجانبان .

وبالرغم من العمل الشاق الذى قام به المفاوضون خلال الجولات السابقة وقضائهم ثلاث ليال متتالية بأكملها على موائد المفاوضات ، فقد كان أمامهم الكثير لإنجازه فى الساعات القليلة السابقة على ساعة التوقيع .

وطلب إلىّ الدكتور نبيل شعث المعاونة فى إيجاد صياغة مقبولة لوضع منطقة الشاطئ الواقعة بين رفح وخان يونس (شاطئ المواصى) ، وكان اتفاق القاهرة يتضمن أن تكون للسلطة الفلسطينية سلطات مدنية عليها وكان الإسرائيليون يقترحون منطقة تمتد لخمسة كيلو مترات شرقا إلى الطريق الساحلى يستعملها الفلسطينيون للرياضة والاستجمام وإقامة منشآت للطعام فضلاً عن خدمات للصيادين ، وإقامة مكاتب للسلطة الفلسطينية ، وبعد عدة محاولات صياغية تم إعداد هذا الجزء حسبما تضمنه بروتوكول الأمن الملحق بالاتفاقية وظل الجانب الفلسطينى متمسكا بأن يكون الشاطىء كله (١٣ كم^{٢}) تحت الولاية الفلسطينية واعتبرت مساحة هذه المنطقة على الخريطة إحدى المسائل المعلقة والمؤجلة لما بعد التوقيع .

واستغرقت مناقشة وصياغة الخطابين المتبادلين وقتا طويلاً . فقد أعد كل من الجانبين

مشروع خطاب يركز فيه على تعهدات الطرف الآخر بشأن عدد من المسائل التى تهمه ، وكان لابد من إيجاد شيء من التوازن بين التعهدات المتبادلة فضلاً عن صياغة الخطابين بلغة مقبولة . وكان باديا من المناقشات التخوف من المستقبل ومن احتمال مماطلة الطرف الثانى فى تنفيذ التزاماته ، فإسرائيل ترغب فى التأكد من أن الحكم الذاتى الفلسطينى سوف يظل خلال الفترة الانتقالية فى إطار الحدود التى رسمتها الاتفاقية ، وأن المنظمة الفلسطينية ستتخذ الإجراءات لتعديل الميثاق الفلسطينى ، والمفاوضون الفلسطينيون حريصون على أخذ التعهدات الإسرائيلية لبدء المفاوضات التالية عقب التوقيع مباشرة لنقل السلطات المتفق عليها فى مجالات التعليم والثقافة والسياحة والضرائب المباشرة والصحة والشئون الاجتماعية فى كل أنحاء الإقليم الفلسطينى ، وعقد اللجنة الخاصة بإعادة النازحين عام ١٩٦٧ ، وكذا تكثيف المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية الترتيبات الانتقالية التى ستطبق على الإقليم الفلسطينى .

وظل أعضاء اللجنة الأمنية يجرون مراجعة أخيرة لنصوص بروتوكول الأمن، وهو المجال الذى يمثل قمة اهتمامات إسحق رابين ، والذى ظل خلال أكثر من ستة أشهر يثير الخلافات الحادة بين الجانبين . فالإسرائيليون يحاولون سد كل الثغرات ومواجهة كافة الاحتمالات ـ المتصورة وغير المتصورة ـ والفلسطينيون يسعون إلى بسط سلطتهم على أراضيهم والحيلولة دون أن تطغى عليها ما يدعيه الإسرائيليون من اعتبارات أمنية . واستمر الجنرالات ومساعدوهم يراجعون الأوراق ورقة ورقة وبندا بندا ويتحاورون حول صياغاتها لعدة ساعات .

ولم يفلت صلب الاتفاق من مراجعة أخيرة فقد أبديت للوفد الإسرائيلى ملاحظاتى على مادتين منه فقبلها وأدخلت التعديلات المقترحة .

وكان سباقا محموما مع الوقت ، ودق التليفون عدة مرات لحث المفاوضين على الانتهاء. فقد حددت الساعة الحادية عشرة لتوقيع الاتفاقية ، ولا مجال للتفكير فى أى تعديل لهذا الموعد حيث يرأس احتفال التوقيع رئيس الجمهورية ويحضره وزراء ومسئولون أجانب وقيادات سياسية وبرلمانية وإعلامية وثقافية وفكرية ومئات من رجال الإعلام من كافة أنحاء العالم . .

الرئاسة ووزارة الخارجية تتعجلان الانتهاء من العمل والاستعداد لمغادرة الفندق ، ودان كيرتزر نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية يدخل الغرفة فى حوالى السادسة والنصف للفت الأنظار إلى أن إعداد الملفات التى تحوى أوراق الاتفاقية يستلزم الانتهاء فوراً من العمل .

ولم يغادر الجميع الغرفة قبل الساعة السابعة والنصف .

وتحركت الوفود فى حوالى التاسعة والنصف . وقرأت بطاقة الدعوة الموجهة إلىّ والتى سلمت إلىّ قبيل مغادرة الفندق ، وعلى ظرفها الخارجى كلمة « فلسطين » نسبة إلى الفريق الذى أنتمى إليه مستشاراً للوفد الفلسطينى . وتذكرت دعوة مماثلة تلقيتها لحضور مراسم التوقيع على إعلان المبادئ يوم الثالث عشر من شهر سبتمبر ١٩٩٣ فى حديقة البيت الأبيض فى واشنجتون .

فهذه هى الصفة التى أحملها منذ الجولة التفاوضية الأولى فى واشنجتون فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩١ ، بعد أن بلغت سن التقاعد كسفير بوزارة الخارجية المصرية .

كانت القاعة الكبرى بمركز المؤتمرات فى مدينة نصر تغص بآلاف المدعوين وكان المشاركون من الفلسطينيين يشغلون عدداً كبيراً من المقاعد ، ورأيت بينهم شخصيات سبق أن شاركت فى مفاوضات واشنجتون وقيادات من اللجنة المركزية كنت قد تعرفت إليها فى مناسبة احتفال التوقيع على إعلان المبادئ ، ولم أجد لنفسى مقعداً بينهم وتفضل رجال الخارجية المصرية بالتنازل لى عن أحد المقاعد المخصصة لهم .

وحضر لمصافحتى مارتن إنديك مسئول الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى الأمريكى وهمس إلىّ قائلاً إنه واثق من أن الرئيس السادات يبتسم الآن فى مثواه الأخير .

كنت أشعر بشىء من القلق . هل أمكن إدخال التعديلات الأخيرة على النصوص ؟ وهل اتسع الوقت لكتابة الاتفاقية وملاحقها المتعددة وإعداد خرائط فى شكلها النهائى على الأوراق التى سيوقعها عرفات ورابين ؟ ولم أكن على بيّنة من الطريقة التى يتم بها إعداد ملفات الاتفاقية المعدة للتوقيع . ولاشك أن العاملين على أجهزة الكومبيوتر كانوا الجنود المجهولين طوال مراحل المفاوضات ، فعلى أكتافهم وضع العبء الثقيل المتمثل فى الآلاف المؤلفة من الأوراق التى تبدل وتعدل عدة مرات فى كل يوم لتصور منها عدة نسخ للمناقشة ثم لتعدل مرات أخرى . ولكن هل يمكن الفراغ من إعداد ملفات الاتفاقية وقد أنهى المفاوضون أعمالهم قبيل ساعات قليلة من الموعد المحدد للتوقيع ؟

وقد ازداد قلقى عندما لاحظت حركات غير عادية على المنصة فقد شاهدت ياسر عرفات يهز رأسه رافضًا التوقيع على أحد الملفات التى وضعت على المائدة عند بدء مراسم الاحتفال . وتصاعدت الأزمة عندما رفض رابين هو الآخر التوقيع على نفس الملف . وشاهدت ــ ومعى مئات الملايين من الجالسين إلى أجهزة التليفزيون فى كافة أنحاء العالم ـ مشهداً فريداً لا سابقة له . حبس الحاضرون أنفاسهم عندما شاهدوا

الحركات المتوترة على المنصة ، والأحاديث الهامسة فيما بين القادة ، والغضب البادى على وجه كل من عرفات ورابين . واستدعى يوئيل زنجر المستشار القانونى لرابين إلى المنصة ثم صعد نبيل شعث إلى حيث أطلع عرفات على ورقة بيده ، وتوجه نحوى جاك نيريا مستشار رابين مقترحا أن نصعد إلى المنصة واعتذرت بأننا لم ندع لذلك . ومرت دقائق بطول الدهر . ولم يكن هناك مناص من مغادرة القادة للمنصة لتسوية الأزمة ، وأعلن توقف الاحتفال لعدة دقائق . وسألت نفسى عما إذا كان ثمة خطأ فى إعداد ملفات الاتفاقية ومن يكون المسئول ؟ هل هى السرعة أم الإنهاك على إثر ثلاث ليال بيضاء بغير نوم ؟ ودارت بين الحاضرين الهمسات بأن سبب الأزمة هو الخرائط التى رفضها عرفات .

وما هى إلا دقائق قليلة حتى عاد القادة ، ووقع عرفات على الخرائط بعد أن تحقق من أن الأوراق تتضمن تعهد إسرائيل بمواصلة التفاوض بشأن المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها ، وحرص الرئيس الفلسطينى على أن يثبت تحفظه على كل خريطة .

وتنفست بارتياح . لقد تم توقيع أول اتفاقية على طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلى . ولاشك أن الطريق طويل وتعترضه كثير من العقبات ، ولعل هذا المشهد الفريد الذى تابعه الملايين أمامهم على المنصة يمثل أكبر دليل على وعورة الطريق وعدم توفر الثقة ، ولكن إرادة السلام لدى الطرفين كفيلة بتخطى العقبات .

وفى طريق العودة تواردت فى خاطرى العديد من الأسئلة بعد أن استعرضت التاريخ الطويل لهذا الصراع الذى بدأ بمؤامرة دولية استعمارية ، رفضها وقاومها عرب فلسطين ثم اتسع النزاع ليشمل منطقة الشرق الأوسط وليصبح مشكلة دولية مستعصية على الحل .

هل كان من الممكن إنهاء هذا الصراع من قبل ؟

وما هى الأخطاء التى أدت إلى إطالة أمده لما يقرب من مائة عام ؟

وهل كانت سياساتنا ومواقفنا سليمة فى كل الظروف ؟

ولماذا قبل العرب اليوم ما رفضوه من قبل، بل ربما أقل مما كان معروضا عليهم منذ خمسين عاما . . وما هى احتمالات المستقبل ؟

لقد ظلت القضية الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى شغلى الشاغل خلال أربعين عاما (ومن من العرب لم يؤرقه هذا الصراع ويكتوى بناره ؟) وقد شاءت ظروف عملى أن أتابع تطورات الصراع وأن أشارك فى مساعى التصدى له . ورأيت أن أضع على الورق خلاصة التجربة وأحاول الرد ـ قدر اجتهادى ـ على عدد من تلك الأسئلة .

البَابُ الأول

صِراع الخمسينَ عامًا (١٨٩٧-١٩٤٩)

الفصــل الأول

الصــراع بيــن قــوميتيــن

تلاقت المصالح الاستعمارية للإمبراطوريــة البريطانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى مع مصالح الحركــة الصهيونية التى أنشأهــا تيودور هيرتزل فى أواخــر القرن الماضى على إقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين .

والقصة معروفة للقارئ العربى ـ المتخصص وغير المتخصص على السواء ـ ولا تحتاج منا إلا إلى التذكير بالأحداث التاريخية المتعاقبة والتى أدت إلى تولى بريطانيا مسئولية إقامة الوطن اليهــودى فى فلسطين وانتهى الأمر إلى إعــلان دولة إسرائيل فى ١٥ مــايو ١٩٤٨ على أراضيها .

فقــد حددت الحركــة الصهيونيــة فى مؤتمرهــا بمدينــة بازل يــوم ٣٠ أغسطس ١٨٩٧ برنامجها لإقامة ذلك الوطن القومــى عن طريق الهجرة الجماعية إلى فلسطين واستيطانها ، وإقامة الجمعيات الصهيونية فى الدول المختلفــة ، وجمع الأموال لتمويل حركات الهجرة إلى الأراضى المقــدسة . وحــاول مؤسس الحركــة تيودور هيرتــزل الحصول على مــوافقة السلطان العثمانى عبــد الحميد على إقامة الوطن اليهــودى فى فلسطين ، ولكنه لم ينجح فى محاولته ، فقد كان السلطــان يخشى من خلق مشكلة قومية جديدة تضــاف إلى ما تواجهه الإمبراطورية العثمانية من مشاكل . وبدأت الهجرة اليهودية المنظمة ، بالرغم من ذلك ، منذ أواخر القرن الماضى . وبتــولى حاييم وايزمان رئاسة المنظمة الصهيونيــة العالمية ، بدأ يجرى الاتصالات مع رجــال الحكومة البريطــانية حتى تمكن من الحصول على مــا يعرف بتصريح بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ والذى تضمنه كتاب موجه من الوزير البريطانى لورد آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلــد (أحد رجال الحركة الصهيونية) يتعهــد فيه بأن حكومته

«سوف تبذل أقصى ما فى وسعها من أجل تسهيل إقامة وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين » . أما سكان فلسطين من العرب ، والذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة ، فقد أطلق عليهم التصريح « الجاليات غير اليهودية » متحفظًا « بعدم الإضرار بحقوقهم المدنية والدينية » ، ومتجاهلاً حقوقهم الوطنية والسياسية .

ونجحت بريطانيا والصهيونية العالمية فى فرض الانتداب البريطانى على فلسطين بمقتضى وثيقة أصدرتها عصبة الأمم ، وكلفت فيها بريطانيا بتحقيق الهدف الصهيونى من إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وتولت بريطانيا الانتداب منذ عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٤٨ ، وعملت كل ما فى وسعها من أجل تحقيق هذا الهدف الذى يحقق لها السيطرة من خلاله على فلسطين وبسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط .

هذه هى خلاصة المؤامرة كما هى معروفة ، والذى يهمنا فى هذا المجال هو استجلاء بعض جوانبها وإيضاح بعض خفاياها .

فما هى الظروف السياسية التى حملت بريطانيا على الاستجابة للمطالب الصهيونية ؟

كان الساسة البريطانيون يخططون للمستقبل والحرب العالمية الأولى لا تزال مشتعلة من أجل اقتسام أسلاب الإمبراطورية العثمانية فى الدول العربية ، وكان عليهم فى نفس الوقت أن يضعوا فى اعتبارهم مطامع حليفتهم فرنسا فى الحصول على سوريا (بما تشمله فى ذلك الوقت من أراض سورية ولبنانية وفلسطينية) ومطامع روسيا فى الأراضى التركية . وكانت فرنسا تضغط على بريطانيا من أجل الحصول على فلسطين فى حين تخشى روسيا على مصالح الكنيسة الأرثوذكسية فيها من امتداد النفوذ الفرنسى إليها . ومن ناحية أخرى . كانت ألمانيا تتودد لليهود وتتجه نحو إقامة دولة يهودية على حدودها الشرقية مع روسيا . أما الولايات المتحدة ، فقد كانت تبدى تعاطفًا مع اليهود إذ أسهمت الأموال اليهودية فى الحملة الانتخابية التى أتت بالرئيس وودرو ويلسون إلى الحكم .

ووجدت الحكومة البريطانية أن إقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين من شأنه أن يقطع الطريق على فرنسا ويجذب اليهود بعيداً عن ألمانيا ويرضى الرئيس الأمريكى ويلسون ويكسب تأييد الحركة الصهيونية التى أصبحت قوة سياسية مؤثرة على الساحة الدولية ، فالتقت مصالحها مع المصالح الصهيونية وأصدرت تصريح بلفور .

ويأتى بعد ذلك السؤال عن كيفية نجاح الحركة الصهيونية فى الحصول على تصريح بلفور ، ثم فى فرض الانتداب البريطانى على فلسطين .

وهنا نلحظ الطريقة التى تعمل بها الحركة الصهيونية على الساحة الدولية ، ونرى كيف تستثمر كل العلاقات الشخصية القائمة بين الشخصيات اليهودية وذوى النفوذ من رجال السياسة والإعلام وغيرهم فى الدول المختلفة ، وكيف توظف هذه العلاقات لخدمة أهدافها بطريقة منظمة وبإدراك كامل لقواعد اللعبة الدولية .

فما إن نشبت الحرب العالمية حتى انتقل حاييم وايزمان رئيس الصهيونية العالمية إلى انجلترا لبذل الجهود من أجل قضيته حاملا معه آماله ومنتظراً الفرصة على حد قوله وقدمه أحد أصدقائه لمحرر المانشيستر جارديان المستر سكوت ، وتمكن من إقناعه بالهدف الصهيونى فتولى بدوره تقديمه إلى لويد جورج وزير الخزانة البريطانية وهيربرت صمويل . وشجع الأخير وايزمان على التمسك بالمطالب الصهيونية ومواصلة السعى لتحقيقها . وتولت المانشيستر جارديان الدعوة إلى إقامة الوطن اليهودى فى فلسطين والدفاع عن الفكرة على أساس أنها ضرورية من أجل الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب . ولعب هيربرت صمويل ـ الذى أصبح فيما بعد أول مندوب سام فى فلسطين ـ الدور الأساس للترويج لهذه الدعوة فى مجلس الوزراء البريطانى وأعد مذكرة قدمها إلى رئيس الوزراء مقترحا إقامة حماية بريطانية على فلسطين بعد انتهاء الحرب . وخلال عمله بوزارة الذخيرة البريطانية ، قدم وايزمان خدمة جليلة لبريطانيا بإنتاجه مادة الأسيتون اللازمة للأعمال الحربية ، وقد ذكر لويد جورج فى مذكراته أن تصريح بلفور أعطى له مقابل هذه الخدمة .

وتمكن وايزمان من كسب صداقة اللورد بلفور وتأييده للقضية الصهيونية ، وكان قد تعرف به عام ١٩٠٥ ، فعاود الاتصال به عامى ١٩١٥ و ١٩١٦ وأصبح الأخير من أكبر الدعاة لإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين داخل مجلس الوزراء البريطانى .

وهكذا صدر تصريح بلفور نتيجة لتوظيف الصهيونية العالمية لعلاقات زعمائها مع رجال السياسة البريطانيين وتحريك الرأى العام البريطانى وإقناع الحكومة البريطانية بأن الأهداف الصهيونية تخدم المصالح البريطانية فى المنطقة .

وبعدها يحق لنا التساؤل عن موقف العرب وموقف بريطانيا منهم ، وما إذا كان رجال السياسة البريطانيون أدركوا فى ذلك الوقت ما سوف يؤدى إليه فرض الوطن القومى اليهودى فى فلسطين من أخطار ، خاصة وأن الدعوات الوطنية والقومية العربية كانت قد بدأت تزدهر فى فلسطين وبقية الدول العربية . كما أن لنا أن نتساءل عما إذا كان زعماء الصهيونية العالمية يتوقعون ما سوف يجلبه مخططهم على المنطقة من ويلات الحروب

كانت بريطانيا فى حاجة إلى المساعدات الحربية العسكرية للعرب فى حربها ضد القوات العثمانية فى المشرق العربى ، وقد تمكنت من إقناع الشريف حسين بن على حاكم مكة بتقديم هذه المساعدات .

وكان الشريف حسين يطمع فى تولى حكم دولة عربية كبرى تمتد باتساع المشرق العربى ، ولجأت بريطانيا إلى وعده بالاستجابة لمطلبه من خلال مراسلات تبادلها معه مندوبها السامى فى القاهرة سير هنرى ماكماهون ، وتضمن كتاب المندوب السامى البريطانى فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ رسم حدود الدولة المقترحة على أساس أن « حى مرسينا وحى الإسكندرونة والأجزاء السورية التى تقع غرب أحياء دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن اعتبارها عربية خالصة ويتعين استبعادها من الحدود المطلوبة . أما المناطق الواقعة داخل الحدود التى تكون لبريطانيا الحرية فى التصرف فيها دون الإضرار بمصالح حليفتها فرنسا فإننى مخول من حكومتى أن أعطى التأكيدات . . بأن بريطانيا مستعدة للاعتراف باستقلال العرب وتأييدهم فى كل المناطق الداخلة ضمن الحدود التى يطالب بها شريف مكة . . . » .

وقد قام الشريف حسين بما يعرف بالثورة العربية الكبرى فهاجمت قواته القوات العثمانية وأسهم فى انتصار قوات الحلفاء وتمكينهم من غزو فلسطين وسوريا . ولا تفوتنى فى هذا الصدد الإشارة إلى أن بريطانيا أنكرت فيما بعد أن مراسلات حسين مكماهون تعنى دخول فلسطين ضمن حدود الدولة العربية الموعود بها ، وإن كانت لجنة شكلتها برئاسة القاضى مايكل ماكدونالد عام ١٩٣٩ أكدت أن تلك المراسلات تجعل فلسطين جزءاً من الدولة العربية الكبرى .

ولم تمنع تلك الوعود البريطانية للشريف حسين من إصدار تصريح بلفور لصالح اليهود، بل لم تمنعها من قبل من عقد اتفاقية سايكس / بيكو مع فرنسا عام ١٩١٦ والتى تقاسمت فيها مع فرنسا البلدان العربية ، فحصلت بريطانيا على العراق وشرق الأردن فى حين حصلت فرنسا على لبنان وسوريا ، أما فلسطين فقد تضمنت الاتفاقية وضع أجزاء منها تحت الإدارة الدولية .

وكانت الحركة القومية العربية تعمل ـــ من مركزها فى دمشق ـــ من أجل نشر دعوتها لإقامة دولة مستقلة فى سوريا الكبرى بما تشملها من الإقليم الفلسطينى الذى كان فى ذلك الوقت جزءاً منها . وقد استشعر العرب الخطر اليهودى منذ بدء وصول الجماعات الأولى للمهاجرين اليهود واستيطانهم ، وكان الفلاحون الفلسطينيون أكثر الناس تأثراً

بعمليات شراء اليهود للأراضى بأثمان مرتفعة حيث كانوا قد اعتادوا على العمل فى تلك الأراضى، فإذا بهم يحرمون من العمل ويطردون منها إذا عجزوا عن سداد ديونهم المتراكمة وبيعت الأراضى التى يعملون فيها لليهود . كما لمس التجار والمهنيون الأخطار التى تتهدد مصالحهم من الاستيطان اليهودى . ومنذ عام ١٨٩٨ نشرت مقالات فى صحف عربية مثل المقتطف المصرية والمنار التى كان يحررها الشيخ محمد رشيد رضا ، وأدت هى وكتابات نجيب عزورى وأمثاله وصدور الصحف الفلسطينية إلى تحريك الرأى العام العربى ضد الاستيطان اليهودى (وإن كانت كتابات اليهود تزعم أن فرنسا كانت وراء تحريك المسيحيين السوريين واللبنانيين ضد اليهود مقاومة منها للسياسة البريطانية) وأرسل أهالى حيفا والناصرة عام ١٩١٠ برقيات إلى الآستانة احتجاجا على بيع الأراضى الفلسطينية لليهود . وخلال انتخابات المجلس النيابى العثمانى عام ١٩١٤ تضمنت برامج المرشحين العرب عن سوريا وفلسطين مقاومة المخطط الصهيونى .

وأسست فى نفس العام جمعيات لمقاومة الصهيونية فى كل من القدس ويافا وحيفا والقاهرة وبيروت والآستانة . وفى ٣ يوليو ١٩١٩ عقد المؤتمر السورى العام فى دمشق ، كما عقد فى ٢٧ فبراير ١٩٢٠ المؤتمر العربى الفلسطينى الثانى فى العاصمة السورية وقرر اعتبار فلسطين جزءاً متمماً لسوريا والمطالبة باستقلالها بحدودها الطبيعية ورفض الهجرة اليهودية . ونشطت الجمعية العربية الفلسطينية التى ضمت الحاج أمين الحسينى وعارف العارف وعزة دروزة وإبراهيم عبد الهادى وغيرهم من العناصر التى قادت حركة المقاومة الوطنية طوال فترة الانتداب البريطانى . ثم عقد المؤتمر العربى الفلسطينى الثالث فى حيفا فى ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ برئاسة موسى الكاظم وأعلن رفض تصريح بلفور والمطالبة بإنشاء حكومة وطنية فى فلسطين بناء على حق تقرير المصير واستناداً إلى مراسلات حسين / مكماهون .

وشهدت فلسطين فى فبراير ١٩٢٠ أول تظاهرة سياسية اشترك فيها حوالى أربعين ألف شخص ووقعت خلال الاضطرابات اشتباكات مع اليهود فى يافا والقدس .

هذا عن الحركة الوطنية الفلسطينية ، أما عن مواقف الشريف حسين وأبنائه فكان هدفهم الرئيسى هو إقامة الدولة العربية الكبرى ، وكان حسين ذا ثقة مطلقة فى الشرف البريطانى . ولما صدر تصريح بلفور تمكنت بريطانيا من إقناعه بأن الاستيطان اليهودى لن يؤدى بحال إلى سيطرة اليهود على العرب ، ودعت حاييم وايزمان إلى العمل على

طمأنته والحصول على تأييده ، فوقع فيصل ابن الشريف حسين مع وايزمان فى ٣ يناير ١٩١٩ اتفاقًا تضمن « اتخاذ كافة الإجراءات لتشجيع وتنشيط الهجرة اليهودية على نطاق واسع إلى فلسطين واستيطان اليهود فيها . . وتأكيد أن العلاقات بين الدولة العربية وفلسطين سوف يسودها الود والنيات الحسنة والتفاهم » . وقد تحفظ فيصل على الاتفاق بعبارة ذكر فيها بأنه لن يرتبط بالاتفاق فى حالة عدم تحقيق مطالبه التى قدمها إلى بريطانيا .

وقد ظهر التعارض بين مواقف الشريف حسين وابنه فيصل وبين الحركة الوطنية الفلسطينية السورية . وظلت بريطانيا تواصل سياسة الخداع حتى بعد نشر الثورة البولشفية الروسية لاتفاقية سايكس بيكو السرية . وكان من رأى رجل المخابرات البريطانية جيلبرت كليتون أن « الشريف حسين يرى فى الصهيونية قوة إذا كسبها إلى صفه فإنها قد تزوده بالدعم الاقتصادى، ولكنها تحمل ما يمكن وصفه بالطابع غير الوطنى . فهو يعتقد أنه يمكنه بمساعدتها مواجهة الدوائر المالية الدولية الهامة والنفوذ الفرنسى الذى يمارسه رجال الدين والمال وكل القوى التى تسعى للاستغلال والإضرار بالتنمية (التى يريدها) على أسس وطنية » . أما هوجارت مدير المكتب العربى فى القاهرة فكان رأيه فى فيصل هو أنه يدرك حقيقة المشكلة الفلسطينية « فهو يعتقد أننا (أى البريطانيين) نعتزم الإبقاء على فلسطين لأنفسنا بحجة المحافظة على التوازن بين الأديان المتنازعة ويعتبر ذلك ثمنا زهيدًا مقابل المساعدة البريطانية التى لا يزال يأمل فى الحصول عليها من جانبنا . ولم تكن لديه أية فكرة عن أن أحدًا منا قد فكر فى إعطائها لليهود » . وفى مأدبة أقامها له اللورد روتشيلد فى ديسمبر ١٩١٨ ، تحدث فيصل عن العلاقات الودية مع الصهيونية .

وكانت بريطانيا تدرك تمامًا حقيقة المعارضة العربية للأهداف الصهيونية . ففى رسالة وجهها كليتون إلى الحكومة البريطانية ذكر « أن عرب فلسطين يعارضون بشدة الأهداف الصهيونية ويتخوفون منها تخوفًا شديدًا » .

أما اللورد بلفور ، فقد كتب إلى لويد جورج فى فبراير ١٩١٩ رسالة ذكر فيها « إن النقطة الضعيفة فى موقفنا هى أنه فيما يتعلق بفلسطين ، فإننا عن قصد وبحق رفضنا قبول مبدأ تقرير المصير ، ذلك أنه لو أننا استشرنا السكان الحاليين فإنهم ـ بغير شك ـ سوف يصدرون حكمًا معارضًا لليهود » .

ولكن رجال الحركة الوطنية العربية واصلوا ضغوطهم على البريطانيين ، وتقدموا إلى المندوب السامى فى القاهرة بمذكرة يتساءلون فيها عن حقيقة التعهدات البريطانية .

وأجاب المكتب العربى فى القاهرة على مذكرتهم قائلاً إن الحكومة البريطانية أعطت أربعة أنواع من التعهدات بالنسبة لمستقبل الأقاليم العربية : الأول للشريف حسين عام ١٩١٥، والثانى لفرنسا عام ١٩١٦ ، والثالث للورد روتشيلد عام ١٩١٧ ، والرابع للجنة الوطنية العربية فى القاهرة عام ١٩١٨ .

وفى عام ١٩١٨ وصلت فلسطين اللجنة الصهيونية حيث قابلتها السلطات البريطانية باحتفال كبير ، الأمر الذى أدى إلى زيادة سخط الوطنيين الفلسطينيين ، وقاموا بإبلاغ مخاوفهم إلى الشريف حسين ، وتوتر الموقف بين الجانبين . ومع ذلك ظل فيصل بن حسين يحاول إيجاد صيغة للتفاهم مع الصهيونيين ، وعندما اجتمع مع وايزمان فى ديسمبر ١٩١٨ تحدث من جديد عن ضرورة إقامة علاقات طيبة بين الجانبين ووعد بتأييد الصهيونيين فى مؤتمر السلام ، أما وايزمان فقد أغفل الحديث عن الهدف الحقيقى للصهيونية فى فلسطين .

وفى مؤتمر السلام الذى عقد فى فبراير ١٩١٩ ، طالب فيصل بإقامة دولة عربية مستقلة تمتد من الحدود التركية شمالاً إلى المحيط الهندى جنوبًا ، وأغفل الحديث عن الوعد البريطانى لليهود بشأن فلسطين ، وإن كان ركز فى بيانه على مبادئ الرئيس ويلسون بشأن حق تقرير المصير . أما وايزمان فقد قدم مطالب الصهيونيين بإقامة دولة يهودية فى فلسطين وشرقى الأردن وجنوبى لبنان .

وإزاء المعارضة الشديدة فى دمشق التى تمثلت فى التظاهرات العارمة والمقالات الصحفية المنددة بالمطالب الصهيونية . وما أصبح معروفا من أن بريطانيا وافقت على تولى فرنسا تقاليد الأمور فى سوريا حاول فيصل التقرب إلى فرنسا . وبعد مبايعته ملكا على سوريا قامت فرنسا بعزله وولاه البريطانيون حكم العراق .

وهكذا نجحت المؤامرة البريطانية فى خديعة العرب طوال سنوات عديدة لخدمة مصالحها الاستعمارية .

وبعد ـ فهل كان ثمة احتمال للتوفيق بين الهدف الصهيونى فى إنشاء الوطن القومى فى فلسطين وبين الهدف العربى فى إنشاء الدولة العربية الكبرى ؟

يجيب اليهود على هذا السؤال بالإيجاب ، ويشيرون فى هذا الصدد إلى الاتفاق الذى وقعه فيصل بن حسين مع حاييم وايزمان فى ٣ يناير ١٩١٩ ، ويتخذون منه دليلاً على أن العرب لم يكونوا معارضين لإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين التى لم تكن سوى جزء من سوريا الكبرى ، وأنهم هم الذين رجعوا عن اتفاقهم وغيروا من موقفهم .

غير أن الـواقع يـدحض هـذا المنطق ، فلـم تكن حقيقـة الهدف الصهيـونى معـروفـة لفيصل عندمـا وقع الاتفاق مع وايزمـان الذى كان ـ هـو والبريطانيون ــ حريصين على إخفـائه عن الشريف حسين وأبنائه ويعـدونهم بمساعـدتهم على إنشـاء الدولـة العربيـة ومساعدتها فى الأوساط السياسية والمالية العالميـة فى مقابل إقامة علاقات ود وتعاون مع المهاجرين اليهود. أما إنشـاء وطن يهودى ، فقد أكد هوجارت « أن الشريف (حسين) لن يقبل دولـة يهودية مستقلـة فى فلسطين ، كما أننى لم أكن مكلفا بإبـلاغه بأن بـريطانيـا تنوى إقامة هذه الدولة » .

وقـد سبق لنا الكـلام عن مقـاومة الحركـة الوطنيـة العربيـة لإنشـاء الوطن القـومى اليهودى بعـد صدور وعـد بلفور ، بل ومقـاومتها للهجرة اليهـودية المنظمـة منذ أوائل القرن الحالى . وعلى أيـة حال ، فقـد تحفظ فيصل على الاتفاق بأنـه لن يلتزم بـه إلا عند الاستجابة إلى مطالبه .

والخلاصة هى أن الصراع بين القـوميتين العربيـة واليهوديـة كان أمـراً محتومًـا ، فقد كانـت أهداف كل منهما شموليـة لا تقبل إحداهما التنـازل عنها . فلم يكن مـن المتصور عدول الصهيونية عن إقامة الوطن اليهودى (والدولة اليهودية فى مرحلة تالية) ولم يكن العـرب ليقبلـوا سلخ فلسطين من دولتهم التـى قـامـوا بـالثـورة من أجلهـا . وكـانت الصهيونية تستند إلى تصريح بلفور ، كما كان العرب يستندون إلى مراسلات ماكماهون ـ حسين ، وإلى حق تقـريـر المصير الـذى ينـادى به ويلسـون . وبـالـرغم من أن اللجنـة الأمريكية برئاسة كينج كرين قامت بـزيارة فلسطين وسوريا ولبنان للتعرف على رغبات شعـوبها ، وأوصت بتعـديل المشروع الصهيـونى بشأن الهجـرة اليهوديـة غير المحـدودة وشراء الأراضى العربيـة تحت الضغوط التى تمارس على السكان ، وأكدت أن المشـاعر العدائية لهذا المشروع تسـود فلسطين وجميع أجزاء سوريا ، بالـرغـم من ذلك فقد تجاهل مؤتمر السلام هذه التوصيات ولم يعترض الرئيس الأمريكى ويلسون .

والواقع أنـه كان عصراً تسوده المطامـع الأمبريالية للدول الكبرى ، وكـانت البلدان العـربية تعـد ممتلكات لـلإمبراطوريـة العثمانية ، تـرى الدول المنتصرة التصرف فيهـا كما تشاء .

الفصـــل الثـــانى

الـرفـــض الفلســطيـــنى

خلال فترة الانتـداب البريطانى على فلسطين ، التـى امتدت من عـام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٨ ، اتبعت الحركة الوطنية الفلسطينية سياسة الرفض القاطع ، وفى جميع الأحوال . تجاه عملية بنـاء الوطن القومى اليهـودى على الأراضى الفلسطينية . وقد مـارست هذه السياسة فى مواجهة اليهود وسلطة الانتداب البريطانية على السواء .

وكانت وسائلها فى المقاومة المقاطعة والتظاهرات والإضراب العام والنضال المسلح .

ولم تحل هذه السياسة ــ بوسائلها المشار إليها ـ دون إقامـة الوطن القومى اليهودى ثم إعلان قيام دولة إسرائيل فى نهاية الأمر .

فما هى الأسباب التى أدت إلى فشل المقاومة الفلسطينية ونجاح المخططات الصهيونية والبريطانية ؟

وهل ضاعت خلال هذه السنوات الطـويلة فرص كان من الممكن توصل الجانبين بها إلى صيغة تحفظ بعض الحقوق الفلسطينية ـ على الأقل ـ من الضياع ؟

يفـرد والتر لاكير فصلا من كتـابه عن « تـاريخ الصهيـونية » لموقف الصهيـونيين من عرب فلسطين تحت عنـوان « المسألة غير المرئية » ، ويسجل اعتراف حاييم وايـزمان بأن الصهيونيين لم يبـدوا اهتماما يذكـر بهؤلاء العرب . ويـذكر المؤلف « أن اضطرابـات عام ١٩٢٠/ ١٩٢١ كانت مفاجأة ليهود فلسطين ، فقـد كان سبب هذه الاضطرابات مسيرة لبعض اليهود الشيوعيين وزعوا خلالها منشورات بـالعربية تحض على مقاومة البريطانيين وقد أثاروا العـرب الفلسطينين ووقعت الاشتباكات التى قتل فيها عـدد من اليهود . كما يذكـر أن عدداً من زعماء الجاليـة اليهوديـة (اليشوف) حذروا فى وقت مبكـر من تجاهل

العرب ومن هؤلاء أحاد هاعام وروبين ، وأعلن مؤتمر كارلسباد رغبة الشعب اليهودى فى العيش مع الشعب العربى فى صداقة واحترام متبادل والعمل معا لتنمية وازدهار الوطن المشترك . ولكن كان هناك فى نفس الوقت أمثال جابوتنسكى الذين كانوا يرون أن رغبات الجانبين سوف تتصادم ، ولا يمكن التوفيق بينها ويعتقدون أن العرب قوم تحركهم الانفعالات، ولكنهم سوف يرضخون فى النهاية للأمر الواقع . . . »

«أما العرب فقد كانوا يخشون من انتشار الشيوعية - المنكرة للأديان ـ على أيدى اليهود، ولكن مخاوفهم الأساسية كانت لأسباب سياسية ، ومن هنا كان إصرارهم على إقامة حكومة على أساس تمثيل سليم للأغلبية السكانية . أما بن جوريون فكان يرى أن الاتفاق السياسى مع اللجنة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسينى كان مستحيلاً . وفى عام ١٩٣٦ كان رأيه أن فرصة التوصل لاتفاق مع العرب لا تزيد على واحدة من عشر» .
وينتهى لاكير إلى أن الصهيونيين أخطئوا فى تقديرهم لدرجة الشعور الوطنى السياسى للعرب، ويرجع ذلك إلى الخلفية الأوربية للصهاينة ومقارنة الحركة الوطنية بالحركات الأوربية ، ولم يكونوا على حق فى افتراض الحرية والديموقراطية كأسس للحركات الوطنية . ويتابع نشاط بعض الجماعات اليهودية مثل بريت شالوم التى كانت مهتمة بالمشكلة العربية إلى أن نشبت اضطرابات عام ١٩٢٩ بسبب حادث حائط المبكى والتى كانت نقطة تحول فى علاقات العرب واليهود وجاء رد الفعل اليهودى من جانب الصهاينة التصحيحيين بزعامة جابوتنسكى الذين اتهموا العرب بالوحشية وطالبوا بأن يصبح اليهود أغلبية فى فلسطين ، واعتبروا التصادم واقعًا لا محالة بين الجانبين ولا حل للمشكلة سوى إقامة حائط حديدى فى مواجهة العرب يرغمهم على قبول الاستيطان اليهودى . ولكن بذلت محاولات يهودية أخرى للمصالحة مع العرب ، وخاصة مع حزب الاستقلال بزعامة عونى عبد الهادى قام بها من الجانب اليهودى موشى شيرتوك وأرلو سوروف وبن جوريون ، ولكن هذه المحاولات انتهت بالفشل عندما أعرب عونى عبد الهادى عن عدم ثقته فيما عرضه اليهود من التنسيق بين الحركتين الصهيونية والوطنية الفلسطينية ، كما فشلت المحادثات مع جورج طانيوس . وبعد الثورة العربية الفلسطينية عام ١٩٣٦ اعترف بن جوريون بأنه لا توجد حتى فرصة العشرة فى المائة للتفاهم مع العرب . ثم قامت ثورة ١٩٣٦ التى شن بها العرب حرب العصابات على الجالية اليهودية والتى قضت على كل الآمال .

هذه هى باختصار خلاصة ما كتبه كاتب وثيق الصلة بالحركة الصهيونية لإظهار حرص يهود فلسطين على إقامة علاقات طيبة مع السكان العرب ، ولكن لا يتبين من كتاباته بوضوح أسس الحل السياسى التى كان اليهود يقترحونها لهذه العلاقات ، أو

الحل الـذى يرونـه للتـوفيق بين الوطن القـومى اليهـودى والمطـالب السياسيـة للشعب الفلسطينى .

وقد تواصل العمل من أجل إقامة الوطن القومى اليهودى ثم إقامة الدولة اليهودية ، بالتعـاون بين سلطة الانتداب والوكـالة اليهوديـة . واستمر الرفض العربى آخـذاً مظهر المقاومة المسلحة والإضراب والثـورة والمقاطعة الكاملة للانتـداب البريطانى . وتدفقت مـوجات الهجـرة اليهوديـة إلى فلسطين واستمـرت عمليات شراء الأراضى الفلسطينيـة واستيطانها . وتـزايدت الصدامـات المسلحة بين العرب واليهـود ، وفى كل مرة شكلت سلطة الانتداب لجنة تحقيق . وأصدرت كتـابا أبيض يشرح سياستها ويحاول تهدئة فريق فيثير غضب الآخر ومقاومته .

وكانت أخطر الاشتباكات المسلحة بين الفلسطينيين واليهود ما وقع فى أبريل ١٩٢٠ ، ومـايــو ١٩٢١ ، وأغسطس ١٩٢٩ . أمـا السنـوات مـن ١٩٣٦ حتى ١٩٣٩ ، فقـد شهدت ثورة فلسطينية حقيقية سبقها إضراب عام دام ستة أشهر .

وأما عن الكتب البيضـاء البريطانية ، فكـان أولها ما صدر فى ٣ يونيـو ١٩٢٢ وعرف بمفكـرة تشرشل التى فسرت تصريح بلفور بـأنه لا يعنى إقـامـة الوطن اليهـودى فى كل فلسطين ، وإنما فى جزء منها ، ورفضت فكرة سيطرة اليهود على العرب .

وفى أعقاب اضطـرابات عـام ١٩٢٩ ، أصدرت بـريطانيـا « مفكرة بـاسفيلد » التى أكدت التزامها تجاه السكان اليهود وغير اليهود وأن التزامها لكلا الجانبين له نفس الوزن ولايـوجد تعـارض ، كما اقترحت تشكيل مجلس تشريعى وفقًا لنسبـة السكان العـرب واليهود ، والحد من الهجـرة اليهودية ومـراعاة العـامل الاقتصادى بشأنها بحيث يمكن وقفها إذا ما كانت تؤدى إلى زيادة البطالة العربية .

وفى يوليو ١٩٣٧ ، أصدرت الكتاب الأبيض ـ فى أعقـاب لجنة بيل ـ متضمنا الموافقة على مـا انتهت إليه اللجنـة من اقتراح تقسيم فلسطين وإنشـاء دولتين عـربية ويهوديـة ، ووقف المعـاملات فى الأراضى التى قـد تلحق الضرر بمشروع التقسيم . وتحديد عـدد المهاجرين خـلال عدة أشهر . ولكن لجنة وودهيد التى شكلت لدراسـة هذه المقترحات رفضتها ، فأصدرت بـريطانيا فى نوفمبر ١٩٣٨ الكتـاب الأبيض الذى تضمن أن إنشاء دولتين عـربيـة ويهودية فى فلسطين مشروع غير عملى واقترح عقـد مـؤتمر عـربى يهودى لمناقشة السياسة المستقبلية وموضوع الهجرة اليهودية .

أما « كتـاب ماكدونـالد » الصادر فى مـايو ١٩٣٩ ، فقـد صدر بعد فشل مـؤتمر سان

جيمس الذى دعى إليه ممثلو العرب واليهود . وقد أكد الكتاب أنه لم تكن من سياسة بريطانيا تحويل فلسطين إلى وطن قومى يهودى . كما أعلن أن هدف الحكومة البريطانية هو إنشاء دولة فلسطينية فى غضون عشر سنوات بشرط احترام حقوق كل من العرب واليهود فى هذه الدولة . وخلال المرحلة الانتقالية، تتاح للشعب الفلسطينى المشاركة المتزايدة فى الحكم ويحدد عدد المهاجرين اليهود خلال الخمس سنوات القادمة بـ ٧٥ ألف نسمة وبعدها لايسمح بالهجرة إلا بموافقة عرب فلسطين، كما يوقف بيع الأراضى العربية لليهود .

وقد أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ فى وقت ازدادت فيه أهمية فلسطين فى الخطط الحربية البريطانية بعد توتر الموقف الدولى واحتلال إيطاليا لأثيوبيا ، ورأت بريطانيا أن من الضرورى تحسين علاقاتها مع الدول العربية وكسب ثقة الفلسطينيين العرب . واعتبر اليهود ذلك الكتاب ضربة موجهة إلى أهدافهم فاستقبلوه بحملة عنيفة ضد الحكومة البريطانية وسلطة الانتداب .

غير أن كلا من العرب واليهود قرروا اللجوء إلى الهدوء تعاونًا مع بريطانيا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية . وقد أدى اضطهاد هتلر لليهود والفظائع التى ارتكبها ضدهم سواء فى ألمانيا أو بولندا أو البلاد الأخرى التى احتلتها قواته إلى بذل الصهيونية العالمية الجهود من أجل تنفيذ عمليات من الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين رغم معارضة بريطانيا ومحاولاتها من جانبها لإيقاف هذه العمليات وإعادة المهاجرين . وعندئذ بدأت العصابات اليهودية المسلحة ـ الهاجانا وأرجون وفاى ليومى وشتيرن وليهى ـ توجه ضرباتها ضد قوات الانتداب البريطانية ، وتمارس نشاطها الإرهابى ضد جنودها وقتلت اللورد موين وشنقت عددًا من الجنود .

وأيقن ديفد بن جوريون أن دور بريطانيا فى إقامة الدولة اليهودية قد انتهى وأصبح من الضرورى التوجه نحو الولايات المتحدة ـ للحصول على تأييدها ومساعداتها .

كما رأى أن الوقت قد حان لإقامة الدولة اليهودية ، خلافا لما كان يراه حاييم وايزمان من ضرورة التدرج فى تنفيذ السياسات الصهيونية المؤدية فى النهاية إلى إقامة الدولة . ونجح بن جوريون فى استصدار قرار من مؤتمر بلتيمور المنعقد فى مايو ١٩٤٢ بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين بعد انتهاء الحرب ، وفى شن حملة إعلامية فى الولايات المتحدة وممارسة الضغوط على أعضاء الكونجرس ورجال السياسة لتأييد إقامة تلك الدولة حتى أصبحت نقطة مشتركة فى البرنامج الانتخابى الذى تقدم به كل من الديموقراطيين والجمهوريين فى انتخابات عام ١٩٤٤ .

أما المقاومة العربية الفلسطينية ـ بقيادة اللجنة العربية العليا ـ فقد أصيبت بنكسة عقب ثورة ١٩٣٩ حيث نفى كثيرون من قادتها أو هربوا خارج البلاد . وقد فر المفتى الحاج أمين الحسينى إلى بغداد وتورط فى ثورة على رشيد الكيلانى فى أبريل ١٩٤١ واضطر إلى الفرار إلى إيطاليا ثم ألمانيا حيث عاون هتلر فى حربه ضد اليهود ، واتسم موقف الفلسطينيين بالهدوء خلال عامى ١٩٤١ و ١٩٤٢ رغم دعوة المفتى للثورة ، وأعادت الأحزاب الفلسطينية تنظيم نفسها وخاصة حزب الاستقلال والحزب العربى الفلسطينى وبرزت زعامات جديدة مثل أحمد حلمى وعونى عبد الهادى ورشيد إبراهيم وتميز حزب الاستقلال بنشاطه الاقتصادى، وخاصة بإدارة الصندوق القومى وبعده عن الزعامات التقليدية ، ولكن الحزب العربى الفلسطينى أصبح مع نهاية الحرب العالمية أقوى الأحزاب السياسية . وفى حين كان حزب الاستقلال يطالب بالتطبيق الدقيق للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ، فإن الحزب العربى ظل على موقفه من المطالبة بحل الوطن القومى اليهودى .

وهكذا ، فإن المقاومة الفلسطينية لم تكن لها فاعلية تذكر بعد انتهاء ثورتها عام ١٩٣٩، وظل نضالها ذا طابع محلى ـ مع مساندة من قبل الدول العربية ـ كما أضعفت الانقسامات العائلية والحزبية من تأثيرها ، فى حين تميز النشاط الصهيونى داخل فلسطين منذ عام ١٩٤٢ بالعمل الإرهابى ضد الانتداب البريطانى بهدف زعزعة سلطته وحمله على تغيير سياسته المعلنة فى الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ . أما على الساحة الدولية . فقد كان المجال فسيحا أمام الصهيونية العالمية التى نقلت مركز نشاطها المكثف إلى الولايات المتحدة لممارسة ضغوطها على ساستها لإقامة الدولة اليهودية عقب انتهاء الحرب . وفى أغسطس ١٩٤٥ ، كتب الرئيس ترومان إلى رئيس الوزراء البريطانى كليمنت أتلى طالبا السماح بهجرة ١٠٠ ألف لاجىء يهودى فوراً إلى فلسطين ، وكانت هذه بداية التدخل الأمريكى المباشر فى المشكلة الفلسطينية ، وردت الحكومة البريطانية باقتراح تشكيل لجنة بريطانية أمريكية مشتركة لبحث مشكلة اللاجئين فى أوربا وإيوائهم فى عدد من الدول فى أوربا وغيرها ، وأوضح بيفين أن فلسطين يجب ألا تكون هى الحل لمشكلة المهاجرين اليهود ، حيث إنه يرى إقامة دولة فلسطينية وليست يهودية وتولى بريطانيا الوصاية عليها . وقد أدى الموقف البريطانى إلى شن اليهود حربا فعلية على القوات البريطانية فى فلسطين بعد أن حصلوا على شحنات من الأسلحة بتمويل من أغنياء اليهود الأمريكيين ، أما اللجنة البريطانية الأمريكية ، فأوصت بقبول ١٠٠ ألف لاجىء يهودى ورفع القيود على بيع الأراضى ، وأما عن مستقبل فلسطين ، فقد أوصت اللجنة ببقائها تحت

الانتداب البريطانى لحين وضعها تحت الـوصاية . وبادر ترومان بإعلان قبـوله التوصية بـالسماح لمائة ألف لاجىء يهودى بـالهجرة إلى فلسطين فـوراً ورفع القيود على مبيعـات الأراضى . وشكلت لجنة مشتركـة أخرى (لجنة موريس جـرادى) اقترحت تطبيق نظام للحكم الذاتى الإقليمى فى كل من المنـاطق العربية واليهـودية مع إدارة السلطة المركـزية للمرافق العامة وتولى المسائل الإدارية الهامة ، أما المائة ألف لاجىء فإن قبولهم يعلق على قبول خطة الحكم الذاتى . ولما كانت مسألة قبول هؤلاء اللاجئين هى أهم ما كان يشغل اليهود ، فقـد ضاعفوا ــ من خلال تنظيماتهم العسكـرية ـ أعمال العنف والإرهـاب ضد سلطـة الانتداب ، وردت القـوات البريطـانيـة العنف بالمثل وارتكبت الهاجـانـا وليهى وارجون وغيرها أعمالا إرهـابية صارخة مثل نسف مقر القيادة البريطـانية فى فندق داود وشنق الجنود البريطانيين .

وفى سبتمبر ١٩٤٦ ، عقد مؤتمر لنـدن الذى دعت إليه الحكومة البريطـانية القيادات العربية واليهـودية . وتمسك العرب بإقامة دولـة عربية فى كل فلسطين ، فى حين أعلنت الوكالة اليهودية مشروعا لتقسيم فلسطين بين العـرب واليهود . وأعلن ترومان موافقته على المشروع اليهودى وعلى قبول المائة ألف لاجىء فوراً .

واستمرت أعمال الإرهـاب اليهودى ، وظلت الحكومة البريطـانية عاجـزة عن تنفيذ حل مقبول للعرب واليهود ، إلى أن أعلنـت فى ١٨ فبراير ١٩٤٧ أنه « ثبت أن الانتداب غير قـابل للتنفيذ عمليـا حيث إن الالتـزامـات تجاه الجاليتين لا يمكن التوفيق بينهـا » ، وأعـربت عن عـزمهـا على التخلى عن الانتـداب على فلسطين . وفى ٢ أبـريل ١٩٤٧ ، أدرج مندوبها لدى الأمـم المتحدة مسألة فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة .

الفصل الثالث

قـــــرار التقســـيم

قررت الجمعية العامة السماح لكل من الوكالة اليهودية واللجنة العربية العليا بإلقاء كلمة أمامها ، وشكلت « لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن فلسطين » (UNSCOP) التى سافرت إلى فلسطين فى يونيو ١٩٤٧ ، ولكن اللجنة العربية العليا قررت مقاطعة اللجنة لعدم رضاها عن تشكيلها ولأن الأمم المتحدة لم تستجب لطلبات العرب إدراج إنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة ، ولم تفصل بين المسألة الفلسطينية ومشكلة المهاجرين اليهود .

وبعد أن أجرت لجنة الأمم المتحدة تحقيقاتها فى فلسطين توجهت إلى جنيف لإعداد تقريرها ، وأوفدت لجنة فرعية لزيارة معسكرات اللاجئين فى ألمانيا والنمسا ، ثم رفعت تقريرها إلى الجمعية العامة متضمنا ١٢ توصية وافقت الجمعية على ١١ منها ، وتتضمن إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين بعد فترة انتقالية من إدارتها تحت مسئولية الأمم المتحدة وحماية الأماكن المقدسة واتخاذ الإجراءات العاجلة لحل مشكلة اللاجئين وحماية حقوق الأقليات ، وإقامة علاقات سلمية كشرط للاستقلال والوحدة الاقتصادية وإلغاء الامتيازات وتوجيه نداء للطرفين لإنهاء أعمال العنف .

ثم قدمت اللجنة خيارين اثنين : أحدهما بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع اتحاد اقتصادى بينهما . والثانى بإقامة دولة فيدرالية . وقد سمى الخيار الأول بمشروع الأغلبية حيث أيدته سبع دول من أعضاء اللجنة ، هى كندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد وأورجواى . أما الخيار الثانى ـ مشروع الأقلية ـ فقد أيدته ثلاث دول من أعضاء اللجنة هى الهند وإيران ويوغوسلافيا .

وقد أبدى الصهيونيون حماسا بالغا لمشروع الأغلبية حيث كان يحقق لهم هدفهم فى

إنشاء الدولة اليهودية (ولو مرحليا حيث تمتد مطامعهم إلى كافة الأراضى الفلسطينية)، أما العرب ، فقد اعتبروا المشروع تحطيما للوحدة الإقليمية لوطنهم ، وتحيزًا صارخًا لليهود بإعطائهم دولة لا تتفق مساحتها مع ملكياتهم ولا مع الأقلية السكانية لهم فى فلسطين .

وعرض تقرير اللجنة على لجنة خاصة أنشأتها الجمعية العامة ، وبعد أن استمعت إلى كلمات ممثل اللجنة العربية العليا وممثل الوكالة اليهودية ، وتشكيل لجنتين فرعيتين قدمت تقريرها إلى الجمعية العامة التى وافقت فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ على مشروع الأغلبية الخاص بتقسيم فلسطين، وأصدرت قرارها بذلك بأغلبية ٣٣ ضد ١٣ وامتناع ١٠ عن التصويت .

ويشير سامى هداوى فى كتابه « الحصاد المر » إلى اعترافات عدد من المسئولين الأمريكيين وغيرهم بما يرسم صورة واضحة عن الضغوط التى مورست من أجل استصدار قرار التقسيم . فوزير الدفاع الأمريكى فى ذلك الوقت جيمس فوريستال يذكر أن وسائل الضغط على الدول أعضاء الجمعية العامة كانت أقرب إلى الفضيحة . وإيمانيويل نيومان ـ أحد الشخصيات القيادية اليهودية ـ يعترف بأنه لم تترك دولة مهما كانت صغيرة أو كبيرة دون أن يجرى الاتصال بها ، ولم يترك أى شىء للصدفة، وعضو الكونجرس الأمريكى لورانس سميث يوضح أن أصوات هايتى وليبريا والفيلبين كانت مطلوبة لترجيح أغلبية ثلثى الأعضاء المطلوبة لإصدار القرار ، وقد كانت ضغوط الوفد الأمريكى والمسئولين، بل والمواطنين العاديين من أجل الحصول على الأصوات المطلوبة سلوكا مشينا .

وصدر قرار التقسيم رقم ١٨١ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ متضمنا إنشاء دولة يهودية وأخرى عربية وإقامة نظام دولى للقدس . أما الدولة اليهودية . فقد اختصها القرار بـ ٥٦٪ (٤٧٥ , ٧ ميلا مربعا) من أراضى فلسطين ، فى حين أن الدولة العربية خصصت لها ٤٣٪ (٨٩٣ , ٥ ميلاً مربعًا) من تلك الأراضى . وأما المنطقة الدولية للقدس فكانت مساحتها ١٪ (٦٨ ميلا مربعا) منها . وقد كان القرار مجحفًا بحقوق العرب الذين كان تعدادهم ثلثى مجموع السكان وكانت ملكية اليهود من الأراضى المخصصة للدولة اليهودية أقل من ١٠٪ من مساحتها .

وقد رفض العرب قرار التقسيم ، ليس لأنه مجحف بحقوقهم فحسب، بل لأنه صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة التى لا تملك إصدار قرارات، بل

مجرد توصيات غير ملزمة فضلاً عن مخالفته لميثاق الأمم المتحدة وما ينص عليه من حق تقرير المصير .

أما اليهود ، فقد قبلوا القرار كخطوة مرحلية على طريق السيطرة على أرض إسرائيل التاريخية .

وما لبث العنف والقتال أن سادا الأراضى الفلسطينية ، وتمكنت القوات اليهودية من الاستيلاء على أجزاء من الأرض المخصصة للدولة العربية ، فاستولت على طبرية وحيفا وصفد وحى كاتانون فى القدس ويافا . وأثارت أعمال العنف الرعب لدى الفلسطينيين ، فقد ارتكب اليهود عددا من الفظائع من أشهرها مذبحة دير ياسين التى قتلوا فيها ٢٥٠ رجلا وامرأة وطفلا عزلا من السلاح والتى قال عنها مناحم بيجين إنه لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل .

وقد تصدت القوات الفلسطينية بقيادة عبد القادر الحسينى للعمليات العسكرية اليهودية وعاونها عدد من المتطوعين العرب بقيادة فوزى القاوقجى ، كما تولت جامعة الدول العربية مناقشة الموقف فى فلسطين . وشهدت الساحة الفلسطينية الانقسامات بين القادة السياسيين والمنافسات الأسرية بين الحسينيين وأبناء النشاشيبى ، كما أظهرت المعارك الحربية إلى جانب الأعمال البطولية ضعف الاستعدادات وقلة السلاح . أما الجامعة العربية ، فقد شهدت بدورها انعدام الثقة بين أعضائها وخاصة بين القيادتين المصرية والأردنية (الملك فاروق والملك عبد الله) . أما القوات البريطانية ، فقد وقفت عاجزة أو متواطئة مع اليهود الذين قاموا بعمليات إرهابية جريئة ضد أفرادها ومركز قيادتها .

وقدر عدد الفلسطينيين الذين فروا من فلسطين خلال الفترة السابقة على رحيل قوات الانتداب البريطانى بحوالى ١٥ ألف شخص .

وقد أدى الموقف المتفجر فى فلسطين إلى إعادة الولايات المتحدة النظر بشأن مدى إمكانية تنفيذ قرار التقسيم بالقوة ، وفى ٢٤ فبراير ١٩٤٨ اعترض مندوبها لدى الأمم المتحدة على قيام مجلس الأمن بفرض القرار على غير رغبة السكان واقترح وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة .

ولكن ترومان الذى كان قد وافق على اقتراح الوصاية ، عاد تحت ضغط حاييم وايزمان فعدل عن موقفه .

وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، فى اليوم السابق للتاريخ الذى حددته بريطانيا للانسحاب من فلسطين ، أعلن ديفيد بن جوريون قيام دولة إسرائيل . وفى اليوم التالى تحركت جيوش خمس دول عربية إلى الأراضى الفلسطينية لمساعدة سكانها ضد العصابات الصهيونية ، خمس دول لا تنسيق بينها بل تسود الشكوك مواقف قياداتها كل من الآخر ، وكانت خمس دول ينقص قواتها التدريب والتسلح والخبرة الحربية الحديثة . وتمكنت إسرائيل من إدارة شئون الحرب والهدنة فيما بين العمليات العسكرية ، بما كفل لها الانتصار والتوسع .

وكان من أخطر ما خلفته الحرب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويقدر عدد من فر من فلسطين إلى الدول العربية المجاورة بحوالى ٧٥٠ ألف لاجىء .

وبعد ـ فإنه من هذا العرض الوجيز لتطورات الصراع الفلسطينى ـ اليهودى ، خلال فترة الانتداب البريطانى ، يتبين أن احتمالات التوصل إلى اتفاق بين العرب واليهود كانت بعيدة . فقد كان كل منهم يمثل قومية فتية لا تقبل التنازل عن مطالبها كاملة . ولم يكن اليهود ليتخلوا عن الحلم الذى أوحى إليهم به تيودور هيرتزل وحققه لهم وعد بلفور ووقفت إلى جانبهم دولتان كبريان تساندانهم فى إقامة وطنهم القومى ، ولم يكن لديهم ما يقدمونه للعرب تحقيقًا لمطالبهم ، فقد جربوا الاندماج فى شعوب الدول المختلفة وكفروا بهذا الحل ، وكان أقصى ما يقبلونه هو تقسيم البلاد بينهم وبين العرب ولو بصفة مرحلية إلى أن يسيطروا على أرض الميعاد .

أما عرب فلسطين ، فقد وجدوا أنفسهم أمام مؤامرة دولية كبرى ، ولم يكن من المعقول أن يرضخوا لما رأوه سلبا بالإكراه لوطنهم واستيلاء على أراضيهم فى الوقت الذى كانوا يصبون فيه إلى إقامة دولتهم المستقلة بعد حكم عثمانى طويل ومستبد . ولم تكن لترضيهم حلول من نوع ما عرض عليهم . كانوا يقبلون العيش مع اليهود فى دولة ديموقراطية يتمتع فيها الجميع بحقوقهم ، ولكن أن يقسم وطنهم فهذا أمر دونه الرفض والمقاومة بكل الوسائل . وقد نجحت مقاومتهم فى كثير من الأحيان واستجابت لهم بريطانيا بالحد من الهجرة ووضع قيود على بيع الأراضى ، ولكن لم تكن مقاومتهم كافية لإفشال مؤامرة دولية خطيرة تتواطأ لتنفيذها قوى سياسية كبرى . وكانت الانقسامات تقلل من فاعلية المقاومة ، كما كان ينقصها السلاح والإعداد الحربى الحديث والتنظيم الذى كان يميز أعداءهم .

وأما الدول العربية ، فلم يكن تدخل جيوشها على المستوى اللازم عسكريا أو سياسيًا ، ولذلك هزمت فى الحرب .

وقد نتساءل اليوم عن مدى سلامة رفض العرب لقرار الأمم المتحدة بشأن التقسيم ، وما إذا كان التقويم السليم للموقف والظروف كان يقتضى قبوله .

ولكن هل يلام شعب لرفضه أن يتقاسم وطنه مع شعب آخر تم تهجيره إلى أرضه بقوة السلاح ؟

ربما كان خطأ فى التقدير ، ولكن من كان يستطيع التكهن بالمستقبل ؟

الفصـل الرابـع

التدخل العربى فى فلسطين

وجهت بريطانيا الدعوة لعقد مؤتمر بين العرب واليهود ، وافتتح مؤتمر سان جيمس فى فبراير ١٩٣٩ ، وسمح باشتراك اللجنة العربيـة العليا ـ مع استبعاد المفتى ـ من المؤتمر ودعى ممثلون عن مصر والعراق والسعوديـة وشرق الأردن واليمن ، كما دعيت الوكالة اليهوديـة وعدد من القيـادات اليهوديـة الأمريكيـة والبريطانيـة . ونظراً لرفـض العرب الجلـوس مع اليهود ، فقـد أجـرت بريطـانيـا اجتماعات منفصلـة مع كل من الجانبين . وطالب العـرب بإقامة دولـة عربية مستقلـة وتصفية الوطن القـومى اليهودى ، فى حين طالب حـاييم وايزمان بـاستمرار الانتداب وبـالهجرة غير المحدودة لليهـود . ونوقشت مراسلات ماكماهون / حسين ، واعترف البريطانيون بأن بريطانيا التزمت بعدم التصرف فى وضع فلسطين دون وضع رغبات سكانها مـوضع الاعتبار . وتقدمت بريطـانيا بعدد من المقترحـات على أساس إقـامة دولـة مـوحدة تشمل الأغلبيـة العربيـة بشرط السماح بالهجرة اليهودية المحدودة خلال فترة محددة ، واعترض اليهود على هذه المقترحات ، أما وفود الدول العربية فقد أبدت استعـدادها لقبولها، واقترحت فترة انتقالية لعشر سنوات تصبح فلسطين بعدها مستقلة . وقد وافقت بريطانيا على هذا الاقتراح وضمنت الكتاب الأبيض إقـامـة وطن قومـى لليهود فى إطـار دولـة فلسطينيـة مستقلة تقـام خـلال عشر سنوات . ومع ذلك ، فقد رفض العرب واليهود الكتاب الأبيض .

ومن نـاحية أخـرى ، فإن الثورة الفلسطينيـة التى امتـدت من عام ١٩٣٦ حتى عـام ١٩٣٩ كان لها صداها الكبير لدى الرأى العام فى كل الدول العربية ، فقامت التظاهرات فى كل مكان تدعو لمساندة إخوتهم الفلسطينيين فى مواجهة يهود فلسطين وأنصارهم .

وشارك عـدد من المتطوعين مـن الدول العـربية فى الثورة الفلسطينيـة . وتشكلت فى سوريا لجان لجمع التبرعـات للفلسطينيين ، كما تشكلت فى العـراق لجنـة للـدفـاع عن

فلسطين وكتب مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد المصرى إلى الحكومة البريطانية مدافعًا عن حقوق شعب فلسطين ، وسادت بقية الدول العربية مظاهر التعاطف مع الثورة الفلسطينية .

وتوسط عدد من الملوك العرب لإنهاء الثورة ، فبعث ملوك الحجاز والعراق واليمن وأمير شرق الأردن بمذكرة مشتركة إلى بريطانيا ووجهوا نداء إلى الفلسطينيين للإخلاد إلى السكينة واعدين بالسعى لدى « صديقتهم » بريطانيا . وحين شكلت بريطانيا لجنة تحقيق قاطعتها اللجنة العربية العليا ، فواصلت بريطانيا إجراءاتها لقمع الثورة ، ودعت الدول العربية للمشاركة فى مؤتمر سان جيمس المشار إليه .

وفى الأعوام من ١٩٤٣ حتى ١٩٤٧ ، اتجه عرب فلسطين بأنظارهم إلى الدول العربية متابعين الاتصالات والمشاورات بينها بشأن الوحدة العربية .

وتضمن بروتوكول الإسكندرية الذى وقعته خمس دول عربية فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ نصا خاصا بفلسطين يعلن تأييد قضية عرب فلسطين وصون حقوقهم العادلة .

كما تضمن ميثاق جامعة الدول العربية ملحقًا خاصًا بفلسطين ينص على أن «وجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه . . وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله » .

وكان العالم العربى فى ذلك الوقت مسرحا لسياسات متعارضة . فقد كانت الدعوة لتنفيذ مشروع الهلال الخصيب الذى يقوم على اتحاد يضم سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين والعراق تلقى استجابة من الأسرة الهاشمية فى كل من العراق وشرق الأردن ، فى حين كانت العناصر الوطنية فى سوريا ترى أن بلدهم هى الأحق بقيادة الهلال الخصيب . أما مصر والسعودية فكانتا تؤيدان السوريين فى مواجهة المطامع الهاشمية . وقد انعكست هذه الخلافات وحالت دون قيام الجامعة العربية بدور مؤثر بالنسبة للقضية الفلسطينية .

وفى ٢٨ مايو ١٩٤٦ ، دعا الملك فاروق الملوك والرؤساء العرب إلى عقد مؤتمر قمة عربى فى زهراء أنشاص ، حيث بحثوا القضية الفلسطينية ، واتخذوا قرارات سرية تضمنت النظر فى عرض القضية على الأمم المتحدة وتحذير الولايات المتحدة وبريطانيا

من العواقب الوخيمة لتأييدهما للصهيونية والتلويح بالمقاطعة الاقتصادية وتأكيد العزم على الاستعداد العسكرى فى حالة إخفاق الجهود السلمية وتدريب الفلسطينيين على المقاومة وتزويدهم بالسلاح والأموال .

أما الجامعة العربية ، فعقدت دورة غير عادية فى بلودان فى يونيو ١٩٤٦ واتخذ مجلسها عدداً من القرارات من بينها قرارات سرية بحث الشعوب العربية على التطوع لنصرة عرب فلسطين بالمال والسلاح والمجاهدين .

وفى ١٠ سبتمبر ١٩٤٦ ، عقد مؤتمر لندن حيث تقدمت الدول العربية بمشروع يتضمن استقلال فلسطين دولة موحدة وقيام حكم ديموقراطى فيها بعد فترة انتقالية تتولى حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامى وعضوية ٧ عرب و ٣ يهود . ولكن بريطانيا رفضت المشروع العربى ، أمّا الوكالة اليهودية فرفضت الاشتراك فى المؤتمر إلا على أساس قيام الدولة اليهودية فى فلسطين .

وبعدما قررت بريطانيا عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة ، عقد مجلس الجامعة اجتماعًا فى أبريل ١٩٤٧ وقرر طلب إدراج إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين والاعتراف باستقلالها فى دولة ديموقراطية موحدة تضم جميع الفلسطينيين من مختلف الديانات .

ولم تحل اجتماعات الجامعة العربية وقراراتها وجهود مندوبى الدول العربية لدى الأمم المتحدة دون إصدار الجمعية العامة قرارها بتقسيم فلسطين .

وفى منتصف ديسمبر ١٩٤٧ ، اجتمع رؤساء الحكومات العربية بمقر الخارجية المصرية وأذاعوا بيانًا شديداً يستنكر قرار التقسيم ويهدد بمقاومته بكل الوسائل .

وكانت الاضطرابات قد عمت فلسطين ، وبدأ التوغل العسكرى اليهودى فى الأراضى التى خصصها قرار التقسيم للدولة العربية . وعندما اقترحت الولايات المتحدة العدول عن القرار ووضع فلسطين تحت الوصاية ، رفضت الجامعة العربية ذلك اعتقاداً منها بأن اليهود سوف يستفيدون من الوصاية المؤقتة على فلسطين .

وكان قرار التقسيم قد قوبل بثورة عارمة من جانب عرب فلسطين وشعوب الدول العربية الأخرى ، وقامت اللجنة العربية العليا بتعيين عبد القادر الحسينى قائداً عاما لقوات الجهاد المقدس ـــ التى بلغ عددها حوالى ٥ آلاف شخص ـــ والتى دخلت فى

معارك بطولية مع القوات اليهودية التى كانت أفضل تدريبًا وتسليحًا وقدرة على القتال . كما تشكل جيش الإنقاذ من المتطوعين العرب بقيادة فوزى القادقجى .

أما اليهود ، فقد كانوا قد أعدوا لـلأمر عدته ، وبلغ عدد مقاتليهم ٦٧ ألفا (بحسب التقديرات البريطـانية) ، وتمكنوا من الاستيلاء على أجـزاء من الأراضى التى خصصها قرار التقسيم للدولة العربية على نحو ما سبق ذكره .

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، أصـدرت الجامعة العربية قرارها بـالتدخل فى فلسطين لإعادة النظام فيها مشيرة إلى « أن حكـومات الدول العربيـة تعترف بأن استقلال فلسطين الذى حجبه إلى الآن الانتداب البريطانى قد أصبح حقيقة واقعة لسكانها الشرعيين وهم الذين يمارسون استقلالهم بدون تدخل خارجى ، وسوف يقف عندئذ تدخل الدول العربية » .

والحقيقة هى أن الجيوش العـربية للدول الخمس التى تدخلـت عسكريا فى فلسطين لم تكن مـؤهلة لخوض الحرب . وكـان رئيس الحكـومـة المصرية محمـود فهمى النقـراشى معارضًـا لتدخل الجيش المصرى بسبب عـدم استعداده ، ولكنه اضطـر إلى الموافقة تحت ضغط الملك فاروق وعبـد الرحمن عزام أمين عـام الجامعة العربيـة ، وبلغ حجم القوات المصرية التى دخلت الحرب خمسـة آلاف جندى . وأسنـد إلى الملك عبد الله ملك الأردن منصب القـائد الأعلى دون إنشاء قيـادة موحـدة ، بل حدد لكل قـوة من القوات هـدف عسكرى دون رسم استراتيجية عامة .

وبالرغم مـن أن القوات العربية أبلت بلاء حسنـا فى أول شهور الحرب حتى وصلت القـوات المصرية إلى مسـافـة قـريبة من تل أبيب ، إلا أن الحرب انتهـت بهزيمة جيـوش الدول الخمس وانحسار انتصـاراتها الأولى وسيطرة القوات الأردنية على الضفـة الغربية بما فيها القـدس الشرقية ، والقوات المصريـة على قطاع غـزة ، وتمركز القوات السـورية واللبنانية بقرب الحدود السابقة ، وانسحاب القوات العراقية .

وقد أسـاءت الدول العربيـة إدارة المعارك عسكريـا وسياسيـا على السواء ، فلم تكن جيوشها على مستوى كاف من التدريب والتسليح والقدرة العسكرية للجيوش الحديثة . بل إنها لم تكن متفوقـة عدديا على القوات الإسرائيلية ، ولم تكـن لها استراتيجية ولا قيادة موحدة . وقبلت الـدول العربية هدنتين أتاحتا لإسرائيل الحصـول على شحنات ضخمة من الأسلحة وخاصة من تشيكو سلوفاكيا .

الفصل الخامس

مساعى الأمم المتحدة عقب قرار التقسيم

بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين ، ساد القتال بين اليهود والعرب الفلسطينيين أنحاء البلاد ، وتوغلت القوات اليهودية فى الأراضى المخصصة للدولة العربية ،على نحو ما سبق بيانه . وأدركت الأمم المتحدة أنه لا يمكن فرض قرار التقسيم بالقوة ، واقترحت الولايات المتحدة وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية للأمم المتحدة إلا أن اقتراحها لم يلق قبول الدول الغربية والاتحاد السوفيتى وأنصاره على السواء .

وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعيين الكونت فولك برنادوت (السويدى الجنسية) وسيطا ، وفى اليوم التالى اجتاحت القوات العربية الأراضى الفلسطينية ، غير أن الأمم المتحدة واصلت مساعيها خلال الحرب وفى أعقابها حتى توصلت إلى عقد اتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المحاربة .

مهمة الوسيط الدولى

لعب الكونت برنادوت دوراً فى التوصل إلى الهدنة الأولى فى القتال بين العرب واليهود فى ١١ يونيو ١٩٤٨ ، ثم تقدم فى ٢٧ يونيو بمقترحاته التى تتضمن :

١ ـ تقسيم فلسطين بحدودها عام ١٩٢٢ ـ أى بما فيها شرق الأردن ـ إلى إقليمين أحدهما عربى والآخر يهودى ، بما يعنى ضم الإقليم الفلسطينى العربى إلى الأردن ، وإقامة اتحاد بين الإقليمين .

٢ ـ يتولى الاتحاد الشئون الاقتصادية وتنسيق السياسة الخارجية والدفاع .

٣ ـ يختص كل إقليم بشئون الهجرة لمدة عامين ، وبعدهما يلزم اتفاق الجانبين . وفى حالة الخلاف يعرض الأمر على المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة لإصدار قرار ملزم للطرفين .

٤ ـ حق اللاجئين فى العودة إلى أماكن إقامتهم .

٥ ـ تعديل خطوط قرار التقسيم بضم النقب كله أو بعضه إلى الإقليم العربى وضم الجليل الغربى إلى إسرائيل ، وكذا ضم القدس إلى الإقليم العربى وإنشاء موانىء حرة فى حيفا ومطار اللد .

وقد رفض كل من اليهود والعرب مقترحات الوسيط الدولى . وإزاء ذلك ، أدخل برنادوت عددا من التعديلات على مقترحاته فى تقريره الذى قدمه إلى الجمعية العامة ، فأسقط منها ما يتعلق بالهجرة واقترح وضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولكنه تمسك بالتعديلات الإقليمية التى سبق أن اقترحها كما تمسك بعودة اللاجئين .

ولم تحظ مقترحات برنادوت الأخيرة بدورها بقبول الطرفين ولا بقبول الولايات المتحدة وبريطانيا . وفى ١٧ سبتمبر قام أعضاء من تنظيم ليهى الإسرائيلى الإرهابى باغتياله .

قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين

يقدر عدد الفلسطينيين الذين فروا من فلسطين نتيجة لأعمال العنف اليهودية وإجراءات طردهم بالقوة بعد صدور قرار التقسيم ، ثم بسبب القتال بين القوات العربية والإسرائيلية عام ١٩٤٨ ، بحوالى ٧٥٠ ألف شخص . وقد لجأ هؤلاء الفارون والمطرودون إلى بقية الأراضى الفلسطينية والدول العربية المجاورة .

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ متضمنا السماح بعودة الراغبين منهم فى العودة والعيش بسلام مع جيرانهم وتعويض غير الراغبين . وقد دأبت الجمعية العامة على تأكيد هذا القرار سنويا بالرغم من رفض إسرائيل عودة اللاجئين ومطالبتها بتوطينهم فى الدول العربية مع إبداء الاستعداد للإسهام ــ مع الجماعة الدولية ــ فى دفع التعويضات لهم . (وعقب حرب ١٩٦٧ أصدرت الأمم المتحدة قراراً بعودة النازحين) .

وإزاء الفشل فى التوصل لحل سياسى للمشكلة ، أنشأت الجمعية العامة وكالة غوث اللاجئين (أونـروا) لتقديـم المعونات الغـذائية والصحيـة والتعليمية لـلاجئين . وهى معونات لاتبلغ حد الكفاف بسبب ضآلة ميزانية الوكالة .

وتقـدر وكالـة الغـوث عـدد اللاجئين عـام ١٩٩١ بحوالى ٤٨٨ , ٥١٩ , ٢ لاجـئا مـوزعين على الضفة الغـربيـة وقطاع غـزة ولبنـان وسوريـا والأردن منهم ٠١٤ , ٨٧٤ يقيمون فى مخيمات .

اتفـاقات الهـدنة الدائمـة

تولى رالف بـانش مهمة الوسيط الـدولى بعد اغتيـال برنادوت . وكـانت إسرائيل قد شنت فى أكتوبـر ١٩٤٨ هجومها على المواقع المصريـة فى النقب وحاصرت الفالـوجة ثم استـولت على منطقة الجليل . وقـد نجح بـانش فى استصـدار قرار مجلس الأمن بـوقف القتال فى ٢٢ أكتـوبر وطالب إسرائيل بـالانسحاب إلى مواقعها السـابقة إلا أنها رفضت ذلك ، وخاصـة بسبب تمسكها بـالاستيلاء على منطقـة النقب التى كان بـرنادوت يقترح ضمها للدولة العربية .

وإزاء وصـــول مسـاعـى بـانش وقـــرارات مجلس الأمن بشـأن انسحـاب القـــوات الإسرائيلية إلى طريق مسدود ، اتجه إلى اقتراح عقد هدنة دائمة بين الأطراف المتحاربة ، واستصدر من مجلس الأمن فى ١٦ نوفمبر قراره بدعوة الأطراف إلى عقد الهدنة .

وقد قبلت الأطراف دعوة رالف بانش إلى إجراء مفاوضات فى رودس لعقد اتفاقات الهدنة الدائمة . وأجرى الوسيط الدولى المفاوضات غير المباشرة بين الأطراف متنقلا بين وفودها إلى أن نجح فى التوصل إلى اتفاقات بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان خلال عام ١٩٤٩ .

وقـد كرست اتفـاقات الهدنـة تـوسع إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية ، فـاحتفظت بمساحـة ٠٢٣ , ٩٣٢ , ٢٠ دونم فى حين تبقى للعرب ما مسـاحته ٠٠٠ , ١٠٥ , ٦ دونـم منهـا ٠٠٠ , ٧٥٥ , ٥ دونم هى مساحـة الضفـة الغربيـة ، و ٠٠٠ , ٣٥٠ دونم مساحـة قطاع غزة . وفى حين كان قرار التقسيم يعطى ٨٨ , ٤٢ ٪ للعرب و ٤٧ , ٥٦٪ لليهود ، أصبحت النسبة ٦ , ٢٢٪ للعرب و ٤ , ٧٧٪ لإسرائيل .

وقـد نصت اتفاقـات الهدنة على أنها تمثل خطـوة لا غنى عنها فى سبيل تسـوية النـزاع المسلح وعـودة السلم لفلسطين ، وأنها تبقى نافـذة المفعـول إلى أن يتحقق وضع تسويـة

سلميـة بين الأطراف . ومع ذلك ، فإن الآمـال المعقودة على هـذه الاتفاقـات لم تتحقق وازداد الصراع حدة وتعقيداً .

وبإبـرام اتفـاقـات الهدنة ، أصبحت فلسطين مقسمـة بين دولـة يهوديـة (إسرائيل) وأراض مضمومة إلى الأردن (الضفة الغربية بما فيهـا القدس الشرقية) كجزء من المملكة الأردنية الهاشمية . وقطاع غزة الذى تتولى مصر إدارته (لحين إعادته إلى الفلسطينيين) .

لجنـة الأمـم المتحـدة للتـوفيـق

شكلت هذه اللجنة بناء على توصية الكونت برنادوت . وتضمن النص على تشكيلها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، وأسنـد إليها نفس مهمة الوسيط الـدولى وتنفيذ قـرارات الجمعية العـامة ومجلس الأمن ، وطلب إليهـا تقديم المقترحـات بشأن النظـام الدولى للقـدس وإعادة تـوطين الـلاجئين . وقد شكلت اللجنـة من ممثلين للولايات المتحدة وفرنسا وتركيا .

وعندما شرعت اللجنة فى ممارسة مهامها ، كانت المفاوضات قد بدأت فى رودس من أجل إبرام اتفاقات الهدنة الدائمة .

وقد أعـدت اللجنة بروتوكـولا كأساس لمفاوضـات الأطراف (بروتوكـول لوزان) وقعتـه إسرائيل والدول العـربيـة فى ١٢ مايـو ١٩٤٩ . وتضمن البروتـوكول أن هـدف المفاوضـات هو تنفيذ قـرار الجمعية العامـة رقم ١٩٤ بشأن اللاجئين فضـلا عن المسائل الإقليمية على أساس قرار التقسيم والتعديلات التى يقترحها الأطراف بشأنها .

ولكن إسرائيل رفضت فيما بعـد التفـاوض على أسـاس قـرار التقسيم ، كما رفضت عودة الـلاجئين . وقد فشلت اللجنة فى مساعيهـا سواء بالنسبة لتعـديل الحدود أو عودة الـلاجئين، كما فشلت فى اتخاذ إجراءات للمحـافظـة على أملاك الفلسطينيين الغـائبين ، وانتهى الأمر بها إلى التجميد الكامل لمهامها .

كما أعدت اللجنة خطة بشأن القدس رفضتها إسرائيل والأردن .

البَابُ الثانى

عبدالناصر والقضية الفلسطينية

الفصل الأول

الموقف فى بداية الثورة المصرية

فى الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٢ تضاعف عدد السكان اليهود فى إسرائيل نتيجة لهجرة ٦٦٦,٥٠٠ يهودى إليها ، وأصبحوا بحكم قانون العودة الذى أصدرته الدولة العبرية إسرائيليين ، وقد هاجر نصف هذا العدد تقريبًا من الدول العربية وخاصة العراق واليمن .

أما الفلسطينيون العرب الذين بقوا ضمن حدود الدولة الإسرائيلية فقد قدر عددهم فى عام ١٩٥٠ بحوالى ١٧٠ ألفا . وقد انتهجت إسرائيل حيالهم سياسة قاسية بالرغم مما نصت عليه قوانينها الدستورية من المساواة فى الحقوق لجميع السكان . ففضلا عن إخضاعهم لإجراءات مشددة ـ تحت الانطباع العام بأنهم يمثلون طابورا خامسا ـ فقد استخدم قانون أملاك الغائبين الذى أصدرته إسرائيل للاستيلاء على منازلهم ومزارعهم (إذ إن القانون يجيز اعتبار ممتلكات من غادر محل إقامته فى تاريخ صدور قرار التقسيم أو بعده من الغائبين ، وكان يكفى تغيب أى فلسطينى عن مقر إقامته فى ذلك التاريخ أو بعده لأى سبب لكى يطبق عليه هذا القانون) . والواقع أن إسرائيل لجأت إلى كل الوسائل من أجل إسكان وإعاشة المهاجرين اليهود فى الوقت الذى رفضت فيه رفضا قاطعا عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم وممتلكاتهم التى استخدمتها لاستيعاب أولئك المهاجرين .

واتخذت إسرائيل تجاه الدول العربية منذ إبرام اتفاقات الهدنة سياسة صارمة تقوم على أساس الردع الحاسم والرد العسكرى العنيف على أى حادث تافه من قبيل أعمال التسلل الفردية عبر خطوط الهدنة .

وكان دافيد بن جوريون يسيطر على سياسة الحكومة الإسرائيلية ، ويعترض هو وأنصاره داخل الحكومة على المواقف المعتدلة التى كان يدعو إليها موشى شاريت وزير

الخارجية . ومنذ عام ١٩٥٢ تبنت حكومة بن جوريون سياسة الانتقام المسلح ضد أية قرية عربية تراها مسئولة عن الاعتداء على إسرائيليين أو على ممتلكات إسرائيلية . وفى أكتوبر ١٩٥٣ قامت قوة عسكرية بقيادة آريل شارون بالهجوم على قرية قبية الأردنية انتقاما لمقتل امرأة وطفليها وهدمت عدة منازل وقتلت أكثر من ٥٠ وأصابت ١٥ من سكان القرية .

والواقع أن خطوط الهدنة الأردنية الإسرائيلية كانت أكثر تعرضا للهجمات الانتقامية الإسرائيلية ، وخاصة بسبب أعمال التسلل من جانب الفلسطينيين الذين لجئوا إلى الأردن وتركوا مزارعهم ومنازلهم على مقربة من خطوط الهدنة .

وكان بن جوريون ورئيس أركانه موشى ديان حريصين على إظهار القوة العسكرية لإسرائيل وتوتير الموقف على خطوط الهدنة بقصد حمل الدول العربية على قبول إسرائيل والاعتراف بها وبقوتها والتخلى عن أى تفكير فى قتالها . ففضلا عن الهجمات العسكرية على القرى بما لا يتناسب مع ما قد يرتكب من حوادث ، دأبت إسرائيل على القيام بمناورات قرب خطوط الهدنة . وقد صرح ديان بأن مثل هذه التصرفات ضرورية ليس من أجل حمل الدول العربية على فرض سيطرتها التامة على حدودها فحسب ، وإنما لوضع سكان إسرائيل وجيشها فى حالة عالية من التوتر كذلك ، وإلا كف هؤلاء السكان عن أن يكونوا شعبًا مقاتلاً منظماً .

ومن ناحية أخرى ، بدأت إسرائيل منذ أعقاب إبرام اتفاقات الهدنة تواصل سياستها التوسعية وخاصة فى المناطق المنزوعة السلاح ، فأعلنت فى أبريل ١٩٥١ أنها تعتبر تلك المناطق التى تفصلها عن سوريا أراضى إسرائيلية بعد أن منعت السكان السوريين من دخولها ، واستولت على منطقة العوجة شمالى سيناء فى سبتمبر ١٩٥٣ .

وكانت إسرائيل قد استولت على قرية أم رشرش الأردنية ـ عقب إبرام اتفاقية الهدنة مع مصر ـ وأنشأت فيها ميناء إيلات لتدعى لنفسها فيما بعد حقوقا لها فى خليج العقبة .

ولم يكن الجهاز الدولى الذى نصت عليه اتفاقات الهدنة ذا فاعلية تذكر . فقد أسندت هذه الاتفاقات مهمة النظر فى انتهاكاتها للجان الهدنة المشتركة المشكلة بين إسرائيل وكل من الدول العربية الأطراف من ممثلين لكل من الجانبين والأمم المتحدة . وكانت تلك اللجان تعقد بناء على طلب الدولة العربية المعنية أو إسرائيل لنظر الشكوى المقدمة منها ، وتتولى تحقيق الشكوى وترفع تقريرها إلى الأمم المتحدة ، ولم تكن تصدر قراراً إلا باتفاق الطرفين .

ولم تجر اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين إسرائيل والدول العربية فى الفترة السابقة على قيام الثورة المصرية سوى مع الأردن . فقد كـان الملك عبد الله حريصا على الحصول على اعتراف إسرائيل بضمه الضفة الغربية إلى مملكته : فـواصل مفاوضاته معها ، ولكن الكشف عن هـذه المفـاوضـات أدى إلى توقفهـا واغتيل الملك عبـد الله فى القـدس عـام ١٩٥١ .

أما عن الأوضاع العـربية فى تلك الفترة ، فقد كانت تعانى من مشـاعر الإحباط التى سببتهـا هزيمـة ١٩٤٨ والتى تبلورت فى السخط على نظم الحكم العـربية وإدراك مـدى الضعف العسكرى والاقتصـادى للدول العربية . فتـوالت الانقلابات فى سـوريا حيث قامت ثلاثة انقلابات عام ١٩٤٩ (حسنى الزعيم وسامى الحناوى وأديب الشيشكلى) . وفى أكتوبر ١٩٥٤ أسفرت الانتخابـات عن فوز المستقلين ومرشحى حزب البعث الذى لعب فيها بعد دوراً مؤثـراً فى الحياة السياسية العربيـة بمبادئه الراديكالية ومواقفـه المعادية لإسرائيل .

وكانت سوريا تمثل محوراً للسياسات العربية . فقد ظلت فكرة إنشاء الهلال الخصيب تـراود الملك عبـد الله ملك الأردن الـذى كان يطمع فى إقـامـة دولـة كبرى تضم الأردن والعراق وسـوريا . وكانت مصر والسعـودية تقاومـان هذا المشروع ، ولذا كـان موقف سـوريـا حاسما تحاول كـل من تلك الـدول جذبها إلى صفهـا . ولـذا اختلفت اتجاهـات الانقلابات السورية بحسب ميولها إلى معارضة العراق أو معارضة الهـلاك الخصيب .

وكانت إسرائيل تـأمل فى أن يؤدى تغيير النظام فى مصر وتـولى رجال الثـورة المصرية الحكم إلى إبـرام الصلح بين البلدين . وألقى دافيـد بن جويـون فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢ خطابـا أمام الكنيست ذكر فيـه أنه لا يـوجد سبب للنزاع بين مصر وإسرائيل سـواء كان نزاعا إقليميا أو سياسيًا أو اقتصاديًا .

والـواقع أن الثـورة المصرية لم تكـن تضع النزاع العـربى الإسرائيلى ضمن أولـويـات اهتمامهـا . فقد كـان همها الأول هـو الإصلاح الـداخلى وجلاء القـوات البريطانيـة عن الأراضى المصريـة . وقد عبر رجـالها عن ذلك فى اتصالاتهم مع الـولايات المتحـدة التى شجعهـا هذا الموقف على مسـاندة الثـورة والتوسـط بينها وبين بـريطانيـا فى مفاوضـات الجلاء .

وكانت الـولايات المتحـدة تسعى جاهـدة لتنفيذ السياسـة التى رسمها جـون فوستر دالاس من أجل تطويق الاتحاد السوفيتى بأحزمة من الأحلاف العسكرية ومن بينها نظام

دفاعى فى الشرق الأوسط تشارك فيه مصر والدول العربية . كما تعمل جاهدة على الانتقال من أوضاع الهدنة العربية الإسرائيلية إلى السلام الدائم بين الجانبين . وكان تقديرها أن مصر هى المؤهلة للعب دور أساسى لتحقيق الهدفين .

غير أن عبد الناصر رفض بصورة قاطعة إقامة الحلف العسكرى مع الغرب واعتبره عودة للنفوذ الغربى ، خاصة أنه جعل فى مقدمة أهدافه نشر الوعى القومى العربى وتحرير الدول العربية من القواعد العسكرية الأجنبية .

وتفاديًا للمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة والدول الغربية ، أبدى استعداده لقبول المساعى التى تبذلها تلك الدول من أجل التوصل إلى السلام مع إسرائيل . وحرص على أن تظل خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية هادئة .

وقد حاولت إسرائيل ـ بمبادرة من موشى شاريت ـ إجراء مفاوضات مع حكومة الثورة المصرية . فقام صموئيل ديفون القائم بالأعمال الإسرائيلى فى باريس بالاتصال بالسفارة المصرية هناك فى أغسطس ١٩٥٢ وأبلغها برسالة من الحكومة الإسرائيلية إلى الحكومة المصرية مفادها أن إسرائيل على استعداد لعقد اجتماع من أجل بحث عقد اتفاق سلام بين البلدين، وأنها مستعدة لإجراء مفاوضات سلام على الفور ولكنها توافق كذلك على إجراء محادثات تمهيدية إذا كانت مصر تفضل ذلك بهدف استكشاف إمكانية عقد تسوية أو تمهيد الطريق إليها . وتضمنت الرسالة أن إسرائيل تقترح إتمام اللقاء فى أوربا تاركة لمصر حرية اختيار المكان .

وقد رد محمد نجيب على الرسالة عن طريق السفارة المصرية فى باريس برسالة شفوية إلى شاريت ، اعتذر فيها بعدم ملاءمة الظروف فى مصر للتحرك نحو الصلح أو السلام فى ذلك الوقت ، وأكد له أن النظام المصرى ليست لديه أية مخططات عدوانية تجاه إسرائيل ، وأنه سوف ينتهز أول فرصة لإجراء اتصالات معها لتسوية الخلافات القائمة بين البلدين .

كما جرت اتصالات غير مباشرة بين البلدين عن طريق رالف بانش عام ١٩٥٣ ، أوضح خلالها الدكتور محمود فوزى موقف مصر القائم على أساس المطالبة بحل مشكلة اللاجئين عن طريق إعادة توطينهم وتعويضهم وإجراء تعديلات إقليمية تحقق الاتصال الجغرافى بين مصر والعالم العربى . وقد رحب شاريت بهذا الاتصال واقترح التفاوض مع مصر على أساس جدول الأعمال المقترح ، إلا أن الاتصالات توقفت على إثر نشر صحيفة نيويورك تايمز نبأ عنها .

وقد بدأ بن جوريون يستشعر بعض الخطر بعد عقد مصر اتفاقية الجلاء مع بريطانيا ، فلجأ إلى سياسة الضغط العسكرى على مصر ، وفى يوليو ١٩٥٤ قام بتحريض عدد من العملاء فى مصر على نسف بعض المنشآت الأمريكية والبريطانية بهدف إظهار عجز الحكومة المصرية عن حفظ الأمن والتأثير على علاقاتها مع البلدين ، وتصاعد بسياسته العدوانية تجاه عبد الناصر .

أما عبد الناصر ، فقد أبدى استعداده للاستجابة إلى المساعى الأمريكية للسلام من أجل الحصول على معونتيها السياسية والاقتصادية وأملا فى الحصول على مساعدتها العسكرية . ومع ذلك ، فقد كان على الرئيس المصرى أن يتصدى لسياسة بن جوريون العدوانية ـ وخاصة بعد اعتداء ٢٨ فبراير ١٩٥٥ على غزة ـ وخاصة عن طريق العمليات الفدائية ضد إسرائيل .

الفصل الثانى

مشروع جونستون لاستغلال نهر الأردن

من بين المشروعات التى لجأت إليها الولايات المتحدة استغلال مياه نهر الأردن بإقامة سدود وأعمال هندسية أخرى بقصد زيادة الاستفادة من مياهه وتوزيعها بين الدول العربية وإسرائيل . وكان الهدف الرئيسى من وراء المشروع هو توطين عدد كبير من اللاجئين فى الدول العربية بما تتيحه وفرة المياه من استصلاح وزراعة مساحات من الأراضى فيها . ويضاف إلى ذلك ما قد يحققه التعاون بين الدول العربية وإسرائيل من تهيئة الأجواء للسلام بينها .

وكان رئيس هيئة وادى تنيسى الأمريكية جوردون كلاب قد وضع فى أغسطس ١٩٥٣ مشروعا لاستغلال مياه نهر الأردن وعرضه على عدد من السفراء العرب فى واشنجتون . وكلفت الحكومة الأمريكية إريك جونستون بعرض المشروع على الدول العربية وإسرائيل وقامت الجامعة العربية بتشكيل لجنة من الخبراء العرب قامت بإعداد مشروع عربى مقابل راعت فيه المصالح العربية بجعل تخزين المياه فى نهر اليرموك بعيداً عن السيطرة الإسرائيلية (بدلا من بحيرة طبرية) وتحديد حصة إسرائيل بـ ٢٥٪ بما يتناسب مع ما ينبع فى أراضيها .

وقد وافق جمال عبد الناصر على مواصلة المفاوضات مع جونستون جريا على السياسة التى اتبعها بإظهار الاستعداد على إقرار السلام بين العرب وإسرائيل ، وعقد وزير الخارجية المصرية عدة جولات تفاوضية مع الوفد الأمريكى برئاسة جونستون ، وشاركت فى عدد من هذه الجولات ضمن الوفد المصرى الذى كان يضم عدداً من الخبراء منهم المهندس محمد سليم خبير الرى . وكان انطباعنا أن الوفد الأمريكى متفهم

للمشروع العـربى وأن المفـاوضـات قد تـؤدى إلى الاتفـاق ــ رغم بعض الاعتراضـات الإسرائيلية وخاصة بشأن حجم حصتها من المياه .

غير أن تطورات الأحـداث فى المنطقة نتيجـة الاعتداءات الإسرائيليـة أدت إلى توقف المفاوضات . وكان عبد الناصر يبدى للأمريكيين الاستعداد لاستئنافها تمشيًا مع مساعى الولايات المتحدة من أجل تسوية النزاع العربى الإسرائيلى .

الفصـل الثالث

صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية

أصدرت الولايات المتحـدة وبريطانيا وفرنسا فى مـايو ١٩٥٠ تصريحا مشتركا أعلنت فيه الالتزام بـالمحافظة على خطوط الهدنـة ومنع تزويد أطراف النـزاع العربى الإسرائيلى بالأسلحة فيما عدا ما يلزمها للدفاع عن نفسها .

وكان هـذا التصريح مجحفا بـالدول العـربية التى وجـدت نفسها تحت رحمة إسرائيل المتفوقـة عليها بأسلحتهـا الحديثة التى حصلت عليهـا من تشيكوسلـوفاكيـا وغيرها من الدول خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها .

وقـد كـان العدوان الإسرائيلى على غـزة فى ٢٨ فبرايـر ١٩٥٥ نقطـة تحول فى الشرق الأوسط . كان عدوانـا خطيراً أسفر عن مقتل ٣٨ وإصابة ٣١ شخصـا . وأظهر ضعف تسلح الجيش المصرى وحاجته إلى الأسلحة الحديثة .

ولم يكن قد مضى على التحاقى بالعمل فى وزارة الخارجية سوى شهرين عندما كلفت بمتابعـة الموقف مع بعثاتنـا فى الخارج ، وخاصـة بعثتنا لـدى الأمم المتحدة فى نيـويورك لاستصـدار قـرار من مجلس الأمن بإدانـة إسرائيـل (وكنت قـد تـوليت مسئـوليـة قسم فلسطين بالإدارة العربية وقام صلاح جوهـر مدير إدارة فلسطين بوزارة الحربية بتزويدى بكل المعلومات والإحصاءات عن الاعتداءات الإسرائيلية وانتهاكات اتفاقات الهدنة) .

وكانت الثورة المصريـة قد حاولت منذ البداية الحصول على احتيـاجاتها من الأسلحة من الولايات المتحـدة (وبريطانيا) وأرسلت بعثة برئاسـة على صبرى إلى أمريكا ولكنها اصطدمت بمماطلاتها وعادت خالية اليدين .

وكان على عبـد الناصر أن يجد حلاً لمشكلة التسلـح ، وخاصة بعد الاعتـداء على غزة الذى أثار ثائرة الضباط المصريين .

وعندما أثار الرئيس المصرى المشكلة مع شوين لاى فى مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ أشار عليه بالتوجه إلى الاتحاد السوفيتى لطلب الأسلحة . وما لبث السفير السوفيتى فى القاهرة أن أبدى استعداد بلاده لتزويد مصر بحاجاتها من الأسلحة الحديثة . وظل عبد الناصر متردداً خشية الإساءة لعلاقات مصر مع الولايات المتحدة والدول الغربية ، وأبلغ السفير الأمريكى بالعرض السوفيتى بهدف حمل الولايات المتحدة على تزويد مصر بالأسلحة الأمريكية . فلما لم تستجب الولايات المتحدة ، عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر ١٩٥٥ وأكد عبد الناصر للأمريكيين أن الصفقة معقودة لأسباب عسكرية بحتة ، وأنه لن يسمح بأى نفوذ سوفيتى فى مصر أو فى المنطقة ، وواصل الاستجابة إلى مساعى الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل إقرار السلام فى الشرق الأوسط .

أما إسرائيل ، فقد اعتبرت الصفقة مقدمة لهجوم مصرى عليها ، وبدأ سباق التسلح بينها وبين الدول العربية . ووجدت إسرائيل لدى فرنسا الاستجابة الكاملة لطلباتها من الأسلحة المتطورة ، فقد كانت الحكومة الفرنسية تحمل عبد الناصر مسئولية مساندة الثورة الجزائرية التى نشبت منذ عام ١٩٥٤ ومن ثم فتحت ترسانات أسلحتها أمام إسرائيل ، بما فى ذلك طائرات الميستير والدبابات ، كما عاونتها فى إقامة المفاعل النووى فى ديمونة . وأدى التقارب الفرنسى الإسرائيلى إلى تآمرهما ـ مع بريطانيا ـ فيما بعد على شن العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ .

الفصل الرابع

مشروع ألفا

كان تقدير الولايات المتحدة أن جمال عبد الناصر هو أقدر العرب على تحقيق السلام بين الدول العربية وإسرائيل ، ففضلا عن المركز القيادى الذى تبوأه فى العالم العربى فإن اهتماماته الأولى كانت موجهة إلى مشاكل مصر الداخلية وحل مشكلة مصر مع بريطانيا ، كما أنه لا توجد مشاكل إقليمية بين مصر وإسرائيل .

وقد كان دالاس يربط بين السلام العربى الإسرائيلى وبين الحلف العسكرى الذى يسعى لإقامته فى المنطقة .

ورأى تنسيق الجهود بين الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل التوصل لمشروع سلام يطرحه على عبد الناصر ، فشكلت لجنة مشتركة من ممثلى البلدين توصلت إلى مشروع سمى « مشروع ألفا » ، على أن تقدم البلدان مساعدات عسكرية واقتصادية إلى مصر ـ بما فى ذلك المساهمة فى تمويل السد العالى ـ ودعم مركزها القيادى فى العالم العربى .

أما المشروع فيقوم على أساس إجراء تعديلات رمزية فى خطوط الهدنة لكى تصبح حدودا دائمة بحيث تتنازل إسرائيل عن مثلث فى أراضى النقب بما يحقق الاتصال المباشر بين مصر والأردن ، وتعديل الخطوط الإسرائيلية الأردنية بما يؤدى إلى استعادة الأردن بعض الأراضى الزراعية وتقاسم المناطق المنزوعة السلاح . أما مشكلة اللاجئين ، فتحل على أساس عودة عدد منهم قد يصل إلى ٧٥ ألفًا وتعويض الباقين . وأما القدس فتصبح منطقة منزوعة السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة . وفى مقابل ذلك تنتهى حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية وترفع المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل .

وقد تعثر المشروع نتيجة رفض إسرائيل القاطع لأى تعديل فى خطوط الهدنة فضلاً عن رفض عودة اللاجئين .

غير أن المشروع ظل يمثل ـ فى خطوطه العامة ــ أساسًا لمساعى الـولايات المتحدة . ففى أغسطس ١٩٥٥ ألقى دالاس أمام لجنـة الشئون الخارجية خطـابًا ذكر فيـه أن هناك ثـلاث مشـاكل رئيسيـة بين العـرب وإسرائيـل هى : مشكلـة الـلاجئين ويمكن حلهـا بالتوطين والتعويض ـ ومشكلة المخاوف المتبادلة بين العرب واليهود وتحل بتدابير جماعية تشـارك فيهـا الولايـات المتحـدة لضمان الأمن بين الجانبين ـــ ومشكلـة الحدود وتتطلب الاتفاق على رسم الحدود النهائية .

وقد جـددت الولايات المتحـدة مساعيها بـإيفاد روبرت أنـدرسون للسعى بين مصر وإسرائيل فى ديسمبر ١٩٥٥ .

أما بريطـانيا ، فقد أثار خطـاب ألقاه رئيس وزرائها أنتونى إيـدن فى جيلد هول فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ غضـب إسرائيل عليها و إعـلانها عن عدم قبـول وساطتهـا . فقد اقترح إيدن أن تتم التسوية بين الدول العربية وإسرائيل على أساس حل إقليمى وسط بين حدود قرار التقسيم وخطوط الهدنة .

الفصل الخامس

مهمة أندرسون

بعد عقد مصر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية : رأت الولايات المتحدة أن اتخاذ إجراءات معادية لعبد الناصر من شأنه أن يزيد من تورطه مع الاتحاد السوفيتى ، وقدرت أن الوقت قد يكون مناسبا لتحريك مساعى السلام خاصة وأن الرئيس المصرى قد أكد لها عزمه على عدم السماح بتسلل النفوذ السوفيتى إلى المنطقة ، كما أبدى نياته الحسنة تجاه السلام . ومن ناحية أخرى ، كان على الولايات المتحدة العمل على إزالة المخاوف الإسرائيلية من جراء صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية .

لذا أوفدت الولايات المتحدة روبرت أندرسون إلى المنطقة لإجراء الاتصالات مع كل من عبد الناصر وبن جوريون ، وكانت قد أعلنت ـ هى وبريطانيا ـ الموافقة على المساهمة فى تمويل السد العالى .

وقد قام أندرسون بالتنقل بين مصر وإسرائيل خلال الفترة من ديسمبر ١٩٥٥ ومارس ١٩٥٦ . وتشير التقارير التى نشرتها الولايات المتحدة وبريطانيا ـ والتى تضمنها الكتاب القيم للدكتورة فايدة سراج الدين والذى صدر أخيراً بعنوان المواجهة ـ أن عبد الناصر استقبل المبعوث الأمريكى فى يناير ١٩٥٦ وشرح له الموقف الذى أدت إليه الاعتداءات الإسرائيلية وإقامة حلف بغداد والذى يجعل الحديث عن السلام مع إسرائيل يواجه بمعارضة فى مصر والدول العربية ، وأنه تلزم تهيئة الرأى العام المصرى والرأى العام العربى . واقترح عبد الناصر أن تتم التسوية على مراحل ودون التفاوض المباشر مع إسرائيل .

وتمسك عبد الناصر بتعديل خطوط الهدنة بما يسمح بالاتصال المباشر بين الدول العربية ، فضلا عن تعديل الخطوط بين سوريا وإسرائيل جنوب بحيرة طبرية . كما تمسك بعودة اللاجئين الراغبين فى العودة وتعويض غير الراغبين .

ووافق عبد النـاصر على تشكيل مجمـوعة عمل مـن زكريـا محى الـدين وعلى صبرى توصلت إلى إعداد بيان بشأن الحدود واللاجئين والقدس واستغلال نهر الأردن .

أما بن جوريون ، فقد رفض أى تعـديل فى خطوط الهدنة ، كما رفض عودة اللاجئين أو استفتاءهم على العودة أو التعويض . واقترح عقد لقاء بينه وبين عبد الناصر ، فى حين رفض الـرئيس المصرى هـذا الاقتراح ، وأبـدى للمبعـوث الأمـريكى رفضـه عـرض مقترحات التسوية على الدول العربية مطالبًا الولايات المتحدة بتقديمها .

وانتهت مهمة أندرسـون بالفشل ، وكان انطباعه أن عبد النـاصر يولى اهتمامه الأكبر لزعامته للعالم العربى .

الفصل السادس

عبد الناصر والغرب والعالم العربى

رفع عبد الناصر راية القومية العربية بهدف تحقيق وحدة العرب وتخليصهم من النفوذ الغربى الاستعمارى ، فساند الحركات الاستقلالية فى المغرب وتونس والجزائر ووافق على تقرير مصير السودان واستقلاله .

وشن معركة ضارية ضد حلف بغداد حتى تمكن من حصاره فى العراق وحال دون انضمام دول عربية أخرى إليه .

وبالرغم من سياسته المعادية للاستعمار نجح الزعيم المصرى فى المحافظة على علاقات ودية مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة . ولكن هذه العلاقات مالبثت أن تأثرت بسياسته التحررية .

وكانت فرنسا أولى الدول الغربية التى توترت علاقاتها مع مصر بسبب مساندتها للثورة الجزائرية . أما الولايات المتحدة وبريطانيا ، فقد بدأت علاقاتهما مع مصر تتأثر من سياسات عبد الناصر العربية ومعارضته للأحلاف الغربية وعقده صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية وعلاقاته بالدول الاشتراكية وخاصة اعترافه بالصين الشعبية .

وقد اتخذت الولايات المتحدة وبريطانيا إجراء أرادتا به توجيه لطمة للزعيم المصرى بسحب عرضيهما بتمويل السد العالى بطريقة مهينة حملت عبد الناصر على تأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ .

وتواطأت إسرائيل ـ كما هو معروف ـ مع بريطانيا وفرنسا لشن العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .

وقد فشل العدوان لأسباب متعددة أهمها معارضة الولايات المتحدة الحازمة للعدوان

وتمسكها بانسحاب القوات المعتـدية ، فضلاً عن هياج الرأى العام البريطـانى ضد إيدن وتعاطف دول العـالم الثالث مع مصر التى قـررت مقاومة العـدوان ووقفت ببسالـة أمام الغزو البريطانى الفرنسى فى منطقة القناة .

وخرج جمال عبد الناصر من معركة السويس بطلاً تدين له الشعوب العربية بالزعامة دون منازع . وواصل سياستـه من أجل وحدة الأمة العربية ومقـاومة النفوذ الأجنبى فى الدول العربية والتـأثير على سياسة حكوماتها (وخاصة الأردن التى قـامت بطرد جلوب باشا وأنهت معاهدة ١٩٤٨ مع بريطانيا) .

وقد أدت سـياسة عبد الناصر إلى إثارة مخاوف الغـرب والتصدى له مباشـرة أو بطرق غير مباشرة . ففى أعقاب العدوان الثلاثى أعلن أيزنهاور المبدأ الذى سمى باسمه والذى تضمن أن الموقف أصبح يحتم على الـولايـات المتحـدة ملء الفـراغ السيـاسى فى الشرق الأوسط قبل أن يمتد إليه النفـوذ الشيوعى ، وأن الولايات المتحدة مستعدة لمسـاعدة أية دولة تواجه خطراً شيوعيًا . وقد رفضت مصر مبدأ أيزنهاور فى حين قبله كميل شمعـون رئيس لبنـان وطلب من الولايـات المتحدة التدخـل لوقف الحرب الأهلية التـى تفجرت بسبب محاولته تجديـد فترة رئاسته عام ١٩٥٨ فاستجابـت له الحكومة الأمريكيـة وقامت بإنزال قوات البحـرية على الشواطىء اللبنـانية وانتهت الأزمـة بتولى فؤاد شهـاب رئاسة لبنان .

وكان إعلان الوحدة بين مصر وسوريـا فى فبراير ١٩٥٨ ، ثم قيام ثورة العراق بقيادة عبد الكـريم قاسم فى يوليـو ١٩٥٨ قمة انتصارات القوميـة العربية ، ولكنهـا كانت تثير مخاوف الغرب من نتائج سياسة عبد الناصر ، فضـلا عن مخاوف الدول العربية المحافظة وخاصة السعودية والأردن .

وجـاء تدخل القـوات المصريـة فى اليمن لمسـاندة النظـام الجمهـورى بقيادة عبـد الله السلال عام ١٩٦٢ وما أدى إليه من صراع بين مصر والسعودية التى كانت تساند الإمام المخلوع ليزيد التوتر فى الأوضاع العربية ويضـاعف من عداء بريطانيا لعبد الناصر الذى كان يساند حركات المقاومة لوجودها فى عدن .

وقد فشلت الوحدة بين مصر وسوريا وتم الانفصال بينهما فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ .

أما العلاقـات المصرية الأمريكية فقد شهدت بعض التحسن فى عهـد جون كيندى ، ولكنها تـوترت فى عهـد جونسـون الذى كان متعـاطفا مع إسرائيل ، وخـاصة منـذ بدأ

يمارس الضغط على عبد الناصر بسلاح المعونات الغـذائية التى كانت الولايـات المتحدة ترسلها إلى مصر (وكانت مصر تعتمد على أمريكا فى الحصول على ٥٠٪ من وارداتها من القمح) وقد رد عبد النـاصر على جونسون فى خطاب له أعلن فيـه رفضه لهذه الضغوط ووجه كلمات شديدة إلى الولايات المتحدة (إذا كان هذا لا يعجبها فلتشرب من البحر) .

وعندما ارتكبت إسرائيل عدوانها على مصر فى يونيو ١٩٦٧ ، كانـت علاقات مصر مع الدول الغربية (عدا فرنسا فى عهد ديجول) ومعظم الدول العربية متوترة أو فاترة .

الفصل السابع

هزيمة ١٩٦٧

لم تسحب إسرائيل قواتها من سيناء وقطاع غزة عام ١٩٥٧ إلا بعد أن حصلت من الولايات المتحدة على تعهد بضمان حرية ملاحة سفنها فى خليج العقبة . وقد ظلت قوات الأمم المتحدة المرابطة فى شرم الشيخ تسمح للسفن الإسرائيلية وغيرها من السفن المتوجهة من وإلى ميناء إيلات عبر خليج العقبة بالمرور فى مضيق تيران . وتمكنت إسرائيل من التغلغل فى إفريقيا .

وكان عبد الناصر يدرك ما يمثله وجود القوات الدولية على الأراضى المصرية ـ دون الإسرائيلية ـ من مساس بمركزه . وقد تضمن الاتفاق الذى عقدته مصر مع سكرتير عام الأمم المتحدة أن وجود هذه القوات رهن بموافقة مصر .

ومع ذلك ، فقد حقق عزل قوات الأمم المتحدة بين مصر وإسرائيل فترة هدوء نسبى على حدود البلدين امتدت عشر سنوات .

وقد اتبع عبد الناصر منذ حرب السويس سياسة المحافظة على الهدوء على الحدود مع إسرائيل ، وصرح لصحيفة الصاندى تايمز اللندنية بأن سياسته هى بناء القوة الاقتصادية للعالم العربى ورفع مستوى المعيشة فيه إلى أن يجىء الوقت الذى يكون قد وصل فيه إلى مرحلة من التطور تتيح له ممارسة ضغط كاف على الإسرائيليين يحملهم على تفهم عدالة الموقف العربى .

وكان عبد الناصر يدرك التفوق العسكرى لإسرائيل ويعتقد أن أمام العرب وقتًا طويلاً لتحقيق وحدتهم وتضامنهم وتعزيز قدراتهم العسكرية والاقتصادية حتى يمكنهم ممارسة الضغوط الكفيلة بحمل إسرائيل على احترام حقوق الشعب الفلسطينى .

ودأب الـزعيم المصرى على تحذيـر السـوريين من أى عمل متعجل ضـد إسرائيل وخاصة بعد استئناف إسرائيل أعمالها لتحويل مياه نهر الأردن . وفى يناير ١٩٦٤ دعا عبد الناصر إلى أول مـؤتمر للقمة العربيـة واقترح القيام بدراسـة دقيقة للمشروعات الـلازمة للرد على المشروع الإسرائيلى ، وإقـامة قيادة عـربية يساهم فيهـا أعضاء الجامعة العـربية وتكون مسئولة عن الدفاع عن أيـة دولة عربية تعتدى عليها إسرائيل ، ووافق المؤتمر على هذه المقترحات .

وفى مؤتمر القمة العـربية فى يوليو ١٩٦٤ ، وافق الملوك والـرؤساء العرب على اقتراح عبد الناصر إنشاء منظمة التحريـر الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيرى بهدف إحياء القضية الفلسطينية وإيجاد تمثيل للشعب الفلسطينى يسعى لاسترداد حقوقه ، كما وافق على إنشاء جيش التحرير الفلسطينى تحت القيادة العربية المشتركة .

وعلى الـرغم من مؤتمرات القمـة العـربية ، فإن وحـدة الصف التى استهـدفها عبد النـاصر كـانت لا تخفى الانقسـامـات العـربيـة وتعارض سيـاسـات الـدول التقـدميـة والمحـافظـة . واستخـدمت القضية الفلسطينيـة كقميص عثمان يلـوح بـه المزايـدون من السـوريين والعراقيين والفلسطينيين . وكـان عبـد الناصر واضحًـا فى شرح الموقف تجاه إسرائيل ، ووضع الحكومات والمنظمات العربية أمـام حقائق الموقف موضحًا أن العرب غير مستعدين للمـواجهة مع إسرائيل ، بل عليهم أن يحشدوا طـاقاتهم ويدعمـوا قواتهم بالتدريب المتواصل والأسلحة الحديثة خلال سنوات طويلة .

وكان الفكر السـائد لدى العناصر الفلسطينية الـراديكالية هو دفع الـدول العربية إلى الحرب وتصعيد أعمال المقـاومة ضـد إسرائيل بما يؤدى إلى تفجير الموقف . وفى المجلس الوطنى الفلسطينى المنعقـد فى مايو ١٩٦٥ ، اتهم السـوريون عبد النـاصر بالتستر خلف قوات الطوارئ الدولية لتجنب الحرب مع إسرائيل ، وردد الأردن نفس النغمة .

وفى فبرايـر ١٩٦٦ ، تولى جنـاح صـلاح جديـد المتشـدد الحكم فى سوريـا ، وعمل بـالاشتراك مع بعض المنظمات الفلسطينيـة على إشعـال الموقف على خطـوط الهدنـة مع إسرائيل . وسعى الاتحاد السـوفيتى إلى تحسين العـلاقات بين مصر والنظـام السـورى ، ووجد عبـد الناصر أن متطلبـات زعامتـه للأمـة العربيـة تتطلب أن يقدم الدعـم للنظام السورى الجديد فوقع فى ٧ نوفمبر ١٩٦٦ اتفاقية دفاع وقيادة مشتركة مع سوريا .

وتصاعـد التوتر على خطوط الهدنـة ، ففى ١٣ نوفمبر شنت إسرائيل هجومـا واسعا على قرية السموع الأردنية .

والواقع أن تولى النظام السورى الجديد تقاليد الحكم فى سوريا كان ينذر بالخطر ، وقد أبدى لى مدير الشرق الأوسط بالخارجية الإيطالية (مورارى) منذ البداية مخاوفه من أن يتسبب هذا النظام فى نشوب حرب جديدة فى المنطقة . وقد تحققت توقعاته فسرعان ما بدأ التوتر يسود بين سوريا وإسرائيل . وتطورت الأمور بسرعة فائقة ووقع اشتباك جوى بين البلدين أسقطت إسرائيل فيه ست طائرات سورية . ووجه ليفى اشكول رئيس وزراء إسرائيل إلى سوريا تهديداً بضرب دمشق . ثم تلقى عبد الناصر من موسكو تلك الرسالة الغريبة عن حشد إسرائيل قواتها على الحدود السورية (رفض السفير السوفيتى دعوة إسرائيل للتحقق بنفسه من عدم وجود تلك الحشود) .

وتطورت الأحداث المعروفة بسرعة فى شهر مايو ١٩٦٧ ، حيث طلبت مصر سحب قوات الطوارىء واستجاب يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة لسحب جميع القوات (بعد أن رفض سحبها جزئيًا من الحدود مع إسرائيل) ، وحشدت مصر قواتها فى سيناء وتمركزت فى شرم الشيخ وقامت بإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية . وقام الملك حسين بزيارة القاهرة وتوقيع اتفاقية دفاع مشترك معها .

ومن المؤكد أن عبد الناصر لم تكن لديه النية فى دخول الحرب مع إسرائيل ، وإنما أراد إظهار تضامن مصر مع سوريا . وقد حاول تسوية الأزمة سلميا مع سكرتير عام الأمم المتحدة والولايات المتحدة ، ولكن إسرائيل رفضت تفويت فرصة ظلت تترقبها منذ عشر سنوات ، وتعدلها قواتها . كما كانت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس جونسون تتطلع للإطاحة بنظام عبد الناصر ، فوافقت على أن تتولى إسرائيل مواجهة الموقف تحت مسئوليتها مدركة مدى التفوق العسكرى الإسرائيلى .

وفى ٥ يونيو شنت إسرائيل عدوانها وفى هجوم جوى خاطف دمرت السلاح الجوى فى مصر واستولت على سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية خلال ستة أيام .

ولقى العرب هذه المرة هزيمة ساحقة لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم . وكان الموقف مختلفا تماما عما كان عليه فى حرب السويس ، فقد كانت إسرائيل وحدها دون مشاركة دول كبرى فى القتال بجانبها ، وتمكنت بوسائلها الإعلامية من تصوير الموقف الذى واجهته بأنه محاولة عربية للقضاء عليها وإبادة سكانها . كما كانت علاقات مصر مع الولايات المتحدة وغالبية الدول الغربية سيئة أو فاترة ، وكانت قيادتها العسكرية عاجزة

عن إدارة المعركة واتسمت أوامرها بالاضطراب الشديد، كما كان عدد كبير من القوات المصرية لا يزال فى اليمن . أما الدول العربية فكان يسود علاقاتها الانقسام والعداء .

كنت قائما بأعمال السفارة المصرية فى روما منذ غادر المرحوم السفير الدكتور نجيب هاشم إيطاليا بعد انتهاء مهمته . وقد صادف يوم مغادرته استعادة القوات المصرية شرم الشيخ . وفى طريق عودتى من نابولى بعد توديع السفير استمعت من مذياع السيارة إلى المؤتمر الصحفى الذى عقده أحمد الشقيرى وأطلق خلاله تصريحاته النارية عن خططه بعد غزو إسرائيل .

وفى اليوم التالى استدعانى أمينتورى فانفانى وزير الخارجية الإيطالية وطلب منى أن أنقل رسالة عاجلة إلى الرئيس عبد الناصر يحذره فيها من الوقوع فى الفخ الذى ينصب له راجيا منه ألا يقدم على إغلاق خليج العقبة . وبادرت بإبلاغ الرسالة وأشارت إذاعة القاهرة إلى المقابلة والرسالة على أنها لضبط النفس .

وكنا نحلق بآمالنا وخيالنا فى السماء وكانت أمانينا تبدو لنا حقائق مؤكدة . ولما نشبت الحرب عشنا فى أجواء النصر التى أشاعها أحمد سعيد فى إذاعة صوت العرب .

وأقمت قناة اتصال تليفونية مع (موراری) مدير الشرق الأوسط بالخارجية ظللت أبلغه من خلالها بعدد الطائرات الإسرائيلية التى أسقطتها دفاعاتنا الجوية . وعبأت كافة طاقات أعضاء السفارة والجالية لإصدار النشرات الإعلامية وإجراء الاتصالات مع رجال السياسة والإعلام .

وكان وقع الهزيمة علينا أليما ، وبكينا عندما سمعنا كلمات عبد الناصر التى أعلن فيها تنحيه عن الحكم، ولم نكن ندرى ما إذا كان بكاؤنا لفقدان زعامة القائد أم كان لشعورنا الكامل بالضياع .

لقد آمنا بالثورة المصرية وبالقومية العربية ووضعنا ثقتنا الكاملة فى قيادتنا وقواتنا المسلحة .

ولذاكانت الصدمة قاسية الوقع على نفوسنا ، ومضت بنا الأيام بطيئةثقيلة نتوارى عن الناس ونجتمع فى مبنى السفارة نتابع الأبناء التى ترد من القاهرة بخليط من مشاعر اليأس والأمل ورفض الهزيمة .

الفصل الثامن

أوهام النصر والسلام

كانت هزيمة ١٩٦٧ للعرب ساحقة ، ولم يكن غريبًا أن يأخذ الزهو بالنصر إسرائيل وساستها ، فقواتها ترابط على ضفاف قناة السويس وفى مرتفعات الجولان وتسيطر على كافة الأراضى الفلسطينية التى كانت تحت الانتداب البريطانى .

ووقف أبا إيبان على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، يكيل الاتهامات للدول العربية والاتحاد السوفيتى ، ويقتبس عبارات ملتهبة من تصريحات القادة العرب وخطبهم ومن مقالات صحفهم التى تتحدث بألسنتهم ليدلل على اتجاهاتهم العدوانية تجاه إسرائيل المسالمة ، ويدين سياسة الاتحاد السوفيتى التى شجعتهم وساندتهم فى مخططاتهم العدوانية .

وعرض أبا إيبان رؤيته للسلام وتصوراته لمستقبل منشود لمنطقة الشرق الأوسط : مواصلات تمتد من حيفا إلى بيروت ودمشق وإلى عمان والقاهرة ، واتصالات بين وادى النيل والهلال الخصيب ، وتجارة بين أجزاء المنطقة ، فالأردن الذى لا مطل له على البحر يمكنه الاستيراد والتصدير على الساحل الإسرائيلى وتعاون على البحر الأحمر ينشط بين إيلات والعقبة ويسهل اتجار البلدين مع إفريقيا الشرقية ، واستغلال لمعادن وفوسفات البحر الميت ، بل تعاون شامل على نمط السوق الأوربية المشتركة ، وأبحاث علمية وتكنولوجية مشتركة واستثمار للأموال فى التنمية بدلا من تبديدها فى شراء السلاح .

وهى رؤية للسلام تبعث الأمل والتفاؤل ، لولا أن وزير الخارجية الإسرائيلية يعيد السامعين إلى أرض الواقع الأليم . فقوات إسرائيل ستظل باقية فى مواقعها ولن تتزحزح

إلا بعد الاتفاق على حدود آمنة تنسحب خلفها القوات من خلال مفاوضات مع الدول العربية ومعاهدات سلام توقعها مع إسرائيل .

وتاريخ إسرائيل منذ إنشائها يشكل حلقات من التوسع على حساب الأراضى العربية ، ولم تكن بلاغة أبا إيبان والصورة الوردية التى رسمها للمستقبل لتبددا شكوك العرب فى نيات إسرائيل فى استثمار نصرها الساحق بفرض حدودها الجديدة التى تمتد إلى مساحات واسعة من أراضى العرب .

وأعادت إسرائيل إلى ذاكرة العالم ما أدى إليه انسحابها من سيناء وغزة عام ١٩٥٧ دون عقد معاهدة سلام مع مصر ، وكيف أن مرابطة القوات الدولية فى شرم الشيخ لم تحل دون إغلاق مصر خليج العقبة وفرض الحصار البحرى من جديد على إسرائيل ، كما أن سحب سكرتير عام الأمم المتحدة لتلك القوات من الحدود ـ بناء على طلب عبد الناصر ـ قد أدى إلى تعرض إسرائيل لخطر الإبادة تحت أقدام الجنود المصريين .

والواقع أن الموقف على الساحة الدولية كان هذه المرة أشد ما يكون اختلافًا عما كان عليه عقب حرب السويس عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ . فقد عبأت إسرائيل والآلة الدعائية الصهيونية جهودهما فى كل أنحاء العالم لتضخيم الأخطار القاتلة التى تتهدد وجودها وتعرض الملايين من سكانها للفناء ، مستفيدة من التصريحات النارية التى أدلى بها الرئيس عبد الناصر وأحمد الشقيرى وإذاعة صوت العرب وغيرها . وكنا فى الأيام التى سبقت الحرب نشاهد على شاشة التليفزيون الصلوات التى دعا اليهود الإيطاليون لأدائها فى الميادين والطرقات للابتهال إلى الله من أجل نجاة يهود إسرائيل . ولاشك أن ما كان يحدث فى إيطاليا كان له مثيله فى الدول المختلفة . ولم يكن من المتوقع أن يحظى العرب فى أى مكان بذلك العطف والتأييد اللذين لقوهما من الرأى العام العالمى أثناء حرب السويس . ونجحت إسرائيل فى إقناع العالم ـ هذه المرة ـ بأن الدول العربية هى المعتدية حتى إذا كانت إسرائيل هى التى بدأت القتال .

وكان موقف الولايات المتحدة عقب حرب ١٩٦٧ أكثر عداء لعبد الناصر عنه فى حرب ١٩٥٦ ، فلا مجال للكلام عن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة إلا فى إطار تسوية شاملة ودائمة للنزاع العربى الإسرائيلى تحقق لإسرائيل مكاسبها من النصر ، وتولى هذه المهمة فى الأمم المتحدة آرثر جولدبرج المندوب الأمريكى لدى المنظمة الدولية .

والواقع أن السياسة الأمريكية تجاه مصر قد بدأت فى الستينات تأخذ أبعاداً خطيرة من التصلب والتحدى ضد جمال عبد الناصر ، وخاصة بسبب دوره فى مجموعة عدم الانحياز ومساندته لحركات التحرر الإفريقية ، وكان التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد بلغ مداه فى أزمة الصواريخ فى كوبا ، ووجدت الولايات المتحدة أن مجموعة عدم الانحياز أصبحت قوة مساندة للسوفييت ، كما كانت غير راضية عن موقف عبد الناصر من أزمة الكونجو ، وأدت التظاهرات المعادية لها التى نشبت فى القاهرة وإحراق المكتبة الأمريكية إلى إثارة غضبها ، ثم أدى دخول مصر بقواتها حرب اليمن وما تطورت إليه الحرب من توتر فى العلاقات المصرية السعودية إلى محاولة أمريكا وضع حد لسياسة عبد الناصر الثورية .

وفى يناير ١٩٦٥ ، أصدر مجلس النواب الأمريكى قراراً بوقف بيع القمح لمصر للضغط على عبد الناصر ، كما استجابت الولايات المتحدة لطلبات إسرائيل من الأسلحة وقامت بتمويل صفقات كبيرة عقدتها مع الدول الأوربية ، وخاصة ألمانيا الغربية الأمر الذى أدى إلى اعتراف مصر بألمانيا الشرقية .

وبلغ توتر العلاقات بين مصر والولايات المتحدة أشده فى عهد الرئيس جونسون الذى كان يكن العداء لعبد الناصر ويسعى لإسقاطه . وتشير الدلائل إلى أنه أعطى النور الأخضر للعدوان الإسرائيلى .

وقد ظهر التواطؤ بين الولايات المتحدة وإسرائيل عند تصدى الأمم المتحدة للنزاع العربى الإسرائيلى عقب الحرب ، ثم خلال السنوات التى أعقبتها .

ونتيجة لهذا التواطؤ ، فشل مجلس الأمن والجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية من إصدار قرار يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى العربية ، بل صدر قرار مجلس الأمن بشأن وقف القتال دون ربط ذلك بالانسحاب الإسرائيلى .

وكان واضحًا منذ أن وضعت الحرب أوزارها أن إسرائيل تعتزم اقتضاء ثمن نصرها العسكرى بالاستيلاء على المزيد من الأراضى العربية . وكانت حجتها أن الحدود لم ترسم بينها وبين جاراتها العربيات إذ إن اتفاقات الهدنة لم ترسم حدوداً ، وإنما حددت خطوط هدنة ، وتناست إسرائيل أن حدود مصر وسوريا ولبنان محددة ومعترف بها دوليا من قبل إنشاء الدولة العبرية التى ـ على العكس ـ لم يعترف دوليا إلا بحدود قرار التقسيم التى رسمتها لها الأمم المتحدة .

أما العالم العربى ، فقد كان رافضًا للهزيمة واثقًا من أنها ليست المعركة الأخيرة ، وكان عبد الناصر مؤمنا بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة .

وفى حين جلس موشى ديان وجولدا مايير إلى جانب التليفون ، منتظرين ـ على حد قول ديان ـ مكالمة من عبد الناصر أو غيره من قادة العرب لطلب الدخول فى مفاوضات السلام (أو الاستسلام) ، فإن انتظارهما لم يطل حيث جاء الرد العربى من مؤتمر القمة فى الخرطوم حاملاً اللاءات الثلاث الشهيرة : لا مفاوضات ، ولا اعتراف ، ولا صلح مع إسرائيل .

ويروى المرحوم محمود رياض وزير الخارجية المصرية فى ذلك الوقت فى مذكراته «أمريكا والعرب » تفاصيل ما دار فى الأمم المتحدة ، فيذكر أن اتصالات سوفيتية أمريكية جرت فى شهر يونيو اتفقت خلالها الدولتان على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية مقابل إعلان الدول العربية إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ، إلا أن الولايات المتحدة تراجعت عن تعهداتها بسبب رفض إسرائيل ، وأن سمة هذا التراجع أصبحت هى البارزة فى السياسة الأمريكية فى كافة مبادرات السلام .

وتقدمت المجموعة اللاتينية بمشروع قرار ينص على الانسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى العربية مقابل إنهاء حالات الحرب وحرية الملاحة ، وقد وافق عبد الناصر على هذا المشروع إلا أنه نزولا على الإجماع العربى لم يتمسك بموقفه ، وأضاع العرب على أنفسهم فرصة فريدة من إقرار الجماعة الدولية بضرورة الانسحاب الإسرائيلى الكامل .

وكانت مصر حريصة على إصدار مجلس الأمن قراراً فى النزاع حيث لم تكن لديها بعد القوة العسكرية اللازمة لصد العدوان الإسرائيلى ، كما كان لابد من إظهار استعدادها للسلام فى مواجهة ما نجحت إسرائيل فى الترويج له فى عواصم العالم من دعايات عكسية ، فضلا عن رغبة مصر فى تخفيف حدة التحيز الأمريكى لإسرائيل .

وواجهت مصر موقفًا صارخًا فى التحيز لإسرائيل من جانب آرثر جولدبرج الذى رفض صدور قرار من المجلس على أساس الانسحاب الإسرائيلى الكامل مقابل إنهاء حالة الحرب . وفى المشاورات التى أجراها محمود رياض مع جولدبرج وافق الأخير على فصل تسوية نزاع ١٩٦٧ عن القضية الفلسطينية حيث إن التعرض لهذه القضية كان يعنى مناقشة تنفيذ قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ، وأكد جولدبرج له أن المشروع الأمريكى يؤدى إلى الانسحاب الكامل من كل الأراضى العربية ، وإنما يجب أن يكون السلام نهائيًا . وتمسكت مصر ـ بتأييد من دول عدم الانحياز ـ بضرورة النص على مبدأ عدم جواز احتلال أو حيازة أراض بالغزو العسكرى .

وأعد اللورد كارادون مندوب بريطانيا مشروع القرار ـ الذى صدر بالإجماع حاملا

رقم ٢٤٢ ــ وعرضه على الوفود العربية مؤكداً أنه يعنى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة .

وينص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على مبدأ عدم اكتساب الأراضى عن طريق الحرب كما ينص على انسحاب إسرائيل من أراض احتلتها فى النزاع الأخير وعلى إنهاء كل ادعاءات وحالات الحرب والاعتراف بسيادة وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة وحقها فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ويؤكد الحاجة لضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً كما يؤكد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة من خلال إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح ، وأخيراً فإنه يدعو سكرتير عام الأمم المتحدة إلى تعيين ممثل له لإجراء الاتصالات مع الأطراف من أجل التوصل إلى تسوية على أساس نصوص القرار ومبادئه .

وكان المفهوم السائد فى مجلس الأمن وقت صدور القرار هو أنه يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة . وقد ألقى جميع المندوبين كلمات تأكيدا لهذا الفهم . ولكن إسرائيل ادعت أن أهم ما فى القرار هو ما أشار إليه بشأن الحدود الآمنة المعترف بها ، وعلى الدول العربية أن تدخل معها فى مفاوضات مباشرة للاتفاق على هذه الحدود التى تسحب قواتها وراءها ولن تنسحب قبل ذلك . وأما الولايات المتحدة ، فلم تستبعد تعديل الحدود القائمة على أن تكون التعديلات طفيفة لا تعكس ثقل الغزو ، وأيدت إسرائيل فى موقفها من عدم الانسحاب إلا بعد توقيع معاهدات سلام مع الدول العربية .

والواقع أن المكاسب الإقليمية التى حققها النصر الإسرائيلى كانت أكبر مما تستطيع إسرائيل استيعابه ، فتباينت المواقف واختلفت الأحزاب والقوى السياسية بشأن مستقبل الأراضى المحتلة . فقد كان مناحم بيجين ـ الذى انضم إلى الوزارة قبيل الحرب ــ يدعو إلى الضم الفعلى للأراضى العربية واستيطان اليهود فيها وإقامة إسرائيل الكبرى . أما إيجال آلون ، فقد وضع خطة لإقامة حزام دفاعى على طول نهر الأردن مع إمكانية الاعتراف بسيادة الأردن على المناطق الآهلة بالسكان فى الضفة الغربية ، ويبدو أن الموقف الرسمى الذى اتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلى وأبلغه للولايات المتحدة بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء الحرب كان قائماً على أساس إعادة سيناء إلى مصر والجولان إلى سوريا بشرط نزع السلاح فى المنطقتين وحصول إسرائيل على حقوق فى منابع نهر الأردن فى

الجولان ، وأن يظل قطاع غزة وشرم الشيخ تحت السيطرة الإسرائيلية ، أما الضفة الغربية فقد ترك مستقبلها مفتوحا . وأما القدس ، فقد كان الإجماع على عدم إعادتها إلى العرب .

وقد تغيرت هذه المواقف نتيجة لضغوط اليمين الإسرائيلى والأحزاب الدينية من خارج الوزارة ومناحم بيجين ثم موشى ديان من داخلها ، وتزايدت مطامع إسرائيل فى الاحتفاظ بأجزاء كبيرة من الأراضى العربية المحتلة ، وخاصة بعد التوسع فى إقامة المستوطنات ، وأصبحت جولدا مايير تطالب بضم الجولان وشرم الشيخ واقتطاع جزء كبير من سيناء يحقق لها السيطرة على شرم الشيخ ، فضلاً عن ضم أجزاء من الضفة الغربية وعدم التخلى عن القدس الموحدة وبقائها عاصمة أبدية لإسرائيل .

ولم تعد اتجاهات حزب العمل الإسرائيلى تختلف كثيراً عن اتجاهات اليمين المتطرف ، وأضاع ـ بسياسته التوسعية ـ فرصة السلام المشرف الذى كان من الممكن التوصل إليه بشروط مقبولة وليس على أساس التوسع .

وتذكر جولد مايير فى كتابها « حياتى » أن القرار ٢٤٢ لا يقول شيئًا عن انسحاب إسرائيل من كل الأراضى أو من « الأراضى » ولكنه يقول إن كل دولة فى المنطقة لها الحق فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، كما يركز على إنهاء حالة الحرب ، كما أنه لم يتحدث عن دولة فلسطينية وإنما عن مشكلة لاجئين .

وتمضى قائلة إنه لم يسأ تفسير القرار وحده ، وإنما أسىء تفسير موقف الحكومة الإسرائيلية . وكان خطؤها أنها طالبت العرب بالتفاوض ولم تضع أمامهم خريطة جديدة وتطلب منهم توقيعها ، فقد كان هذا حقها ! فلم يعتبر الإسرائيليون توسعيين من قبل منتقديهم فحسب ، بل من أصدقائهم كذلك الذين كانوا يبدون القلق من أن تصبح إسرائيل دولة عسكرية وكانوا يطلقون عليها اسم اسبرطة الصغرى ويخشون من أنها ستمارس البطش فى احتلال قواتها للأقاليم التى تديرها (تقصد الأراضى العربية المحتلة) . وردا على هذه الاتهامات ، تذكر جولدا مايير أنها هى وليفى اشكول لم يكونا ليهتما بأن تكون إسرائيل دولة ليبرالية وغير عسكرية ، ولكن دولة يهودية لا يقضى عليها ، ولا بتسوية تقابل بالثناء وتعتبر معقولة وذكية ، ولكن تعرض حياة إسرائيل للخطر .

وقد تناست جولدا مايير أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يقضى بعدم اكتساب

الأراضى بالحرب ، وبأن الخطر لا يتهدد الـدول إذا كان السلام قائماً على العدل واحترام سيادة الدول الأخرى .

وكنت قد غادرت روما ، وبعد شهور قليلة أمضيتها فى طرابلس قائماً بأعمال السفارة عقب ثورة الفـاتح من سبتمبر ، التحقت بالعمل فى مكتب المرحوم محمود ريـاض وزير الخارجية .

وضمنى الوزير إلى لجنـة التخطيط السياسى التى كانت تعقد اجتماعات يوميـة لمتابعة تطـورات أزمـة الشرق الأوسط والمساعـى التى تبذل من أجـل حلها . وكـانت اللجنـة مشكلة من وزيـر الدولة للشئون الخارجيـة ووكلاء الوزارة وعدد من مـديرى الإدارات الـرئيسية وبعض أعضـاء مكتب الوزيـر . وتولت إعـداد المواقف المصريةوالـردودعلى يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة والمبادرات الأمريكية وغيرها .

الفصـل التاسـع

حـــرب الاستنـزاف

لم يكن عبـد الناصر ليقبل تسـوية تفـرض على العـرب من موقع القـوة وتحت ضغط الاحتـلال الإسرائيلي ، فكانت مهمتـه الأولى والرئيسيـة بعد هـزيمة ١٩٦٧ هي إعـادة تنظيم الجيش وإعداده للمعركة القادمـة . ومن خلال جهود جبارة ، وبمساعدة الخبراء السوفييت وإعادة تسليح الجيش بأحدث الأسلحـة ، وبعد تغيير قياداته ، أصبح جيش مصر قادراً على مـواجهة القوات الإسرائيلية الـرابضة على الضفة الشرقيـة للقناة وإلحاق الخسائر بها بعد أشهر قليلة من الهزيمة .

وكـانت استراتيجيـة عبـد النـاصر تقـوم على البدء بمـرحلـة مـواجهـة مع القـوات الإسرائيلية ، تتلوها مرحلة للتحدي والردع ، وتنتهي بمعركة تحرير سيناء خلال ثلاث سنوات ، وذلك ضمن استراتيجية شاملة للتنسيق بين الدول العربية .

وكانت أولى عمليات التصـدي للقوات الإسرائيلية معركـة رأس العش في أول يوليو ١٩٦٧ والتي فشلت فيهـا تلك القوات في الاستيـلاء على مـوقع للقوات المصريـة شرق وجنوب مدينة بـورفؤاد في سيناء ، وأعقبتها عملية تدمير المدمـرة الإسرائيلية « إيلات » عند اقترابها من المياه الإقليمية في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ، وغرقها وطاقمها المكون من ٢٥٠ فرداً ، وقد أدت هذه العملية الجريئة إلى رد فعل عنيف من جانب إسرائيل فقامت بتدمير مستودعات الوقود في السويس واضطرت مصر إلى تهجير سكان المدينة حتى لا يصبحوا رهينة للقوات الإسرائيلية .

وبدأ القصف المدفعي العنيف ضـد القوات الإسرائيلية ، وتعـددت عمليات التسلل

خلف خطـوطهـا وأعمال القنـاصـة وأسر الضبـاط والجنـود . وخـاضت القـوات المصرية معارك الدفـرزوار ولسان بورتوفيق والجزيرة الخضراء وجنـوب جزيرة البلاح . وبالمقـابل قامت إسرائيل بعـدة عمليات كـوماندوز وتمكنت من إنـزال قواتها فى جـزيرة شدوان والاستيلاء على محطة رادار فى خليج السويس .

ولما تصاعدت حـرب الاستنزاف ، اتخذت إسرائيل قراراً باستخـدام سلاحها الجوى وشن غارات فى عمق الدلتا والصعيد .

وشهدت تلك الحرب سباقًا محمومًا فى تسلح الدولتين ، وعندما قررت إسرائيل نقل المعارك من الجبهـة إلى العمق المصرى استدعى عبـد الناصر عسكـريين سوفييت لتشغيل الصـواريخ والتصـدى للطـائرات الإسرائيليـة ، وأدى ذلك إلى ردع إسرائيل وتـوقف الغارات فى عمق مصر . وقد قام المصريون ببطولات خارقة حتى نجحوا فى إقامة حائط الصـواريخ المنيع على الجبهة الـذى كان لـه الفضل فى إسقاط طـائرات الفانتـوم ثم مكن قواتنا من عبور القناة فى حرب أكتوبر المجيدة .

ووضع عبـد النـاصر اللمسـات الأخيرة على خطـة تحريـر سينـاء ، فلم تكن حـرب الاستنزاف التى استمرت متصلة من مارس ١٩٦٩ حتى أغسطس ١٩٧٠إلا خطوة على الطريق نحو استعادة الأراضى المصرية المحتلة .

الباب الثالث

مساعى السّلام المستحيلة

الفصـل الأول

مهمة يارنج ومباحثات الدول الكبرى

بدأ ممثل السكـرتير العام لـلأمم المتحدة ـ السفير جـونار يـارنج جولاتـه بين عواصم مصر والأردن وإسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن (أما سوريا فكانـت ترفض القرار) . وظهر منذ البداية أن مهمته مقضى عليهـا بالفشل ، فإسرائيل ترى أن هذه المهمة قاصرة على دفع الأطراف إلى المفاوضات المباشرة للاتفـاق على أحكام التسوية وخاصة « الحدود الآمنة » التى تنسحب إليهـا قواتها ، ومصر والأردن تريان أن القـرار لا يتطلب أكثر من تأكيد كل من الأطراف الالتزامات التى تتطلبها منه وترفضان التفاوض فى ظل الاحتلال الإسرائيلى ، واقترحت مصر الاتفـاق على جـدول زمنى لتنفيذ كـافـة هـذه الالتزامـات المتبادلة . وفى نوفمبر ١٩٦٨ ، تقـدم دين راسك لمحمود رياض بمشروع لحل منفرد بين إسرائيل ومصر على أساس الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية مقابل إنهاء حالة الحرب بين البلدين ، إلا أن مصر تمسكت بأن يشمـل الانسحاب بقية الأراضى العـربية كذلك ، ولم تتقـدم الولايات المتحـدة للأردن بنفس العـرض بسبب مطامع إسرائيل فى الضفـة الغربيـة وغزة والجولان . وظل الانحيـاز الأمـريكى لإسرائيل واضحًا فى قـرار نيكسون تزويد إسرائيل بخمسين طـائرة فانتوم عام ١٩٦٨ بالرغم ممـا أعلنه عقب توليه الحكم عن عزمه على اتباع سياسة متـوازنة بين إسرائيل والعرب وإيفاده وليام سكرانتون إلى المنطقة لإقناع الدول العـربية بذلك . وانتهى الأمر بجونار يـارنج إلى اقتراح قدمه إلى الأطـراف لتبـادل التعهـدات بـالانسحاب الإسرائيلى إلى الحدود الـدوليـة مقـابل عقـد معاهدات سلام تتضمن الالتزامات التى نص عليها القرار ٢٤٢ مع ترتيبات أمنية . وقد وافقت مصر على الاقتراح ورفضته إسرائيل .

وفى نفس الوقت الذى كان يارنج يقوم فيه بمهمته ، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يجريان مباحثات للاتفاق على جوانب التسوية ، ثم انضمت إليهما بريطانيا وفرنسا فى مباحثات رباعية بقصد معاونة يارنج فى مهمته .

وقد فشلت محادثات الدول الكبرى أيضا بسبب أجواء الحرب الباردة واستقطاب النزاع العربى الإسرائيلى للدول الكبرى ـ وعندما انتهت المحادثات ـ التى بدأت فى أوائل عام ١٩٦٩ واستمرت حتى أواخر عام ١٩٧٠ ـ كانت الدول الكبرى قد اعترفت بعجزها عن التوصل لاتفاق بشأن أهم المسائل ـ فبالرغم من الاتفاق بينها بوجه عام على أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو مع تعديلات طفيفة فى الحدود فإن الولايات المتحدة كانت ترى أن تكون هذه الخطوط نقطة البداية لأى تعديل للحدود مركزة على ضرورة الاتفاق بين الأطراف قبل الانسحاب على الحدود الآمنة المعترف بها ومعبرة فى نفس الوقت عن رأيها فى أن تكون تعديلات الحدود غير واسعة ، ورفضت الإشارة إلى مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى بالحرب فى هذا الصدد .

كما اختلفت الدول الأربع بشأن المعايير التى يمكن الاستناد إليها لتعديل خطوط ٤ يونيو .

أما بشأن غزة ، فقد كان تحديد مستقبلها محل خلاف حيث أثارت مناقشات ممثلى الدول الكبرى عدداً من المشاكل منها مدى انطباق المبادئ الخاصة بالانسحاب الإسرائيلى عليها ، وارتباط مستقبلها بالمسألة الفلسطينية وضرورة وضع وجهة نظر الفلسطينيين موضع الاعتبار وعدم الاكتفاء بحسمها بين حكومات الأطراف وكذا مشكلة السيادة عليها وربط ذلك بمشكل اللاجئين وارتباطات السلام .

كما أثارت مشكلة القدس الخلافات بين الدول الأربع ، فأوضح ممثلو الولايات المتحدة أنها لا تعترف إلا بسيادة الأردن أو إسرائيل عليها ، وكان الاتجاه إلى إرجاء مناقشة المشكلة .

وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين ، فقد رأت الولايات المتحدة أن يكون حلها على أساس العودة أو التعويض ، ولكن مع أخذ أمن إسرائيل فى الاعتبار ، واقترحت آليات لاستطلاع رغبات اللاجئين ، كما نوقشت طريقة التعويض ومعدلاته وحل المشكلة على أساس جدول زمنى يتفق عليه .

وأخيرا ، فإنه بالنسبة لمرتفعات الجولان السورية ، فقد كان الاتجاه هو تطبيق نفس المبادىء التى تطبق على مصر والأردن على الجولان فى حالة قبول سوريا لقرار مجلس الأمن .

الفصـل الثانـي

مشروع روجرز فى ديسمبر ١٩٦٩

تقدم وزير الخارجية الأمـريكية وليام روجرز فى ٩ ديسمبر ١٩٦٩ إلى مصر وإسرائيل بمشروع للسلام يتضمن ما يلى :

١ ـ تحديد جـدول زمنى وإجـراءات انسحاب القـوات الإسرائيليـة من الجمهوريـة العـربيـة المتحدة (ج ع م) مـع خطة لتنفيـذ بقيـة أحكـام قـرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

٢ ـ إنهاء حالة الحرب بين البلدين وإقامة حـالة سلام ، وامتناع الطرفين عن أية أعمال لا تتفق مع حالة السلام ومع انتهاء حالة الحرب .

٣ ـ يتفق الطرفان على أماكن الحدود الآمنة والمعترف بها التى ستوضح على الخريطة أو الخرائط التى يوافقـان عليها والتى تصبح جزءا من الاتفاق النهـائى . وفى سياق السـلام الذى يشمل الاتفـاق بين الطـرفين على إنشاء منـاطق منـزوعة السـلاح وتدابير عملية للأمن فى منطقـة شرم الشيخ لتأمين حرية الملاحة عبر مضيق تيران والوضع النهائى لغزة ، تكون الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضى فلسطين تحت الانتداب هى الحدود الآمنـة والمعترف بها بين إسرائيل والجمهورية العـربية المتحدة .

٤ ـ يتفق الطرفان ويصـادق مجلس الأمن على أن مضيق تيران ممر مائى دولى وأن مبدأ حريـة ملاحة سفن جميع الـدول بما فيها إسرائيل ينطبق على مضيق تيران وخليج العقبة .

٥ ـ تؤكد الجمهورية العربية المتحدة ـ فى ممارسة سيادتها على قناة السويس ـ أن سفن كافة الدول بما فيها إسرائيل سيكون لها الحق فى حرية الملاحة دون تمييز أو تدخل .

٦ ـ يوافق الطرفان على الالتزام بالتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين على نحو ما تتفق عليه الأردن وإسرائيل ، وأن تشاركا فى وضع هذه التسوية حسبما يرغب السفير يارنج . ومن المفهوم أن الاتفاق بين ج ع م وإسرائيل سيكون موازيا للاتفاق بين الأردن وإسرائيل الذى يتضمن تسوية مشكلة اللاجئين ويبدأ تنفيذهما بعد الموافقة على الصفقة المتكاملة .

٧ ـ اتفاق الطرفين على الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة والحرمة الإقليمية والاستقلال السياسى والعيش بسلام داخل الحدود الآمنة المعترف بها دون التهديد بالقوة أو استخدامها .

٨ ـ أن يتم الاتفاق تحت إشراف السفير يارنج وفقا لصيغة رودس .

وقد ردت مصر على مشروع روجرز بتأكيد تمسكها بالتسوية الشاملة ورفضها التسوية الجزئية ، ومن ثم الاحتفاظ برأيها حتى تطلع على الصورة المتكاملة لكيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وإزاء اعتراض مصر على إجراء تسوية جزئية معها ، فقد تقدم روجرز إلى الأردن بمشروع مماثل مع الإشارة إلى أن حل مشكلة اللاجئين يتم على أساس قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ على أن تتفق الأردن وإسرائيل على الأعداد السنوية بعد استفتاء تجريه لجنة دولية بموافقة الطرفين ، كما تتفقان على حل مشكلة القدس .

أما إسرائيل ، فقد أبدت رفضها القاطع لمشروع روجرز وشنت جولدا مايير على وزير الخارجية الأمريكية هجوما عنيفا ، فقد كان مشروعه ـ إلى حد كبير ـ أقرب إلى المواقف العربية منه إلى مواقف إسرائيل التى ترفض العودة إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ أو عودة اللاجئين .

وقد توقفت مساعى روجرز إلى أن تقدم بمبادرته فى يونيو ١٩٧٠ .

الفصل الثالث

مبادرة روجرز فى يونيو ١٩٧٠

وجه الرئيس عبد الناصر فى خطاب ألقاه فى عيد العمال فى أول مايو ١٩٧٠ نداء إلى الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ذكر فيه أن الولايات المتحدة على وشك القيام بخطوة بالغة الخطورة على طريق تأكيد التفوق العسكرى لصالح إسرائيل ، وأن الأمة العربية لن تستسلم وتريد سلاما حقيقيا ، فإذا كانت الولايات تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية . أما الحل الثانى فهو أن تكف عن أى دعم جديد لإسرائيل طالما أنها تحتل الأراضى العربية سواء كان الدعم سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا . فإذا لم يتحقق أى من الحلين فإن على العرب أن يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها هى أن الولايات المتحدة تريد لإسرائيل أن تواصل احتلال أراضينا حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام . كما ذكر عبد الناصر أن هناك لحظة فاصلة قادمة فى العلاقات العربية الأمريكية ، فإما أن تكرس القطيعة إلى الأبد وإما أن تكون بداية أخرى جادة محددة .

وفى ١٩ يونيو ١٩٧٠ تلقت مصر من وزير الخارجية الأمريكية كتابا يشير إلى خطاب عبد الناصر ويتضمن مبادرة على الأسس التالية :

١ ـ موافقة مصر وإسرائيل على وقف إطلاق النار على الأقل لفترة محددة .

٢ ـ موافقة البلدين (والأردن) على بيان يتضمنه تقرير مقدم من السفير يارنج إلى سكرتير عام الأمم المتحدة يشير إلى أنها أبلغته بالموافقة على :

(أ) أنها وقد قبلت وأبدت استعدادها لتنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بكل أجزائه فإنها

ستقــوم بتعيين ممثلين فى المنـاقشــات التى ستجــرى تحت رعـايتى وفقــا للإجراءات وفى الأماكن والأزمنــــة التى أقترحها آخذا فى الاعتبار رغبات كل طرف .

(ب) أن الغرض من المناقشات المشار إليها هـو التوصل لاتفاق على إقرار السلام العادل والدائم فيما بينها على أساس : الاعتراف المتبادل بالسيادة والسلامة الإقليميـة والاستقــلال السيـاسى ـــ والانسحـاب الإسرائيلى من أراض احتلت فى نزاع ١٩٦٧ ، وذلك وفقا للقرار ٢٤٢ .

(جـــ) ولتسهيل مهمتى فى تنشيط الاتفـاق حسبما نص عليـه القـرار ٢٤٢ ، فإن الأطراف سوف تـراعى بدقة قرارات مجلس الأمن بـوقف القتال ، وذلك منذ أول يوليو حتى أول أكتوبر على الأقل .

وقـد صاحـب الكتـاب المتضمن تلك المبادرة مـذكـرة شفهية قـدمها راعى المصـالح الأمريكيـة دونالد بيرجس إلى صلاح جـوهر وكيل الخارجية المصرية ، متضمنـة أحكام وقف إطلاق النار (على أساس تثبيت الوضع العسكرى القائم) .

وكان المرحوم محمـود رياض وزير الخارجية بصحبة الرئيس عبـد الناصر فى طرابلس عند تسليم بيرجس المبـادرة للسفير صلاح جوهر الـذى قام باستدعـائى أنا وزميلى أحمد الزنط لدراسة كتاب وزير الخارجية الأمريكية والمذكرة الشفهية (باعتبار كلينا من أعضاء مكتب الوزير ولجنة التخطيط السياسى) .

وبعــد الـدراسة المتأنيـة ، تـوصلنـا إلى أن المبـادرة الأمريكيـة مقبـولـة حيث تسمح بـاستئناف يـارنج لمهمتـه على أساس واضح هـو تنفيـذ قـرار مجلس الأمن . أما المذكـرة الخاصة بأحكام وقف إطلاق النار فقد رأينا أن يبدى خبراؤنا العسكريون الرأى فيها .

وأعددنـا مذكرة متضمنـة رأينا المشار إليه وأوفـدنا أحد مـوظفى المكتب إلى طرابلس لنقل المبادرة مشفوعة بمذكرتنا إلى وزير الخارجية .

وقد ســافر عبـد الناصر إلى مـوسكو فى ٢٩ يـونيو ، وأبلغ القـادة السوفييت بقبـولـه للمبادرة الأمريكية . وبعد عودته قام محمـود رياض بإبلاغ برجس بموافقة مصر . وقد بادرت الولايات المتحدة بالاتصال بالأطراف لتنفيذ المبادرة .

وخلال زيارة قام بها محمود رياض لبلغاريا ، وتولى محمد حسنين هيكل (وكان وزيرا للإعلام) مهام وزير الخارجية بالنيابة ، قام المرحوم محمد رياض مدير مكتب الوزير - بإشراف هيكل - بالاتفاق مع بيرجس على ترتيبات وقف إطلاق النار .

وكانت القوات المصرية قد تمكنت بجهد خارق قبل موعد سريان وقف إطلاق النار فى الساعة الواحدة من صباح ٨ أغسطس من استكمال تجهيز المواقع الضرورية لشبكة الصواريخ ، واكتشفت إسرائيل أنها أصبحت تواجه شبكة كاملة من مواقع صواريخ الدفاع الجوى (هى التى مكنت قواتنا من عبور قناة السويس فى حرب أكتوبر المجيدة) .

واتهمت إسرائيل مصر بمخالفة اتفاق وقف إطلاق النار . وأعلنت رفضها إجراء أية اتصالات مع يارنج ، فانهارت مبادرة روجرز .

وإن كان وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل قد استمر حتى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

وقد أعلنت سوريا والعراق رفض المبادرة الأمريكية ، كما عارضتها منظمة التحرير الفلسطينية وشنت هجومها الشديد على عبد الناصر ، فأمر بوقف إذاعاتها من مصر وسارت التظاهرات فى بيروت وعمان متهمة الزعيم المصرى بالخيانة ولم تمنع هذه المواقف المعادية لعبد الناصر من بذله آخر رمق فى حياته من أجل إنقاذ منظمة التحرير من انتقام الملك حسين .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ أسلم عبد الناصر روحه إلى بارئها ، وكان وقف إطلاق النار على الجبهة ساريا . أما مساعى السلام فقد كانت متوقفة .

الباب الرابع

الطريق إلى حرب أكتوبر

الفصل الأول

حالة اللاسلم واللاحرب

كان جمال عبد الناصر قد استكمل قبل وفاته حائط الصواريخ على القناة حتى أصبح يشكل نظاما دفاعيا منيعا كفيلا بالتغلب على التفوق الجوى الإسرائيلى وأثبت كفاءته بالفعل عندما أسقط ست طائرات فانتوم إسرائيلية فى يوم واحد . كما كان قد أقر خطة تحرير سيناء ، وكانت القوات المصرية مستعدة لخوض المعركة إلا أن انتقال السلطة بعد وفاته كان يتطلب بعض الوقت ، فقامت مصر بتجديد فترة وقف إطلاق النار ثلاثة أشهر أخرى .

وكلفنى محمود رياض بإعداد رسائل توجه إلى المشاركين فى جنازة عبد الناصر من رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء ، وأعددت كما كبيرا من تلك الرسائل مؤكداً استمرار السياسة التى كان ينتهجها الرئيس الراحل ومراعيا نوع العلاقة التى تربط مصر بكل من تلك الدول .

واصطحبنى وزير الخارجية ضمن الوفد المرافق له فى زيارات قام بها فى يناير ١٩٧١ لكل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للحصول على تأييدها لفكرة مشاركة الدول دائمة العضوية لمجلس الأمن فى الضمانات الدولية لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى ، وذلك من خلال مشاركتها فى قوات يشكلها مجلس الأمن ولا تسحب إلا بقرار منه . وكان الهدف هو الوقوف فى وجه مطامع إسرائيل التوسعية . وقد لقى محمود رياض قبولا لفكرته من تلك الدول ومن الاتحاد السوفيتى من قبل . وأرسل خطابا بهذا المعنى إلى جونار يارنج .

كما رافقت محمود رياض فى زيارة هامة للصين فى أوائل عام ١٩٧٢ .

ومع بداية عام ١٩٧١ ، بدأ وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز يبعث برسائل إلى محمود رياض مبديا استعداد بلاده للقيام بدور لدفع عملية السلام ، وأبدى رغبته فى زيارة مصر .

وفى فبراير ، أعلن السادات مبادرته مقترحا قيام إسرائيل بانسحاب جزئى شرق قناة السويس كمرحلة أولى على أساس جدول زمنى يتم بعد ذلك وضعه تنفيذاً لقرار مجلس الأمن وقيام مصر بفتح القناة للملاحة الدولية . وكانت المبادرة فى حقيقتها تطويرا لاقتراح مماثل سبق أن أعلنه موشى ديان . وقد فوجىء محمود رياض وبقية الوزراء بهذه المبادرة التى قدمها السادات فى الوقت الذى كان يارنج يعد فيه اقتراحه القائم على أساس إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية مقابل تعهد مصر بإنهاء حالة الحرب وتوقيع اتفاق سلام على أساس القرار ٢٤٢ .

وقد تقدم يارنج باقتراحه فعلا يوم ٨ فبراير ، وردت مصر عليه بالموافقة فى حين رفضت إسرائيل فى ردها الانسحاب إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وقرر يارنج الانسحاب من مهمته واستئناف عمله سفيراً للسويد فى موسكو .

ويذكر محمود رياض فى مذكراته أنه يرى أن شهر فبراير كان بداية التدهور فى الموقف المصرى عندما قرر السادات أن ينفرد بالقرار ويقيم علاقات سرية مع الولايات المتحدة واكتشف كيسنجر شخصية السادات وتأكد له استعداده لتقديم تنازلات كبيرة ، ولذلك عمل مستشار الأمن القومى الأمريكى على إجهاض جهود وزير خارجيته لتحقيق السلام على أساس الحل الشامل .

وعلى أية حال . فقد تلقفت الولايات المتحدة فكرة الحل الجزئى حيث إنه أيسر فى تحقيقه من الحل الدائم ، كما أنه يحظى بتأييد كل من السادات وديان .

وفى مايو ١٩٧١ حضر وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز لزيارة مصر وأجرى مباحثات مع محمود رياض فى ٤ مايو . وكرر ما سبق أن ذكره فى رسائله عن استعداد الولايات المتحدة للقيام بدور إيجابى ، وألمح بأنهم يستطيعون عمل الكثير لولا الوجود السوفيتى فى مصر ، ثم تحدث عن الحل الجزئى الذى اقترحه السادات ، وخلال زيارته أوفد مساعده جوزيف سيسكو إلى إسرائيل للتعرف على شروطها لتنفيذ الحل المرحلى الذى يقترحه السادات . وعاد سيسكو بالشروط الإسرائيلية .

كـان الموقف المصرى يقـوم على أسـاس خطـة شـاملـة لـلانسحـاب الإسرائيلى على مرحلتين : الأولى الانسحاب إلى خـط العريش رأس محمـد وعبور القـوات المصرية إلى شرق القناة وبدء تطهيرها ، والثانية الانسحاب وراء الحدود الدوليةوقطاع غزة فى تاريخ محدد .

أمـا إسرائيـل ، فقـد اشترطت عقـد اتفـاق حـول إعـادة فتح القنـاة دون ارتبـاط بالانسحاب النهائى ، ووقف إطلاق النار ، مع رفض عبور قوات مصرية شرق القناة ، فضـلا عن الاحتفـاظ بمـدنيين إسرائيليين فى خط بـارليف ومـرور السفن والبضـائع الإسرائيلية عبر القناة .

وقد تـزامنت زيارة روجرز للقـاهرة مع أحـداث مايو التى تخلص فيهـا السادات من مناوئيه ، ورأى ـ طمأنة للاتحاد السوفيتى ـ عقد معاهدة صداقة وتحالف معه ، ووقعت المعاهدة فى أواخر الشهر ذاته ، كما وافق على منح تسهيـلات بحرية للأسطول السوفيتى فى مرسى مطروح .

ولكن الرئيس السـادات ظل متعلقا بمبادرة فبرايـر والتسوية المرحليـة بشأن فتح قناة السويس، وإن كـان قد أعلن أن عام ١٩٧١ هو عام الحسـم موحيا بأنه سيدخـل المعركة مع إسرائيل قبل نهاية العام ، وكـان هدفه تحريك الموقف . فاقترحت الـولايات المتحدة إجراء مباحثات عن قرب مع إسرائيل بحيث يقيم ممثل لكل من مصر وإسرائيل فى فندق أو أمـاكن قريبـة ، وتسعى الـولايات المتحـدة بينهما إلى أن يتحقق الاتفـاق على التسويـة المرحلية .

ولكن انتهى الأمر بفشل فكرة المباحثات عـن قرب بسبب إعلان إسرائيل موقفها من التسوية المرحلية بما لا يتضمن تغييرا يذكر لشروطها السابقة ، ولما بدا من رغبة الولايات المتحدة من قيام تلك المباحثات دون شروط مسبقة .

وهكذا سادت بحلـول عام ١٩٧٢ حالة من اللاسلم والـلاحرب بعد أن فشلت كل المساعى لإقـرار السلام ، وأعفى محمـود رياض من منصبه كـوزير للخـارجية . وكنت أتولى منصب مدير مكتبـه بعد تعيينه مستشارا لرئيس الجمهورية عنـدما صدر قرار بنقلى إلى موسكو للعمل وزيرا مفوضا بسفارتنا .

الفصــل الثانى

الشكوك السوفيتية

عندما وصلت إلى موسكو بعد شهر من مغادرة الخبراء السوفيت لمصر كنت على يقين من أن العلاقة الخاصــة التى كانت تربط بين البلدين منذ الخمسينات قـد انتهى عهدها ، ولكنى كنت فى نفس الـــوقت مصمما على بـذل أقصــى مـا يمكن من الجهـــود من أجل المحافظة على علاقات البلدين من التدهور .

كـان الرئيس السـادات قد أوفـد رئيس وزرائه الـدكتور عـزيز صـدقى إلى موسكـو لمحاولة إقناع القادة السوفيت بإصــدار بيان مشترك من البلدين بشأن انتهاء مهمة الخبراء السوفيت ، ولكنهم رفضوا فأصدرت مصر بيانا منفردا .

وكانت علاقات التعاون بين البلدين متشعبة فى مجالات كثيرة ، وقد تبينت من دراسة الملفات بالوزارة قبل السفر مـدى اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتى ، وخاصة فى مجالات التسلح والتصنيع .

وكان البلـدان يرتبطـان بعدد كبير من الاتفاقـات فى مجالات التعاون المختلفـة ، ولذا كانت الفترة التى قضيتهـا فى موسكو ــ وامتدت حوالى عـامين ونصف ـ غنية بـزيارات الـوفود المصريـة ، وأذكر منهـا زيـارة لرئيس الـوزراء عـزيز صـدقى ، ووزراء الدفـاع والاقتصاد والتجارة والمالية ووفود من مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى .

وقد نجح البلدان ــ إلى حد كبير ـ فى احتواء أزمة إبعـاد الخبراء السوفيت ، وقد تمكن عزيز صدقى فى زيارته فى شهر أكتوبر ١٩٧٢ من الاتفاق على إمداد مصر بعدد لا بأس به من الطائرات . كما عقد وزيـر الدفاع أحمد إسماعيل اتفاقيـة عسكرية هامة خـلال زيارته لموسكو فى مارس ١٩٧٣ .

وقام مستشار الأمن القومى حافظ اسماعيل بزيارة موسكو مرتين الأولى فى فبراير والثانية فى يونيو ١٩٧٣ ، وقد حضرت مقابلته مع الرفيق ليونيد بريجنيف الذى كان عائدا لتوه من لقاء القمة مع نيكسون ، فأبلغ حافظ إسماعيل بما دار فى تلك القمة بشأن الشرق الأوسط وأوضح أن الولايات المتحدة رفضت الاتفاق على خطوات عملية أو الالتزام بورقة يارنج (بشأن تعهد إسرائيل بالانسحاب وراء الحدود مقابل عقد معاهدة سلام) لأنها تشير إلى الحدود الدولية وهو ما ترفضه إسرائيل وألمح إلى أن التطورات فى المنطقة (قاصداً إبعاد السوفييت) لم تساعدهم كثيرا فى ضغوطهم على الأمريكيين .

كما قام الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الجديد بزيارة الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٧٣ بقصد التنسيق بين البلدين فى عرض القضية على مجلس الأمن .

ولم تكن مهمة السفارة تحسين العلاقات المصرية السوفيتية واحتواء أزمة طرد الخبراء السوفييت يسيرة . فقد دأب الرئيس السادات على أن يتناول فى كلماته وتصريحاته القادة السوفييت بالهجوم الشديد ، ولم يعد لبرقيات السفارة ومذكراتها التى تدعو إلى تلطيف الأجواء مع موسكو أى اعتبار لديه .

وقد تمكنت مع عدد محدود من الزملاء والأصدقاء من إقامة حوار مع المسئولين السوفيت من خلال قناة غير رسمية أقمناها مع بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ورجال الإعلام والدبلوماسيين الذين سبق لهم العمل فى مصر والدول العربية . وكنا نتبادل الأحاديث والآراء بصراحة تامة وبغير حرج من منطلق الحرص على علاقات البلدين . وكانت هذه القناة عظيمة الفائدة فى تحسن أجواء العلاقات المصرية السوفيتية .

وكان يبدو لنا من أحاديثنا مع السوفييت ما يعكس شكوكهم فى سياسة الرئيس السادات ومخاوفهم من أنه انتقل بمصر كلية إلى معسكر الولايات المتحدة ، وأصبح واقعا تحت رحمتها وسوف يقبل فى نهاية الأمر الحل الذى تراه والذى لن يكون فى صالح مصر والعالم العربى بسبب ممالأتها المعروفة لإسرائيل وفى حقيقة الأمر ، كان القادة السوفييت يتخوفون من مستقبل نفوذهم فى مصر والدول العربية سواء شنت مصر حربا على إسرائيل أو أبرمت معها السلام بمعاونة الولايات المتحدة ، كما كانوا غير واثقين من انتصار مصر فى حربها مع إسرائيل ويخشون تورطهم فى مثل هذه الحرب إذا نشبت .

ومع ذلك ، فقد كان الاتحاد السوفيتى حريصا على المحافظة على علاقاته مع مصر ، فبالرغم من طرد الخبراء السوفيت كانت معاهدة الصداقة بين البلدين لا تزال قائمة ، وكذا التسهيلات التى يتمتع بها الأسطول السوفيتى فى الموانىء المصرية ، وربما كانت تراودهم الآمال بأن يعود إليهم السادات بعد أن تخيب ظنونه فى الولايات المتحدة

الفصـل الثـالث

محادثات حافظ إسماعيل مع كيسنجر

كان الـرئيس السادات لايثق في الاتحاد السـوفيتي ويردد أن ٩٩٪ مـن الأوراق فى يد الولايات المتحدة ، وقد سعى إلى إقامة اتصال سرى مباشر مع البيت الأبيض الأمريكى حيث يدين هنرى كيسنجـر بسياسة مختلفة عن سياسة روجـرز ، وتم الاتفاق من خلال هذه القنـاة السرية على أن يـوفد حـافظ إسماعيل للقاء كيسنجـر ، وعقد الاجتماع الأول بينهما فى الولايات المتحدة .

وقبيل عقـد الاجتماع الثانى فى فـرنسـا ، رأى حافظ إسماعيـل أن يعهد إلى فـريق من الـدبلومـاسيين العـاملين فى البعثات المصريـة فى عـدد من الدول الكبرى بإعـداد بعض الملفات تمهيداً للقائه مع كيسنجر ، وندبنى من موسكو ، كما ندب المرحوم الدكتور عبد الله العريان من بـاريس ، والدكتور أحمد عثمان من نيويورك والـدكتور محمود سمير أحمد من لندن للعمل معه بمكتب مستشار الأمن القومى .

وكان من مهام هذا الفريق أن يعد ورقـة تشمل رءوس موضوعات للتسوية ، فضلا عن دراسات بشأن السيادة والقرار ٢٤٢ والضمانات الدولية والتسوية الانتقالية . وكان من رأيى رفض فكـرة التسويـة الانتقاليـة ، وخـاصة لما يحتمل أن تـؤدى إليه من تجميـد الموقف من جـديـد بعـد الانسحـاب الجزئى لعـدة كيلـو مترات وفتح قنـاة السـويس للملاحة .

وقـد أوضح حافظ إسماعيل فى كتـابه عن « أمن مصر القـومى فى عصر التحديـات » تفاصيل ما دار بينه وبين هنرى كيسنجر فى لقاءى آرمـونك بالولايات المتحدة وروشفور بفرنسا ، وكيف أن كيسنجر كان يرى إعداد إعلان بإطار فضفاض لتسوية شاملة يتحقق

من خلالها اتفاق مرحلى يستهدف إعادة فتح قناة السويس، ويقترن بإعلان أمريكى وربما بإعلان إسرائيلى مماثل يعبران عن تمنيات بتسوية نهائية ، وفى إطار تسوية شاملة كان علينا القبول ولوفى ظروف انتقالية قد تمتد سنوات بترتيبات أمن تتضمن عمليا استمرار وجود عسكرى إسرائيلى داخل الأراضى المصرية بعد إعادتها إلى السيادة المصرية .

وفى حقيقة الأمر ، كانت إسرائيل قد حققت بانتصاراتها فى يونيو ١٩٦٧ ما تعتبره حدوداً أمنية مثالية ، ولم تكن تشعر بأى خطر يهدد مواقفها الجديدة . وطمأن موشى ديان الشعب الإسرائيلى بأن الهدوء سوف يسود عشر سنوات على الأقل ستظل الدول العربية خلالها عاجزة عن الحرب . وكان هنرى كيسنجر الذى أصبح مسيطرا على السياسة الخارجية الأمريكية يرى أن الظروف لا تزال غير مواتية لأكثر من حل جزئى ينزع الفتيل من أى انفجار محتمل ولا يلزم إسرائيل بالتخلى عن انتصاراتها .

ولكننى عندما عدت إلى موسكو بعد انتهاء مهمتى فى مكتب مستشار الأمن القومى ، كنت واثقا من أن حالة اللاسلم واللاحرب قد اقتربت من نهايتها ، فقد علمت خلال الشهر الذى قضيته فى القاهرة أنه قد تقرر إنهاء هذه الحالة - سلما أو حربا — قبل حلول خريف العام .

علمت آنذاك أن لقاء حافظ إسماعيل مع كيسنجر فى فبراير ١٩٧٣ لم يكن ناجحا . كانت الخطة التى اقترحها حافظ إسماعيل هى العمل على ثلاث مراحل : فض الاشتباك على الجبهات ، ثم تسوية القضية الفلسطينية ، وأخيرا السلام النهائى . وطرح فكرة التوصل إلى رءوس موضوعات اتفاق على أساس القرار ٢٤٢ تتضمن السيادة والانسحاب والأمن وتقرير المصير بشأن غزة وحل مشكلة اللاجئين ، وعلى هذا الأساس يمكن تنفيذ التسوية الانتقالية الخاصة بفتح قناة السويس ، ويتم الاتفاق على أحكام التسوية النهائية .

وكان رأى كيسنجر أن يترك للملك حسين التحدث باسم الفلسطينيين ، أما بالنسبة لمصر فكان رأيه ضرورة التوفيق بين السيادة المصرية والأمن الإسرائيلى واقترح إجراءات أمن مؤقتة مثل الوجود العسكرى الإسرائيلى فى شرم الشيخ ،وإقامة محطات إنذار فى سيناء ورقابتها جوا واستمرار هذه الإجراءات حتى إقامة السلام النهائى مع استمرار بعضها حتى بعد إقامته .

وبعد اقتناع الرئيس السادات بأن طريق التسوية السلمية أصبح مسدودا ، اتخذ قرار الحرب وأبلغه لمجلس الوزراء الذى وافق على ذلك فى أوائل أبريل ١٩٧٣ .

الفصـل الرابع

حرب أكتوبر المجيدة

فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وقع الزلزال الذى هز إسرائيل وحطم غرور قادتها . وتلقينا فى موسكو أنباء العبور المظفر لقواتنـا إلى شرق القناة وتحطيم خط بارليف . وتابعنا البيانات العسكريـة الهادئة عن تحركات قـواتنا وانتصاراتها ، وكـان الإعلام المصرى هـادئا يلتزم الصدق ويوحى بالثقة خلافا لما كان عليه أثناء حرب ١٩٦٧ .

كانت أيـاما مجيـدة رفعنا فيها رءوسنـا بعد سنوات من الألم والضيـاع ، وقد شـاركنا أصدقاؤنا السـوفييت الفرحة وأسعدهم أننا انتصرنا بأسلحتهم ، وسـارعوا بإقامة جسر من الأسلحة والعتاد لمؤازرة قـواتنا الباسلة ، كما تجلى التضـامن العربى فى أجمل صوره . فلم تكن حرب أكتـوبر حرب مصر وسوريـا وحدهما ، بل كانت حرب العـرب جميعا ، ولم تضن دولة عربية على مصر بالجنود والأسلحة والمال . وأغلقت اليمن الجنوبية مضيق بـاب المندب حصـارا لإسرائيل ، كما استخدمت الـدول البترولية سـلاح البترول لأول مرة، وشعر العالم بأن العرب قوة لايستهان بها .

وفى غمـرة فرحتنـا علمنـا أن أليكسى كوسجين قـد سـافر فجأة إلى مصر ، وبـدأت تساورنا الشكوك ، ثم بدأت الأنباء تتوفر عن تسلل بعض القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة ثم اتسـاع نطاق العمليات العسكريـة الإسرائيلية على الضفة الغربيـة من القناة فيما سمى بالثغرة .

وفى الوقت الذى كان السادات يوجـه فيه من مجلس الشعب الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسـلام فى الشرق الأوسط تشـارك فيـه الدول الخمس المتمتعـة بعضـويـة مجلس الأمن الدائمة ، كانت جولدا مايير تعلن عن وجود قواتها غرب القناة .

ووجه الاتحاد السوفيتى الدعوة إلى هنرى كيسنجر لزيارة موسكو حيث توصل الجانبان إلى مشروع قرار يصدره مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار وبدء عملية السلام .

وفى ٢٢ أكتوبر صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ليصبح هو والقرار رقم ٢٤٢ أساس التسوية الشاملة بين الأطراف العربية وإسرائيل .

وينص القرار على دعوة الأطراف إلى وقف كل أعمال القتال والنشاط الحربى فورا خلال ١٢ ساعة على الأكثر ، وذلك فى المواقع التى تحتلها (يوم ٢٢ أكتوبر) وبدء تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بكل أجزائه فور وقف إطلاق النار ، على أن تبدأ فورا المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

ولم تحترم إسرائيل قرار وقف إطلاق النار ، بل تقدمت قواتها حتى أتمت حصار الجيش المصرى الثالث وحاولت احتلال مدينة السويس إلا أن المقاومة الباسلة للمدينة أفشلت محاولتها .

وإزاء هذا الانتهاك الصارخ لقرار وقف إطلاق النار من جانب إسرائيل طلب السادات تدخل قوات أمريكية وسوفيتية ، وأبدى الاتحاد السوفيتى استعداده للتدخل ، إلا أن كيسنجر أعلن حالة التأهب النووى ، ولكنه قام فى الوقت نفسه بالضغط على إسرائيل حتى أوقفت القتال .

وأثار حصار الجيش الثالث المصرى مشكلة خطيرة تتطلب الحل العاجل ، ووجد كيسنجر أن الوقت أصبح مناسبا للقيام بدوره بين الطرفين ، وكانت هذه هى الفرصة التى أتاحت له تنفيذ استراتيجيته للتسوية ، فقد كانت مصر وإسرائيل فى حاجة إلى الفصل بين قواتها .

ولا يخفى هنرى كيسنجر الدور الذى لعبه فى إدارة حرب أكتوبر لصالح إسرائيل ، فهو يروى بالتفصيل فى مذكراته كيف تجاوب مع طلب إسرائيل تأخير انعقاد مجلس الأمن فى الأيام الأولى من الحرب حتى تتمكن قواتها من صد الهجومين المصرى والسورى وإعادة القوات العربية إلى مواقعها السابقة ، وربما التوغل فى أراضيها ، وكيف أقام جسراً هائلا من الأسلحة تصل إلى إسرائيل عندما عجزت قواتها عن الصمود أمام القوات المصرية والسورية واستغاثت به جولدا مايير لإنقاذ بلدها المعرض لأخطار لا قبل لها بها . كما يروى كيف تغاضى عن زحف القوات الإسرائيلية نحو السويس وأعطاها أقصى ما

أتاحـه له الموقف الدولى من وقت بعـد يوم ٢٢ أكتـوبر الذى حـدده مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وذلك حتى تتمكن من حصار الجيش الثالث المصرى . ولم يتردد كيسنجر فى إعلان حالة التأهـب النووى عندما هدد الاتحاد السوفيتى بإرسـال قواته إلى مصر لوقف العدوان الإسرائيلى ، ولما وجد أن إسرائيل أصبحت فى موقف تفاوضى قوى بعد تحقيق ذلك الهدف رأى أن الوقت قد حان لكى يلعب دوره كـوسيط للسلام ، فقد كان السماح لإسرائيل بالمزيـد من التوغل فى الأراضى المصرية مـن شأنه أن يجعل التعامل معهـا أكثر صعوبة كما كان يهدد بالتدخل السوفيتى .

ويبدى كيسنجر فى مذكراته الإعجاب بسياسة الرئيس السادات . ويذكر صراحة أنه كان لايحمل لـه تقديرا كبيرا ، وكان يتسـاءل عن سبب قيامه بإخـراج الخبراء السوفييت من مصر دون مقابل ثم أدرك بعـد نظره أنـه أراد أن يبعث إلى الولايات المتحـدة برسـالة توضح اتجاهـاته ولم يكن من الممكن جعل هذا الأمر مـوضوعا للمساومـة معها فى حين يظل هؤلاء الخبراء موجودين فى مصر .

كما يكشف كيسنجر عن رسـائل بدأ يتلقـاها من الرئيس السـادات منذ اليـوم الثانى للحرب ، وكانت الـرسالة الأولى بحسب كلام كيسنجر وديـة اللهجة يعكس مضمونها مزاجـا نفسيا وليست سياسة (معينـة) . . كانت تتضمن شروط مصر لإنهاء الحرب بما يطابق ما كانت تقدمت به من قبل فى شهـر مايو . . ومن الواضح أن هذه الشروط كانت موقفا افتتاحيا . . «والذى كان له مغزاه من الرسالة ليس فحواها ، وإنما هو أن السادات كان يدعونا للاشتراك فى عملية السلام إن لم يكن نتولاها »

ويقتبس كيسنجـر من الـرسـالة عبـارة «إننـا لا نعتـزم تعميق اشتبـاكاتنـا أو تـوسيع مواجهاتنا» ذاكرا أن معنى هذه العبارة هـو أن مصر لا تنوى مواصلة عملياتها العسكرية ضد إسرائيل إلى مـا أبعد من الأراضى التى اكتسبتهـا فعلا . ويمضى قـائلا إن الرسـالة بدأت حوارا مع دولـة هاجمت دولة حليفة للولايات المتحـدة ، وأنه طوال مدة الحرب لم يمض يوم دون تلقيه رسالة من القاهرة ، ويستطرد كيسنجر ذاكرا أن قدرة السادات منذ الساعات الأولى للحرب على عدم الالتفات عن قلب المشكلة قد أقنعتهم أنهم يتعاملون مع رجل دولة من الطـراز الأول ، وإن العبارة التى تضمنتهـا رسالته من « إننـا أردنا أن نظهر أننا لسنـا خائفين أو عاجزين » قد حـددت هدفا نفسيا متـواضعا ، وكانت الشرط المسبق لدبلوماسيته فى المستقبل .

كما يقتبس وزير الخارجية الأمريكية فى موضع آخر من مذكراته عبارات رسالة تلقاها من القاهرة فى ١٥ أكتـوبر تتضمن أن « مصر ترحب بالدكتور كيسنجـر تقديراً لجهوده .

وإن الجانب المصرى على استعـداد لمناقشـة أى مـوضـوع أو اقتراح أو مشروع فى إطـار مبدأين . . هما أن مصر لايمكنها تقديم تنازلات بشأن الأرض أو السيادة » ويعقب على هذه العبـارة بالقـول بأنها رسالة رجـل دولة هو السـادات الذى على عكس عبـد الناصر لايرى أى مستقبل إلا فى أن يكـون قائداً للعرب المتطـرفين الذين يخلطـون بين العبارات البليغة والإنجازات .

وأخيرا فإن كيسنجـر يـروى تفـاصيل لقـائه الأول مع الـرئيس السـادات ، وكيف استطاع أن يقنعه بـالاستراتيجيه الأمريكية ، وبالـدور الذى على مصر أن تلعبه من أجل تحقيق السلام من خـلال المساعى الأمـريكية ، ثم كيف قبل السـادات ـ دون مسـاومة ـ اقتراح تزويد الجيش الثالث المصرى بـالمؤن غير العسكرية ، والنقاط الست التى تتضمن احترام الطرفين لوقف إطلاق النار وبدء المفـاوضات بينهما فورا للاتفاق على الفصل بين قواتهما وتـزويد مـدينة السـويس بالطعام والماء والأدويـة يوميـا وإجلاء المصـابين وعدم اعتراض نقل المؤن غير العسكريـة إلى الضفة الشرقية ووضع نقـاط المراقبة التابعـة للأمم المتحـدة على طـريق القـاهـرة السـويـس بـدلا من النقـاط الإسرائيليـة وتبـادل الأسرى والجرحى .

وهكذا قدم هنـرى كيسنجر لإسرائيل خدماتـه الجليلة سواء خلال حـرب أكتوبر أو بتنفيذ سياسته فى تسوية النزاع العربى الإسرائيلى خطوة خطوة .

وإنه وإن كـانت هذه السياسـة قد حققت النجـاح فى التوصل فى نهاية الأمـر إلى عقد معاهدة السـلام المصرية الإسرائيلية ، إلا أنها وضعت بقية التسـويات ـ وخاصـة تسوية القضية الفسلطينية ـ على طريق طويل وشاق .

الباب الخامس

نحو الحلول الجزئية والمنفردة

الفصـل الأول

استراتيجية كيسنجر

من الواضح أن السـادات كان يضع ثقتـه الكاملة فى الـولايات المتحدة ، فقـد كانت مقابلـة واحدة مع كيسنجـر كافية لقبـول الخطة التى اقترحها عليـه والموافقة على سيـاسة الخطـوة خطوة التى عـرضهـا عليه بـدءاً بمفـاوضات مبـاشرة تجرى بين مصر وإسرائيل لتوقيع اتفاقية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية .

ففى تلك المقابلة كـان هم كيسنجر ـ على حد قـوله ـ هو محاولة اختبـار مدى استعداد الـرئيس المصرى للتحرك على مـراحل تعكس قـوة دفع النـزاع دون تقديم ضمانـات عن النجاح فى نهايـة الأمر ، وهو ما يتطلب قبـل كل شىء العمل من منطلق الثقة . وأمضى وزير الخارجيـة الأمريكية نصف ساعـة يشرح خطته ذاكرا أن التعـاون معه يقتضى تفهم أهـدافه على المدى البعيـد ، أما التكتيكـات فإنها ستتبع ذلك بطريقـة آلية . وأضـاف أن التقـدم نحـو السـلام يتـوقف على عـاملين هما : قائد عـربى يـربط البـلاغـة الكـلامية بالـواقعية ، وأمريكـا تكون على استعداد لـلالتزام بعمليـة السلام ، وذكر أن الـولايات المتحـدة لن تعمل تحت الضغط والتهـديـد ، وإنها تتصرف من منطلق إرادتها ، ولن يأتى السلام نتيجة لهزيمة حلفـائها بأسلحة سوفيتية ، ولكن مصر إذا كانت تـواصل سياستها الوطنية فإنها ستجد الولايات المتحدة مستعدة للتعاون ولا يوجد تعارض فى المصالح بين البلـدين ، فـلا مصلحـة لمصر فى تـدمير إسرائيل ، ولن تحل أيـة مشكلـة عـربيـة بهذه الطريقـة . . «وكل ما سمعنـاه من العـرب هو برامـج تتصف بالعمـومية يقـدمونها على أساس قبولها كلها أو رفضها» . وانتهى كيسنجر بمطالبة السادات بالتفكير فى السلام مع إسرائيل على أساس أنه مشكلة نفسية وليست دبلوماسية .

وقـد وافق الـرئيس السـادات على سيـاسـة الخطـوة خطـوة . وبـدأ كيسنجـر تنفيـذ استراتيجته القائمة على أساس انفراد الولايـات المتحدة بالدور الرئيسى فى عملية السلام

والقيام بخطوات دبلوماسية متتابعة لا ترتبط بالتسوية النهائية للنزاع العربى الإسرائيلى وإنما تؤدى إليها فى النهاية .

وتنفيذا لهذه السياسة ، عمل على تحييد الضغوط الخارجية على تحركاته سواء من جانب الاتحاد السوفيتى أو حليفات أمريكا الأوربيات أو من جانب العرب حيث أقنع السادات برفع الحظر البترولى العربى الذى كان مفروضا منذ الحرب ، وفك حصار باب المندب .

واستجابة للاقتراح الذى أعلنه السادات خلال الحرب ، وافق كيسنجر على عقد مؤتمر جنيف برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ . وحضر المؤتمر وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل وسكرتير عام الأمم المتحدة . أما سوريا فقد امتنعت عن حضور المؤتمر . وأما منظمة التحرير الفلسطينية ـــ التى كانت مصر تطالب بمشاركتها ـ فإنها لم تدع إلى المؤتمر على أن يقوم أعضاء المؤتمر ببحث مسألة التمثيل الفلسطينى . وبعد إلقاء الوفود كلماتهم الافتتاحية ، انفض مؤتمر جنيف ولم يعقد مرة أخرى ، ، فقد كان كيسنجر حريصا على العمل خارج نطاقه واستبعاد الاتحاد السوفيتى من عملية السلام .

وكان الاتفاق الأول لفصل القوات المصرية والإسرائيلية أول اتفاق يتم من خلال المفاوضات المباشرة بين البلدين ، وإن كان ذا طابع عسكرى . وقد وقع الجانبان الاتفاق فى ١٧ يناير ١٩٧٤ بعد مفاوضات شاقة فى الكيلو ١٠١ ، وتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية للقناة إلى مسافة شرقها ،وقيام قوات من الأمم المتحدة بالفصل بين قوات البلدين ، وتولى مدنيين أمريكيين إدارة جهاز إنذار مبكر فى سيناء .

وكانت الخطوة الثانية عقد اتفاق مماثل للفصل بين القوات السورية والإسرائيلية فى الجولان فى ٣١ مايو ١٩٧٤ .

أما الخطوة التالية فكانت الاتفاقية التى عقدت بين مصر وإسرائيل فى ٤ سبتمبر ١٩٧٥ . وقد كانت ذات طبيعة مختلفة ، حيث انتقلت بالعلاقات بين البلدين إلى مرحلة جديدة ، فقد نصت فى المادة الأولى على أن يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار البحرى فى مواجهة الطرف الآخر ، كما نصت المادة السابعة على السماح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها فى قناة السويس ، أما

الفصـل الثانـى

الطريق إلى القدس وكامب ديفيد

منذ تولى الرئيس جيمى كارتر الحكم ، أعرب عن عزمه على انتهاج سياسة جديدة فى الشرق الأوسط تختلف عن سياسة الخطوة خطوة التى وضعها هنـرى كيسنجر وسارت عليها الولايـات المتحدة فى عهدى نيكسون وفـورد ، فقد كان الرئيـس الجديد مقتنعاً بما تـوصل إليه معهـد بـروكنجـز من أن « مزيـداً من الخطـوات المؤقتـة لن يكون ممكنـا فى المستقبل القريـب ، وإنما ينبغى أن تكون القاعـدة الرئيسيـة للتسويـة هى عملية مقـايضة تفاوضية بين الاحتياجات الإسرائيلية من السـلام والأمن وبين الاحتياجات العربية من الانسحاب من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وحق تقرير المصير الفلسطينى » .

وبـدأ كارتـر يعمل من أجل عقد مـؤتمر جنيف من جديـد ، فى وقت تولى فيـه حكم إسرائيل تجمع الليكود المتطـرف بزعامة منـاحم بيجين بعد فوزه لأول مرة فى انتخـابات عام ١٩٧٧ .

وكان الرئيس أنور السادات قد بدأ اتصالا سريا مع الحكم الإسرائيلى الجديد ، حيث أوفـد حسن التهامى إلى المغـرب للقاء مـوشى ديان وزيـر الخارجية ــ بترتيب من الملك الحسن الثانى ـ وتم اللقاء فى سبتمبر ١٩٧٧ . ويـروى ديان فى كتابه « الاختراق » ما دار فى هذا اللقاء ، فيـذكر أن التهامى أبلغه بطلب السادات أن تتعهـد إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضى العـربية المحتلة كشرط أسـاسى للسلام ، وأنـه من الضرورى حصول الفلسطينيين على الهوية الوطنية إذ إن عدم تحقيق أمـانيهم يجعل منهم مصدر خطر متزايد ويفتح الباب للتغلغل السوفيتى . كما اقترح التهامى أن يجرى التفاوض ويتم الاتفاق بين مصر وإسرائيل قبل التوجه إلى مـؤتمر جنيف حيث يجرى التوقيع ، وبذلك يمكن التأثير

المادة الثامنـة فنصت على أن يعتبر الطرفان هـذه الاتفاقية خطوة هـامة نحو سـلام عادل ودائم ، وهى ليست اتفاق سلام نهائيـا ، وسيواصل الطرفان بـذل الجهود للتوصل عن طـريق التفاوض إلى اتفـاق سلام نهائى فى إطـار مؤتمر جنيف للسـلام وفقا لقـرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ، ومن بين ما قـدمه كيسنجر لإسرائيل ثمنـا لهذه الاتفاقية التعهـد بعدم التعامل مع منظمة التحرير إلا بشرط الموافقـة على القرار ٢٤٢ وحق إسرائيل فى الوجود والتخلى عن الإرهاب . والاتفاقية ـ بهذه النصوص ـ تعتبر إنهاء لحالة الحرب بين البلدين بـالرغم من استمـرار وجـود القوات الإسرائيليـة على الأراضى المصرية . وقـد اعتبرتها سوريـا صلحا منفـرداً بين مصر وإسرائيل ، وازدادت شكوكهـا فى السياسـة التى يتبعها الرئيس السادات ، ولم تنته هذه الشكوك طوال حكمه .

وأذكر أننى كنت ـ فى الوقت الذى أعلن فيه عن عقد هذه الاتفاقية ـ أتولى تمثيل مصر فى اللجنـة السياسيـة لمؤتمر وزراء خارجيـة عدم الإنحيـاز المنعقد فى ليبيا ، وكـان السفير موفق عـلاف (الذى تولى فيها بعـد رئاسة الوفـد السورى فى مفاوضـات واشنجتون مع إسرائيل منـذ ديسمبر ١٩٩١) يمثل سـوريـا . وقام عـلاف بمهـاجمة الاتفـاق المصرى الإسرائيلى والتنديد بالاتفاقات المنفردة مع العـدو الإسرائيلى ، وقمت بالرد عليه مدافعا عن حق مصر فى استرداد كل شبر من أراضيهـا المحتلـة ، ومـؤكـدا تمسكها بـالإنسحـاب الكامل مـن كافة الأراضى العـربية . وتعـاقبت الكلمات والردود فيها بيننـا وطال الجدال حتى ضـاقت بنا بقيـة الوفـود ، وطلبت من الوفـود العربيـة إيجاد صيغة تكـون مقبولـة لكلينا . وفى المسـاء جمعتنا مأدبة عشـاء مع عبد الحليم خـدام وزير الخارجية السـورية فى ذلك الوقت ، وتكرر المشهد ، وكان ردى على خدام هو أن سوريا سبق أن عقدت اتفاق فصل القوات مع إسرائيل ، أما وزير الخارجية السـورية فقد صب هجومه على كيسنجر وأكد أنهم لن يسمحوا بأن تطأ قدمه سوريا بعد ذلك .

كانت استراتيجية كيسنجر هى التصدى للنزاع العربى الإسرائيلى من خلال خطوات متتالية دون تحديد ماهية الحل النهائى ، وقد تجاوب الرئيس السادات مع هذا « الاختبار » فى لقائه الأول معـه . وتم توقيع اتفاقيتـى الفصل بين القوات على الجبهة المصريـة تنفيذا لهذه الاستراتيجية ، وفى حين وافق السادات على الاتفـاقية الثانية التى تشكل ـــ بطابعها السياسى ـــ خطوة كبيرة على الطـريق ، فإن سوريـا رفضت السير فيه بعـد عقد اتفـاقها العسكرى للفصل بين قواتها وقوات إسرائيل فى الجولان . وأمـا السادات ، فقد سار فى الطريق حتى النهاية .

على بقية الأطراف العربيـة لعقد اتفاقات مماثلة ، وقد أبدى ديـان صعوبة تقديم إسرائيل التعهد ووعد بعرض الأمر على حكومتـه . (ومن الطريف ما ذكره ديان من أن التهامى سأله عما إذا كان عبد الناصر متآمرا مع إسرائيل فى حرب يونيو فى ١٩٦٧ !) .

وقد عرض كارتر خطته فى السلام القائمة على خمسة مبادىء هى :

التسوية الشاملة بين إسرائيل وجميع جاراتها على أساس القرار ٢٤٢ والحدود المفتوحة والتجارة الحرة وانسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة وإنشاء كيان فلسطينى .

وواصل الرئيس الأمـريكى جهوده من خلال الزيـارات والمقابلات التى أجراهـا هو ووزير خارجيته سايروس فانس .

وكـانت مشكلـة التمثيل الفلسطينى فى مـؤتمر جنيف أصعب المشـاكل . أمـا الـدول العـربية فكـانت متفقة على أن منظمـة التحـرير الفلسطينيـة هى الممثل الشرعى الوحيـد للشعب الفلسطينى ، ولكن الـولايـات المتحـدة كـانت لا تزال ملتـزمـة بـالشروط التى وضعها كيسنجـر لاشتراكها فى أيـة مفاوضـات ، ولـذا اقترحت الدول العـربية أن يمثل الأطراف العـربية وفـد موحد يضم عنـاصر من المنظمة ، ويبدو من مـذكرات كـارتر أن موشى ديان وافق على ذلك .

ويروى إسماعيل فهمى وزيـرخارجية مصر فى ذلـك الوقت فى كتابـه « التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط » أن الاتجاه كـان إلى إقناع المنظمة بقبـول القرار ٢٤٢ مع التحفظ بشأن تعبير « اللاجئين » الـوارد فى القرار ، ولكن يـاسر عرفات أبـدى التخوف من أن يؤدى ذلك إلى اعتراف المنظمة بـإسرائيل دون اعتراف الأخيرة بالمنظمة . واقترح فهمى تعديل القرار ٢٤٢ بقرار آخر يصدره مجلس الأمن ولكن كارتر رفض ذلك .

وقد عـرضت كل من مصر وإسرائيل على الولايـات المتحدة مشروع اتفاقيـة سلام ، وكان المشروع المصرى ـ كما يـذكر فهمى ـ يحظى بتأييد أمـريكا بل ويتفق إلى حد كبير مع المشروع الذى أعدتـه . وكان هناك اتفاق على عقـد مؤتمر جنيف فى شهر ديسمبر ١٩٧٧ على أساس صيغـة توصلت إليها الـولايات المتحدة بعـد اتصالاتها بالأطـراف المعنية ولم يكن باقيا سوى مسألة التمثيل الفلسطينـى ، وتمكنت الولايات المتحدة من الحصول على موافقة إسرائيل على منـاقشة الموضوعات الفلسطينية فى مجموعـات عمل متعددة الجنسية أو وظيفيـة تضم فلسطينيين وممثلين من الدول الأطـراف . وتقدمت الـولايات المتحـدة

فعلا إلى الأطراف بورقة عمل تتضمن أن مشاركة الفلسطينيين فى المؤتمر ستكون من خلال الوفد العربى المشترك الذى يمكن أن يضم أعضاء غير معروفين من منظمة التحرير .

ويتساءل إسماعيل فهمى عن الأسباب التى دفعت السادات إلى زيارة القدس فى الوقت الذى كانت الترتيبات تجرى فيه بنجاح لعقد مؤتمر جنيف ، ويحكى كيف حاول إثناءه عن القيام بهذه الرحلة ، وما كان يبدو من اقتناع السادات بكلام فهمى حتى إنه ذكر له بعد إلقائه خطابه الذى أبدى فيه الاستعداد للقيام بتلك الرحلة أنها كانت زلة لسان طلب منه حذفها من خطابه .

أما كارتر ، فإنه يلمح فى مذكراته بما يفهم منه أنه (أى كارتر) ضاق ذرعا بمواقف الرئيس حافظ الأسد، كما أنه لمس قلق الجالية اليهودية والكونجرس من احتمال عقد المؤتمر ، فكتب إلى السادات يذكره بوعده بأنه « فى اللحظة الحاسمة وعندما تبرز عقبات فى سعينا المشترك للسلام فى الشرق الأوسط فإنك ستكون بجانبى » ، وطلب منه المساعدة .

وأما السادات ، فإنه يتحدث فى كتابه « البحث عن الذات » عن الحاجز النفسى الرهيب من الشك والخوف والكراهية القائم بين العرب وإسرائيل . . وأنه كان لابد من أسلوب جديد تماما يتخطى مرحلة الشكليات والإجراءات ، ويكسر حاجز عدم الثقة المتبادل . كما أشار الرئيس السادات فى كتابه إلى أنه كان معترضا على تمثيل الأطراف العربية بوفد موحد إذ تكفى معارضة أحد الأطراف لتعطيل أى اتفاق .

ولا شك فى أن الرئيس السادات قد شعر بخيبة الأمل عندما استمع إلى خطاب مناحم بيجين رداً على خطابه فى الكنيست ، فقد كان يتوقع أن الحاجز النفسى الرهيب بين العرب وإسرائيل سوف ينهار إثر زيارته التاريخية للقدس التى تابعها الملايين من الناس فى كل أنحاء الأرض .

ولكن السادات تابع المسيرة ، ودعا إسرائيل والأطراف العربية إلى مؤتمر القاهرة (من ١٤ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧) عقب عودته من القدس للتحضير لمؤتمر جنيف ، غير أن الأطراف العربية لم تحضر ، وأعلن إلياهو بن أليسار رئيس الوفد الإسرائيلى أنه سيتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية إذا شاركت فى المؤتمر وتمسك بإبعاد علمها .

وعندما حضر مناحم بيجين للاجتماع بالسادات فى الإسماعيلية يومى ٢٥ و ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ ، أحضر معه مشروعه عن « الحكم الذاتى الإدارى للسكان العرب

الفلسطينيين فى يهودا و السامرة وغزة » وقد رفض السادات المشروع ، ولكنه وافق على تشكيل لجنة سياسية مشتركة وأخرى عسكرية بين البلدين .

ومن الغريب أن خطة الحكم الذاتى التى اقترحها بيجين ورفضها السادات من قبل قد أصبحت بعد تطويرها هى الخطة التى تقوم على أساس خطوطها العامة اتفاقات كامب ديفيد والتى أصبحت بدورها هى حجر الزاوية فى كل المبادرات التى طرحت لتسوية القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت وحتى عملية السلام الحالية التى بدأت بمؤتمر مدريد .

فالحل النهائى مؤجل ومجهل ، والحكم الذاتى مرحلة انتقالية تمثل خطوة نحو الحل النهائى ، والأمر لا يختلف فى شىء عن استراتيجية كيسنجر بشأن التسوية خطوة خطوة .

أما الخطوط الرئيسية لخطة بيجين فكانت تتلخص فيما يلى :

١ ـ إلغاء إدارة الحكومة العسكرية الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة حكم ذاتى إدارى فيهما يتولاه مجلس إدارى منتخب من ١١ عضوا لمدة أربع سنوات .

٢ ـ تتولى إسرائيل مسئوليات الأمن والنظام العام .

٣ ـ يكون للسكان العرب الفلسطينيين حق الاختيار بين الجنسيتين الإسرائيلية والأردنية ويصوت كل للبرلمان الإسرائيلى أو الأردنى بحسب جنسيته .

٤ ـ يكون لمن يحملون الجنسية الإسرائيلية حق شراء الأراضى والاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

٥ ـ تشكيل لجان للتعاون والتنسيق مع الأردن فى مجالات مراجعة التشريعات والهجرة واللاجئين .

٦ ـ إن إسرائيل تتمسك بحقها ومطالبها فى السيادة على « يهودا و السامرة وقطاع غزة» إلا أنها تقترح ترك موضوع السيادة مفتوحا .

٧ ـ ستتقدم إسرائيل باقتراح بشأن إدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث وحرية الوصول إليها .

٨ ـ مراجعة هذه المبادىء بعد خمس سنوات .

وتقدم كارتر لاستئناف مساعيه بين مصر وإسرائيل ، فسافر إلى المنطقة حيث زار إسرائيل ومصر ، والتقى مع السادات فى أسوان يوم ٤ يناير ١٩٧٨ .

وتوصل الرئيسان إلى ما أصبح يعرف بـ « صيغة أسوان » ، والتى تتضمن موافقة الطرفين على حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، ومشاركة الفلسطينيين فى تحديد مستقبلهم .

ويلاحظ أن عبارات « صيغة أسوان » قد استعملت فيما بعد فى اتفاق كامب ديفيد .

كما يلاحظ أن العبارة الغامضة « مشاركة الفلسطينيين فى تحديد مستقبلهم » اعتبرت حلا وسطا بين موقف بيجين الرافض لانطباق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الموقف المصرى (والعربى) بالمطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وانسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضى المحتلة . وكان الهدف من هذا الغموض هو دفع المفاوضات نحو التقدم بعد أن تعثرت .

ومع ذلك ، فقد ظل مناحم بيجين متعنتا فى مواقفه إلى الحد الذى جعل الرئيس السادات يفكر فى إعلان فشل مبادرته وقطع المباحثات مع إسرائيل .

ويسرد محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصرية فى ذلك الوقت أحداث الشهور التى انتهت بعقد مؤتمر القمة الثلاثى فى كامب ديفيد . فيذكر أن الولايات المتحدة أعدت ورقة من تسع نقاط تشكل مشروعها الذى وعدت بتقديمه بعد تقدم مصر بمشروعها وقد صيغت الورقة الأمريكية على أساس مشروع بيجين للحكم الذاتى .

أما مصر ، فقدمت مشروعها الذى أكدت فيه ضرورة حل المشكلة الفلسطينية حلا عادلا على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، ووافقت على فترة انتقالية لاتزيد على خمس سنوات يقرر الشعب الفلسطينى فى نهايتها مصيره . واقترحت تولى مصر مسئولية الإشراف على قطاع غزة وإشراف الأردن على الضفة الغربية على أن تنسحب القوات الإسرائيلية ،كما تسحب المستوطنات ويتولى الإدارة ممثلون فلسطينيون منتخبون .

وأما إسرائيل ، فقد وجهت إلى الولايات المتحدة ـ ردا على استفساراتها ـ ردا مراوغا فحواه أنه بعد مرور خمس سنوات من الحكم الذاتى توافق إسرائيل على بحث طبيعة العلاقات المستقبلية بين الأطراف مع اشتراك ممثلين منتخبين للسكان .

وعقد اجتماع ثلاثى فى قلعة ليدز ببريطانيا فى شهر يوليو ، حيث طرح الوفد الإسرائيلى مشروع بيجين للحكم الذاتى ، كما عرضت مصر مشروعها .

وبعد حادث لارناكا واغتيال المرحوم يوسف السباعى ، توترت العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير . وبذل محمد ابراهيم كامل مساعيه لرأب الصدع العربى وقام بزيارة للسعودية حيث اتفق مع وزير خارجيتها على إعادة العلاقات العربية إلى حالتها الطبيعية .

وتم فى النمسا لقاء بين السادات وشيمون بيريس - بترتيب من كرايسكى - فى ٨ يوليو وصدر بيان من الاشتراكية الدولية متضمنا عدة مبادىء ، منها انسحاب إسرائيل إلى الحدود الآمنة التى يتفق عليها وترتيبات لأمن إسرائيل وتسوية المشكلة الفلسطينية عن طريق مشاركة الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم (صيغة أسوان) . وفى لقاء فى النمسا بين محمد كامل وسكرتير عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم أثار الأخير فكرة عقد مؤتمر للأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة .

وبذل محمد كامل جهدا جديدا من أجل تسوية الخلافات العربية ، فسافر إلى الأردن حيث أبدى له الملك حسين تأييده للمشروع المصرى ، وإن أبدى صعوبة مشاركة الأردن فى إدارة الضفة الغربية فى وجود القوات الإسرائيلية ، كما أبدى وزير الخارجية الأردنية استعداد الأردن للمشاركة فى المفاوضات إذا حصل على تفويض من الفلسطينيين والدول العربية وعلى تأكيدات أمريكية لمبدأ الانسحاب الإسرائيلى .

وبعد فشل اجتماع قلعة ليدز ، حاولت الولايات المتحدة عقد اجتماع بين وزراء الخارجية والدفاع لمصر وإسرائيل ، ولكنها عادت فوجهت الدعوة إلى اجتماع قمة ثلاثية فى كامب ديفيد .

الفصل الثالث

مؤتمر كامب ديفيد

عقد مؤتمر كامب ديفيد فى الفترة من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وتقدمت مصر بمشروعها القائم على أساس توقيع معاهدات سلام تشمل التنفيذ الكامل للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة مع ترتيبات أمنية وإقامة علاقات سلام ووضع جدول زمنى لتنفيذ الالتزامات المتبادلة . ودعا المشروع المصرى الأطراف العربية الأخرى للانضمام فى إطار مؤتمر جنيف .

كما تضمن المشروع أحكاما عن تسوية المسألة الفلسطينية تتضمن فترة انتقالية وممارسة الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير قبل انتهاء تلك الفترة ، كما تتضمن أحكاما بشأن القدس على أساس انسحاب إسرائيل وتشكيل مجلس بلدى مشترك وضمان حرية العبادة والوصول إلى أماكنها ، وأحكاما أخرى بشأن تمكين اللاجئين من العودة أو التعويض .

ويذكر وليام كرانت فى كتابه عن مفاوضات كامب ديفيد أن السادات قرأ على كارتر المشروع المصرى، ولكنه سلمه فى نفس الوقت ورقة تتضمن التنازلات التى ينوى تقديمها ومنها تطبيع العلاقات مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية معها وفتح الحدود وحرية التجارة وبقاء القدس موحدة وقيام وفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدهم بتمثيل الجانب الفلسطينى .

وظل السادات متمسكا بحزم بعدم المساومة على الأرض أو السيادة ، أما مناحم بيجين، فقد استمر حتى النهاية مصمما على الإبقاء على المستوطنات والمطارات الإسرائيلية فى سيناء بقصد دفع السادات إلى تقديم المزيد من التنازلات .

وأعد الوفد الأمريكي مشروعه الذى أصبح أساسا للمفاوضات ، وقام بإدخال التعديلات عليه فى ضوء مواقف الجانبين المصرى والإسرائيلى .

وكانت المشاكل الرئيسية فيما يتعلق بالتسوية مع مصر هى مصير المستوطنات والمطارات الإسرائيلية فى سيناء ، ومشكلة الربط بين تلك التسوية وبقية التسويات مع الأطراف العربية .

أما عن مشكلة المستوطنات فقد وافق بيجين فى النهاية على أن يعرض على الكنيست اقتراح إزالتها ، وأما عن المطارات فقد وافق على قيام الولايات المتحدة ببناء مطارات بديلة لها على نفقتها فى إسرائيل . وبقى موقف رئيس الوزراء الإسرائيلى جامدا فى رفضه لأى ربط قانونى بين اتفاقية السلام مع مصر وغيرها من الاتفاقات ، فى حين كان السادات يدرك خطورة عقد اتفاق منفرد مع إسرائيل ، وانتهى الأمر بالاتفاق على مبادىء عامة لاتفاقات السلام مع بقية الدول العربية وخطة عامة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة .

وأما المشاكل الرئيسية بشأن المسألة الفلسطينية ، فكانت حول انطباق القرار ٢٤٢ على التسوية النهائية ، ومصير المستوطنات ، والقدس .

وكان بيجين يرفض تطبيق قرار مجلس الأمن على الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يعتبرهما أراضى إسرائيلية محررة ويفسر القرار ٢٤٢ بأنه لا يعنى الانسحاب من كافة الأراضى ، وتمكن المستشار القانونى الإسرائيلى باراك من إيجاد صيغة غامضة يحتمل تفسيرها بأن تطبيق القرار قاصر على التسوية مع الأردن أو أنه ينطبق كذلك فيما يتعلق بالضفة والقطاع .

وقد ثار الخلاف بين كارتر وبيجين بشأن الفترة التى وافق الأخير على تجميد إقامة المستوطنات خلالها ، فقد صرح كارتر بعد عقد اتفاقات كامب ديفيد بأنه فهم أنه وافق على تجميدها لمدة خمس سنوات (هى مدة الفترة الانتقالية للحكم الذاتى) فى حين ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلى أنه لم يوافق إلا على ثلاثة أشهر (هى المحددة لإنهاء مفاوضات اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية) .

وأما القدس ، فإنه لم يتيسر الاتفاق بشأنها ، واكتفى الأطراف الثلاثة بإثبات مواقفهم فى خطابات ألحقت باتفاقيات كامب ديفيد وتم توقيع « إطار السلام فى الشرق الأوسط » فى واشنجتون يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .

الفصـل الرابـع

السلام المصرى الإسرائيلى

نجحت خطة هنرى كيسنجر فى التعامل مع النـزاع العربى الإسرائيلى بسياسة الخطوة خطوة ، وإقامة السلام على مـراحل . ولكن ظل نجاحها قاصرا على مصر وإسرائيل ، فلم تتخذ خطـوات مماثلة مع الأردن ، كما رفضت سـوريا متابعة السير فى الطـريق الذى رسمـه وزيـر الخارجيـة الأمـريكيـة بعـد تـوقيعهـا اتفـاق الفصل بين قـواتها والقـوات الإسرائيلية فى الجولان . وقـد كان إبرام مصر للاتفـاق الثانى للقوات (اتفاقيـة سيناء) إيذانا بمواصلتها المسيرة السلمية حتى النهاية .

وبالـرغم من أن كارتـر كان يسعى لسـلام شامل ، فإن التسـوية اقتصرت على مصر وإسرائيل ، وقـد تضمن إطار السـلام فى الشرق الأوسط الذى وقعـه الرئيس السـادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين (اتفاق كامب ديفيد) وكارتر (كشاهد) أسس السلام الشامل فى المنطقة حسبما رآها الطرفان .

فبعد ديباجة تشير إلى عدد من المبادىء ، تضمن الاتفاق خطة للتسوية خاصة بالضفة الغـربية وقطـاع غـزة على مراحل ، ومبـادىء للتسويـة المصريـة الإسرائيلية ، وأخـرى لتسوية النزاع بين إسرائيل والأطراف العربية بوجه عام .

فأما الديباجة ، فتشير إلى قـرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس للتسوية السلمية بين إسرائيل وجـاراتها ، وإلى مبادرة السـادات ، وأحكام ميثـاق الأمم المتحـدة والقانـون الدولى والشرعيـة الدولية ، وإقـامة علاقـات سلام طبقـا للمادة الثانية من الميثـاق ، وما يتطلبه السلام من احترام للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لدول المنطقة

وحقها فى الحياة داخل حدود آمنة ومعترف بها والأمن الذى تعززه العلاقات السلمية الطبيعية والترتيبات التى يتفق عليها فى معاهدات السلام بين الأطراف .

وأما ما سمى بالمبادىء المرتبطة التى تحكم علاقات السلام بين إسرائيل والأطراف العربية وتقوم على أساسها معاهدات السلام المقترح عقدها بين كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان وبين إسرائيل فتشمل التعهد بالالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعات الاقتصادية وتوفير الحماية لرعايا كل من الأطراف لدى الآخر . كما تشمل بحث إمكانات التنمية الاقتصادية وإنشاء لجان للمطالبات المالية ومشاركة الأمم المتحدة فى ترتيبات وتنفيذ الاتفاقات ومصادقة مجلس الأمن على معاهدات السلام وضمانات أعضائه الدائمين لتنفيذها .

وفيما يتعلق بمصر وإسرائيل ، ينص الاتفاق على ممارسة مصر الكاملة لسيادتها حتى حدودها الدولية (مع فلسطين تحت الانتداب) ، وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء واستخدام مطارات رفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية وحدها ، وحرية الملاحة فى قناة السويس وفقا لاتفاقية القسطنطينية وفى مضيق تيران وخليج العقبة كممرات مائية دولية وإقامة طريق سريع بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع ضمانات لحرية المرور بين مصر والأردن ومرابطة قوات عسكرية وضع الاتفاق تفاصيلها ومواقعها . وبعد توقيع معاهدة السلام وإتمام الانسحاب المرحلى تقام العلاقات الطبيعية بين مصر وإسرائيل .

وقد وقعت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، على أساس المبادىء المشار إليها ، والتى تقضى بتنفيذ المعاهدة على مراحل .

فانسحاب إسرائيل يتم على مرحلتين : الأولى خلال تسعة أشهر تقام فى نهايتها العلاقات الطبيعية بين البلدين وخاصة تبادل السفراء والثانية يتم فيها الانسحاب إلى الحدود الدولية وممارسة مصر سيادتها الكاملة على سيناء خلال ثلاث سنوات .

أما بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد تضمن اتفاق كامب ديفيد خطة للتسوية على مراحل أيضا . الأولى مرحلة انتقالية تمتد خمس سنوات تنقل فيها إلى سلطة فلسطينية منتخبة سلطات ومسئوليات حكم ذاتى كامل مع وضع ترتيبات أمنية وأخرى لعودة النازحين الفلسطينيين أثناء حرب ١٩٦٧ ، وفى المرحلة الثانية تجرى مفاوضات بين ممثلى الفلسطينيين وإسرائيل ومصر والأردن . للاتفاق على الوضع النهائى ، ومفاوضات

أخرى لعقد معاهدة سلام إسرائيلية أردنية تشارك فيها نفس الأطراف عدا مصر . وتجرى هذه المفاوضات ــ بنوعيها ــ فى موعد لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية وعلى أساس القرار ٢٤٢ .

ويلاحظ أنه فى حين أن الحل المرحلى بين مصر وإسرائيل يحدد سلفا جوانب التسوية بما فيها مراحل الانسحاب وتطبيع العلاقات وممارسة السيادة وترتيبات الأمن وغيرها ، فإن الحل المرحلى المتعلق بالقضية الفلسطينية يترك التسوية النهائيةدون أى تحديد لما يكون عليه الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ، فجميع الخيارات تظل مفتوحة على نحو ما اقترحه مناحم بيجين منذ البداية عندما قدم مشروعه للحكم الذاتى (وقد سبق أن تضمن مشروع بيجين الذى قدمه فى الإسماعيلية أن لإسرائيل ادعاءاتها السيادية على تلك الأراضى ، ولكنها توافق على ترك موضوع السيادة مفتوحا) . كما لم يحدد الاتفاق ماهية السلطات والمسئوليات التى تنقل إلى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية أو طريقة انتخابها بل نص على أن يقوم ممثلون لكل من مصر والأردن وإسرائيل بالتفاوض بشأنها مع إمكان مشاركة فلسطينيين فى وفدى البلدين العربيين .

وكان على مصر أن تدخل فى أنواع متعددة من المفاوضات مع إسرائيل ، مفاوضات عسكرية وأخرى مدنية بشأن الانسحاب الإسرائيلى من سيناء ، ومفاوضات لتطبيع العلاقات بين البلدين ، وأخرى بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى .

وقد شكلت لجنة عليا للتطبيع ، ولجنة عسكرية وأخرى مدنية للإشراف على الانسحاب الإسرائيلى ، كما شكلت لجنة وزارية لمباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى .

وأتاحت لى ظروف العمل بعد عودتى من ليبا أن أشارك فى كل تلك المفاوضات .

الفصل الخامس

الرفض العربى لكامب ديفيد

بقدر ما أبدت الدول العربية التضامن مع مصر فى حرب أكتوبر بقدر ما أبدت تضامنها ضدها عقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد .

فقد دعت المنظمات الفلسطينية فى أعقاب رحلة السادات إلى القدس إلى تشكيل جبهة للصمود والتصدى من ليبيا والجزائر والعراق واليمن الديموقراطية وسوريا ومنظمة التحرير ، ومقاطعة نظام السادات سياسيا . كما أصدر عمد الضفة الغربية فى ديسمبر ١٩٧٧ بيانا أعلنوا فيه معارضتهم لزيارة السادات للقدس ، وأخذوا عليه عدم إشارته فى خطابه أمام الكنيست إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، مؤكدين فى نفس الوقت التحالف مع شعب مصر .

وعقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، وقع ٩٦ من العمد والقادة الفلسطينيين فى اجتماع عقدوه فى القدس يوم أول أكتوبر على بيان أعلنوا فيه الرفض القاطع للاتفاقات التى اعتبروها متعارضة مع كل قرارات القمم العربية وقرارات الأمم المتحدة ومنافية لحقوق الشعب الفلسطينى « حيث إن الخطة التى تتضمنها بشأن المسألة الفلسطينية تؤدى إلى تثبيت الاحتلال الإسرائيلى ، كما أن الاتفاقات فى حد ذاتها تعتبر صلحا منفردا بين مصر وإسرائيل » .

كما رفض المجلس الوطنى الفلسطينى اتفاقات كامب ديفيد ، ودعا إلى تكتل الفلسطينيين والعرب لمقاومتها ومواصلة النضال على الساحة الدولية لتثبيت المكاسب التى تحققت بالاعتراف دوليا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وبمنظمة التحرير .

وقد وقفت الدول العربية إلى جانب منظمة التحرير معلنة معارضتها لرحلة السادات إلى القدس ، ثم لاتفاقات كامب ديفيد عقب توقيعها . فعقد مؤتمر قمة عربية فى طرابلس فى ديسمبر ١٩٧٧ بدعوة من العقيد معمر القذافى حضرته سوريا والجزائر والعراق واليمن الديموقراطية ومنظمة التحرير وليبيا . وقام بدراسة الأوضاع العربية بعد زيارة القدس ، واعتبر هذه الزيارة خرقا خطيرا لمبادىء وأهداف النضال العربى ضد العدو الصهيونى وتبديداً لحقوق الشعب الفلسطينى وخروجا على الوحدة العربية ومخالفة خطيرة لميثاق الجامعة العربية وقرارات القمم العربية وإنسحابا من جانب مصر من جبهة النضال ضد العدو الصهيونى .

وقرر تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية وعدم التعامل معها على المستويين العربى والدولى ومقاطعة اجتماعات الجامعة العربية التى تعقد فى مصر .

ثم عقد مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدى من الجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير فى دمشق فى سبتمبر ١٩٧٨ ، حيث قرر قطع العلاقات السياسة والاقتصادية مع مصر وتشجيع القوى التقدمية والوطنية فى مصر للإطاحة بنظام السادات ، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة أو إقامة جامعة جديدة فى إحدى الدول العربية الأخرى ، وتحويل جبهة الصمود والتصدى إلى قاعدة للنضال العربى ، ورفض أية مساومة من قبل أى طرف عربى على القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطينى وتأييد نضاله تحت قيادة منظمة التحرير .

وكانت الدعوة الصريحة إلى الإطاحة بحكومة السادات كفيلة بالقضاء على أى أمل فى المصالحة العربية ، كما كان الرفض القاطع لاتفاقات كامب ديفيد يحكم على خطة الحكم الذاتى التى تتضمنها بالفشل .

فقد كانت تلك الخطة تعطى الأردن دورا هاما فى تنفيذها . وحاول الرئيس كارتر إقناع الملك حسين بالانضمام إلى عملية السلام ، وقدم الملك عدداً من الأسئلة بشأن بعض جوانب خطة الحكم الذاتى ، وتلقى من كارتر أجوبة مشجعة ولكن الأردن رفض الانضمام ، وأثارت التفسيرات الأمريكية ثائرة مناحم بيجين فواصل الإدلاء بتصريحات تعكس مواقفه المتشددة واستأنف عملية الاستيطان ، وكان لكل ذلك أثره على تصاعد المقاومة العربية لاتفاقات كامب ديفيد .

كما أوفد كارتر مساعد وزير الخارجية جورج ساندرز إلى المنطقة أملا فى إقناع الدول العربية بتأييد الاتفاقات ، ولكنه فشل فى مهمته .

وظل السادات يرفض الاقتصار على عقد صلح منفرد مع إسرائيل ، فتمسك بإيجاد رابطة ما بين معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وبين خطة الحكم الذاتى فى اتفاق كامب ديفيد ، وتمكن من الاتفاق مع رئيس الوزراء الإسرائيلى على توجيه كتاب مشترك يلحق بمعاهدة السلام ويؤكد الرغبة فى التوصل إلى تسوية شاملة ويكرر دعوة الأردن إلى الاشتراك فى المفاوضات ، وفى حالة رفضها تجرى المفاوضات بين مصر وإسرائيل . ويحدد الكتاب موعدا مستهدفا للانتهاء من مباحثات الحكم الذاتى خلال عام واحد بحيث يتم انتخاب السلطة الفلسطينية خلال شهر من انتخابها . كما يشير إلى أن الولايات المتحدة ستشترك اشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات .

وكان مؤتمر القمة العربية الذى عقد فى بغداد فى ٥ نوفمبر ١٩٧٨ قد طلب إلى السادات عدم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وأرسل إليه وفداً وزاريا يحمل رسالة يناشده فيها الملوك والرؤساء العرب العدول عن التوقيع . وعاد الوفد ليقدم تقريره عن مهمته فى القاهرة حاملا رسالة شفوية من السادات تتضمن أنه لم يبلغ برحلة الوفد رسميا ، وأنه سبق أن بعث برسائل شخصية إلى الملوك والرؤساء العرب يشرح فيها الوضع بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد ولم يتلق جوابا على أية رسالة ، وهو مستعد للقاء أى من الملوك والرؤساء فى القاهرة لمناقشته .

وعندما وقع السادات معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، اجتمع الملوك والرؤساء العرب فى بغداد فى ٣١ مارس ١٩٧٩ ، وأصدروا قراراتهم بسحب السفراء العرب من مصر فى الحال والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية وبحث إيقاف عضوية مصر فى الجامعة العربية وحرمانها من كافة حقوق العضوية وجعل مدينة تونس المقر المؤقت للجامعة ، والعمل على إيقاف عضوية مصر فى حركة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، ومقاطعة مصر اقتصاديا وماليا .

ونفذت الدول العربية قرارات قمة بغداد ، وأصبحت القطيعة العربية لمصر كاملة ودامت لأكثر من ١٠ سنوات ، انتقلت الجامعة العربية خلالها إلى تونس ، وواجهت مصر محاولات الدول العربية لتجميد عضويتها فى المنظمات الدولية ، ونجحت محاولتها فى تجميد عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الإسلامى، ولكنها لم تنجح فى محاولاتها فى حركة عدم الإنحياز ولا فى منظمة الوحدة الافريقية .

أما مصر ، فإنها لم تعترف بقـرارات قمة بغـداد واعتبرتها غير شرعية لمخالفتهـا لميثاق الجامعة العربية ، وقـامت بإدارة الجامعة العربية فى مقرها الدائم فى القـاهرة (بعد محاولة غير ناجحة لإقامة منظمة للشعوب العربيـة والإسلامية) . وبعد وفاة السادات ، بدأت العلاقات بين مصر وبقيـة الدول العربية تتجـه نحو المصالحة إلى أن استؤنفـت العلاقات وعادت الجامعة العربية إلى القاهرة .

الفصل السادس

الحكم على سياسة السادات

الرئيس أنور السادات هو أول من وقع معاهدة سلام مع إسرائيل من بين قادة الدول العربية، واسترد بها السيادة على أرضه التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ، وهو الذى وافق على خطة تسوية المسألة الفلسطينية التى لا تزال مطروحة - بشكل أو بآخر - حتى اليوم .

وقد اختلف معه كل وزراء خارجيته ، فنحى محمود رياض واستقال كل من إسماعيل فهمى ومحمد رياض ومحمد إبراهيم كامل ، ولكنه مضى فى طريقه .

وقد تباينت الآراء بشأن سياسته وإدارته لعمليتى السلام والحرب على السواء . فوزير خارجيته الأول محمود رياض يرى أن السادات جعل لمصر سياسة علنية تمارسها مؤسسات الدولة وأخرى سرية ينفرد هو بها . وكانت مبادرته فى فبراير ١٩٧١ أولى تصرفاته الانفرادية ، وهى تلك التى قبل فيها بالحل الجزئى المرحلى والتى أضعفت موقف يارنج أمام إسرائيل ، وكان شهر فبراير هو بداية التدهور فى الموقف المصرى عندما قرر السادات أن ينفرد بالقرار ويقيم علاقات سرية مع الولايات المتحدة واكتشف كيسنجر أنه مستعد لتقديم تنازلات كبيرة .

وعندما وافق السادات على زيارة وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز إلى مصر اقترح أن يحضر معه بعض الخبراء العسكريين للتباحث حول تحديد الخطوط التى تنسحب إليها القوات الإسرائيلية خلال الحل الجزئى الذى اقترحه فى مبادرة فبراير ، لولا تدخل محمود رياض وإقناعه بالتراجع عن هذا الطلب . وقد فشل اقتراح الحل الجزئى نتيجة لتعنت جولدا مابير فى شروطها . وبالرغم من إبلاغ مصر وزير خارجية

الولايات المتحدة رسميا برفض الحل الجزئى ، ظل المسئولون الأمريكيون يرددون أن هناك خلافا بين السادات الذى يقبل هذا الحل وبين وزير خارجيته الذى يرفضه .

ويذكر محمود رياض أن الرئيس السادات أخرج الخبراء السوفييت من مصر بناء على رغبة الولايات المتحدة أملا فى مساعدتها له فى تنفيذ الحل الجزئى ، وأن خروجهم كان خسارة لمصر أكثر منها للاتحاد السوفيتى .

«وقد أقنع السادات نفسه بأنه يستطيع التفاهم مع الولايات المتحدة لتحقيق الحل السلمى وتفادى الحرب التى كان يخشاها . وكانت الخدعة الكبرى التى لعبها كيسنجر وأقنع السادات بسلامتها هى إخراج مصر من المواجهة العربية تحقيقا للهدف الذى سعت إليه إسرائيل منذ ١٩٦٨ . وفى الوقت الذى كان السادات يجرى فيه الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة حول الحلول الجزئية كان يؤكد لرياض تمسكه بالحل الشامل .

وقد فتح السادات طريق الاتصال السرى مع واشنجتون على مستوى الرئاسة وتجاوز وزارة الخارجية حسبما كتب كيسنجر فى مذكراته واقترح مجىء مدير المخابرات المركزية الأمريكية أو كيسنجر إلى القاهرة أو سفر حافظ اسماعيل إلى واشنجتون وهو ما تم فعلا ، ولكن فشل زيارته أشعر السادات بالإحباط فأعلن أن الحل السلمى الذى عرضته أمريكا ما هو إلا سراب وخداع ، ولم يعد أمامه سوى خوض المعركة » .

وبشأن إدارة السادات للمعركة ، يرى محمود رياض أنه حول النصر إلى هزيمة ، فقد ظلت تلح عليه فكرة المعركة المحدودة وتوقف قواتنا المسلحة بعد عبور القناة ، فطلب تعديل الخطة الهجومية لتحرير الأرض إلى مجرد خطة عبور .

وقد نجح كيسنجر فى الإبقاء على حصار الجيش الثالث . ومع أن مصر كانت لديها القدرة العسكرية على القضاء على الثغرة ، بل إن السادات صدق على الخطة المصرية التى أعدت لذلك فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣ ، إلا أنه لم يكن ينوى تنفيذها ، وإنما آثر انتظار كيسنجر .

أما اسماعيل فهمى الذى تولى منصب وزير الخارجية بعد حرب أكتوبر ، فإنه يؤكد أن الإعدادات لمؤتمر جنيف فى عهد الرئيس الأمريكى جيمى كارتر كانت ـ على نحو ماسبق ذكره ـ تسير بنجاح ، وقد فوجىء بإصرار السادات على القيام برحلته إلى القدس .

وأما محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الذى رافق السادات إلى مؤتمر كامب ديفيد ، فإنه يروى ـ فى كتابه « السلام الضائع » ـ تفاصيل ما دار فى المفاوضات والتى انتهت

باتفاقيات إطار السلام فى الشرق الأوسط ، ويروى حواراً ذا دلالة دار بينه وبين الرئيس السادات على إثر قبوله للاتفاق ، فقد قال له السادات «إنك لاتعرف شيئا عن العرب ، إنهم لو تركوا وشأنهم فلن يحلوا أو يربطوا وسيظل الاحتلال الإسرائيلى قائما إلى أن ينتهى إلى التهام الأراضى العربية ولن يحرك العرب ساكنا ، ولن يجمعوا على حل أبداً وأضاف . إن مشروع الحكم الذاتى سيؤدى إلى إلغاء الحكومة العسكرية فى الضفة الغربية وغزة وسيؤدى إلى رفع المعاناة عن كاهل الفلسطينيين . . ولن يكون الفلسطينيون وحدهم فسنكون معهم ، وكذلك الأردن فى خلال الفترة الانتقالية ، وإذا لم يقبل الفلسطينيون بالحل الذى تنتهى إليه الفترة الانتقالية فسيكون لهم حق الفيتو . . وقد أكد لى كارتر مراراً وتكراراً أنه يحس بأن عليه التزاما أدبيا وشخصيا نحو عمل شىء للفلسطينيين » . ونفى السادات أن يكون كامب ديفيد صلحا منفردا وتساءل «كيف يكون صلحا منفردا إذا كنت سأظل ملتزما بأن أقوم بدور فى الحكم الذاتى خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية وحتى تحل القضية الفلسطينية من جميع وجوهها ؟ . . إننى أسير على استراتيجية بعيدة المدى تنتهى بالحل الشامل فى الشرق الأوسط ، وسيكون معنا الرئيس كارتر وستنضم إلينا السعودية والملك حسين» .

هذا ما فسر به الرئيس السادات موافقته على اتفاقات كامب ديفيد خلافا لرأى محمد إبراهيم كامل والوفد المصرى بأكمله الذين رأوا فى الاتفاقات إجحافا بحقوق الشعب الفلسطينى ، والذين كانوا قد أعدوا مشروعا وافق عليه السادات من قبل ، ولكنه عدل عنه فقدم وزير الخارجية استقالته ، كما اعتزم عدد من أعضاء الوفد الاستقالة إلا أنه أمكن إقناعهم بالعدول عن ذلك .

ومن ناحية أخرى ، أفرد هنرى كيسنجر عدة صفحات من مذكراته لتحليل شخصية السادات وسياسته . فذكر أنه عند ظهور السادات على المسرح كانت الدول العربية قليلة الثقة فى أسلحتها وكبيرة الثقة فى حماسها البلاغى ، وكانت المفاوضات بالنسبة لها شعارات رفيعة لايمكن تنفيذها ، وقد حقق السادات للقضية العربية أكثر مما حققه أشقاؤه العرب ببلاغتهم واستعاد مزيداً من الأرض ومزيداً من المساعدات الغربية أكثر منهم . وقد كان تحليله للراديكالية العربية سليما حيث كان يرى أنها تؤدى إلى تقوية العلاقات الخاصة بين أمريكا وإسرائيل لأنها لم تترك للولايات المتحدة خيارا آخر ، ولذا فإنه اتبع طريقا كان يعد شيئا من الجنون هو أن يدفعها عن طريق التقارب منها إلى اتباع سياسة أكثر حيادية ليعطيها الحافز على مساعدته فى استرداد الأراضى التى يعتبرها العرب أراضيهم ، وكانت رحلته إلى القدس أحد الأعمال النبيلة التى تستهدف تجريد إسرائيل

نفسيا من السلاح ، وهذا يفسر مواقف إسرائيل التى ظلت خلال عدة عقود موضع كراهية جاراتها حيث استقبلت مبادرة السادات فى أول الأمر بعدم التصديق ثم بالأمل وبعد ذلك بالسرور ، ولكن مع التخوف من أن يؤدى إغراؤه للولايات المتحدة إلى ترك إسرائيل وحيدة بغير صديق فى عالم معاد . وقد كانت لدى السادات حكمة وشجاعة رجل الدولة وصفات الأنبياء أحيانا ، ولم يكن شخصا لينا أو قابلا للسلام بأى ثمن كما لم يكن مطاوعا بل كان توفيقيا ، وقد تمكن من التعامل مع أربعة رؤساء أمريكيين كل بالطريقة التى تعجبه .

وكتب جيمى كارتر فى مذكراته أنه منذ اللقاء الأول مع السادات ترك الآخر لديه انطباعات طيبة عن شخصيته ، ونشأت علاقات صداقة شخصية بينهما ، كما كان فى مواقفه أكثر اعتدالا من مناحم بيجين وديان ، ولكنه كان متمسكا إلى أقصى حد بالسيادة والأرض رافضا لأى تنازل بشأنهما . وقد لجأ إليه كارتر لمساعدته ـ بحسب وعده ـ فى الوقت الذى واجه فيه الصعوبات فى مساعيه لعقد مؤتمر جنيف .

أما وليام كوانت ـ عضو الوفد الأمريكى ـ فيشير فى كتابه عن المفاوضات إلى أن كارتر والسادات ـ منذ اجتماعهما فى فبراير ١٩٧٨ ـ أصبحا يفكران بصفة متزايدة فى عقد اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل يكون مرتبطا ارتباطا عاما (غير وثيق) باتفاق بشأن المسألة الفلسطينية ، فقد كان السادات يركز تعليقاته كلية على سيناء ونادراً ما كان يتكلم عن الضفة الغربية وقطاع غزة إلا بذكر مبادىء عامة كعدم جواز تملك الأراضى بالقوة أو حق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، وعلى العكس ، فإن كارتر يشير فى مذكراته إلى أن السادات قال له إنه لن يوقع اتفاقا بشأن سيناء قبل التوصل إلى اتفاق بشأن الضفة الغربية وكان مصمما على ذلك .

وعلى أية حال ، فإن كثيراً من المصريين يرون فى أنور السادات بطل الحرب والسلام ، ويشيدون ببعد نظره وحسه السياسى ، وبخطواته الموفقة التى أدت إلى استعادة سيناء ، ووضع حد للحروب العقيمة بعد معركة ناجحة خلافا لما منيت به مصر من هزائم سابقة ، كما أنه مهد طريق السلام الشامل فى الشرق الأوسط ، ولم يتخل عن العرب بل واصل النضال من أجل حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه .

والواقع أن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بعد سنوات التفاوض مع إسرائيل على أسس لا تختلف عما تضمنتها اتفاقيات كامب ديفيد وموافقة الأطراف العربية على الاشتراك فى مؤتمر مدريد ومفاوضاته قد أعادا الاعتبار لأنور السادات لدى كثير من

المصريين والعـرب ؛ بل إن الكثيرين منهم بـدءوا يتساءلـون عن مـدى سلامـة المواقف الرافضة والتى أضاعت على الأطراف العربية أكثر من عشر سنوات .

ولايزال الجدل قائما بين أنصـار السادات وخصومه ، فمن قـائل بأن العرب برفضهم اتفاقات كامب ديفيد هم المسئولون عن ذلك الوضع ، ولو كانوا قبلوا المشاركة فى عملية السلام لكـانوا قد استردوا أراضيهم وحقـوقهم ، ولو كـانت منظمة التحريـر قد قبلت خطة الحكم الـذاتى فى حينها لكانت قد بـدأت وأنهت مفاوضات الوضع النهـائى وكان الشعب الفلسطنى قد نال حقـوقه . ولكن الجميع أضاعوا سنوات طويلـة قاسوا خلالها الكثير من المآسى ثم عادوا يقبلون ما كانوا يرفضونه وربما أقل منه .

وعلى العكس فإن من الناس من يحمل السادات مسئولية الانفـراد بقراراته وتصرفاته التى أخرجت مصر من المعـركة وأدت إلى ما أدت إليـه من تدهور الموقف العـربى ، ولو ظل التضـامن والتعاون والتنسيق بين العـرب على نفس المستوى الـذى دخلوا بـه حرب أكتوبر لكانوا استعادوا حقوقهم المسلوبة كاملة عقب الحرب .

وأيـا كـان الحكم على سيـاسـة السـادات ، فـلاشك فى أنها هى التى أدت إلى تحريك الموقف الدولى لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، فتتابعت المساعى إلى أن طرحت مبادرة السلام الحالية .

الفصـل السابع

مفاوضات التطبيع والانسحاب

عندما أعلنت أنباء توقيع اتفاق كامب ديفيد ، كنت أمارس عملى سفيرا فى ليبيا . وقد تـوافق وصـولى إلى العـاصمـة البيروانيـة فى أوائل عـام ١٩٧٥ مع تعيين سفير إسرائيلى جديد، وتشـاء الصدف أن نلتقى فى صالون الانتظار الملحق بمكتب السفير فيليبـو فالد يفيسـو مديـر المراسم بـوزارة الخارجية دون أن أعـرف شخصيـة جليسى إلى أن أخبرنى الأخير ضاحكـا أنه كان السفير الإسرائيلى ، وحمدت الله على أننى لم أتبـادل معه الحديث فى صـالـون الانتظـار فقـد كـان على أعضـاء السلـك الـدبلـومـاسى المصرى مقـاطعـة الإسرائيليين مقاطعة كاملة فلا تحية ولا حديث ولا صلة من أى نوع .

ولم يتغير الموقف بعـد تـوقيع اتفـاق كـامب ديفيـد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ حتى إن التليفزيون البيروانى عـرض أن يجمع بيننا فى أحد برامجه الإخبارية فرفضت واضطر إلى إجـراء حديث مع كل منـا على حـدة . وفى حفل استقبال دعى إليـه سفير ألمانيـا الغربيـة بمنـاسبـة زيـارة المستشـار الألمانى والترشيل ، حـاول شيل الجمع بينى وبين السفير الإسرائيلى فى صورة تذكارية معه ولكننى وجدت الوسيلة للتهرب من الموقف قبل ظهور المصور .

وظل هذا الوضع قائما إلى أن أخـذ سفير كندا ـ الذى كانت تربطنى بـه صلة الصداقة منذ عملنـا معاً فى موسكو من قبل ـ المبادرة لتقديم كل منا إلى الآخـر ، وربما كان ذلك بعد توقيع معاهدة السلام المصريـة الإسرائيلية . وعلى أية حال ، فقد انقضت فترة عملى فى ليبيا دون إقامة صـلات عمل أو حتى صلات اجتماعية بيننا أوبين سفارتينـا وفى يوم ما نقلت إلى سكرتيرتى رغبة رئيس الجالية اليهوديـة فى الحضور إلى السفارة للتهنئة بالسلام

بين البلدين . وبعد التردد ، وحرصا على ألا تأخذ المقابلة بعداً إعلاميا غير مرغوب فيه استجبت لطلبه على ألا يخطر وسائل الإعلام وألا يزيد عدد مرافقيه على اثنين .

وحضر الرجل ورفيقاه وقدموا إلى جانب التهنئة هدية تذكارية أثارت دهشتي . فقد كانت قارورة صغيرة بها حفنة من التراب ذكروا لى أنها تحوى ترابا من الأراضى المقدسة .

كان ثمة حاجز نفسى يقف بينى وبين الإسرائيليين . فلم تكن إسرائيل تثير فى نفوس المصريين وسائر العرب سوى ذكريات أليمة للاستيلاء على وطن عربى وتشريد سكانه ثم الحروب التى شنتها عليهم فى أعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ والاحتلال الطويل لأراضيهم والقتل والدمار الذى أصابهم ، ولم تكن زيارة الرئيس السادات للقدس لتحطم هذا الجدار النفسى فى يوم وليلة .

وعدت إلى مصر بعد انتهاء مهمتى فى بيرو بعد أربع سنوات ونصف تم خلالها عقد الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات ، ثم دارت أثناءها المفاوضات بشأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ثم توقيعها .

وأسند إلى منصب مدير الإدارة القانونية بالخارجية المصرية ، وكان على تلك الإدارة أن تعّد الدراسات اللازمة لتنفيذ المعاهدة ، وإعداد اتفاقات تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، فضلا عن الدراسات اللازمة لمباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى طبقا لاتفاق كامب ديفيد .

وقد تم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى واشنجتون ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وتشير ديباجة المعاهدة إلى أن إطار السلام فى الشرق الأوسط السابق إبرامه فى كامب ديفيد قصد به أن يكون أساسا للسلام ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل بين إسرائيل وكل من جيرانها العرب وتدعو الأخيرين إلى الاشتراك فى عملية السلام .

وأما مواد المعاهدة ، فتنص على انتهاء حالة الحرب وانسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية ، وتعيين هذه الحدود على الخريطة ، كما تنظم علاقات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى ، وتنص على الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد به وعلى إقامة علاقات طبيعية بين البلدين ، كما تنص على ترتيبات أمن متبادل منها إقامة مناطق منزوعة السلاح وتمركز القوات الدولية . كما أنها تنص على حرية الملاحة فى قناة السويس وفقا لاتفاقية القسطنطينية وفى خليج العقبة ومضيق تيران

باعتبارهما من الممرات المائية الدولية ، وعلى حل الخلافات على تطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق المفاوضة ، وإلا فبالتوفيق أو التحكيم ، وكذا على إنشاء لجنة لتسوية المطالبات المالية .

وأما الملاحق ، فينظم الملحقان الأول والثانى الانسحاب الإسرائيلى على مرحلتين : الأولى حتى خط العريش / رأس محمد ، والثانية حتى الحدود الدولية ، مع تقسيم سيناء (ومنطقة على الجانب الإسرائيلى) إلى أربع مناطق يختلف فيها حجم القوات ونوعها وأسلحتها ، كما ينظمان بقية المسائل ذات الطابع العسكرى .

ويتضمن الملحق الثالث أحكام العلاقات بين الطرفين فى المجالات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها . ويشمل الملحق الرابع محضرا متفقا عليه بشأن تفسير عدد من المواد أهمها المادة السادسة الخاصة بحالة تعارض الالتزامات الناشئة عن المعاهدة مع التزامات أخرى (والتى أثارت الخلاف بشأن التزامات مصر العربية) . وأخيرا ، فإن الملحق السادس يتضمن عددا من الخطابات المتبادلة بين الطرفين والرئيس الأمريكى كارتر (الذى وقع على المعاهدة كشاهد) بشأن الالتزامات الأمريكية للطرفين وتبادل السفراء بين مصر وإسرائيل ، فضلا عن خطاب مشترك وقعه الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى بشأن الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وأرفق بالمعاهدة أربع خرائط بشأن الحدود والانسحاب الإسرائيلى والمناطق الأربع المشار إليها .

وكانت أولى مهامى فى تنفيذ المعاهدة التفاوض مع الوفود الإسرائيلية لإعداد الاتفاقات الخاصة بتطبيع العلاقات بين البلدين . وقد تعددت هذه اللقاءات وتم التوصل إلى بعض الاتفاقات قبل أن أسافر إلى تل أبيب .

وكنت أظن أن لقاءاتى مع الوفد الإسرائيلى فى القاهرة فى إطار تلك المفاوضات قد هيأتنى نفسيا لزيارة إسرائيل ، إلا أن الزيارة الأولى التى قمت بها فى صحبة وزير الدفاع ورئيس اللجنة المصرية العليا للتطبيع ـ المرحوم كمال حسن على ـ فجرت فى نفسى شحنة الذكريات الأليمة لتاريخ العداء الطويل بين البلدين . كانت لحظة قاسية تلك التى وطأت فيها قدماى أرض مطار تل أبيب والتقت عيناى بالأعلام الزرقاء التى تحمل نجمة داود ، تلك الأعلام التى ارتفعت على ضفاف القناة خلال أعوام طويلة لتذكرنا بمرارة هزيمة لم نكن نتصورها أو نستحقها . كانت مشاعرى مزيجا من الكآبة والضيق والرغبة فى الفرار .

وحاول مصاحبى الجنرال دوف سيون خلال رحلة السيارة إلى فندق هيلتون أن يخفف من كآبتى فبادلنى الحديث حتى وصلنا إلى الفندق . وشيئا فشيئا ، أصبحت زياراتى إلى إسرائيل من الأمور المعتادة ، وتكرر سفرى إلى تل أبيب تارة لمفاوضات التطبيع ، وتارة لمباحثات الحكم الذاتى ،وأخرى كرئيس للجنة المدنية الخاصة بالانسحاب من سيناء .

وكنت أومن بأن اختلاف المواقف فى المفاوضات لايعنى الخلاف مع المفاوضين أنفسهم، فحافظت على علاقاتى الشخصية بالوفود الإسرائيلية حتى فى أوقات الأزمات الكثيرة التى شهدتها تلك المفاوضات .

ولم تكن هناك بالطبع أية اتصالات بين مصر وإسرائيل ، لا مواصلات برية أو بحرية أو جوية ، ولا بريد ، ولا اتصالات سلكية أو لاسلكية . كما لم تكن ثمة علاقات تجارية أو ثقافية أو دبلوماسية أو قنصلية . فكان من الضرورى إبرام عدد كبير من الاتفاقات .

وأصدر الرئيس السادات ورئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل عدة قرارات تنفيذاً للمعاهدة ،منها قرار بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ، وآخر بإنشاء سفارة فى تل أبيب وقنصلية فى إيلات ، وقرار بإنشاء وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية ، وقرار بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء .

وأسندت الوزارة إلىّ مهمة الإشراف على عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل . وبعد تعيينى وكيلا للوزارة أسند إلىّ الإشراف على عدة إدارات ،من بينها إدارة إسرائيل والإدارة القانونية وتوليت رئاسة اللجنة المدنية لترتيبات الانسحاب من سيناء .

وكان الإشراف على التطبيع يتم من خلال اجتماعات أعقدها للوفود الفنية لإعداد خطة التفاوض ومشروعات الاتفاقات ،ثم أتولى رئاسة الوفود فى المفاوضات التى تجرى مع الوفود الإسرائيلية أو إنابة مدير إدارة إسرائيل فى رئاستها .

وقد حددنا منذ البداية مبدأ عاما هو عدم إعطاء إسرائيل أية مزايا فى علاقاتنا الجديدة معها زيادة عن أية دولة أخرى ، بل أن نراعى أن هذه العلاقات ناشئة ولا تتطور إلا مع مضى الزمن .

وشكلت لجان فرعية فى مجالات السياحة والنقلين البرى والبحرى والطيران المدنى والعلاقات الثقافية والعلمية والاقتصاد والتجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتعاون الزراعى والطاقة . وتم عقد العديد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم فى مجالات التجارة والتعاون الثقافى والزراعة والنقل الجوى والنقل والمواصلات البرية والبحرية والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية وترددات الإذاعة والتليفزيون .

وكانت اللجنة العامة للتطبيع تعقد برئاسة كمال حسن على وزير الدفاع (ثم وزير الخارجية) وآرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى ، وذلك لمتابعة أعمال اللجان الفنية وإصدار توجيهاتها إليها .

أما الإشراف على الانسحاب الإسرائيلى من سيناء ، فإلى جانب اللجنة العليا التى يرأسها وزيرا دفاع البلدين ، شكلت لجنتان فرعيتان إحداهما للشئون العسكرية والأخرى للمسائل المدنية هى التى أسندت إلى رئاستها وأسندت اللجنة العسكرية للواء محسن حمدى ، وقد عقد كمال حسن على عدة اجتماعات مع الوزراء المختصين لتسليم المرافق فى سيناء ، وإدارتها وتوفير لوازمها لتكون جاهزة عقب الانسحاب الإسرائيلى مباشرة ، كما توليت رئاسة لجنة من الخبراء المصريين لمعاينة وجرد المنشآت الإسرائيلية فى سيناء ، وقد رتبت لنا السلطات الإسرائيلية زيارة ميدانية لشرم الشيخ ودهب ونويبع وغيرها من مدن سيناء قبل إتمام الانسحاب الإسرائيلى لأداء هذه المهمة ، وقد اشترت مصر عدداً من هذه المنشآت وأثاثاتها ومهماتها .

ونظراً لعدم استجابة الأمم المتحدة لطلب إرسال قوات تابعة لها للمرابطة فى سيناء بسبب الموقف السوفيتى ، فقد كان من الضرورى تشكيل قوة متعددة الجنسيات لتؤدى المهام التى نصت عليها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

وتوليت رئاسة وفد مصر فى المفاوضات الخاصة بتشكيل تلك القوة (بعد أن حالت مشاغل الدكتور أسامة الباز دون المشاركة فيها) . وكانت هذه أولى التجارب العالمية فى إنشاء مثل هذه القوات المتعددة الجنسيات . وقد تم الاتفاق على أن يكون اختيار الدول التى تشكل القوات منها باتفاق الطرفين ، وأن يقوم الطرفان بتعيين قائد عام مسئول عن إدارة هذه القوات ويتولى بدوره تعيين قائد لها بموافقتهما . وحدد البروتوكول الذى انتهت إليه المفاوضات الأحكام الخاصة بمهام القائد العام ، وخاصة دوره فى الاتصال بالدول التى يطلب منها تقديم قواتها ـ بموافقة الطرفين ـ وعقد الاتفاقات معها ،

وتقـديم التقـاريـر عن أعمال القـوات إلى مصر وإسرائيل ، وكـذا مهـام قـائد القـوات ومسئوليـاته ، وطـريقة أداء القـوات لوظـائفها ، وحجمهـا وتنظيمها وتمويلهـا والمزايا والحصـانـات التى تتمتع بها . وتـم الاتفاق على أن يكـون المديـر العـام أمريكيـا . وقـد وافقت كل من الـولايـات المتحـدة وبـريطانيـا وفـرنسـا وإيطـاليـا وهولنـدا واستراليـا ونيوزيـلاندا وأرجـواى وكولومبيـا وفيجى على المشاركة بقـوات منها فى القـوة المتعددة الجنسيات التى ترابط فى سيناء .

وقبيل موعد إتمام الانسحـاب من سيناء ، أثارت إسرائيل مشكلة طـابا التى استغرق حلها لصالح مصر سنوات طويلة . أما مباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى التى بدأت فى شهر مايو ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل ، فقد شاركت فيها من خلال اللجنة القانونية التى شكلت لعدة أشهـر ، ثم فى مجموعـة العمل الخاصة بـالسلطات والمسئـوليات ، وبعـدها كرئيس لـوفد مصر فى الفريق العامل الـذى تولى المباحثات فى خـريف عام ١٩٨١ ، على نحو ما أتعرض له فى الصفحات التالية .

وقد يكون من المفيـد إبداء بعض الملاحظات والانطباعـات الشخصية عن المفاوض الإسرائيلى .

فـالوفـد الإسرائيلى يتبع دائما استراتيجية مـرسـومة سلفـا بعد دراسـات تجريها كافـة الجهات المعنية ، ويخضع لتوجيهـات مركزية يتقيد بها ولا يحيد عنهـا إلا بعد الرجوع إلى رئاسته .

وهـو لا يقـدم تنـازلات ــ مهما كـان حجمهـا ــ إلا مقـابـل تنـازلات من الطـرف الآخر . ويلجأ دائما إلى تضخيم طلبـاته واتخاذ مواقف متشـددة ويتمسك بها أطول وقت ممكن ، ولا يخفف منها إلا بعد إرهاق الطرف الثانى .

ويلجأ إلى تجزئة موضوعات التفاوض والحصول على تنازلات فى كلّ جزئية .

ويطرح مبـادىء على أنها مسلمات غير قابلة للمنـاقشة (من قبيل أن القدس عـاصمة إسرائيل الأبدية ـ وأنه لا عودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ـ وعدم إقامة دولة فلسطينية . . الخ) .

كما أنه يتجنب مناقشـة مبادىء القانون الدولى والشرعية الدوليـة مثل حقوق الإنسان وحق تقريـر المصير وميثاق الأمم المتحـدة وقراراتها ، ويحاول توجيـه المناقشـات وجهة عملية .

ويتمسك بحرفية النصوص وتفسيرها بما يحقق مصالح إسرائيل حتى ولو كانت لاتتفق مع السياق العام أو الإطار الذى وضعت فيه .

وبوجه عام ، فإن المفاوض الإسرائيلى يكون دائما ملما بتفاصيل الموضوعات يدرسها بعناية ، ويعد مواقفه إعدادا جيدا ويتولى كل من أعضائه جانبا من المفاوضات يكون قد اكتسب خبرة فيه .

الباب السادس

المباحثات المصرية الإسرائيلية
بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني

الفصل الأول

الحكم الذاتى وتقرير المصير

أصبحت فكرة التسوية المرحلية للقضية الفلسطينية هى العامل المشترك لجميع مبادرات السلام منذ اتفاق كامب ديفيد . ومفاد هذه الفكرة هى أن هذه القضية المعقدة لا يمكن حلها طفرة واحدة . وإنما يجب أن تمر بمرحلة انتقالية يتولى فيها الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إدارة شئونهم من خلال نظام للحكم الذاتى ، على أن يحدد الوضع النهائى (أو التسوية النهائية) من خلال مفاوضات تجرى فى تاريخ لاحق بعد أن تكون الظروف مهيأة لها .

والوضع النهائى فى الفكر الفلسطينى والعربى مؤيداً بموقف الجماعة الدولية ، يجب أن يتحدد من خلال ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه الطبيعى فى تقرير المصير .

وقد يكون من المفيد التعرض لكلا الموضوعين : الحكم الذاتى ـ وتقرير المصير .

أما الحكم الذاتى (أو الاستقلال الذاتى) ، فقد كانت نشأته وتطوراته على الساحة الدولية ، كنظام طبقته فى أول الأمر بريطانيا تجاه بلدان الكومنولث بقصد منحها قسطا من إدارة شئونها بنفسها . فمنذ القرن الماضى ، بدأ تطبيق الحكم الذاتى بصورة أو بأخرى فى كندا ، واستراليا ، ونيوزيلاندا ، وجنوب أفريقيا وغيرها من البلدان التى كان يطلق عليها اسم الدومنيون البريطانى ، وتطور النظام ليعطى هذه البلاد سلطات أوسع شملت عقد الاتفاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسى إلى أن أعلن قيام الكومنولث البريطانى على أساس الاشتراك الحر لأعضائه .

كما طبقت فرنسا نظام الحكم الذاتى فى البلاد المكونة للاتحاد الفرنسى ، وذلك وفقا لأحكام دستورها عام ١٩٥٨ .

ويختلف هذا النظام ــ على المستوى الدولى ـ عن الحكم الذاتى الدستورى أو الداخلى الذى تلجأ إليه بعض الدول لمنح بعض السلطات لإقليم يعتبر جزءاً من الدولة بحيث يمارس فى إطار نظامها الدستورى كإجراء داخلى ، وذلك على نحو ما طبق فى العراق بالنسبة للأكراد أو فى السودان بالنسبة لسكانه الجنوبيين . ووجه الخلاف هو أن الحكم الذاتى ذا الطابع الدولى يعد مرحلة فى تنظيم علاقات الدولة الأم بمستعمراتها فى حين أن الحكم الذاتى ذا الطبيعة الدستورية إجراء داخلى يطبق فى إطار وحدتها الإقليمية .

وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى الحكم الذاتى فى الفصل الحادى عشر المتضمن تصريحا يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، حيث نصت المادة الثالثة والسبعون على أن يقر أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتى المبدأ القاضى بأن مصالح هذه الأقاليم لها المقام الأول ، وحددت المادة عددا من التزامات هؤلاء الأعضاء ، ومنها إنماء الحكم الذاتى وتقدير الأمانى السياسية لهذه الشعوب قدرها بإنماء نظمها الساسية الحرة إنماء مطرداً . وأكد الميثاق نفس الالتزام فى المادة السادسة والسبعين فيما يتعلق بالأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية الدولى .

وقد اهتمت الأمم المتحدة بتطبيق نظام الحكم الذاتى ، وشكلت الجمعية العامة لجنة لتحديد العناصر التى يلزم توفرها لاعتبار الإقليم قد بلغ مرحلة الحكم الذاتى . وحددت اللجنة هذه العناصر والتى تدل على أن أساس هذا النظام هو ممارسة الحكومة المحلية للإقليم سلطاتها دون تدخل أجنبى فى التشريع والتنفيذ وإدارة الشئون الاقتصادية والثقافية .

وطبق نظام الحكم الذاتى فى عدد من البلاد كمرحلة على طريق استقلالها ، ومنها توجو والكاميرون وسنغافورة .

والواقع أن الحكم الذاتى ليس له مفهوم محدد فى القانون الدولى ، وإنما نشأ وتطور فى إطار العلاقات الدولية وجهود الأمم المتحدة لتصفية الأوضاع الاستعمارية فى العالم . وقد عرفت فى التطبيق أنواع مختلفة باختلاف مدى ما يتمتع به الإقليم من سلطات ومدى تدخل الدولة الأم فى شئونه . ففى بعض البلاد اتسعت سلطات الحكومة المحلية لتشمل كافة الصلاحيات فيما عدا العلاقات الدولية والدفاع الخارجى ، وفى بعضها الآخر ضاقت تلك السلطات لحساب سيطرة الدولة الأم . والحكم الذاتى نظام من أنظمة الحكم لايعنى بالضرورة أن تتمتع السلطة التى تمارسه بالسيادة على الإقليم . فالسيادة

من المسائل المعقدة فى القانون الدولى، وتتباين أراء الفقهاء بشأنها تباينا كبيرا ، ويحدد القانون الدولى أسبابا للملكية الأقاليم لا مجال للخوض فيها ، وإنما يمكن القول بأن النظرية التى تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة هى أن السيادة على إقليم ما تكون لشعب هذا الإقليم .

أما حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فيرجع فى أصوله الأولى إلى مبادئ السيادة الشعبية التى نادت بها الثورة الفرنسية ، ثم المبادىء التى دعا الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون إلى تطبيقها فى العلاقات الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى والتى كان من آثارها تطبيق نظام الانتداب فى عدد من البلدان ومنها فلسطين .

وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بهذا الحق ، واعتبر أن من أهداف المنظمة « إنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة فى السيادة وحق الشعوب فى تقرير مصيرها» .

وأولت المنظمة الدولية هذا المبدأ اهتمامها البالغ كأساس لجهودها فى تصفية الأوضاع الاستعمارية فى العالم . فاعترفت به كمبدأ طبيعى تتمتع به شعوب الأقاليم التى كانت خاضعة لنظام الانتداب ، ولم تحصل بعد على استقلالها (قرار الجمعية العامة رقم ٦٣٧ فى ١٦/ ١٢/ ١٩٥٢) وأكدته فى العهد الدولى للحقوق المدنية ، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ثم أصدرت الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ قرارها التاريخى متضمنا إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حيث إن الإخضاع الأجنبى للشعوب والسيطرة عليها واستغلالها يعد إنكاراً لحقوق الإنسان ويخالف ميثاق الأمم المتحدة ويعيق تعزيز السلام والتعاون العالميين ، ومؤكداً من جديد أن لكافة الشعوب الحق فى تقرير المصير الذى تقرر بمقتضاه نظامها السياسى وتواصل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد كان حق تقرير المصير محل خلاف بين فقهاء القانون الدولى ، حيث اعتبره بعضهم أمراً سياسيا أكثر منه حقا قانونيا ، غير أن هذا الخلاف لابد أن يكون قد حسم لصالح اعتباره حقا قانونيا بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المتضمن إعلان مبادىء القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة فى ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٠) والذى أكد أن هذا الحق من مبادىء القانون الدولى . فلاشك فى أن هذا تفسير للميثاق صادر من الهيئة التى تملك التفسير .

وهكذا يمكن القـول بأن حق الشعوب فى تقـرير مصيرهـا قد أصبح مبـدأ مستقرا فى القانون الـدولى ، والمقصود هو حق الشعوب الواقعة تحت السيطـرة الأجنبية فى أن تقرر مصيرها بنفسها ، وليس حق قطاع من سكان دولة قائمة فى الانفصال عن هذه الدولة .

الفصل الثانى

السياسة الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة

بعد أن أتمت إسرائيل سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة ، قامت بتقسيمهما إلى ست مناطق يرأس كلا منها حاكم عسكرى ، وأصدرت تشريعا يسمح لها بتطبيق القوانين الإسرائيلية على أية أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية ، وبسط ولاية إسرائيل عليها وإدارتها . ومنذ فبراير ١٩٦٨ بدأت تطلق على الضفة الغربية التسمية العبرية يهودا والسامرة .

وأصبحت القرارات بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة تتخذ على عدة مستويات . فمجلس الوزراء الإسرائيلى يصدر السياسات العامة ، أما المسائل السياسية والأمنية ، فتتولى لجنة اقتصادية مسئولية الشئون الاقتصادية ، وتتولى وحدة تابعة لوزارة الدفاع مسئولية تنسيق العمليات غير العسكرية فى الأراضى المحتلة .

وقامت إسرائيل فى الشهور الأولى للاحتلال بربط الضفة الغربية وقطاع غزة بإسرائيل ، ووصلهما بنظام التليفونات الإسرائيلى ، وإخضاع عدد من الأنشطة للتراخيص الإسرائيلية .

وفى ٧ يونيو ١٩٦٧ ، أصدر الحاكم العسكرى أمراً ينص على أن تكون له وحده كافة السلطات الحكومية والتشريعية والوظيفية ، وأن تمارس هذه السلطات من قبله أو باسمه من قبل أى شخص يعينه لهذا الغرض .

وظلت إسرائيل تحافظ ـ من ناحية المبدأ ـ على النظام القانونى السائد فى كل من الضفة الغربية وغزة (أى مجموعة القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية والمصرية) ، إلا أنها

أصدرت تشريعات متعددة بقصد الاستيلاء على الأراضى ، أو مصادرتها ، واستيطانها ، ولإخضاع اقتصاد الأراضى المحتلة لخدمة الاقتصاد الإسرائيلى . كما أنها ، من ناحية أخرى، مدت نطاق تطبيق القانون الإسرائيلى إلى المستوطنات والمستوطنين والإسرائيليين الذين يوجدون فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد بدأت عمليات الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة عقب إتمام سيطرتها عليها بإنشاء مستوطنات زراعية شبه عسكرية على الحدود لأغراض دفاعية (وهى ما تعرف بناحال) ، وكانت حكومة جولدامايير تحاول الاقتصارعلى هذه المستوطنات ، إلا أنها تحت ضغط مناحم بيجين الذى كان لا يزال عضوا فى الحكومة بدأت فى إنشاء مستوطنات غير عسكرية ، فأقامت فى سبتمبر ١٩٦٧ مستوطنة كفاراتسيون بين الخليل وبيت لحم ، وفى يونيو ١٩٦٨ أمرت بطرد مائتى مزارع فلسطينى ومصادرة أراضيهم المجاورة لتلك المستوطنة بحجة الدواعى الأمنية . ثم أقامت المستوطنة الثانية فى كريات عربة فى يوليو ١٩٦٨ وقامت بتوسيعها حتى أصبحت فى عام ١٩٧٥ تضم أكثر من خمسة آلاف مستوطن .

وتزعم موشى ديان الدعوة إلى تكثيف الاستيطان واضطرت حكومة جولدا مايير تحت تهديده بالاستقالة وتأليب الرأى العام إلى إلغاء الحظر على بيع الأراضى الفلسطينية للأفراد والموافقة على خطة شاملة للاستيطان فى مرتفعات الجولان ووادى نهر الأردن وشمال البحر الميت ومنطقة اتزيون وقطاع غزة وكريات عربة وخليج إيلات وشرم الشيخ ، وإقامة مناطق صناعية وسياحية فى تلك الأماكن ، وقد عرفت هذه الخطة التى أقرتها الحكومة قبيل حرب ١٩٧٣ بوثيقة جاليلى . وبلغ عدد المستوطنات فى ذلك الوقت ٤٤ مستوطنة وكان المقدر إقامة ٥٠ أخرى مع نهاية العام .

ركز ديان فى حملته الانتخابية عام ١٩٧٣ على التوسع فى الاستيطان وتوطين مائة ألف إسرائيلى فى القدس وبناء مستوطنة يا ميت بالقرب من العريش واستيلاء إسرائيل على الأراضى المصرية من إيلات إلى خليج السويس .

وقد أوقفت حرب أكتوبر تنفيذ وثيقة جاليلى ، ولكن تولى حكومة الليكود برئاسة مناحم بيجين عام ١٩٧٧ أدى إلى تبنى سياسة الاستيطان المكثف فى كافة أنحاء الأراضى الفلسطينية المحتلة انطلاقا من أيديولوجيته عن أراضى إسرائيل المحررة .

وانتشرت المستوطنات فى كل مكان حتى أصبحت تحاصر المدن والقرى الفلسطينية ، وأصبحت الدعوة إلى إقامة إسرائيل الكبرى هى السائدة . وبدأ تنفيذ خطة دروبلز ـ

تحت إشراف أرييل شارون وزير الزراعة ـ عام ١٩٧٨ بهدف توطين مليون يهودى فى الأراضى الفلسطينية خلال عشرين عاما ، وبقصد القضاء على أى احتمال لإقامة دولة عربية فيها فى المستقبل حيث إن الخطة ـ حسبما صرح به دروبلز تجعل من الصعب على الأقلية السكانية (يقصد الفلسطينيين) تحقيق الاتصال الإقليمى أو الوحدة السياسية نتيجة لتجزئة الأراضى بإقامة المستوطنات فى كل مكان فيها .

وقد استخدمت إسرائيل كافة الحيل القانونية والعملية من أجل الاستيلاء على الأراضى و استيطانها وإحداث التغيرات الجغرافية والسكانية لتنفيذ سياسة الضم الفعلى (أو الزاحف) للأراضى المحتلة ، فبعد أن أصدرت أمرا عسكريا يطلق تعريف أراضى الدولة على أنواع متعددة من الأراضى ، استولت على مئات الآلاف من الدونمات التى اعتبرتها من أراضى الدولة ، كما استولت على أراضى اللاجئين بعد أن أعلنتها أراضى متروكة ، ولجأت إلى وضع يدها على مساحات كبيرة من الأراضى بحجة استعمالها للأغراض الحربية ، وبعد أن كان من غير المسموح للأفراد شراء الأراضى الفلسطينية صرحت بذلك خدمة لهدف الاستيطان .

والواقع أن إسرائيل رفضت اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة أراضى محتلة ، بل اعتبرتها أراضى محررة . وقد ألقى يهودا بلوم أستاذ القانون فى الجامعة العبرية مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة ، أمام لجان الكونجرس الأمريكى ، كلمة ذكر فيها أن إسرائيل لايمكن اعتبارها سلطة احتلال فى يهودا و السامرة ، ولايمكن اعتبار هذه الأقاليم محتلة لافيما يتعلق بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب أو فى القانون الدولى للاحتلال الحربى بوجه عام .

وادعى أن الشروط لتطبيق تلك الأحكام غير متوفرة ، حيث إن الموقف فى يهودا والسامرة لايتعلق بدولة ذات سيادة إزاء سلطة الاحتلال ، فالأردن لم تحصل أبداً على مركز الدولة ذات السيادة فيها وحقوقها عليها لاتزيد عن حقوق سلطة الاحتلال . وقد كانت إسرائيل فى حالة دفاع شرعى فى حربى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ فى حين أن الدول العربية كانت هى المعتدية ، ولذا فإن لإسرائيل سنداً قانونيا فى فلسطين أفضل مما للأردن على يهودا والسامرة ومن مصر على قطاع غزة .

وإذا كانت إسرائيل قد امتنعت حتى ذلك الوقت من ممارسة حقوقها السيادية (عدا على القدس) . فإن ذلك راجع إلى رغبتها فى ترك بعض الخيارات السياسية مفتوحة فى أية مفاوضات مستقبلة .

كما ذهبت الأحزاب اليمينية إلى أن الأردن هو الدولة الفلسطينية، باعتبار أنه كان جزءا من فلسطين التى وضعت تحت الانتداب البريطانى وسلخها منها تشرشل ولا مجال إذن للكلام عن دولة فلسطينية أخرى فى الضفة الغربية أو عن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير .

وعلى أساس هذه النظرية المصطنعة ـ والتى رفضها المجتمع الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة ـ ظل موقف إسرائيل رافضا لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة التى سبق أن وقعتها وأصبحت هى ومصر والأردن من أطرافها .

وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية فى أنها تحمى حقوق السكان المدنيين للأقاليم الواقعة تحت الاحتلال ، وتحافظ على الأوضاع التى كانت قائمة من قبل، فهى تحرم على سلطة الاحتلال إبعاد أو نقل سكانها المدنيين إلى الإقليم المحتل ، وتمنع النقل الجبرى للسكان أو إبعادهم إلى إقليم الدولة المحتلة أو أى بلد آخر ، كما تحرم الجزاءات الجماعية وتدمير الأملاك العقارية المملوكة ملكية فردية أو جماعية أو التى تكون مملوكة للدولة أو السلطات العامة أو المؤسسات الاجتماعية أو التعاونية إلا لضرورات حربية . وتقضى كذلك باحترام شرف وحقوق ومعتقدات وعادات السكان ومعاملتهم معاملة إنسانية وحمايتهم ضد أية أعمال عنف أو تهديدات ، والامتناع عن أى إكراه جسمانى أو معنوى أو اعتقال السكان المدنيين إداريا .

وقد تحللت إسرائيل من كافة هذه الالتزامات لمجرد ادعائها أن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق فى حالة الضفة الغربية وقطاع غزة ، فواصلت سياسة الضم الفعلى ، والاستيطان المكثف ، والتغييرات الجغرافية والسكانية بقصد خلق أمر واقع يربط مصير الأراضى المحتلة بإسرائيل .

وبالرغم مما أعلنته من أنها ستراعى الأحكام الإنسانية لاتفاقية جنيف الرابعة رغم عدم انطباقها قانونا ، فقد اتبعت سياسة البطش بالسكان وانتهاك حقوق الإنسان ، وتطبيق العقوبات الجماعية وإبعاد السكان ، ضاربة بإدانة الأمم المتحدة لكل هذه الأعمال عرض الحائط .

الفصـل الثالث

من مشكلة لاجئين إلى قضية شعب

منذ أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٤٢ ، أصبح هذا القرار هو حجر الزاوية لأية تسوية لإقرار السلام فى الشرق الأوسط .

ومنذ صـدور القرار ، ظلت القضية الفلسطينيـة تعامل كمشكلة لاجئين ، فقـد كان الشـاغل الأول للدول العـربيـة التى احتلت إسرائيل أجـزاء من أراضيهـا أن تزيل آثـار العدوان . وكـانت الأراضى الفلسطينية حتى ٥ يونيو ١٩٦٧ تشكل أجـزاء من المملكة الأردنية الهاشمية . وانسحاب إسرائيل من هذه الأراضى يعيدها إلى العرب على أية حال أما قرار مجلس الأمن فيخاطب الدول أطراف النزاع الذى أدى إلى الحرب .

وتمسكت إسرائيل بهذا الموقف ، وظلت تطـالب بـالتفـاوض المبـاشر مع الأطـراف ومنها الأردن ، وقـام جونـار يارنج بمهمتـه لدى الأردن وإسرائيل على أسـاس معالجة المشاكل الفلسطينية كاللاجئين والقدس مع البلدين ، كما تقدم وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز بمشروعه على نفس النهج .

ولم يكن الفلسطينيـون ليقبلـوا أن تتقلـص قضيتهم لتصبح مشكلـة لاجئين . كما أن مصر عندما قبلت القرار رقم ٢٤٢ ، فإنما كان ذلـك راجعا إلى ما حصلت عليه من آرثر جولـدبرج المنـدوب الأمريكى لـدى مجلس الأمن وغيره من المندوبين من تأكيـدات بأن القـرار يتعلق بنزاع ١٩٦٧ وحـده ، حيث إن القضية الفلسطينيـة لم تكن مطروحـة على المجلس .

كانت منظمـة فتح الفلسطينية قد تشكلت منـذ عام ١٩٦٢ من عناصر شابـة غادرت غزة بعـد قيام إسرائيل ، من أمثال ياسر عـرفات وصلاح خلف وخليل الوزيـر وتمكنوا

من السيطرة على اتحاد الطلبة الفلسطينيين فى الجامعات المصرية ، ثم نقلوا نشاطهم إلى الكويت ، وأصدروا صحيفة ثورية فى بيروت باسم « فلسطيننا » وانضم إليهم فاروق قدومى وخالد الحسن وآخرون .

وكانت فتح تؤمن بالقومية العربية وبتحرير فلسطين طريقا إلى الوحدة العربية ، وبدأت عملياتها المسلحة ضد إسرائيل .

ومن جهة أخرى ، اتجه تفكير جمال عبد الناصر إلى ضرورة إحياء الكيان الفلسطينى من خلال منظمة تتولى تمثيله فى إطار الجامعة العربية ، وتمكن من إقناع الملوك والرؤساء العرب فى مؤتمر القمة الأول عام ١٩٦٤ بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيرى .

وقام الشقيرى بجولة فى الدول العربية ، وأعلن من عمان أن الأردن بضفتيه جزء من فلسطين ، وكانت بداية غير موفقة أدت إلى منع الملك حسين نشاط المنظمة فى مملكته .

وكانت منظمة فتح تتشكك فى حقيقة الدور الذى تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقيرى ، وتشتبه فى أن الغرض من إنشائها هو امتصاص المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى . وبدأت هجماتها ضد إسرائيل فى عام ١٩٦٥ ، فى الوقت الذى كانت تدل منشوراتها فيه على أنها تسعى إلى خلق التوتر بين الدول العربية وإسرائيل بقصد دفع العرب إلى مواجهة الدولة اليهودية فى حرب تحرير على نمط الثورة الجزائرية . وكان هذا الخط يتفق مع سياسة سوريا وحزب البعث الحاكم فيها والذى كانت بعض قياداته تتهم عبد الناصر بالتستر وراء قوات الطوارىء الدولية . أما عبد الناصر ، فقد كان يتبع سياسة التهدئة خلال مرحلة مؤقتة حتى يتفادى إعطاء إسرائيل المبرر للعدوان فى الوقت الذى كانت فيه قواته بعيدة فى اليمن . ولكن الموقف مالبث أن تطور كما سبق القول منذ تولى جناح صلاح جديد حكم سوريا فى فبراير ١٩٦٦ ، ووجد عبد الناصر نفسه منساقا إلى اتخاذ موقف أكثر راديكالية على نحو ما سبق ذكره .

ومنذ تولى ياسر عرفات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى فبراير ١٩٦٩ ، تمكن من تكثيف نشاطها فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى . وكانت المنظمة تشن هجماتها على إسرائيل من الأراضى الأردنية بعد أن قدر الملك حسين أن من مصلحته ممارسة الضغوط على الدولة اليهودية أملا فى استعادة الضفة الغربية . وقد كان لمعركة الكرامة التى خاضها رجال المنظمة ضد القوات الإسرائيلية فى مارس ١٩٦٨ أثرها الكبير فى رفع

معنويـات الفلسطينيين وازدياد ثقة المنظمة فى جـدوى عملياتها المسلحة ، فقـامت بعدة عمليات جريئة ، وضاعفت تدريب جيش التحرير الفلسطينى وتسليحه .

وأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٨ الميثاق الوطنى ، متضمنا العزم على النضال الوطنى والكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لتحرير فلسطين بحدودها التى كانت قـائمة فى عهد الانتـداب البريطانى ، ومحدداً شعارات الوحـدة الوطنية والقـومية والتعبئة والتحـرير ، بـاعتبار الوحـدة العربيـة وتحرير فلسطين يكمل أحـدهما الآخر . واعتبر الميثاق تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ باطـلا وكذا تصريح بلفور وصك الانتداب ، كما اعتبر الصهيونية وليدة الإمبريالية العالمية ومعادية لكل حركات التحرر والتقدم إذ إنها حركـة عنصرية عدائية وتـوسعية ، ومن حق الشعب الفلسطينى تحرير وطنـه . وسوف تقوم منظمـة التحرير التى تمثل الثورة الفلسطينيـة بمسئوليتها فى استعادة وطنـه وتحريره والعودة إليه وممارسة حقه فى تقرير المصير .

وكـانت منظمـة فتح تـدعـو إلى التعـاون مع كل الـدول العـربيـة وعـدم التـورط فى خلافاتها . أما الجبهة الشعبية لتحـرير فلسطين بقيادة جورج حبش وأحمد جبريل (الذى انفصل عنهـا فيما بعـد) فقد كـانت على صلـة وثيقـة بحزب البعث السـورى ، وتـرى الإطـاحـة بأنظمة الحكـم العربيـة واستبـدال أنظمـة راديكـالية بها . كما كـانت الجبهـة الديموقراطية الشعبية بقيادة نايف حواتمة تدين بأيديولوجية متطرفة .

وأخذت أعمال المقـاومة ضد إسرائيل أبعاداً خطيرة عنـدما قامت الجبهتـان بعمليات خطف الطائرات ، ومالجأت إليه إسرائيل من الـرد عليها بعمليات انتقامية فى الأراضى اللبنـانية والأردنيـة ، من بينها إنـزال قـوات الكومـاندوز فى مطـار بيروت وتحطيم ١٣ طـائرة . كما أدى اختطاف الجبهـة الشعبية لأربع طـائرات وتحويل ثـلاث منها إلى أحـد المطارات الأردنية ونسفهـا إلى قيام الملك حسين بحرب شعـواء ضد المنظمات الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وإنهاء وجـودهـا فى الأردن . وقد أسفـرت المعـارك الشرسـة (فيما سمى بأيلول الأسود) عن مقتل أكثر من ثلاثة آلاف وإصابة أكثر من ١١ ألف شخص . وبذل عبد الناصر آخر رمق من حياته فى الوساطة بين منظمة التحرير والملك حسين .

وقد تركت أحـداث أيلول الأسود شرخا فى العلاقـات الأردنية الفلسطينية وخلفت لدى الفلسطينيين ذكريات أليمة لاتنسى ، وأصبـح التعاون بين المنظمة والأردن يشوبه عدم الثقـة المتبادل ، الأمر الـذى كانت له آثـاره السلبية على المحـاولات التى بذلت من أجل دفع عملية السلام فيما بعد .

وفى مارس ١٩٧٢ ، أعلن الملك حسين مشروعه بشأن « المملكة العربية المتحدة » على أساس إقامة علاقة فيدرالية تقام بين منطقتين أردنية وفلسطينية ، فبادرت المنظمة إلى رفض المشروع وأيدها فى ذلك الرئيس السادات .

وفى أكتوبر ١٩٧٤ ، أصدر مؤتمر القمة العربية فى اجتماعه بالرباط قراره الذى كان له أثر بالغ فى مسيرة القضية الفلسطينية ، حيث قرر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

وبذلت الدبلوماسية المصرية جهوداً ناجحة من أجل الحصول على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فى المجال الدولى . ونتيجة لهذه الجهود دعى ياسر عرفات لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٧٤ ، وتم قبول عضوية المنظمة كمراقب لدى المنظمة الدولية بعد أن أصبحت عضواً فى مجموعة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، واعترف بها عدد كبير من الدول من بينها بعض الدول الأوربية .

(واعترفت الجماعة الأوربية بحق الشعب الفلسطين فى تقرير المصير ودعت إلى إشراك المنظمة فى جهود السلام وذلك فى إعلان البندقية فى يونيو ١٩٨٠) .

وكان الموقف فى الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية قد بدأ يأخذ منحى جديدا منذ أواخر عام ١٩٦٩ ، فبعد أن ظلت تعالج على أنها مشكلة لاجئين من خلال القرارات التى كانت تصدر تقليديا كل عام مؤكدة القرار رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم ، اعترفت المنظمة الدولية بحقوق الشعب الفلسطينى . وفى الشهر التالى لصدور قرار مؤتمر القمة العربية فى الرباط ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٢٣٦ متضمنا أن مشكلة اللاجئين إنما نشأت بسبب إنكار حقوق الشعب الفلسطينى التى تشمل حقه فى العودة وفى تقرير المصير والاستقلال والسيادة . ثم شكلت لجنة الحقوق الدائمة للشعب الفلسطينى لوضع خطة من أجل نقل السلطة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة إلى ممثلى هذا الشعب من أجل ممارسة حقوقه .

ومن ناحية أخرى . واصلت منظمة التحرير نشاطها من الأراضى اللبنانية بعد أن منعت من استخدام الأراضى الأردنية منذ أحداث أيلول الأسود ، ولكن نشاطها أدى بها إلى التورط فى الحرب الأهلية اللبنانية عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ حيث تحالفت مع الحركة الوطنية اللبنانية (المشكلة منذ ١٩٦٩ بين المسلمين والدروز اليساريين بقيادة كمال جنبلاط) . وكانت اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ قد نظمت العلاقات بين السلطة اللبنانية

والمنظمـــة على أن تتـولى الأخيرة الإشراف على مخيمات الـــلاجئين ويسمح لها بـالقيـ
بعمليـاتها ضـد إسرائيل . وأدت الأوضـاع الطـائفيـة وتـــدخل بعض الـدول العـر
وإسرائيل إلى توريط المنظمة فى الحرب الأهليـة اللبنانية وتدخل قوات الـردع السورية
لبنـان بمقتضى قـرار القمة العـربيـة فى الـرياض فى أكتـوبـر ١٩٧٦ . وتمكنت إسرا
بمساندة فـريق من الموارنة من إنشاء جيش جنوب لبنان بقيادة سعـد حداد . وفى مار
١٩٧٧ ، قامت إسرائيل بغزو لبنـان وإقامة ما يسمى بالحزام الأمنى دفاعـا عن مناط
الشمالية .

وكان السادات قد قام برحلة القـدس حيث أكد فى خطابه أمام الكنيست حرصه ع
حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه ،ومنها حق تقـرير المصير وإقامة دولته ، ولـ
تجنب أية إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد كـان الرئيس الأمريكى جيمى كـارتر حريصا على مشـاركة ممثلين فلسطينيين
مـؤتمر جنيف الـذى كـان يسعى لعقـــده ، ولكن كـان يعترض طـريق اشتراك المنظ
عقبتـان : الأولى هى أن المؤتمر يعقـد على أسـاس القـرار ٢٤٢ الذى يتـوجـه إلى الـد
أطراف النزاع ولا يتعرض للمسألة الفلسطينية إلا من زاوية اللاجئين ، والثانية هى تل
الشروط الذى وضعها هنرى كيسنجر والتزمت بها الـولايات المتحدة لمشاركة المنظمة
مفـاوضات الســلام ،وهى الاعتراف بالقـرار ٢٤٢ وبحق إسرائيل فى الوجـود كدو
والتخلى عن أعمال العنف والإرهاب .

أما عن موقف منظمة التحرير من التسويـة السلمية ، فإنها كانت تدعو إلى إقامة دو
علمانيـة ديموقـراطيـة فى فلسطين يتمتع فيهـا اليهود والمسلمـون والمسيحيـون بالحقـو
والواجبات ، الأمـر الذى كانت ترفضـه إسرائيل لمايعنيه من القضاء سياسيـا على الدو
اليهودية ، ويؤيدها فى ذلك غالبية الدول .

ثم بدأ موقف المنظمة يتطور بعد الأخذ بفكرة عبر عنها نايف حواتمه عن إنشاء سل
وطنية على أرض فلسطين .

وقـد وافق المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعـه يوم ٨ يـونيو ١٩٧٤ على الفكـ
وقرر إقامة سلطة وطنية على أى جزء يتم تحريره من الأراضى الفلسطينية .

وقد طلب جيمى كارتر من مصر معاونته فى إقناع المنظمة بقبول القرار ٢٤٢ مع إبد
التحفظ بشأن الحقـوق الفلسطينية ، وسعى وزيـر الخارجيـة إسماعيل فهمى لدى يـا

عـرفات ، ولكن الـزعيم الفلسطينى أبدى تخوفـه من أن يؤدى ذلك إلى اعتراف المنظمـة بإسرائيل دون اعتراف الأخيرة بها . واتجه فهمى إلى استصـدار قـرار جـديـد من مجلس الأمن تعـديلا أو إضـافـة للقرار ٢٤٢ ، ولكن كـارتـر رفض ذلك (وإن كانت راودتـه الفكـرة فى وقت لاحق لـدفع مبـاحثات الحكـم الـذاتى فـاعترض كل من منـاحم بيجين والسادات على ذلك) .

ولم يعقد مؤتمر جينف ، بل انتهى الأمر إلى عقد اتفاقات كامب ديفيد .

وقد رفض الفلسطينيـون اتفاقات كـامب ديفيد رفضا قـاطعا على نحو مـا سبق ذكره واعتبروها مـؤامرة صهيـونية ضـد حقوق الشعب الفلسطينى وتكتلـوا مع بقيـة الدول العربيـة لمحاربتهـا ، ورفضوا بالتـالى الدعـوة الموجهة للمشاركـة فى المباحثـات المصرية الإسرائيلية .

وكان الـرئيس السادات قـد أبدى مـوافقة مصر على أن تتولى تمثيل الجانـب العربى فى مباحثات الحكم الذاتى ، ووجه إلى الرئيس كارتـر رسالة ألحقت بالاتفاقات تضمنت انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى فإن مصر ستكـون على استعداد لـلاضطـلاع بالـدور العربى الـذى تحدده هذه البنود، وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى .

وأكد الســادات هذا التعهد مرة أخـرى فى كتاب مشترك وقعه مع منـاحم بيجين عند توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وألحق بالمعاهدة .

الفصــل الرابع

مستقبل الأراضى المحتلة فى الفكر السياسى الإسرائيلى

بعد أن وضعت إسرائيل يدهـا على كل الأراضى الفلسطينية ، أصبح مستقبل سكان هذه الأراضى يشكل موضوع الحوار السياسى بين الأحـزاب والمفكرين فيها . فقد كان ضم الأراضى بسكانها من شأنه أن يغير الطابع اليهودى للدولة .

ففى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وزع ديفيد بن جوريون على الصحف بيانا يتضمن عدداً من الأفكـار من بينها : بقـاء القدس إلى الأبـد جـزءاً من إسرائيل ، وإقامـة حكم ذاتى فلسطينى فى الضفة الغربية يرتبط مع إسرائيل باتفاق اقتصادى ، وإعطاء الضفة منفذا إلى البحر الأبيض وبقاء القوات الإسرائيلية فيها .

ثم تقـدم إيجال آلـون بمشروعـه الـذى تتمثل أهميتـه فى استهداء الحكـومـة العمالية الإسرائيلية به ، وخاصـة فى سياستها الاستيطانية رغم عدم تبنيـه بصفة رسمية . ويقوم المشروع على أسـاس التخلص من الأمـاكن الآهلـة بالسكـان الفلسطينيين بإعـادتها إلى الأردن ، وبسط الحدود الأمنيـة الإسرائيلية بحيث تمتد على طـول نهر الأردن ومنتصف البحر الميت وصولا إلى حدود الانتداب التى تمر فى وادى عربة .

كما يتضمن المشروع إقامة حكم ذاتى يرتبط مع إسرائيل باتفاقات للتعاون الاقتصادى والعلمى والثقافى ، وإمكان عقد معاهدة دفاع مشترك بين الجانبين .

ويتطلب مشروع آلون ضم عدة قطـاعات ومناطق إلى إسرائيل لكى تصل إلى الحدود الأمنية المشـار إليها ، مع إقـامة مستـوطنات سكنية زراعيـة وبلديـة ومعسكرات ثـابتة

للجيش الإسرائيلى فى تلك المناطق ، فضلا عن إقامة ضواح بلدية مأهولة بالمستوطنين اليهود فى شرق القدس وتعمير وإسكان الحى اليهودى فى البلدة القديمة منها . أما قطاع غزة ، فقد اقترح آلون ضمه لإسرائيل وتوطين اللاجئين المقيمين فيه فى الضفة الغربية والعريش ، ثم عدل بعد ذلك عن فكرة ضم القطاع لإسرائيل .

أما موشى ديان ، فقد اقترح تقاسم السيادة على الأراضى الفلسطينية بين إسرائيل والأردن بما سماه التقاسم الوظيفى ، وذلك بأن يترك للسكان حق التمتع بالجنسية الأردنية كرعايا للأردن ، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية والاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة . وقد طبق ديان أفكاره منذ الاستيلاء على تلك الأراضى منتهجا سياسة الجسور المفتوحة بينها وبين الأردن والإبقاء على الروابط البشرية والاجتماعية والاقتصادية بين سكان الضفة الغربية وغزة وبين المملكة الأردنية .

ومع فقدان الأمل فى عقد سلام بين إسرائيل والعرب عمل موشى ديان على فرض أمر واقع على الأرض يعزز السيطرة الإسرائيلية على الأراضى المحتلة وربطها بإسرائيل برباط يصعب التحلل منه فى المستقبل .

وتقدم إسرائيل جليلى بدوره بوثيقة تحمل اسمه وتقترح تأهيل اللاجئين الفلسطينيين وتطوير أحوالهم المعيشية فى قطاع غزة والضفة الغربية ، وتقديم تسهيلات لتشجيع المشاريع الصناعية الاستثمارية الإسرائيلية فى هذه الأراضى ومساعدة سكانها على إدارة شئونهم فى مجالات التعليم والديانة والمرافق العامة واستمرار سياسة الجسور المفتوحة . كما نصت وثيقة جليلى على إقامة مستوطنات يهودية جديدة إلى جانب تعزيز شبكة المستوطنات القائمة ومضاعفة عدد المستوطنين ، مع توسيع عمليات شراء الأراضى العربية بكل الوسائل ، ومنها الاستيلاء على أراضى الدولة ومصادرة أراضى الغائبين . أما بالنسبة للقدس ، فقد طالبت الوثيقة بمواصلة الإسكان والتنمية الصناعية فيها وفى ضواحيها واستغلال أراضى الدولة فيها .

وأما شيمون بيريس فقد طرح مشروعه فى خطاب له فى بلدة بيت جالا يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥ ، وكان قد صدر قرار القمة العربية فى الرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، فذكر أن الفراغ السياسى الذى طرأ فى الضفة الغربية عقب قرار الرباط ينبغى أن تملأه إدارة ذاتية وحكم ذاتى (مستعملا التعبيرين معا) .

وبعد مناقشات وجدل سياسى وصحفى . لجأت حكومة حزب العمل إلى تفضيل خيار البلديات باعتباره أسهل فى التنفيذ ، حيث إن البلديات مؤسسات قائمة فعلا ويمكن توسيع نطاق اختصاصها ، فأجريت الانتخابات البلدية فى أبريل ١٩٧٦ .

وعادت فكرة الحكم الذاتى تتردد من جديد فى أعقاب انتخابات الكنيست فى يوليو ١٩٨٤ عندما أعلن بيريس أن إسرائيل ستطبق الإدارة الذاتية من جانب واحد ، كما تبنى حزب الليكود فكرة الإدارة الذاتية من منطلق ما كانت تنادى به الصهيونية التنقيحية بزعامة فلاديمير جابوتنسكى ، واستقى مناحم بيجين هذه الأفكار فى مشروعه الذى تقدم به إلى الرئيس السادات فى اجتماع الإسماعيلية فى ديسمبر ١٩٧٧ .

أما غلاة اليمين المتطرف ، فقد ظلوا يدعون إلى طرد الفلسطينيين وترحيلهم بالقوة من الأراضى المحتلة . وهى دعوة قديمة رددها بعض المتطرفين من أمثال إسرائيل زنجويل فى أعقاب تصريح بلفور ولاتزال لها أنصارها وإن كانت لاتلقى تأييدا كبيرا .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن حكومة جولدامايير قد خضعت لتأثير اليمين الإسرائيلى فى مواقفها من عملية الاستيطان الإسرائيلى فى الفترة السابقة على حرب أكتوبر ، وفرض عليها موشى ديان سياسة استيطانية على أساس يختلف عما سار عليه حزب العمل منذ حرب ١٩٦٧ والتى كانت تقوم على اعتبارات الدفاع والأمن .

فلما تولت حكومة الليكود تغيرت سياسة إسرائيل تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة تغيرا كاملا ، فأصبحت تنطلق من ضم هذه الأراضى ضما فعليا بتكثيف بناء المستوطنات وتوسيعها ونشرها فى كل مكان ، لا على أساس اعتبارات الأمن ، وإنما لضمان السيطرة الدائمة عليها وعدم التفريط فيها فى أية تسوية .

وقدم أرييل شارون وزير الدفاع فى حكومة بيجين عام ١٩٨١ مشروعه عن الإدارة المدنية والذى يستهدف فصل إدارة الشئون المدنية للسكان عن إدارة الحكم العسكرى وتقليل تدخل الأخير فى تلك الشئون مع إقامة « روابط القرى » من العناصر الفلسطينية المتعاونة وتشجيعها ودعمها بقصد إضعاف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية فى الأراضى المحتلة . وقد تبنت الحكومة الإسرائيلية المشروع وأقيمت الإدارة المدنية برئاسة ميناحم ميلسون صاحب الفكرة ، واعتبر تنفيذها مرحلة تمهيدية لإقامة الحكم الذاتى الذى كانت تتفاوض مصر وإسرائيل بشأنه .

وعلى أية حال ، فقد ظل الفكر السائد منذ أعقاب حرب ١٩٦٧ هو عدم العودة إلى حدود ما قبل هذه الحرب ، وعدم الموافقة على إقامة دولة فلسطينية ، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم التخلى عن القدس .

وظل دعاة السلام مقابل إعادة الأراضى الفلسطينية المحتلة يمثلون قلة لايعتد بها من بعض اليساريين وأساتذة الجامعات ، ولم يتزايد عددهم وتأثيرهم إلا بعد حرب ١٩٧٣ واستطاعوا تنظيم أنفسهم فى حركة السلام الآن .

الفصل الخامس

التسوية الفلسطينية فى اتفاق كامب ديفيد

تضمن إطار السلام فى الشرق الأوسط (اتفاق كامب ديفيد) خطة لتسوية المسألة الفلسطينية على مراحل ، تبدأ بمرحلة انتقالية لاتتجاوز مدتها خمس سنوات ، بهدف نقل السلطة فى الضفة الغربية وقطاع غزة نقلا سلميا وهادئا إلى سلطة فلسطينية تنتخب من بين سكانها انتخابا حرا . ويتم انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية فور انتخاب تلك السلطة ، ويتم انسحاب للقوات الإسرائيلية وإعادة انتشار القوات المتبقية إلى مواقع أمنية محددة . وتحل السلطة الفلسطينية المنتخبة محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية المدنية . وتتفاوض الأطراف (مصر والأردن وإسرائيل) بشأن اتفاقية تحدد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية . وتتضمن هذه الاتفاقية كذلك ترتيبات لضمان الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام . ويتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية يمكن أن تضم مواطنين أردنيين ، وبالإضافة إلى ذلك تشترك القوات الإسرائيلية والأردنية فى دوريات مشتركة وفى إدارة أو تشغيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

وفى خلال هذه المرحلة الانتقالية ، تجرى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لا يتجاوز السنة الثالثة من بدء الفترة الانتقالية لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقاتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية . وتعقد لجنتان تتكون إحداهما من ممثلى مصر والأردن وإسرائيل والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وتتفاوض على الوضع النهائى للضفة والقطاع وعلاقاتها مع جيرانها والأخرى للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن (ولاتشارك فيها مصر) وتتركز المفاوضات على أساس نصوص

ومبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتتناول بالحل موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن وغيرهما، ويجب أن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة .

وتقوم لجنة مستديمة مشكلة من ممثلين لمصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى بتقرير قواعد عودة الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، مع الترتيبات الضرورية لمنع الاضطراب والإخلال بالنظام ، كما تتولى المسائل ذات الاهتمام المشترك . أما اللاجئون ، فإن مصر وإسرائيل وغيرهما من الأطراف المعنية سوف تتفق على إجراءات حل مشكلتهم حلا عاجلا وعادلا ودائما .

وقد سجلت الأطراف مواقفها المختلفة بشأن القدس فى خطابات أرفقت بالاتفاق ، وتضمن كتاب الرئيس السادات إلى الرئيس جيمى كارتر موقف مصر القائم على أساس اعتبار القدس العربية جزءاً لايتجزأ من الضفة الغربية ، ويجب احترام تطبيق قرارات مجلس الأمن ـ وخاصة القرار رقم ٢٤٢ ـ بشأنها ، وتوفير حرية الوصول إليها وممارسة الشعائر الدينية وزيارة الأماكن المقدسة فيها بغير تمييز ووضع هذه الأماكن كل تحت إشراف ممثلى ديانته ، كما ينبغى عدم تقسيم الوظائف الضرورية فى المدينة ، وإنما يمكن إقامة مجلس بلدى مشترك من العرب والإسرائيليين بالتساوى للإشراف على تلك الوظائف .

وأما مناحم بيجين ، فقد أشار فى خطابه إلى التشريع الإسرائيلى الذى سبق صدوره بشأن ضمها وإنها عاصمة إسرائيل .

وأما جيمى كارتر ، فقد أشار إلى موقف الولايات المتحدة الذى سبق أن أعرب عنه مندوبوها لدى الأمم المتحدة .

كما ألحق بالاتفاق كتاب موجه من الرئيس السادات يبدى فيه استعداد مصر لتمثيل الجانب العربى فى مباحثات الحكم الذاتى ، وذلك بعد التشاور مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى . (ويلاحظ أن اتفاق كامب ديفيد ينص على مشاركة مصر والأردن وعلى إمكانية أن يضم كل من وفديهما فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ، أما الفلسطينيون من خارجهما ، فتكون مشاركتهم مع الوفدين باتفاق الأطراف) .

ولدى توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، حاول الرئيس السادات أن يربط بين تنفيذ المعاهدة وتنفيذ أحكام اتفاق كامب ديفيد الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى

(وكان مناحم بيجين يرفض بشدة طوال المفاوضـات تعليق تنفيذ المعاهدة على أية تسوية أخرى على نحـو ما سبق ذكـره) وتم الاتفاق على تـوجيه كتـاب مشترك يوقعـه الرئيس المصرى ورئيس الـوزراء الإسرائيلى إلى الـرئيس الأمـــريكى . وقـد ألحق هـذا الكتـاب بالمعاهدة ، وينص الكتاب على بدء مفاوضات الحكم الذاتى خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على المعـاهدة ، وفى حالـة عدم اشتراك الأردن فإن المفـاوضات تجرى بين مصر وإسرائيل اللتين تتفـاوضــان بصفـة مستمـرة وبحسن نيـة من أجل الانتهــاء من هـذه المفاوضات فى أقرب تاريخ ممكن ، وقد حددتا هـدفا للانتهاء منها خلال عام واحد حتى يمكن إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن تكون الأطراف قد توصلت إلى اتفاق . وتقـام سلطـة الحكم الذاتى وتبـدأ عملهـا خـلال شهـر واحد من انتخـابها وتبـدأ فترة السنوات الخمس الانتقـالية وتنسحب الحكـومة العسكـرية وإدارتها المدنيـة لتحل محلها سلطة الحكم الـذاتى ، ويتم حينئذ انسحاب القـوات المسلحة الإسرائيلية ويعـاد انتشار القـوات المتبقية فى مـواقع أمن محددة . ويؤكـد الكتـاب مفهوم الطـرفين بأن الولايـات المتحدة ستشترك اشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات .

وهكذا ، أصبح هذا الكتاب المشترك واتفاق كامب ديفيد هما أساس مباحثات الحكم الذاتى ومرجعيتها .

الفصل السادس

مراحل مباحثات الحكم الذاتى

عقدت الجلسة الافتتاحية للمباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى فى بير سبع بإسرائيل يوم ٢٥ مايو ١٩٧٩ . وقد رأس الوفد المصرى كمال حسن على وزير الدفاع نيابة عن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير الخارجية . ورأس الوفد الإسرائيلى يوسف بورج وزير الداخلية . أما الوفد الأمريكى ، فكان يرأسه سايروس فانس وزير الخارجية .

وفى ٦ يوليو ، اتفقت الوفود على إنشاء مجموعتى عمل مشتركتين ، تتولى الأولى مناقشة ترتيبات انتخاب السلطة الفلسطينية ، فى حين تتولى الثانية مناقشة السلطات والمسئوليات التى تمارسها تلك السلطة . كما اتفقت على إمكان إنشاء مجموعات عمل أخرى حسبما تتطلبه الحاجة . وترفع هذه المجموعات ، تقاريرها إلى الاجتماعات الوزارية .

وبدأت مجموعتا العمل اجتماعاتهما ، وتولى رئاسة الوفد المصرى فى مجموعة ترتيبات الانتخاب السفير ممدوح عبد الرازق ، فى حين أسندت رئاسة الوفد فى مجموعة السلطات والمسئوليات إلى السفير أحمد عزت عبد اللطيف .

وفى ٢٨ فبراير ١٩٨٠ ، قرر الوزراء إنشاء لجنتين : الأولى للمسائل القانونية والثانية للمسائل الاقتصادية .

وقد أسندت رئاسة اللجنة القانونية إلى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ، وديفيد نسيم وزير العدل الإسرائيلى .

وتوليت رئاسة اللجنة القانونية على مستوى الخبراء ، ولما حالت مشاغل الدكتور غالى دون مواصلة العمل باللجنة أوفدنى إلى تل أبيب لعقدها نيابة عنه . ولكن وزير العدل الإسرائيلى رفض وقفلت عائدا إلى القاهرة ، ومنذ ذلك الوقت واصلت اللجنة عملها على مستوى الخبراء وعقدت جولة واحدة فى مصر بينى وبين المدعى العام الإسرائيلى اسحق زامير (الذى أصبح عضوا بالمحكمة العليا الإسرائيلية) ، وأخرى فى تل أبيب .

وتوقف عمل اللجنتين القانونية والاقتصادية بعد أشهر قليلة ، فى حين واصلت مجموعتا العمل المشار إليهما أعمالهما ، وأصبحت عضوا فى اللجنة الخاصة بسلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى . وفى خريف عام ١٩٨١ ، أسندت إلىّ رئاسة وفد مصر فى الفريق العامل الذى كلف بإجراء مباحثات مكثفة بقصد التوصل إلى مبادىء لتنفيذ اتفاق كامب ديفيد ، وكان الوفد المصرى يضم عناصر من خيرة رجالات وزارة الخارجية منهم السفراء عبد الحليم بدوى وفوزى الابراشى وحسن عبد الهادى وسيد أنور أبو على ، وكان الوفد الإسرائيلى فى مباحثات الحكم الذاتى يعمل طبق خطة موضوعة أعدتها لجنة برئاسة إلياهو بن أليسار (أول سفير إسرائيلى فى مصر وأحد صقور الليكود) ـ وكانت خطة جامدة لاترى فى الحكم الذاتى الفلسطينى سوى عدد محدود من الوظائف الإدارية يتولاها الفلسطينيون تحت سيطرة إسرائيلية كاملة . وتأكيداً لهذا الموقف أسندت المباحثات إلى وزارة الداخلية للتدليل على الطابع الداخلى لهذا النظام .

وكان يرأس الوفد الإسرائيلى فى مجموعة العمل ثم فى الفريق العامل حاييم كوبرسكى وكيل وزارة الداخلية . وهو رجل هادىء الطباع دمث الخلق يتحلى بالصبر وضبط النفس ، وينفذ بأمانة خطة الليكود للحكم الذاتى الإدارى .

وكان الوفد يحشد عدداً كبيراً من رجال القانون من بينهم إيلياكيم روبنشتاين الذى تولى فيما بعد رئاسة الوفد فى المفاوضات الإسرائيلية مع الوفد الفلسطينى الأردنى المشترك فى واشنجتون ، ويوئيل زنجر الذى شارك فى مفاوضات أوسلو . وكان يمثل المؤسسة العسكرية الجنرال أبراهام تامير (أبراشا) الذى اشترك فى المفاوضات المصرية الإسرائيلة منذ بدايتها .

أما الوفد الأمريكى ، فقد كان يرأسه ــ على المستوى الوزارى ـ ممثلون شخصيون للرئيس كارتر (ثم الرئيس ريجان) . فتولى رئاسته روبرت ستراوس ثم سول لينوفيتس

وأخيرا ريتشـــارد فيربـــانكس . وعلى مستـــوى الخبراء ، جيمـس ليـــونـــارد ثم وات كلوفيريوس . وكـان الوفـد يضم عدداً من رجـال الخارجيـة منهم دانييل كيرتزر الـذى استمـر يـواصل العمل ضمن الفـريق الأمـريكى المسئول عـن المفاوضـات الإسرائيليـة الفلسطينيـة فيما بعد ، والمستشـارين القانـونيين ، ومنهم ألان كريسكـو نائب المستشـار القانونى لوزارة الخارجية .

وكانت المفاوضات تجرى فى البلديـن على التناوب ، وعقدت الجولات التفاوضية فى بير سبع وهيرتزليا وحيفا وتل أبيب فى إسرائيل ، وفى الإسكنـدرية والجيزة بمصر (وقد تمسك الوفد الإسرائيلى بعقـدها فى الجيزة وليس فى القاهـرة بسبب رفض مصر عقدها فى القدس !) كما عقدت اجتماعات خارج البلـدين بقصد تحريك المفاوضات فى واشنجتون ولاهاى ونيويورك .

وبلغ عدد الاجتماعات العامة (الوزارية) ١٦ اجتماعا ، أما الاجتماعات على مستوى مجموعات العمل واللجان فبلغت ٣٤ اجتماعا .

ويمكن تقسيم مباحثات الحكم الذاتى إلى مرحلتين : الأولى منذ افتتاحها فى ٢٥ مايو ١٩٧٩ حتى انقطـاعها فى أكتـوبـر ١٩٨٠ لمدة عام عقـب ضم إسرائيل القدس الشرقيـة بتشريع أصـدره الكنيست ، والثـانيـة التـى بـدأت فى ٢٥ أكتـوبـر ١٩٨١ والتى يمكن تسميتها بمرحلة المباحثات المكثفة .

الفصل السابع

استراتيجيتا التفاوض المصرية والإسرائيلية

حددت مصر منذ بدء مباحثاتها مع إسرائيل بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى استراتيجية واضحة تقوم على الأسس التالية :

أولا : إن الهدف النهائى من عملية السلام هو تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربى الإسرائيلى تقوم على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ، وإن القضية الفلسطينية وهى جوهر هذا النزاع يجب أن تحل بكل جوانبها على أساس حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة وخاصة حقه فى تقرير مصيره دون تدخل خارجى .

ثانيا : الهدف من المرحلة الانتقالية هو تهيئة الظروف الملائمة لحل القضية الفلسطينية بكل جوانبها ، بنقل السلطة إلى السلطة الفلسطينية للحكم الذاتى نقلا سلمياً منظما من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية وأن تحل الأخيرة محلهما وتوفير الظروف المناسبة لمشاركة الشعب فى كل المفاوضات المؤدية إلى حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، وخاصة بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية وإعادة انتشارها فى مواقع أمنية محددة ، ووضع ترتيبات أمنية يتفق عليها .

ثالثا : يجب أن تكون المباحثات على أساس نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى والشرعية الدولية ، وقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بجميع مبادئهما ونصوصهما ، بالإضافة إلى اتفاق كامب ديفيد والخطاب المشترك الموجه إلى الرئيس كارتر فى ٢٥ مارس ١٩٧٩ .

رابعـــا : يجب أن تكفل ترتيبات انتخاب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية حرية عملية الانتخاب وأن تـوضع الضمانات الـلازمة لـذلك ، ومنها الإفـراج عن كل المسجـونين السيـاسيين وتسهيل عـودة النـازحين ومشـاركـة الفلسطينيين المقيمين فى القـدس فى الانتخـابـات ، وأن يجرى الإنتخـاب تحت الإشراف الدولى ، وتوضع الضمانات لحرية التعبير السياسى .

خامسا : يجب أن يكون نقل السلطة إلى سلطة الحكم الـذاتى الفلسطينى نقلا حقيقيا وأن تتمتع بسلطـات كاملـة تشريعية وتنفيـذية وقضـائية ، وتشـارك فى كل مراحل المفـاوضات، وأن يكـون لها طابع نيابى وتستـوثق من آراء الشعب الفلسطينى فى كل الأمور المتعلقة بحل المشكلـة الفلسطينية ، ويتناسب عدد أعضائها مع طابعها التمثيلى وسلطاتها ومسئولياتها .

سادسا : يـراعى فى وضع تـرتيبـات الأمن أن تحقق اهتمامـات الأطـراف المعنيـة على السـواء ، وتتولى قـوة الشرطـة المحليـة التى تشكلها سلطـة الحكم الـذاتى الفلسطينيـة مهامهـا فى حفظ الأمن الـداخلى والنظام العـام مع إقـامة صلـة مستمرة بينها وبين ضباط الاتصال الإسرائيليين والمصريين (والأردنيين) .

سابعا : تعتبر الضفـة الغربيـة ، بما فيها القـدس الشرقية ، وقطـاع غزة إقليما واحـدا وكـلا لايتجـزأ ويجب تأمين الاتصـال فيما بينهـا ، وتعتبر كـافـة التغييرات الجغرافيـة والسكانيـة التى أحدثتها إسرائيل فيهـا باطلـة ولاغية ، كما تعتبر المستوطنات الإسرائيلية فيها غير مشروعة .

ثامنا : تولى اللجنـة المستمرة الـرباعيـة (التى تشارك فيهـا مصر والأردن) السلطات ذات الطابع السيادى .

وقـد وجـدت مصر فى أحكـام « إطـار السـلام فى الشرق الأوسط » مـا يـدعم الاستراتيجية التفاوضيـة التى حددتها . فالإطار يشير إلى ميثـاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى والشرعية الدولية ، وكلها تعترف بحق الشعوب فى تقرير مصيرها .

وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ينص على مبدأ عدم اكتساب الأراضى بالحرب ويدعو إسرائيل إلى الانسحـاب من الأراضى التـى احتلتهـا ، ولـذا فإن انسحـاب القـوات الإسرائيلية وانتشـار ما يتبقى منها إلى مواقـع أمنية محددة يجب أن يكونا خطـوة نحو إتمام الانسحاب الكامل .

كما ينص الاتفاق على أن تكـون سلطة الحكم الذاتـى الفلسطينى منتخبة انتخابـا حراً وتنقل إليها السلطة ، ولذا يجب أن يتم الاتفاق على ضمانات تكفل حرية الانتخاب ومن حيث إنها سلطة منتخبة ، فإنها يجب أن تكـون فى تشكيلها هيئة نيابيـة تستمد سلطتها من الشعب الذى انتخبها وأن يكون عدد أعضائها متناسباً مع طابعها النيابى .

كما ينص الاتفاق على أنها تتمتع بالحكم الذاتى الكـامل ، وهذا يعنى أنها تتمتع بكافة السلطات والمسئوليات التى يكفلها هذا النظام .

وينص كذلك على أن ترتيبات الأمن تراعى اهتمامات الأطراف على السواء ، ومن ثم فإنها يجب ألا تكون المبرر للانتقاص من سلطات تلك السلطة أو عرقلة ممارستها لها .

وأخيرا ، فإن اتفـاق كامب ديفيـد ينص صراحـة على حل المشكلة الفلسطينيـة بكل جوانبها ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة ، ويجب أن تؤدى المرحلة الانتقالية إلى إيجاد الظروف المناسبة لذلك .

أما الاستراتيجيـة الإسرائيلية ، فقـد كانت مبنيـة على أسس مناقضـة تماما . ويمكن إيجازها على النحو التالى :

أولا : الفصل التام بين المرحلة الانتقالية ومـرحلة الوضع النهائى وتجنب الخوض فى مناقشـة الحل الدائم حيث إن المفـاوضات بشأنـه مؤجلة ، ومن ثـم فإنه يلـزم استبعاد حق تقـريـر المصير ومبادىء القـانـون الدولى وميثـاق الأمم المتحدة والقرار ٢٤٢ من مفاوضات المرحلة الانتقالية .

ثانيـــا : إن هدف مفاوضات الحكم الذاتى محدد فى الاتفاق على الترتيبات الانتقالية وهو وضع ترتيبات عملية لنقل السلطة وتحديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى .

ثالثـــا : إن الحكم الذاتى يتعلق بالسكان الفلسطينيين فى الضفـة الغربية وقطاع غزة وليس بالإقليم وأرضه .

رابعـــا : الحكم الذاتى ذو طابع إدارى وليس سياسيا .

خامسا : إن السلطات والمسئـوليات التى تتـولاها سلطـة الحكم الذاتـى الفلسطينية قـاصرة على مـا يتـم الاتفـاق على نقلـه ، حيث إن الحكـومـة العسكـريـة الإسرائيلية وإدارتها المدنية ـ رغم أنهما ستنسحبان ـــ فإنهما باقيتان وتمارسان

هما أو إسرائيل ذاتها ما لاينقل إلى الفلسطينيين من سلطات ومسئوليات . فإسرائيل هى مصدر السلطة وستظل كذلك .

سادسا : تمارس سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية سلطاتها ومسئولياتها بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل .

سابعا : تتشكل السلطة الفلسطينية من مجلس إدارى واحد ويكون عدد أعضائه مساويا لما ينقل إليها من وظائف .

ثامنا : الأمن هو مسئولية إسرائيل وحدها ، وتعمل قوة الشرطة المحلية تحت إشرافها وطبقا لما تحدده لها إسرائيل من مهام .

والواقع أن إسرائيل فسرت نصوص اتفاق كامب ديفيد الغامضة بما يخدم استراتيجيتها .

ففيما يتعلق بمثياق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى والشرعية الدولية ، زعمت وفودها أنها مبادىء تحكم العلاقات بين إسرائيل والدول العربية فى معاهدات السلام ، ولا تنطبق فى حالة الضفة الغربية وقطاع غزة ، وربما كان مجال إثارتها مفاوضات.الوضع النهائى .

والحكم الذاتى يتعلق بالسكان ، إذ إن اتفاق كامب ديفيد ينص على « توفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربيةوقطاع غزة » .

كما أنه ذو طابع إدارى ، حيث إن الاتفاق يشير بصراحه إلى أنه سلطة حكم ذاتى (مجلس إدارى) .

وبالرغم مما ينص عليه الاتفاق من أن سلطة الحكم الذاتى تحل محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية فإنها لا تمارس كل سلطاتها ومسئولياتها ، وإلا لما أسند الاتفاق لأطراف المباحثات مهمة تحديد هذه السلطات والمسئوليات .

وهكذا ، كانت الفجوة بين المواقف الأساسية المصرية والإسرائيلية واسعة يصعب التوفيق بينها . وقد ساعد على ذلك الغموض الذى صيغت به أحكام اتفاق كامب ديفيد، والتى صورها أحد رجال القانون بأنها أشبه بمنطقة يكتنفها الضباب الكثيف .

وقد تجلى الاختلاف فى مفهوم الطرفين للحكم الذاتى الفلسطينى منذ البداية فى النموذج الذى قدمه كل منهما لتصوراته بشأن تنفيذ اتفاق كامب ديفيد .

أما النمـوذج المصرى للحكم الذاتى ، المقـدم فى ٢٨ يناير ١٩٨٠ ، فكـان يقوم على انتقال كافة السلطات والمسئوليات التـى تمارسها الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنيـة إلى السلطـة الفلسطينية المنتخبـة التى تتمتع بحكم ذاتى كـامل يشمل السلطـات التشريعية والتنفيـذية والقضائية وتمتـد ولايتها إلى كافة الأراضى المحتلـة عام ١٩٦٧ بما فيها القـدس الشرقية . وتتشكل السلطة الفلسطينية من ٨٠ إلى ١٠٠ عضـو وتتكون من جمعية ومجلس تنفيـذى . وتنسحب الحكومة العسكـرية وإدارتها المدنيـة انسحابا كـاملا وشامـلا كخطوة أولى ، كما تنسحب القوات الإسرائيليـة ويعاد انتشار مـا يتبقى منها فى مواقع أمنية محددة ، وتلغى كافة التغييرات الجغرافيـة والسكانية التى أحدثتها إسرائيل بما فى ذلك ضم القدس الشرقية ، ويوقف الاستيطان طوال الفترة الانتقالية ، ويتم الاتفاق على ترتيبات للأمن تشارك فيها السلطة الفلسطينية بقوة بوليس .

وأمـا النمـــوذج الإسرائيلى ، المقـدم فى ١٦ ينــايـر ١٩٨٠ ، فقـد قسـم السلطـات والمسئوليات إلى مجموعات ثلاث : ما ينقل إلى المجلس الإدارى الفلسطينى ـ وما يمارس بـالمشـاركـة بين المجلس وإسرائيل ـــ ومـا يتبقى من سلطـات ومسئـوليـات . ويتشكل المجلس من ١١ عضـوا ويتولى السلطـات العـامـة من إصدار اللـوائح وإقـرار الميزانيـة والتعاقد والتقاضى واستخدام الموظفين ، كما يتـولى ١١ إدارة (بقدر عدد أعضائه) هى الـزراعة والصحـة والشئون الـدينية والعمل والشئـون الاجتماعية والصنـاعة والتجـارة والمالية والمواصـلات والاتصالات والتعليم والثقـافة والعـدل والشئون المحليـة بما فيها البوليس . ويحدد النمـوذج مسئوليـات فروع الإحصاء والخدمـات المدنية والمطبـوعات الـرسميـــة والمحفـوظـــات . كما يحدد مسئـوليـة رئيـس المجلس الفلسطينى فى التنسيق والتعاون بين الإدارات والأقسام بمعاونة فريق غير منتخب ، وإلى جانبه مستشار قانونى ومحاسب عام ومسئول عن التنسيق الإدارى . ويعين المجلس ضباط اتصال للتنسيق مع السلطـات الإسرائيليـة ومع اللجنة الـدائمـة الـرباعيـة (التى تشـارك مصر والأردن فى عضويتها) .

الفصـل الثـامن

المرحلة الأولى للمباحثات

بـدأت المرحلة الأولى للمبـاحثات فى ٢٥ مـايـو ١٩٧٩ ، وانتهت بتوقفهـا فى يوليـو ١٩٨٠ عقب إصـدار الكنيست الإسرائيلى قـانـونـا بـاعتبار القـدس الموحـدة عـاصمـة لإسرائيل ومقراً لرئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا .

وفى الجلسات الأولى ، قام الوفد الإسرائيلى بـالاستعانة بعدد من الخبراء بشرح تنظيم الإدارة المدنيـة التابعـة للحكومـة العسكريـة الإسرائيلية وتشكيلهـا وتوزيع العمل فيهـا وطريقة ممارسة سلطاتها ومسئولياتها .

ثم تقدم كل من الوفدين المصرى والإسرائيلى بـالنموذج الذى يقترحه للحكم الذاتى الفلسطينى على نحو ما سبق ذكره .

واقترح أن تجرى مناقشة السلطات والمسئوليات على أساس إدراجها فى ثلاث قوائم : واحـدة بشأن مـا تمارسه سلطـة الحكم الـذاتى الفلسطينيـة ، والثانيـة تشمل السلطـات والمسئـوليـات المشتركـة (حسب التسميـة الإسرائيليـة) أو التى يجرى التنسيق بشأنها (حسب التسمية المصرية) ، والثالثة تشمل السلطات والمسئوليات المتبقية التى تحتفظ بها إسرائيل (حسب التسمية الإسرائيلية) أو المحجوزة (حسب تسمية الوفد المصرى) .

وقد أظهرت المناقشـات مدى اتساع الفجوة بين مواقف الوفـدين ، خاصة فيما يتعلق بالقائمة الثانية بالنسبـة للمياه والأمن الداخلى والتخطيط العمرانى وغيرها من المسائل كما أثـارت مناقشـة القائمـة الثالثـة مـوضوع السيـادة ومدى أحقيـة إسرائيل فى ممارسـة سلطات سيـادية فى حين أنها سلطة احتلال . أمـا القائمة الأولى . فإن الـوفد الإسرائيلى كان يطالب بالتعاون والتنسيق فى معظم المجالات التى تتولاها سلطة الحكم الذاتى .

وبوجـه عام ، فإن الخلافـات ظلت قائمة بـالنسبة لعـدد كبير من مجالات السلطات والمسئوليـات ، ومنها الأراضى والموارد الطبيعيـة والاستعلامات والمواصـلات والبريد والأماكن المقدسة والتشريع والسجلات والاقتصاد .

وبعد مرور ما يقرب على العام دون إحراز تقدم يذكر فى المباحثات ، حاولت الإدارة الأمريكية دفع الطرفين المصرى والإسرائيلى إلى صياغـة المبادىء المقترحة للاتفاق . وقد سلم الـوفد المصرى إلى سـول لينوفيتس فى ٤ مـايـو ١٩٨٠ ورقة تتضمن المبـادىء التى يقترحها بشأن : انتخـاب السلطة الفلسطينية ــ والفترة الانتقاليـة ـ وانسحاب الحكـومة العسكـريـة الإسرائيليـة وإدارتها المدنيـة ــ وولايـة السلطـة الفلسطينيـة ــ وسلطـاتها ومسئولياتها ــ وتشكيلها ـ وترتيبات الأمن ــ واللجنة المستديمة ـ ومفـاوضات الوضع النهائى . ولم تخرج تلك المبـادى عن التصور العام الذى سبق أن تضمنـه النموذج الذى سبق للوفد تقديمه . كما قدم مفكرة فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ وأخرى فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٠ بمناسبة اجتماع القمة الثلاثية الذى كان مزمعا عقده ، ولكن مساعى الولايات المتحدة لم تنجح فى تقريب وجهات النظر المصرية والإسرائيلية .

وظلت مصر طـوال المباحثـات تلح على إسرائيل فى اتخاذ إجـراءات لبنـاء الثقة لـدى الفلسطينيين ، وخـاصة بـوقف عمليات الاستيطـان التى ظلت حكـومة منـاحم بيجين تواصلها بشكـل مكثف . كما طالبت بإلغاء الحظر على الأنشطـة السياسية وكفالـة حرية التعبير والاجتماعـات ، والعفو عن المسجـونين السيـاسيين ، ونقل مقـر قيادة القـوات المسلحة خارج المدن والقرى ، وإعادة الممتلكات الفلسطينية المصادرة ، والسماح للبنوك العربيـة فى الأراضى المحتلة باستئناف نشـاطها ، وإعادة المبعـدين وجمع شمل العائلات الفلسطينيـة ، وإلغـاء القيــود على استهـلاك الميـاه ورى الحقـول . . ولكـن الحكـومـة الإسرائيلية لم تتجـاوب مع أى من تلك المطالب ، وواصلت سياسـة الاستيطان المكثف بالرغم من قـرارات الأمم المتحدة التى تعتبر المستوطنات غير مشروعـة وتدعو إسرائيل إلى التوقف عن إنشائها .

كما تقدمـت مصر إلى الولايات المتحـدة ـ بـاعتبارهـا شريكا كـاملا فى المفـاوضات ـ بالعديـد من الرسائل تحذر فيها من سيـاسة الحكومة الإسرائيلية وإجـراءاتها ومن آثارها السلبية على المفاوضات ، وتلح على ضرورة بنـاء الثقة لدى الشعب الفلسطينى والعمل على مشاركته فيها .

وقد نشر تقـرير قـدمه سول لينـوفيتس ممثل الرئيس كـارتر إليـه عقب المرحلة الأولى للمبـاحثات عن تقـويمه لنتـائجها . وتضمن التقـرير أن المبـاحثات أحـرزت تقدمـا فى

مناقشة الترتيبات الانتخابية لسلطة الحكم الذاتى ـ فيما عدا مسألة مشاركة سكان القدس الشرقية ـ وفيما يتعلق بهيكل السلطة وعدد أعضائها (المقدر بحوالى ٢٥ عضوا على الأقل) .

وحدد لينوفيتس المسائل الخلافية بين الطرفين فى : طبيعة ومصدر السلطة وما إذا كانت ذات طابع تشريعى أو إدارى ـ والمياه والأرض وكيفية المشاركة فيهما ـ والمستوطنات الإسرائيلية ـ والأمن ـ والقدس الشرقية .

وأشار التقرير إلى مدى التقدم فى مناقشة سلطة التشريع دون التوصل لاتفاق ، فمع تسليم الطرفين بأن تكون للسلطة الفلسطينية صلاحية إصدار التشريعات اللازمة لممارسة مسئولياتها ، فإن هذه السلطة يجب أن تكون متفقة مع طبيعة الترتيبات الانتقالية وآليات الأمن ولا تتعداها إلى المسائل المحتجزة للوضع النهائى .

وأشار إلى بعض التقدم فى مناقشة موضوع الأراضى بالاتفاق على احترام الملكيات الخاصة وإرجاء تحديد وضع الأراضى العامة إلى مفاوضات الوضع النهائى . كما أمكن تضييق الفجوة بالنسبة لموضوع المياه ، حيث اتفق على التعهد بعدم الإضرار بالسكان الفلسطينيين أو الإسرائيليين ومشاركتهم فى الاستفادة من مصادر المياه المشتركة بين إسرائيل وبين الضفة الغربية وغزة وضرورة التنسيق بين الجانبين .

وبالنسبة للأمن ، ذكر أنه من المتفق عليه ضرورة كفالة الأمن الداخلى والخارجى ومعاونة قوة البوليس المحلية فى توفير الأمن ، ووضع ترتيبات للاتصالات بينها وبين سلطات الأمن الإسرائيلية . وأما الأمن الخارجى ، فإنه من المنطق أن تتولاه إسرائيل طالما لم يشارك الأردن فى المباحثات .

كما أشار التقرير إلى اللجنة الدائمة (التى تشارك فيها مصر والأردن) ذاكرا أن الطرفين يعتزمان إقامتها ودعوة الولايات المتحدة إلى الاشتراك فيها .

الفصـل التاسع

مرحلة المباحثات المكثفة

الواقع أن تقـرير لينوفيتس ، بـالصورة التى نشر بها ، وإن كان يصف الـوضع الذى انتهت إليه المبـاحثات فى مـرحلتها الأولى ، إلا أنـه يبدى قـدراً من التفاؤل لم يكن لـه ما يبرره من الـواقع . فقد كـانت الخلافـات بين الجانبين ـ القـائمـة على اختلاف المفـاهيم الأساسيـة حول طبيعة الحكم الذاتى ومـداه وأهدافه ـ لم يكن من اليسير التـوفيق بينها ، وهذا ما حاوله الوفدان خلال مباحثاتها المكثفة التى بدأت فى خريف ١٩٨١ .

وقد حدد البيان الوزارى الصادر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨١ إجراءات وجدول أعمال هذه المباحثات ، فتضمن تكليف فـريق عامل من الجانبين بإجراء المباحثـات ومحاولة التوصل لمبادىء متفق عليها لتنفيذ اتفـاق كامب ديفيد ، وحدد له جدولاً زمنيـا مكثفا لمدة ثلاثة أشهـر . أما جـدول الأعمال ، فأوضح البيـان أنـه يتضمن نطاق وولايـة سلطـة الحكم الذاتى ، ومسائل الأمن ، واللجنـة الدائمة ، وبقية ترتيبات الانتخـابات ، وبدء الفترة الانتقـاليـة ، والسلطات والمسئـوليـات بما فيهـا سلطـة التشريع ، وبقية الموضـوعـات الرئيسية .

وتميـزت هـذه المرحلـة بالمنـاقشـات المستفيضـة التى تعـرضت لكثير من التفـاصيل والجزئيـات ، وتحقق بعض التقـدم فى المواقـف شجع الجانبين على مـد الفترة المحـددة مـرتين ، ولكن الخلافات حـول المفـاهيم الأساسيـة ظلت تتحكم فى مـواقف الوفـدين المفاوضين .

فبالنسبة لطبيعة سلطة الحكم الـذاتى ، تمسك الإسرائيليون بوجهة نظرهم التى تعتبر السلطة مجلسا إداريا ويتحـدد عدد أعضائها بعدد الوظـائف التى يتولاها ، وليست ـ كما

تطالب مصر ــ هيئة نيابية يتناسب عدد أعضائها مع عـدد سكان الضفة الغربيـة وقطاع غزة. وحاول الوفد الأمريكى التـوفيق بين الموقفين باقتراح زيادة عدد الأعضاء عن عدد الوظائف على أساس الأخذ بمعيارى عدد مجالات عمل السلطة وطابعها النيابى معا .

وأثار موضوع ولاية السلطة الفلسطينية خلافات حادة . فقد استند وفد مصر على أن اتفاق كامب ديفيد يحدد نطاق ولايتها بالضفة الغربية وقطاع غزة ولايضع أية استثناءات على هـذه الولايـة ، ومن ثم فإن ولايتها الإقليميـة تشمل كل الأراضى والدومين العـام وجوف الأرض بما يحويـه من معادن وبترول وجميع الموارد الطبيعية ومصـادر المياه ، كما يشمل الميـاه الإقليميـة بما فيها من صيـد واستغـلال اقتصـادى ، وكذا المجـال الجوى . وتشمل ولايتها القدس الشرقيـة التى تعتبر جزءاً من الضفة الغربيـة المحتلة ، كما تشمل المستوطنات الإسرائيلية التى تمثل إقامتها خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة .

وتمتد ولايـة السلطة الفلسطينيـة إلى كافـة السكان بغير استثنـاء سواء الفلسطينيين أو الإسرائيليين أو غيرهما .

أما الوفد الإسرائيلى ، فقد رأى استثناء القدس والمستوطنات والإسرائيليين من ولاية السلطة . فالقدس ـ فى رأيه ـ جزء من التاريخ والضمير اليهودى وقد أصبحت عاصمة إسرائيل الموحـدة ، وأما المستوطنـات وسكانها فـإنها أمور تخرج من مجالات المبـاحثات ويكفى القول بأن من حق اليهود الإقامة فى أى جزء من أرض التوراة . كما اعترض على ولاية السلطة على المياه الإقليمية والمجال الجوى .

وتطرق النقاش إلى الولايـة فى الأمور الجنائية ، فالجسور المفتوحـة وبقاء المستوطنات من شأنهما اختـلاط الفلسطينيين واليهـود ، وكـان ضروريـا البت فى مسـائل القبض على الجناة والتحقيق والمحـاكمة . ومع إقرار الـوفد الإسرائيلى بأن من واجب الجميع احترام القوانين ، فإنـه لم يستطع تقديم اقتراحـات مقبولـة بالنسبـة لاتخاذ هذه الإجـراءات ضد المستوطنين أو الإسرائيليين بوجه عام ، لا فى الأمور الجنائية ولا فى المنازعات المدنية .

وظلت الخلافـات قائمـة حول مـدى السلطات والمسئـوليات التى تتمتع بها سلطـة الحكم الذاتى ، واستمر النقاش على أساس القـوائم الثلاث : ما تمارسه السلطة منفردة ـ وما تمارسه بالاشتراك مع إسرائيل ـ وما يتبقى من سلطات .

ولم تسلم القـائمـة الأولى من مطالبـة الـوفـد الإسرائيلى بأن تكـون ممارسـة السلطـة الفلسطينية لها مشروطـة بالتنسيق والتعـاون مع إسرائيل ، حتى لا تكاد تمارس إحـداها استقلالها بدون تدخل من قبل إسرائيل .

واقترح الوفد المصرى الاتفاق على معايير للتنسيق والتعاون ، وشكلت مجموعة عمل فرعية لهذا الغرض، ولكنها لم تتوصل لاتفاق .

أما السلطات المشتركة ، فقد اقترح الوفد الإسرائيلى أن تشمل استعمال الأراضى ، وذلك بعد استبعاد الأراضى المخصصة للإسرائيليين أو التى يديرونها ،وتلك التى تدخل ضمن المواقع الأمنية الإسرائيلية ، وكان رأيه هو تشكيل هيئة مشتركة إسرائيلية فلسطينية تختص بالموافقة على استعمال الأراضى (عدا المستثناة) ، الأمر الذى يعطى إسرائيل فى حقيقة الأمر حق الاعتراض على استعمال الأراضى العامة . أما الملكيات الخاصة ، فإنه يجب حمايتها .

واقترح الجانب الإسرائيلى كذلك أن تشترك السلطة الفلسطينية وإسرائيل فى ممارسة السلطات والمسئوليات المتعلقة بالمياه ، والموارد الطبيعية والطاقة ، وحماية الأماكن المقدسة ، وتخطيط المدن وتنظيم المبانى ، وعدد آخر من المجالات .

وأما السلطات المتبقية ، فقد اقترحت إسرائيل أن تتولاها . ولما كان أمر هذه السلطات يثير مشكلة مصدر السلطة خلال فترة الحكم الذاتى ، وما إذا كانت السلطة الفلسطينية تستمد سلطاتها من الشعب الفلسطينى الذى ينتخبها أم إنها تعمل بتفويض من إسرائيل ، وبالتالى فإنها تظل خاضعة لها ، فقد أثار هذا الموضوع جدلا طويلا . واقترح الوفد الأمريكى عدم الدخول فى مناقشات أيديولوجية اكتفاء بافتراض أن اتفاق الحكم الذاتى هو نفسه مصدر السلطة ومناقشة كل مجال على حدة .

وتمسك وفد مصر بأن الشئون الخارجية الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة لايمكن أن تمارسها إسرائيل التى لاتتعدى كونها سلطة احتلال، وطالب بأن تكون لسلطة الحكم الذاتى الحق فى إبرام الاتفاقات عدا التى لها طابع سياسى أو عسكرى وأن يكون من حقها إجراء الاتصالات خاصة مع بقية الدول العربية ، وأن تتلقى المساعدات مباشرة .

وكان الوفد الإسرائيلى حريصا على رفض إسناد أية سلطات تمثل رموزاً للسيادة من قريب أو بعيد للسلطة الفلسطينية، فقد رفض أن تصدر هذه السلطة العملة أو طوابع البريد أو جوازات السفر ، واقترح أن تستمر الأوضاع القائمة بوجه عام ، فيستمر تداول الشيكل الإسرائيلى والدينار الأردنى ، والطوابع البريدية ، وتستعمل جوازات السفر الأردنية وتصرف وثائق سفر عند الضرورة ،ويكون الحصول على التأشيرات الأجنبية عبر القنصليات الإسرائيلية ، كما يستمر وضع الاتصالات السلكية واللاسلكية على حاله .

واقترح الوفد المصرى إسناد السلطات السيادية مؤقتا للجنة الدائمة المشكلة من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل .

كما تمسك الوفد الإسرائيلى بأن تكون لإسرائيل المسئولية المطلقة عن الأمن الخارجى والداخلى ، مع مشاركة الشرطة المحلية فى حفظ النظام العام والأمن الداخلى تحت إشرافها .

وبعد التردد ، وافق الوفد الإسرائيلى على أن تكون لسلطة الحكم الذاتى سلطة التشريع ، وإنما وضع عليها قيوداً لضمان إشراف إسرائيل على ممارستها لها ، واشترط أن تكون سلطة لائحية لتنفيذ القوانين القائمة إلا أنه أبدى تفهما لمقتضيات عمل السلطة وما تستلزمه ممارستها لسلطاتها فى المجالات المختلفة من إصدار التشريعات أو تعديل القوانين وإلغائها ؛ غير أن الوفدين لم يتمكنا من الاتفاق على صيغة مقبولة . وقدم الوفد الأمريكى بصفة غير رسمية بعض الصياغات ، ولكن لم يتوصل الجانبان إلى اتفاق .

وهكذا ـــ ظلت الخلافات بين الوفدين المصرى والإسرائيلى طوال مرحلة المباحثات التى قام بها الفريق العامل قائمة حتى فيما يتعلق بالموضوعات الأساسية .

وقد حاول الوفد الأمريكى الذى شارك فى مرحلتى المباحثات ، أن يعاون الوفدين بتقديم صياغات توفيقية فى بعض الأحيان ، أو التقدم بأوراق غير رسمية لمساعدتهما على المناقشة ، وإعداد خلاصات لمواقف الجانبين لتيسير التفاوض ، ولكن اتساع الفجوة بين المفاهيم الأساسية لهما حال دون إعداد وثيقة المبادىء التى كان الفريق العامل يحاول الاتفاق عليها .

كما أجرى المسئولون الأمريكيون اتصالات فى عاصمتى الجانبين وفى نيويورك خلال مرحلتى المباحثات ، وفيما بينهما وكذا فى الشهور الأخيرة لها ، محاولين دفع هذه المباحثات ، وقدموا أوراقا غير رسمية فى محاولات لتقريب شقة الخلاف ولكن الظروف السياسية المحيطة بمباحثات الحكم الذاتى ـــ فضلا عن تعارض المفاهيم والأهداف ـ أديا إلى فشلها .

وتوقفت المباحثات نهائيا عقب الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ .

كان من أكبر أسباب فشل مباحثات الحكم الذاتى إجراؤها فى غياب أصحاب الشأن الأصليين ، فقد كان غريبا أن تتفق مصر وإسرائيل والولايات المتحدة على أن تتولى

مباحثات ترسم مستقبل الشعب الفلسطينى فى غياب ممثلى هذا الشعب . فعلى فرض نجاح الأطراف الثلاثة فى التوصل إلى اتفاق ، فما هو السبيل إلى تنفيذه ؟ وماذا يكون الموقف عندما يرفض سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هذا الاتفاق ، وقد بدا ذلك واضحا منذ رفضوا خطة كامب ديفيد رفضا قاطعا مؤيدين من كافة الدول العربية ؟ وهل كانت الأطراف الثلاثة تتصور إمكان فرض ذلك الحل بالقوة ؟

لقد بذلت مصر جهوداً كبيرة من أجل الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطينى منذ نكبة عام ١٩٤٨ ، وحرصت على المحافظة على هوية هذا الشعب وعملت على إبقاء القضية الفلسطينية حية على المستوى العربى، وفى المجال الدولى حتى تمكنت من الحصول على اعتراف الأمم المتحدة ودول كثيرة بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وكان الدور المصرى حاسما فى الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيًا وحيداً لهذا الشعب وفى دعوة ياسر عرفات لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فكيف ينتهى الأمر إلى أن تتولى مصر الاضطلاع بالدور العربى الذى تحدده البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة . . وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى ؟

ولم يكن الأمر بهذه البساطة ، فقد حاولت مصر (والولايات المتحدة) طوال الوقت إقناع الفلسطينيين والأردنيين بالانضمام إلى المباحثات، ولكن رفضهم كان قاطعا ، واضطرت مصر إلى دخول مباحثات محكوم عليها مسبقا بالفشل بالرغم من تفانى وفدها فى تلك المباحثات فى المحافظة على حقوق الشعب الفلسطينى ورفض أى تنازل قد يضر بمستقبله .

أما الأسباب الأخرى لفشل مباحثات الحكم الذاتى ، ففى مقدمتها اختلاف المفهوم الأساسى بشأن هذا النظام والهدف منه بين مصر وإسرائيل ، والسياسة التى ظلت حكومة مناحم بيجين تنتهجها فى الضفة الغربية وقطاع غزة لفرض الضم الفعلى لهذه الأراضى .

الباب السابع

رياح التغيير فى الثمانينات

الفصل الأول

نحو نظام عالمى جديد

فى صيف عام ١٩٨٢ توليت منصبى الجديد سفيراً لمصر فى فيينا ، وهو منصب قد يثير الغبطة بسبب ما تتمتع به النمسا من طبيعة ساحرة ، غير أننى أعترف بأننى كنت مقصراً فى حق نفسى ومتجنيا على أسرتى فلم ننهل من المباهج النمساوية إلا بقدر محدود للغاية .

والواقع أن مهمة السفير فى فيينا أصبحت شاقة بعد أن انتقل إليها كثير من المنظمات الدولية . ويكفى أن أذكر أن دولة مثل الولايات المتحدة لها أربعة سفراء فيها ، أحدهم متفرغ للعلاقات الثنائية ، والثلاثة يتولون تمثيل بلادهم لدى المنظمات الدولية ، فى حين أن مصر شأنها شأن الدول المحدودة الإمكانات لها سفير واحد يقوم بكل الأعمال . وكانت الاجتماعات تعقد على مدار العام على التتابع فى المنظمات المختلفة ، وحاولت أن يكون تمثيل مصر فيها على أعلى مستوى فى وقت كانت علاقاتنا مع الدول العربية مقطوعة وتسبب لنا المصاعب فى المجالات الدولية ، وقد كان انتخابى رئيسا لمجلس المحافظين بوكالة الطاقة الذرية انتخابا لأول مصرى يشغل هذا المنصب ، كما توليت رئاسة عدد كبير من اللجان فى كافة المنظمات .

ومع هذا ، فقد أدى الخط القومى العربى الذى التزمت به إلى ارتياح ممثلى الدول العربية .

ولم يحل قطع العلاقات العربية مع مصر دون ارتباطى بعلاقات الصداقة الوثيقة مع السفراء العرب ، متجاوزين معا القيود الدبلوماسية والأوضاع الرسمية ، بل كانت

اجتماعاتنا وسهراتنا متواصلة ولم يتردد أحدنا فى قبول دعوة الآخر فى أى وقت إلى المقابلات أو المآدب حتى فى المناسبات الرسمية .

وقد كانت لى لقاءات هامة مع المستشار النمساوى برونوكرايسكى . ولاشك فى أن كرايسكى واحد من أبرز رجال السياسة المعاصرين . كان غزير المعلومات يتلقاها أولا بأول من أصدقائه فى كل الدول العربية وإسرائيل ، بل وفى كل دول العالم ولم يكن يضن على بمعلوماته وتحليلاته الصائبة .

وعلى الرغم من الدور الهام الذى لعبه كرايسكى بين مصر وإسرائيل لتقريب المواقف بين البلدين قبل كامب ديفيد ، فإنه لم يكن مرتاحا لما انتهت إليه أوضاع المنطقة بعد عقد هذه الاتفاقات ، وما أدت إليه من عزلة مصر فى العالم العربى ، وكان شديد الانتقاد لسياسات حكومة الليكود .

وقد وضع كرايسكى ــ منذ لقائه بعبد الناصر عام ١٩٦٤ (على ما أذكر) أسس سياسة ثابتة لبلاده تجاه الشرق الأوسط تقوم على مناصرة القضية الفلسطينية . وكانت النمسا أول دولة غربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية . ولاتزال النمسا حتى اليوم تسير على النهج الذى رسمه كرايسكى فى مواقفها من أزمة الشرق الأوسط .

وخلال السنوات الأربع التى قضيتها فى النمسا ، تعاملت مع ثلاثة وزراء للخارجية ، وكانت لى لقاءات دورية مع السفير تشوفين مدير شئون الشرق الأوسط لتبادل الآراء حول تطورات الموقف فى الشرق الأوسط . وكان متابعا لهذه التطورات يوما بيوم ملما بدقائق التحركات السياسية ، ولهذا كانت لقاءاتنا مناسبات مفيدة لكلينا لتبادل المعلومات والآراء ، كما كانت لى مقابلات هامة مع رجال المستشارية النمساوية والأحزاب ، وقد لعبت الدبلوماسية النمساوية دورا هاما بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، ورتبت عدداً من اللقاءات بينهما على أراضيها ، ولاشك فى أن الحوارات غير الرسمية التى عقدت فى النمسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى كانت لها آثارها الهامة فى خلق الأجواء النفسية التى خففت من حدة العداء بين الجانبين وتحقيق قدر من التفاهم أدى فى نهاية الأمر إلى المصالحة التاريخية بينهما .

وقد أدى اتهام المنظمات اليهودية العالمية كورت فالدهايم بالعمل مع النازية خلال الحرب العالمية إلى توتر العلاقات بين النمسا وإسرائيل . وقد عبر الشعب النمساوى عن رفضه للتدخل فى شئونه الداخلية بالوقوف إلى جانب فالدهايم وانتخابه رئيسا للجمهورية وتأييده فى هذا المنصب حتى انتهاء فترة رئاسته ، وذلك بالرغم من الحظر الذى فرضته عليه الولايات المتحدة تأييداً لموقف اليهودية العالمية .

وبعد بضعة أشهر من انتخاب فالدهايم رئيسا للنمسا انتهت فترة عملى فى فيينا ، وعدت إلى ديوان الوزارة لأشغل منصب مساعد لوزير الخارجية .

وكانت تلك الفترة بداية مرحلة التطورات الكبرى على الساحة الدولية . فقد بدأت تتفاعل آثار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى ، وعقد فى فيينا العديد من المؤتمرات الدولية والأوربية والندوات . كما كانت تجرى فيها مفاوضات الخفض المتبادل للقوات ، وصعد نجم جورباتشوف فى موسكو وبدأت لقاءات القمة بينه وبين الرئيس الأمريكى ريجان ، ثم توالت الأحداث سريعة متعاقبة لتؤذن بعصر جديد .

فى الثالث من ديسمبر ١٩٨٩ ، أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش والزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف عقب اجتماع القمة بينهما على السفينة ماكسيم جوركى الراسية فى مالطة ، أن الحرب الباردة قد انتهت وأن العالم دخل عصرا جديدا من السلام والتعاون .

ولاشك فى أن الوفاق الجديد يختلف عن الوفاق الذى شهدته العلاقات الدولية منذ أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ والذى مر بمراحل متعددة وتخللته فترة من الحرب الباردة فى السنوات من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٥ .

ففى الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٥ ، اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول الأوروبية عددا من الإجراءات من أجل تحقيق الوفاق الدولى ، بدءا . بإقامة اتصال تليفونى مباشر بين البيت الأبيض والكرملين عام ١٩٦٣ وعقد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ ومعاهدة الاستخدام السلمى للفضاء ومعاهدة إنقاذ رجال الفضاء عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، وسياسة الانفتاح إلى الشرق التى بدأها الجنرال ديجول وتبعته بريطانيا وتجاوب معها ويلى برانت . وبعد تولى ريتشارد نيكسون رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٦٩ . أعلن سياسته القائمة على التحول من المواجهة إلى التفاوض ، وأدت هذه السياسة إلى بدء مفاوضات سولت للحد من التسلح وتوقيع اتفاقية موسكو فى مايو ١٩٧٢ ، واتفاقية منع الحرب النووية فى يونيو ١٩٧٣ . وتعددت لقاءات القمة بين نيكسون وبريجنيف فعقدا ثلاثة اجتماعات فى السنوات من ١٩٧٢ حتى ١٩٧٤ ، وواصل الرئيس الأمريكى فورد هذه السياسة وعقد لقاء قمة مع بريجنيف فى فلاديفوستك وبدأ المفاوضات بشأن سولت (٢) .

وربما كان من أهم ما تحقق خلال تلك الفترة عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى ، وعقد مفاوضات فيينا بشأن الخفض المتبادل والمتوازن للقوات فى أوروبا .

فقد عقد رؤساء دول وحكومات ٣٥ دولة (٣٣ دولة أوربية والولايات المتحدة وكندا) مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى فى هلسنكى ، وأصدروا البيان الختامى للمؤتمر والذى ينقسم إلى ثلاثة أجزاء : الأول بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الأوربى ، والثانى يتضمن برنامجا شاملا للتعاون فى المجالات التجارية والصناعية والعلمية والتقنية والبيئية والمواصلات والسياحة وغيرها ، والثالث خاص بالتعاون فى المجالات الإنسانية وغيرها بما فى ذلك التبادل الثقافى والتعليمى وتبادل المعلومات والاتصالات بين الأفراد وتسوية المسائل الإنسانية كجمع شمل العائلات .

وواصل المؤتمر أعماله من خلال اجتماعات متتالية فى بلجراد (أكتوبر ١٩٧٧ ـ مارس ١٩٧٨) ومدريد (نوفمبر ١٩٨٠ ـ سبتمبر ١٩٨٣) وفيينا (١٩٨٦) وكان له آثار بعيدة المدى على الأوضاع داخل الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا . حيث أدت الاجتماعات إلى انفتاح الكتلة الشرقية إلى الغرب . الأمر الذى أدى فى النهاية إلى التطورات الهامة التى حدثت منذ تولى جورباتشوف السلطة .

وأما مفاوضات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات فى أوروبا ، فقد بدأت فى فيينا عام ١٩٧٣ ، بمشاركة ١١ دولة ٧ من المعسكر الغربى (الولايات المتحدة ـ وبريطانيا ـ وألمانيا الاتحادية ـ وبلجيكا ـ وهولندا ـ ولكسمبورج ـ وكندا) و ٤ من حلف وارسو (الاتحاد السوفيتى ـ وألمانيا الشرقية ـ وبولندا ـ وتشيكوسلوفاكيا) و ٨ دول مراقبة من المعسكرين (النرويج ـ والدانمارك ـ وإيطاليا ـ واليونان ـ وتركيا ـ وبلغاريا ـ والمجر ـ ورومانيا) . واتسمت المفاوضات بالبطء وصعوبة التوصل لاتفاق ، خاصة بعد انتكاسة الوفاق الدولى التى دامت عشر سنوات بسبب سياسة ليونيدبريجنيف ورفاقه .

فقد شهدت الأعوام من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ انتهاج بريجنيف سياسة نشطة حقق فيها كثيرا من المكاسب على حساب المعسكر الغربى ، وأدى ذلك إلى عودة الحرب الباردة وإلى تشكك الغرب فى جدوى الوفاق . ومن بين مظاهر الحرب الباردة الجديدة انتشار الوجود الكوبى فى أنجولا وموزامبيق وأثيوبيا ، ونشر الصواريخ المتحركة ذات الرءوس النووية الثلاث فى أوربا ، والتدخل الفيتنامى فى الهند الصينية ، ثم الغزو السوفيتى لأفغانستان .

والواقع أن الولايات المتحدة قد سيطر عليها ما يمكن تسميته بعقدة حرب فيتنام . ولكن مع تولى رونالد ريجان الرئاسة عام ١٩٨٠ ، بدأت سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتى ـ الذى أسماه ريجان بإمبراطورية الشر ـ وأعلن عن مشروع حرب الكواكب

وخصص لـه الكـونجرس ٢٦ مليـار دولار ، ورد على الصـواريخ السـوفيتيه فى أوربـا بصواريخ بيرشنج . وبـالرغـم من عقد مـؤتمر استكهولهم بشأن نزع السـلاح فى أوربا فى ينـايـر ١٩٨٤ ، ظلت العـلاقـات الـدوليـة تسيطـر عليهـا الحرب البـاردة إلى أن تـولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٥ .

وقد غيرت السنوات من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ الأوضاع العالمية تغييرا جذريا ، فقد أدت سياسة جورباتشوف الإصلاحيـة إلى حدوث انقلاب شامل فى أوضاع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقيـة ، كما أدت سياستـه الخارجية إلى انتهاء الحرب البـاردة وتبوأ الـولايات المتحدة مركز القيادة فى العالم الذى بدأ يتشكل فيه نظام دولى جديد .

فمالبث الـزعيم السوفيتى أن تخلص من أنـدريه جـروميكو الـذى ظل يشغل منصب. وزير الخارجية طوال فترة الحرب الباردة الجديدة ، كما تخلص من بقية أعوان بريجنيف .

وأعلن عن ثـورته الإصلاحيـة « البريسترويكـا » و « الجلاسنوست » ، القـائمة على أساس التجديد الشـامل لكل أوجه الحياة السوفيتية السياسيـة والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية ، وإعـادة هيكلة النظام السوفيتى . والجمع بين الاشتراكية والديمـوقراطية . كما أوضح أن السيـاسـة الخارجيـة لـلاتحاد السوفيتـى سوف تمليهـا سيـاسـة الإصـلاح الداخلية .

وخلال السنـوات من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٩ ، عقد ميخـائيل جوربـاتشوف ورونـالد ريجان أربعة اجتماعات . بدأت بإعلان العزم على منع قيام حرب نووية أو غير نووية بين الـولايـات المتحدة والاتحاد السـوفيتى ، ثم الاتفـاق فى اجتماع القمـة الثـانى على وقف المشروع الأمريكى لحرب الكـواكب مقابل إجـراءات نزع السلاح فى أوربـا ، وفى القمة الثالثـة اتفق الزعيمان على تدمير الصواريخ المتـوسطة المدى (الخيار الذرى)وفى الـرابعة على (ستارت واحد) بخفض ٥٠٪ من الترسانة النووية لكل من الدولتين .

أمـا اجتماع القمة الخامس ، فقـد كـان بين الرئيس الأمـريكى الجديـد جورج بـوش وجورباتشوف فى مالطة ، وهو الذى أعلنا فيه انتهاء الحرب الباردة .

وكما أدت سيـاسة جـوربـاتشوف الخارجيـة إلى انتهاء الحرب البـاردة وقيـام الوفـاق والتعاون مـع الولايـات المتحدة ، فإن سيـاسته الداخليـة قد فتحـت الأبواب فى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية للتحرر والتفكـك ، فقد سقط الستار الحديدى وامتدت الثورة الديمـوقراطية والاستقلالية إلى جمهـوريات الاتحاد السوفيتى ودول شرق ووسط

أوربا ، فسقطت الديكتاتوريات فى بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وألمانيا الشرقية .

ومن ناحية أخرى ، تم توحيد ألمانيا بعد تحطيم حائط برلين وسقوط النظام الشيوعى فى ألمانيا الشرقية فى مارس ١٩٩٠ بفوز الأحزاب المؤيدة للوحدة ، ثم عقد معاهدة موسكو فى سبتمبر ١٩٩٠ ، وزال بذلك آخر مظهر من مظاهر الحرب الباردة .

ومع انتهاء الحرب الباردة وبدء مرحلة الوفاق الدولى أخذت تظهر على الساحة الدولية ملامح عصر جديد ، ويتشكل تدريجيا نظام دولى يحل محل ذلك الذى ساد العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة ، واتسم بثنائية القطبين الأمريكى والسوفيتى .

ومن أهم ملامح هذا العصر الجديد ما يلى :

أولا : تبوأ الولايات المتحدة الدور القيادى على الساحة الدولية . فقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتى وإمبراطوريته إلى انشغاله بالمشاكل الداخلية ومحدودية الدور الذى يلعبه على المسرح الدولى .

ثانيا : التحول من نظام القطبين (الأمريكى والسوفيتى) إلى نظام جديد تقف الولايات المتحدة على قمته ، مع بقاء نفس القطبين الأقوى عسكريا واستراتيجيا ، إلى جانب أقطاب متعددة ذات إمكانات اقتصادية وسياسية هامة ، هى الجماعة الأوربية واليابان والصين . ولايزال هذا التحول يثير الجدل حول طبيعة النظام الجديد .

أما الجماعة الأوربية ، فقد قررت إنشاء سوق كبرى وإقامة اتحاد اقتصادى ونقدى مع بداية عام ١٩٩٣ (اتفاقية ماسترخت) وتحقيق وحدتها السياسية وتوحيد سياساتها الخارجية والأمنية ، والتى لو تحققت فإن الاتحاد الأوربى سوف يلعب على الساحة الدولية دورا أساسيا مستقلا عن كل من الولايات المتحدة وروسيا ، وخاصة بعد ترتيب علاقاته مع دول شرق ووسط أوربا .

وأما اليابان . فقد أصبحت عملاقا اقتصاديا يملك التقنية المتقدمة التى تنافس التقنية الأمريكية . وقد بدأت تتجه نحو لعب دور سياسى دولى يتفق مع إمكاناتها الاقتصادية والتقنية الهائلة .

وأما الصين ، فإن معدلات التنمية الاقتصادية العالية فيها ـ إلى جانب إمكاناتها البشرية والعسكرية ـ ترشحها لأن تكون فى المستقبل القريب أحد الأقطاب الدولية .

ويمكن القول بأن الدول الآسيوية المسماة بالنمور الآسيوية تتقدم هى الأخرى نحو المشاركة فى تشكيل ملامح العالم الجديد .

ثالثا : التعاون السوفيتى الأمريكى فى التصدى للمشاكل الإقليمية وإيجاد حلول لها. فقد أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران وتم انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان وانسحبت القوات الكوبية من أنجولا وناميبيا وحصلت الأخيرة على استقلالها ، كما انسحبت القوات الفيتنامية من كامبوديا وعاد الوفاق السوفيتى الصينى وسقط نظام أورتيجا فى نيكاراجوا واستردت الأغلبية السوداء حقوقها فى جنوب افريقيا .

وإذا كان الكثير من المشاكل الإقليمية القديمة قد سويت أو بدىء فى تسويتها . فإن مشكلة القوميات قد تفجرت فى الاتحاد السوفيتى وعدد من الدول الأخرى ، وخاصة فى يوغوسلافيا وتسببت فى الحروب والاضطرابات .

رابعا : تعاظم دور الأمم المتحدة نتيجة للوفاق الأمريكى السوفيتى (ثم الروسى)، فقد امتد التعاون بين الدولتين العظميين إلى هذه المنظمة الدولية بعد أن كان لجوء إحداهما لاستعمال حق الاعتراض (الفيتو) يؤدى إلى شل أعمال مجلس الأمن. وقد تجلى هذا التعاون فى مواجهة الغزو العراقى للكويت حيث تمكنت الولايات المتحدة من استصدار العديد من القرارات التى مكنتها من إقامة التحالف والتدخل العسكرى ضده وتحرير الكويت ثم فرض العزلة الدولية على النظام العراقى ، ويبدو أن الولايات المتحدة أصبحت تعتمد على الأمم المتحدة فى تنفيذ سياستها الدولية بهدف إسباغ الشرعية الدولية عليها .

خامسا : انحسار دور مجموعة عدم الانحياز وضعف نفوذ العالم الثالث بوجه عام فى ظل الوفاق الدولى مع تدهور أوضاعه الاقتصادية نتيجة للثورة التكنولوجية التى قللت من الاعتماد على المواد الخام ، وتراكم ديونه وازدياد تبعيته لاقتصاديات الدول الرأسمالية .

كما خسرت حركات وقضايا التحرر الوطنى الدعم والمساندة اللذين كان يقدمهما له الاتحاد السوفيتى بعد التغيير الذى أدخله جورباتشوف على سياسة بلاده الخارجية وكانت الدول العربية فى مقدمة الدول التى تأثرت بهذه السياسة الجديدة .

سادسا : انتشار المبادىء الليبرالية ومذهب السوق الحرة على مستوى العالم واضمحلال المذهب الاشتراكى وشيوع المجتمعات الاستهلاكية فى الدول التى كانت تدين بالاشتراكية ، سواء فى الاتحاد السوفيتى أو دول شرق أوربا ودول العالم الثالث ، وسقوط النظم الشمولية .

سابعا : الاتجاه إلى إقامة التكتلات الاقتصادية الضخمة . فقد ازداد عدد الدول أعضاء الجماعة الأوربية ، وبدأت المفاوضات بينها وبين دول منظمة الإفتا للانضمام إليها ، كما تتطلع دول شرق ووسط أوربا إلى عقد اتفاقات معها ومن ناحية أخرى ، عقدت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك اتفاقا لإقامة تكتل اقتصادي تواجه به التكتل الاقتصادى الأوربى ، وإقامة تكتل آسيوى مماثل .

الفصل الثانى

رياح التغيير فى الشرق الأوسط

العالم العربى فى الثمانينات

ظلت صفحة الحوار القومى بجريدة الأهرام لمدة عام ـــ بدأ فى فبراير ١٩٨٥ ـ مجالا لحوار شاركت فيه نخبة من رجال الفكر والسياسة المصريين والعرب بشأن المأزق العربى وكيفية الخروج منه ، وقد أعقب نشر تلك المقالات حوار حول الأوضاع العربية والحلول المقترحة . وتضمن الكتاب الذى أصدرته دار الأهرام تحت عنوان « المأزق العربى » تحليلا للمقالات وندوة الحوار يتلخص فيما يلى :

أولا : أن ثمة اتفاقا على أولوية ثلاث قضايا هى : عودة مصر إلى أسرة الدول العربية ـ والديموقراطية ـ وحل القضية الفلسطينية .

ثانيا : أهم أسباب المأزق العربى الراهن بحسب ترتيبها هى : هزيمة ١٩٦٧ ـ وغياب مصر ـ واتفاقات كامب ديفيد ـ ومساندة الولايات المتحدة لإسرائيل .

ثالثا : بالنسبة للحلول المقترحة ، فإن التركيز على : عودة مصر للصف العربى ـ وقضية الديموقراطية ـ وحل القضية الفلسطينية ـ ومواجهة أمريكا وإسرائيل ـ وتسوية الخلافات العربية ـ والتخلص من التبعية ـ وحل مشكلة لبنان ـ وإلغاء اتفاقات كامب ديفيد ـ وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ـ وتعديل ميثاق الأمم المتحدة .

والواقع أن أوضاع العالم العربى كانت فى مطلع الثمانينات متردية وتتطلب بذل الجهود المخلصة من أجل إصلاحها .

كانت القطعية العربية لمصر لاتزال قائمة منذ توقيعها اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل ، وكان لغياب دور مصر القيادى آثاره الملموسة على النظام العربى الإقليمى - والمتمثل فى الجامعة العربية - فى تفجر الخلافات بين عدد من الدول العربية دون التمكن من تسويتها .

ووقع الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ وحصار إسرائيل عاصمة عربية لأول مرة وارتكاب مذابح صابرة وشاتيلا .

وفى مصر ، اغتيل أنور السادات وبدا منذ تولى حسنى مبارك الرئاسة أنه ينوى انتهاج سياسة جديدة تختلف عن تلك التى سببت الفرقة العربية . ولم يكن متصورا أن يبدأ حكمه بإنهاء اتفاقات كامب ديفيد بل تابعت مصر مباحثات الحكم الذاتى فى موعدها الذى كان محددا . ولكن الغزو الإسرائيلى للبنان وما صاحبه من فظائع أديا إلى اتخاذ مبارك لقراره بسحب السفير المصرى من إسرائيل ، وإلى قطع مباحثات الحكم الذاتى نهائيا ، ثم إعلان انتهاء كامب ديفيد من الناحية العملية .

وبدأ تطور الأوضاع العربية . ويرصد التقرير الاستراتيجى العربى — الذى تصدره صحيفة الأهرام - لعام ١٩٨٧ أربعة مظاهر رئيسية للصحوة العربية هى : تحقيق قدر كبير من السيطرة على الصراعات الملتهبة فى الوطن العربى - وتلطيف المنافسات والخصومات العربية - والاقتراب من وضع إطار معقول للتراضى بين الدول العربية ، وخاصة فيما يتعلق بحل الصراع العربى الإسرائيلى والحرب العراقية الإيرانية — واندلاع الانتفاضة الفلسطينية .

ومع نهاية عام ١٩٨٧ ، أمكن تهدئة الأوضاع فى لبنان ، وتحققت المصالحة بين الفصائل الفلسطينية خلال اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر ، وأعيدت العلاقات بين الجزائر والمغرب ، ووضعت مشكلة الصحراء الغربية على طريق التسوية السياسية ، وتمت المصالحة وإعادة العلاقات بين ليبيا وتونس ، والمصالحة بين ليبيا والعراق ، وعقد الاتفاق بين الأردن ومنظمة التحرير ، كما تحقق قدر من الإجماع العربى تجاه الحرب العراقية الإيرانية فى مؤتمر عمان بانضمام سوريا إلى الموقف العربى فى مواجهة إيران .

وكان من أهم التطورات عودة مصر إلى الصف العربى . فقد قرر مؤتمر القمة العربية المنعقد فى عمان السماح بعودة العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية ، وسرعان ما أعيدت هذه العلاقات ، وعادت مصر عام ١٩٨٩ لاحتلال مقعدها فى الجامعة العربية فى مؤتمر القمة الطارىء فى الدار البيضاء .

وفى ديسمبر ١٩٨٧ هبت الانتفاضة الفلسطينية التى دفعت بالجهود السلمية لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى . واتجهت الدول العربية إلى المطالبة بان تكون التسوية عن طريق مؤتمر دولى تشارك فيه الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن .

وقد شهدت الثمانينات إقامة تجمعات عربية فرعية إلى جانب الجامعة العربية . فإلى جانب مجلس التعاون الخليجى أقامت مصر والعراق والأردن واليمن مجلس التعاون العربى، وبدأت الاتصالات والاجتماعات لإقامة اتحاد بين دول المغرب العربى .

ومن ناحية أخرى . أدركت الدول العربية ضرورة إصلاح الجامعة العربية وزيادة فاعليتها، فاستؤنفت أعمال اللجنة المكلفة بتعديل ميثاقها واتجهت إلى الأخذ بنظام الأغلبية فى إصدار قراراتها وإقامة محكمة لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء .

وكان من الطبيعى أن تؤثر التطورات الجذرية على الساحة الدولية وبدء تشكل نظام عالمى جديد على الأوضاع فى العالم العربى والشرق الأوسط بوجه عام . ولعل أهم تلك التطورات ما طرأ على سياسة الاتحاد السوفيتى من تغيير جذرى . فقد انتهجت موسكو سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط، فتخلت عن دورها التقليدى ـ خلال فترة الحرب الباردة ـ فى مساندة القضايا العربية وتزويد الدول العربية بالسلاح ، وسايرت الولايات المتحدة فى مساعى التسوية السلمية ، وطبعت علاقاتها مع إسرائيل وفتحت أبوابها أمام المهاجرين اليهود إليها . كما أدى انفراد الولايات المتحدة بالدور القيادى على الساحة الدولية إلى تزايد مخاوف الدول العربية بسبب السياسة الأمريكية الممالئة لإسرائيل . وقد انعكست هذه المخاوف على أعمال القمة العربية فى بغداد فى مايو ١٩٩٠ حيث ظهر الانقسام بين الدول المعتدلة والمتشددة فى مواجهة الأوضاع الدولية الجديدة . ولاشك فى أن إسرائيل وجدت فى تبوأ الولايات المتحدة مركز القيادة الدولية ما يطمئنها على مستقبلها بين دول الشرق الأوسط.

وبعد تحرير الكويت من الغزو العراقى ، بدأت مرحلة جديدة تميزت بتردى الأوضاع العربية وانقسام العالم العربى بين معسكرين، أحدهما يجمع الدول التى تحالفت

مع الولايات المتحـدة من أجل تحرير الكويت ويشمل دول الخليج ومصر وسوريـا بوجه خـاص ، والآخـر يجمع الـدول التى كـانت تتعـاطف مع النظـام العـراقى ، وفـرضت العقوبات الدولية على العراق ولاتزال قائمة حتى الآن .

الشرق الأوسط فى أعقاب حرب الخليج

وصلت رياح التغيير إلى الشرق الأوسط وانتقلت إلى دولـه الأفكار الليبراليـة وآليات السوق الحرة والخصخصة ، كما ارتفعت الـدعوة إلى الديموقراطية والحريـات السياسية . وقـد كـانت لانهيـار الاتحاد السوفيتـى وكتلته ، ومـواقفـه الجديـدة من مشـاكل الشرق الأوسط آثارهما القوية على الدول العربية على نحو ما سبق ذكره .

كما امتدت آثار ثورة الخمينى فى إيران إلى دول المنطقة فانتشر المد الإسلامى فى كثير من الـدول العربيـة ، وقويت شـوكة الحركـات الإسلاميـة فى الأراضى الفلسطينية المحتلـة (حماس والجهاد) وفى لبنان (حزب الله) وازدادت عمليـاتها ضد الاحتلال الإسرائيلى . وانتهجت حكومـة إيران سياسة راديكـالية بمحاولة تصـدير ثورتها ومسانـدة الحركات الإسلامية فى الدول العربية ، وبدأت تسعى إلى القيام بدور رئيسى فى الخليج .

وكانت حرب الخليج نقطة تحول حاسـم فى الشرق الأوسط . فقد أظهرت مدى قوة التدمير للأسلحـة الحديثة ، وأكدت سيطرة الولايات المتحـدة على مقدرات المنطقة ، كما أثبتت عجـز إسرائيل عن القيام بـدورها السابـق كحليف استراتيجى للولايـات المتحدة والدول الغـربية ، فضـلا عن التشكيك فى نظريـة الأمن الإسرائيلى القائمـة على احتلال الأراضى بعد وصول صواريخ صدام إلى أراضيها .

وأدت الحرب إلى تردى الأوضاع العربية وإضعاف المشاعر القومية التى كانت موجهة ضد إسرائيـل ، فقد جاءت المخـاطر من داخـل العالم العربـى ذاته وأصبح العـرب أكثر تقبلا للسلام مع الدولة العبرية .

كما ثبت عجـز النظام الإقليمى العـربى المتمثل فى الجامعـة العـربية والـذى لم يستطع الحيلولة دون وقـوع العدوان العراقى ، وأصبحت الجامعة غير قادرة على القيـام بدورها نتيجة الانقسامات بين أعضائها .

وأصبحت المنطقة مهيأة للدعوة لنظام إقليمى جديد لايقتصر على الجامعة العربية ، بل يتسع لبقية دولها ــ بما فيها إسرائيل وإيـران وتركيـا ـ وقـد أدى نجاح تجربـة مؤتمر الأمن

والتعاون الأوربى إلى التفكير فى نظام شرق أوسطى مماثل يقوم على مستوى دول المنطقة فى مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية وغيرها ، وتحل فى إطاره المشاكل الإقليمية المختلفة .

وقد وجدت الولايات المتحدة الظروف القائمة عقب حرب الخليج ملائمة لإقامة النظام الإقليمى الجديد ودفع عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل ، فتقدمت بمبادرتها لعقد مؤتمر مدريد .

ومع ذلك ، فإن استمرار فرض العقوبات على العراق وعزله ـ هو وإيران ـ عن النظام الإقليمى من شأنهما أن يقللا من فاعليته .

الفصـل الثالث

المسألة الفلسطينية قبل الانتفاضة

عندما تولى رونالد ريجان رئاسة الولايات المتحدة فى نوفمبر ١٩٨٠ ، كانت المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى متـوقفة ثم دخلت المرحلة الثانية التى كانت تستهدف الاتفاق على مبادىء لتنفيذ كامب ديفيد فى أكتوبر ١٩٨١ .

وكان أرييل شارون يشن حربه فى الأراضى الفلسطينيـة المحتلة ضد العناصر الوطنية ويحاول السير قدما فى تنفيذ مخططاته للقضـاء على نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية ودعم «روابط القرى » التى يعدها للتعـاون مع إسرائيل وقبول الحكم الذاتى الإدارى المحدود الذى ترفضه المنظمة .

وكانت مصر تشعـر بعزلتها عن العالم العـربى الذى استجاب لقرارات قمـة بغداد ، وأعلن القطيعة الكاملة معها . ورغم إلحاح مصر على إسرائيل لكى تتخذ إجراءات لبناء الثقة مع الفلسطينيين حتـى يمكن إشراكهم فى المباحثات ، فقـد كانت سيـاسة حكـومة بيجين كفيلة بهدم ثقتهم فى أى كلام يقال عن تحسين أحوالهم وإدارة شئونهم بأنفسهم .

وعندمـا تعثرت المبـاحثات وثبت فشل « روابـط القرى » ، اتجه شارون بـأنظاره إلى لبنان ، وتخمرت فى ذهنه فكرة ضرب منظمة التحرير فى موقع قيادتها وتصفية وجودها فى الأراضى اللبنـانية . وكـانت خطته طمـوحة لا تكتفى بتحقيق هـذا الهدف ، بل تسعى كذلك إلى تنصيب حليف لإسرائيل رئيسا للجمهوريـة اللبنانية ، وبذلك تؤمن إسرائيل حدودهـا الشمالية وتتمكن من فـرض النظام الـذى تراه فى الأراضى الفلسطينيـة المحتلة بغير معارضة .

وتـوجـه شارون إلى الـولايـات المتحـدة ليعـرض خطته على ألكسـانـدرهيج وز
الخارجية ، وعاد واثقا من أنه حصل على النور الأخضر من الإدارة الأمريكية الجديدة

والواقع أن إدارة الرئيس ريجان كانت قد أعلنت سيـاستها الخارجية القائمة على :
أسـاسى ، هو تعبئـة كل الطاقـات ضد الاتحاد السـوفيتى ونظامـه الشيوعى فى العـا
وخرج هيج باستراتيجيـة سماها « التوافق الاستراتيجى strategic consensus » وت
على تكتيل أصدقاء الولايات المتحـدة فى ائتلاف ضد ما أسماه ريجان « إمبراطورية الش
قاصدا الاتحاد السوفيتـى وحلفاءه وأصدقاءه فى العالم . وكانت سماء العـلاقات الد
قد تلبـدت بغيوم حرب باردة جـديدة ، وخاصـة بعد أن قام الاتحاد السوفيتى بـاحت
أفغانستان . ولم يكن يعنى ريجان وإدارته أن تكون ثمة خـلافات أو نزاعات بين أصـ
الولايات المتحدة الذين يشكلون هذا التوافق الاستراتيجى ، فالهدف الأسمى هو ضـ
النفوذ السوفيتى فى كل مكان .

وكـانت نظـرة ريجان إلى إسرائيل أنها الحليف الأول للـولايـات المتحـدة فى الش
الأوسط ، والـرصيد الاستراتيجى الـذى تعتمـد عليه فى المنطقـة ، وهى التى يجب
الولايات المتحدة أن ترتبط معها باتفاقات تعاون استراتيجى فى مواجهة الاتحاد السو
وأعوانه .

ولم يبـد ريجان اهتماما كبيرا بمبـاحثات الحكم الـذاتى ، ولم يجد داعيـا فى مبدأ الا
لتعيين ممثل خاص له فيهـا على نحو ما فعل كارتر لتأكيد دور الـولايات المتحدة كشر
كامل فى المباحثات ، وإنما تأخر تعيين هذا الممثل فى شخص ريتشارد فيربانكس حتى
١٩٨٢ .

كما عدل عن مواقف الادارات الأمريكية السابقة التى تعتبر الاستيطان الاسرائيـ
للأراضى الفلسطينية المحتلة غير مشروع .

وكان الرئيس حسنى مبارك قد تولى الحكم فى أواخر عام ١٩٨١ ، وساورت حكـ
بيجين الشكـوك بشأن استمرار سيـاسة الـرئيس السابق أنـور السادات ، وحـاولت
مباحثات الحكم الـذاتى والتوصل إلى اتفاق قبل إتمام الانسحاب مـن سيناء ، وحا
مصر بدورها إزالة الشكوك الإسرائيلية بمواصلة المباحثات فى المواعيد المحددة لها :
حاولت إسرائيل تصعيـد موقفها وطلبت نقل هـذه المباحثات إلى القـدس ، أبدت
رفضها القـاطع وتوقفت المباحثات بـالرغم من مسعى الولايات المتحـدة بين البلدي

محاولات أخيرة لتقريب وجهات النظر فى المسائل الخلافية . ولما وقع الغزو الإسرائيلى للأراضى اللبنانية فى يونيو ١٩٨٢ ، أعلنت مصر وقف المباحثات نهائيا .

وانتهت المعارك الدموية فى لبنان إلى نتائج لم يكن يتوقعها شارون وحكومته . فرغم نجاح إسرائيل فى إجلاء منظمة التحرير عن الأراضى اللبنانية ، فقد انتقلت قيادة المنظمة وإدارتها إلى تونس ، ورغم انتخاب بشير الجميل رئيسا للبنان ، فإنه لم يمض فى منصبه طويلا إلى أن اغتيل ، ورغم محاولة فرض اتفاقية إسرائيلية لبنانية فقد رفض البرلمان اللبنانى التصديق عليها . وكانت آثار الحرب اللبنانية داخل إسرائيل وخيمة ، فقد أدت إلى انقسام الرأى العام الإسرائيلى بصورة لم تعرفها إسرائيل منذ إنشائها . فقد شارون منصبه كوزير للدفاع ، كما فقد ألكساندر هيج منصبه كوزير لخارجية الولايات المتحدة . وقد قوبل تعيين جورج شولتز محله بارتياح الدول العربية حيث اتبع سياسة أكثر تعقلا واعتدالا من سلفه .

وقد دفعت الأوضاع القائمة فى الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب اللبنانية الرئيس الأمريكى رونالد ريجان إلى إعلان مبادرة جديدة فى أول سبتمبر ١٩٨٢ .

واستهل مبادرته بإبداء الارتياح لإجلاء منظمة التحرير من بيروت ذاكراً أن الوقت قد حان للتوصل إلى سلام شامل وعادل فى الشرق الأوسط ، وأن الحرب فى لبنان أظهرت أمرين : الأول هو أن الخسائر التى منيت بها المنظمة لم تضعف من تطلع الشعب الفلسطينى إلى حل عادل لمطالبه . والثانى هو أن انتصارات إسرائيل العسكرية لا تحقق لها وحدها السلام بين إسرائيل وجاراتها ، ويجب التوفيق بين الحقوق المشروعة للفلسطينيين والمتطلبات الأمنية لإسرائيل ، كما يجب توسيع المشاركة فى عملية السلام بانضمام الأردن والفلسطينيين إليها .

وتقوم مبادرة ريجان على أساس تنفيذ اتفاقات كامب ديفيد ، وتتناول الفترة الانتقالية مؤكدة أن الولايات المتحدة تؤيد إعطاء الفلسطينيين سلطة حقيقية على أنفسهم وعلى الأرض ومواردها مع ضمانات عادلة بشأن المياه ، كما تؤيد إقامة روابط مشاركة بين الضفة الغربية وغزة وبين الأردن ، وتؤيد كذلك تجميد الاستيطان تجميداً حقيقيا ، ولكنها تعارض إزالة المستوطنات القائمة فى الوقت الحالى ، وفى الوقت نفسه تعارض أية إجراءات من شأنها إعطاء حقوق سيادية لا لإسرائيل ولا للفلسطينيين باستثناء مسئولية إسرائيل عن الأمن الخارجى .

كما تتناول الوضع النهائى ، فتتضمن أن الولايات المتحدة ترى انطباق القرار ٢٤٢ على الضفة الغربية وقطاع غزة الذى يتطلب انسحاب إسرائيل فى مقابل السلام ، أما الحدود فيجب تحديدها فى المفاوضات ، ويتوقف مدى الانسحاب على طبيعة السلام وترتيبات الأمن . كما تعتقد الولايات المتحدة أن المشكلة الفلسطينية لايمكن حلها عن طريق بسط السيادة الإسرائيلية أو عن طريق إقامة دولة فلسطينية ، كما أنها لا تؤيد تفسير حق تقرير المصير بأنه لايعنى سوى إقامة هذه الدولة ، وإنما ترى أن يكون الحل فى إقامة علاقة مشاركة بين الضفة الغربية وغزة وبين الأردن . أما القدس ومصير المستوطنات فهما من المسائل التى تعالج فى مفاوضات الوضع النهائى .

ويتبين من مبادرة ريجان أن الولايات المتحدة ظلت متمسكة بفكرة الحل المرحلى للمسألة الفلسطينية ، بل وبخطة كامب ديفيد ذاتها ، وإن كانت تفصح فى المبادرة عن رأيها فى الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة بإقامة كيان فلسطينى يتمتع بحكم ذاتى حقيقى ويرتبط بعلاقة المشاركة مع الأردن . كما تتميز المبادرة بأنها تطالب بالوقف الفورى للاستيطان الإسرائيلى فى تلك الأراضى .

وقد بادر مجلس الوزراء الإسرائيلى برفض المبادرة باعتبارها مخالفة لاتفاقات كامب ديفيد ، كما رفضها المجلس الوطنى الفلسطينى فى فبراير ١٩٨٣ باعتبارها تنكر حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما لاتعترف بمنظمة التحرير . وفشلت المبادرة .

وتزامنت مبادرة ريجان مع المبادرة العربية المعروفة بخطة فاس والتى أقرها مؤتمر القمة العربية فى ٦ سبتمبر ١٩٨٢ ، وتقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وإزالة المستوطنات ، وضمان حرية العبادة فى الأماكن المقدسة ، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والعودة أو التعويض بقيادة منظمة التحرير وإقامة فترة انتقالية لعدة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدة تنشأ بعدها دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس . ووضع ضمانات سلام لكل دول المنطقة مع ضمان مجلس الأمن لتنفيذ هذه المبادىء .

وقد قوبلت المبادرة العربية باستحسان الدول الغربية التى رأت فيها نوعا من التحرك العربى الإيجابى ، وخاصة بما تعنيه ضمنا من الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود كدولة .

وشهد عام ١٩٨٤ تجديد رئاسة رونالد ريجان ، كما أجريت خلاله الانتخابات

الإسرائيلية، ولكن نتائجها غير الحاسمة أدت إلى ائتلاف تكتل الليكود مع حزب العمل والاتفاق على تولى رئاسة الحكومة بالتناوب بين كل من اسحق شامير وشيمون بيريس وقد تولى الأخير الرئاسة حتى عام ١٩٨٦ . أما منصب وزير الدفاع ، فقد تولاه اسحق رابين.

وأصبحت الظروف مهيأة لبذل مزيد من الجهود لاستئناف عملية السلام فى الشرق الأوسط وفى خريف عام ١٩٨٤ زار ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية المنطقة وأمضى فيها عدة أسابيع . وكان الملك حسين قد أبدى الاستعداد للمشاركة فى عملية السلام خلال زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة وأعرب كل من الرئيس مبارك والملك فهد عن رغبتيهما فى قيام الولايات المتحدة بمساع جديدة . كما ركز الرئيس المصرى على ضرورة التعامل مع منظمة التحرير ، واقترح القادة العرب عقد مؤتمر دولى للسلام بمشاركة الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن .

وفى ١١ فبراير ١٩٨٥ ، عقدت منظمة التحرير مع الأردن اتفاقا بشأن العمل المشترك، يتضمن إجراء مفاوضات من خلال مؤتمر دولى تشارك فيه الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن مع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير التى تكون مشاركتها ضمن وفد أردنى فلسطينى مشترك ، وتكون التسوية للمسألة الفلسطينية قائمة على أسس : الانسحاب الإسرائيلى من كل الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير فى إطار اتحاد كونفيدرالىّ بين دولتى الأردن وفلسطين بعد الانسحاب الإسرائيلى ، وحل مشكلة اللاجئين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، وحل المسألة الفلسطينية بجميع جوانبها .

ولكن جورج شولتز ظل يعارض فكرة المؤتمر الدولى إلا إذا كان آلية رمزية لا تتدخل فى المفاوضات بين الأطراف . كما تمسكت الإدارة الأمريكية بضرورة دخول الأردن فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ، وعلقت الاستجابة لطلب الأردن من الأسلحة على هذا الشرط .

وكان الملك حسين يأمل فى إقناع الإدارة الأمريكية بإجراء اتصالات مع وفد أردنى فلسطينى مشترك يضم ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إقناع الأخيرة بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ثم يعقب ذلك عقد مؤتمر دولى وإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ، ولكن ياسر عرفات اشترط لقبول القرار المذكور الإشارة إلى حقوق الشعب الفلسطينى، وخاصة حق تقرير المصير . وأرسل حسين إلى الولايات المتحدة كشفا بأسماء بعض الفلسطينيين واختارت واشنجتون شخصين واحداً من الضفة الغربية

والآخر من غـزة، ولكنها عادت تطالب بإجـراء مفاوضات مباشرة رافضـة فكرة المؤتمر الدولى . وكـادت الاتصالات تنجح وسـافر مساعـد وزير الخارجيـة ريتشارد ميرفى إلى عمان للقاء وفد أردنى فلسطينى، ولكن الرئيس ريجان عاد فاشترط استبعاد أى فلسطينى ينتمى إلى منظمـة التحـرير، ورفض المؤتمر الـدولى متمسكـا بـالمفاوضـات المبـاشرة مع إسرائيل، ولم يتم اللقاء .

وألقى الملك حسين فى ١٩ فبرايـر ١٩٨٦ خطـابـا مستفيضـا كشف فيـه النقـاب عن اتصالاتـه مع الإدارة الأمريكيـة ، كما أظهر تعذر استمـرار التنسيق والعمل المشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وألغت المنظمـة الاتفاق الذى سبق أن عقدته مع الأردن فى ١١ فبراير ١٩٨٥ .

وظلت الـدول العربيـة متمسكة بعقـد مؤتمر للسـلام فى الشرق الأوسط يشارك فيـه الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن ، تأكيدا للشرعية الدولية وضمانا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وأبدى شيمون بيريس وزير خارجية إسرائيل عدم اعتراضه على إطار دولى تجرى فيه المفاوضات المباشرة ، كما بدأ جورج شولتز يخفف من معارضته لفكرة المؤتمر الدولى .

وفى لقاء سرى تم بين الملك حسين وشيمون بيريس فى لنـدن فى ١١ـ أبريل ١٩٨٧ ، توصلا إلى الاتفاق على ألا يكون للمؤتمر الدولى المقترح حق التدخل فى المفاوضات سواء بإبـداء الرأى أو الاعتراض على الاتفـاقيات التى يتـم توصل الأطـراف إليها من خـلال مفـاوضاتهم الثنـائيـة . واتفقا على افتتـاح المؤتمر بحضور ممثلى الـدول دائمـة العضويـة لمجلس الأمن والأطراف التى تقبل القـرار ٢٤٢ . ولكن إسحق شامير ، الذى كـان قد تـولى رئاسـة الحكومـة بعـد بيريس ، رفض اقتراح عقـد مـؤتمر دولى وتنصل من اتفـاق حسين/ بيريس .

الفصـل الرابـع

المقاومة والانتفاضة الفلسطينية

كان الاتجاه السـائد لدى سكـان الضفة الغـربية عقـب الاحتلال الإسرائيلى فى يـونيو ١٩٦٧ هو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليها قبل الحرب وإعادة الضفة إلى سلطة المملكة الهاشميـة، ليس من قبيل الـولاء للحكم الأردنى، وإنما من أجل إيجاد رابطـة مع دولـة عـربيـة تحول دون انعـزالهم عن العـالم العـربـى ، والحيلـولـة دون ضم إسرائيل للضفة، وخاصة بعد أن اتضحت نياتها فى تهويد الأراضى العربية .

وكانت إسرائيل من جانبها تـرى فى الأردن الطرف الذى تتفاوض معه بشأن مستقبل الضفة الغربية ، وقد انتهجت سياسة الجسور المفتوحة وسمحت باستمرار دفع الحكومة الأردنية مرتبات الموظفين فيها .

وظهرت منـذ بدايـة الاحتلال مقاومـة سكان الضفة وغـزة للسياسـات والممارسات الإسرائيليـة ، فقـد أعلن أكثر من مـائة من زعمائهما معـارضتهم لضم إسرائيل للقـدس الشرقيـة ، وفى أكتـوبـر ١٩٦٧ وقع ١٢٩ من الـزعماء ـــ ومن بينهم حكمت المصرى ـ «الميثـاق الوطنى لعـرب الضفة الغـربيـة » ، ونددوا فيـه بضم القدس منتقـدين الموقف السلبى للحكومة الأردنية، ولكنهم أبدوا فيه معـارضتهم لفكرة إقامة دولة فلسطينية فى الضفة لأنها ستكون دولة تابعة لإسرائيل .

وفى الوقت الذى لجأت فيـه إسرائيل إلى إبعاد العناصر الوطنيـة النشطة ، واصلت ما أسمتـه بسياسـة عدم التـدخل، وسمحت باستمـرار ممارسـة العمد والمجـالس البلديـة أعمالهم .

وخـلال السنـوات الثـلاث الأولى لـلاحتـلال ، جـرت اتصـالات بين السلطـات الإسرائيلية وعـدد من الزعماء لمناقشـة فكرة إقـامة كيان فلسطينى فى الضفـة ، ويبدو أن

الهدف منها كان ممارسة إسرائيل نوعا من الضغط على الملك حسين . وقد تزعم الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية عدد من الزعماء، من بينهم المحامى عزيز شحادة ومحمد الجعبرى. كما أيد الحزب الشيوعى الأردنى الفلسطينى حق الشعب الفلسطينى فى ممارسة حق تقرير المصير وإقامة دولته على أساس قرار التقسيم .

وفى قطاع غزة ، بدأ نشاط المقاومة مباشرة عقب الاحتلال الإسرائيلى ، وفى سبتمبر ١٩٦٧ ، أصدرت الجبهة الوطنية الموحدة (التى تضم الشيوعيين والبعثيين ومنظمة التحرير الفلسطينية وعددا من المستقلين) ميثاقها المتضمن أهدافها فى عودة الإدارة العربية كنقطة البداية لتحرير فلسطين ورفض أية خيارات أخرى مثل عودة الإدارة الأردنية أو التدويل أو إقامة كيان فلسطينى تابع لإسرائيل .

وقد كان لمعركة الكرامة التى خاضها رجال المقاومة الفلسطينيون بنجاح فى مارس ١٩٦٨ ضد القوات الإسرائيلية أثرها فى إلهاب المشاعر الوطنية .

ومع مضى الوقت دون التوصل لتسوية بشأن الأراضى المحتلة ، فقد سكان الضفة الغربية وغزة الأمل فى الحلول السلمية ، وظهرت طبقة جديدة من القيادات الوطنية لتحل محل القيادات التقليدية ، وضعف تأثير الأخيرة على الرأى العام الفلسطينى واضطرت إلى قطع اتصالاتها مع السلطات الإسرائيلية وسحب مشروعاتها .

وقد أدت أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠ إلى تدهور النفوذ الأردنى فى الضفة وغزة وارتباط المقاومة الوطنية فى الداخل بمنظمة التحرير الفلسطينية .

وفى يناير ١٩٧٣ ، اتخذ المجلس الوطنى الفلسطينى قرارا بإنشاء جهاز جديد فى الأراضى المحتلة لتنسيق نشاط المقاومة فيها ، فشكلت فى شهر أغسطس الجبهة الوطنية فى الأراضى المحتلة التى أعلنت فى بيان لها رفض تمثيل الأردن للشعب الفلسطينى . وازداد نفوذ الجبهة فلجأت إسرائيل إلى إبعاد ثمانية من قادتها إلى الأردن ، الأمر الذى أدى بدوره إلى قيام التظاهرات للتنديد بقرار الإبعاد .

وأدى النجاح الذى أحرزته منظمة التحرير على الساحة الدولية ، وخاصة دعوة ياسر عرفات لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تأييد المنظمة الجارف من قبل سكان الأراضى المحتلة ، ذلك التأييد الذى تجلى فى نتائج الانتخابات البلدية التى أجريت فى أبريل ١٩٧٦ وفاز فيها أنصار المنظمة فوزاً كاسحا .

وكانت ردود الفعل لزيارة السادات للقدس متباينة ، فرغم التأييد العام للزيارة وتطلعهم لما قد تسفر عنه من إنهاء الاحتلال الإسرائيلى ، فإن ما انتهت إليه الأمور من

عقد اتفاقات كامب ديفيد قد خيب آمال الفلسطينيين فى الداخل ووقع ٩٦ منهم بيانا يعارضون فيه هذه الاتفاقات .

وشكلت « لجنة التوجيه القومى » بهدف مقاومة اتفاقات كامب ديفيد، وتمكنت عام ١٩٧٨ من تنظيم تظاهرات معارضة لها ، فتصدت لها إسرائيل وقامت بإبعاد اثنين من العمد (محمد ملحم وفهد القواسمة) فى مايو ١٩٨٠ واعتدى بعض الإسرائيليين بقنبلة أصابوا بها بسام الشكعة ، وقامت السلطات الإسرائيلية بحل الجبهة .

وقد ازدادت أعمال البطش الإسرائيلية منذ تولى تجمع الليكود برئاسة مناحم بيجين الحكم عام ١٩٧٧ ، كما انتهجت حكومته سياسة تكثيف بناء المستوطنات والاستيلاء على الأراضى الفلسطينية بكل الوسائل .

وفى خريف ١٩٨١ ومع وضوح صعوبة توصل مباحثات الحكم الذاتى إلى اتفاق ، قررت الحكومة الإسرائيلية اتباع سياسة جديدة ، فأقامت إدارة مدنية فى الضفة الغربية وقطاع غزة برئاسة ميناحيم ميلسن على نحو ما سبقت الإشارة إليه، وبدأت فى تنفيذ فكرة تشكيل « روابط القرى » بهدف إيجاد طبقة من العملاء الفلسطينيين ـ تقدم لهم إسرائيل الأموال والمزايا وبعض السلطات ـ والاستعانة بهم لضرب نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية ، وتنفيذ خطة الحكم الذاتى الإدارى حسبما يراها بيجين .

وقد فشلت السياسة الجديدة لحكومة بيجين ، فقد حاربت العناصر الوطنية « روابط القرى » واغتيل مصطفى دودين زعيم هذه الروابط ، وأنزلت إسرائيل نقمتها على سكان الضفة ، فتصاعدت أعمال البطش والاعتقال والعقوبات الجماعية وعمليات الإبعاد وهدم المنازل .

ولجأ شارون إلى غزو لبنان فى صيف ١٩٨٢ بهدف إنزال ضربة قاصمة بمنظمة التحرير واضطرها إلى نقل قيادتها وقواتها من الأراضى اللبنانية .

وواصل اسحق شامير سياسة مناحم بيجين ، وجعل هدفه الأول هو زرع المستوطنات الإسرائيلية فى كل بقعة من الأراضى الفلسطينية بقصد ضمها الفعلى لإسرائيل .

وظلت غزة بمقاومتها المتواصلة للاحتلال الإسرائيلى قنبلة موقوتة معرضة للانفجار فى أى وقت ، فمع اكتظاظها بالسكان ومخيمات اللاجئين وسوء الأحوال الاقتصادية

كانت أنشطة المقاومة تسبب للقوات الإسرائيلية المشاكل المستمرة فيها . وعندما وقع حادث ٨ ديسمبر ١٩٨٧ فى غزة ، لم يكن يتوقع أحد أن هذا اليوم سوف يسجل فى التاريخ بأنه يمثل بداية مرحلة حاسمة فى مسيرة القضية الفلسطينية ، وبفتح صفحة جديدة فى مسيرة السلام فى الشرق الأوسط . ففى ذلك اليوم صدمت سيارة نقل إسرائيلية إحدى السيارات التى كانت تقل عمالا فلسطينيين وقتلت أربعة من المارة وأصابت عددا آخر ، وسرت بين سكان غزة الرواية عن الحادث مؤكدة أنه كان عملا انتقاميا متعمداً من جانب الإسرائيليين ردا على مقتل اثنين على أيدى الفلسطينيين فى اليوم السابق .

وفى مساء اليوم كان سكان غزة يتداولون منشورا يتناول هذا الحادث المتعمد ، وفى اليوم التالى نشرت صحيفة الفجر التى تصدر فى القدس الشرقية النبأ . وسرعان ما نزلت الجماهير إلى الشوارع مرددة النداءات للجهاد . وداهمت دورية إسرائيلية معسكر جبالية فى غزة ، فاستقبلتها جماهير المتظاهرين بالحجارة ، وقفز بعض الصبية على سيارة الدورية الإسرائيلية والتقط بعضهم المدفع الرشاش الذى كان يحمله أحد الجنود ، ولم يرهب الصبية الطلقات النارية للجنود، بل تمكنوا من إيقاف سيارة الجيش الإسرائيلى وتطويقها . وشجع حادث معسكر جبالية سكان غزة فخرجت الآلاف إلى الشوارع فى تظاهرات صاخبة . وامتدت غضبة الجماهير إلى سائر أنحاء غزة والضفة الغربية . وهب الشعب الفلسطينى فى انتفاضة شاملة ضد الاحتلال الإسرائيلى ، وظلت الانتفاضة الفلسطينية مستمرة طوال السنوات التالية حتى اليوم ، فقد فاض الكيل بالفلسطينيين النازحين تحت نير الاحتلال العسكرى الإسرائيلى، فعقدوا العزم على مقاومته ولو بإلقاء الحجارة على الجنود المدججين بأحدث الأسلحة . ونقلت شاشات التليفزيون فى كل أنحاء العالم هذه المشاهد اليومية التى تصور مصرع الأطفال والنساء برصاص جنود الاحتلال فى معارك غير متكافئة بين مطلقى الرصاصات والقنابل وقاذفى الحجارة . وتحرك الرأى العام فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول .

وكان لابد من حل سياسى ، فقد ثبت أن القسوة البالغة التى أمر إسحق رابين جنوده باستعمالها ضد الصبية الفلسطينيين، بما فى ذلك تكسير عظامهم غير كافية لإخماد الانتفاضة .

وقد أكد البيان رقم (١) الصادر من قيادة الانتفاضة فى ٨ يناير ١٩٨٨ الولاء لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومالبثت بياناتها التالية أن صدرت حاملة توقيع « منظمة التحرير

الفلسطينية ـ القيادة العليا للانتفاضة فى الأراضى المحتلة » وأيا كانت صحة ما قيل من أن المنظمة فوجئت ، كغيرها ، بقيام الانتفاضة ، فإن حقيقة الأمر هى أن قادتها كانوا إما أعضاء فى المنظمة أو من أنصارها .

وقد عملت منظمة التحرير منذ البداية على دعم الانتفاضة والسعى لمساندتها عربيا ودوليا ،وقررت اللجنة المركزية فى ٩ يناير ١٩٨٨ تشكيل لجنة عليا لمتابعة تطورات الانتفاضة ومساندتها بكل الوسائل . وقرر مؤتمر القمة العربية فى الجزائر فى شهر يونيو التالى توفير كل أشكال المساعدات ، بما فيها الدعم المالى ، للشعب الفلسطينى من أجل مواصلة مقاومته وثورته الجماهيرية تحت قيادة منظمة التحرير .

وسرعان ما بدأت آثار الانتفاضة الفلسطينية تظهر على المستويين الإقليمى والدولى . . فقد كان على إسرائيل أن تقدم الحل السياسى بعد أن أيقنت من أن البطش العسكرى لن يؤدى إلى إخمادها ، كما رأت منظمة التحرير أن الوقت قد حان لاتخاذ مواقف تسمح بدفع عملية السلام . أما الأردن ، فقد أدرك أن الشعب الفلسطينى لابد أن يتولى مقاليد أموره بيده .

وفى ٣١ يوليو ١٩٨٨ ، أدلى الملك حسين ببيان هام أعلن فيه قطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية . وهكذا أنهى ملك الأردن وضعا دوليا كان قائما منذ أعقاب حرب ١٩٤٨ عندما ضم الملك عبد الله الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن .

وقد أفسح قرار الملك حسين الطريق أمام منظمة التحرير لتتولى المسئولية فى مواجهة إسرائيل ، فمنذ قرار مؤتمر القمة العربية فى الرباط أصبحت الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى الذى تعترف به الدول العربية . وبعد القرار الأردنى ، سقط «الخيار الأردنى » الذى ظل حزب العمل الإسرائيلى يرى فيه السبيل لتسوية المسألة الفلسطينية على أساس تسوية إقليمية يعقدها مع الأردن .

أما الليكود واليمين الإسرائيلى ، فقد ظلت تسيطر عليهما أفكار الضم الفعلى للضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما أجزاء من أرض إسرائيل ، أما الأردن فهو فى رأيهم الوطن الفلسطينى البديل .

وقد أدى قرار الملك حسين إلى تعديل حزب العمل موقفه من الخيار الأردنى ، مستبدلا به نوعا من الخيار الفلسطينى ، فأصبح يرى من الضرورى حل مشكلة الضفة

الغربيـة وقطاع غـزة مع الفلسطينيين على أساس إقـامة كيـان فلسطينى فيهما وارتبـاطه ـ فيدراليا أوكونفيدراليا ـ مع الأردن .

وعلى أية حال ، فقد أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى تحريك المواقف السياسية لكل من منظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة على نحو ما نعرضه فى الصفحات التالية .

الفصل الخامس

منظمة التحرير والتسوية السياسية

سبقت الإشارة إلى أن الميثاق الوطنى الفلسطينى تبنى الكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين ، وكانت التسوية السياسية التى تدعو إليها منظمة التحرير هى إقامة دولة علمانية ديموقراطية فى كافة الأراضى الفلسطينية ـ بحدودها تحت الانتداب البريطانى ـ يتمتع فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون على السواء بالحقوق والواجبات .

وقد بدأت الدعوة إلى إقامة سلطة وطنية فى أية أجزاء تتحرر من الاحتلال الإسرائيلى فى بيان أصدره نايف حواتمة فى فبراير ١٩٧٤ متضمنا هذه الدعوة ومدافعا عن هذه الفكرة التى رأى أنها تستهدف إنهاء الاحتلال والوقوف فى وجه الحلول الاستعمارية ، وأن على الفلسطينيين اتباع سياسة دولية من شأنها تمكين الشعب الفلسطينى من الاعتماد على نفسه والوقوف على أرضه . وقد ندد البيان بما تدعيه القوى الانتهازية من أن السلطة الوطنية لن تكون لديها الوسائل الاقتصادية الضرورية ذاكرا أن الإمكانات التى لديها ستكون أعظم مما لدى كثير من الدول الافريقية والآسيوية التى حصلت على استقلالها .

وقد وافق المجلس الوطنى الفلسطينى فى ٨ يونيو ١٩٧٤ على فكرة إنشاء سلطة وطنية على أية أجزاء تتحرر من الأراضى الفلسطينية باعتبارها خطوة فى سبيل إقامة الدولة الفلسطينية الديموقراطية ، وأدى هذا الموقف إلى فتح الطريق أمام إشراك المنظمة فى المساعى السلمية .

وقد سبقت الإشارة إلى العقبات التى كانت تحول دون التعامل مع المنظمة كطرف فى تلك المساعى ، والتى تمثلت فى الشروط التى وضعها هنرى كيسنجر (قبول القرار ٢٤٢

والاعتراف بوجود إسرائيل كدولة ونبذ العنف والإرهاب) والتزمت بها الحكومة الأمريكية ، فى الوقت الذى تمسكت المنظمة فيه برفض قبول القرار ٢٤٢ ، وذلك بالإضافة إلى صعوبة التوصل لصيغة مشاركة المنظمة - حتى فى حالة قبولها للقرار المذكور - مع الأردن فى التفاوض بشأن الضفة الغربية وغزة . وقد ظهرت هذه الصعوبات واضحة فى الوقت الذى كان الرئيس الأمريكى جيمى كارتر يجرى الاتصالات والمباحثات لعقدمؤتمر جنيف .

فلما قامت الانتفاضة الفلسطينية ثم أعلن الملك حسين إنهاء روابط الأردن القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ، كان على المنظمة أن تتقدم بحل سياسى مقبول للمسألة الفلسطينية ، واتخذت المنظمة قراراتها التاريخية فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، حيث أعلن المجلس « باسم الله وباسم الشعب العربى الفلسطينى قيام دولة فلسطين على التراب الفلسطينى بعاصمتها القدس الشريف » .

كما تضمنت قرارات المجلس « ضرورة عقد مؤتمر دولى فعال لموضوع الشرق الأوسط وقضيته المحورية المسألة الفلسطينية » تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة الدول الدائمة العضوية لمجلس الأمن وكل أطراف النزاع فى المنطقة ، بما فيها وعلى قدم المساواة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وعلى اعتبار أن مؤتمر السلام الدولى سيعقد على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه الوطنية المشروعة ، وبصفة خاصة حقه فى تقرير المصير وفقا لمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بحق الشعوب فى تقرير المصير ومبدأ عدم جواز اكتساب أراضى الغير بالقوة أو الغزو الحربى ، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسألة الفلسطينية .

وهكذا ، استجابت منظمة التحرير الفلسطينية لدعوة الدول الصديقة التى ظلت تلح عليها لكى تجد الصيغة التى تمكنها من قبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ دون التخلى عن مطالب الشعب الفلسطينى فى الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة وخاصة حق تقرير المصير . كما أعلنت ، فى الوقت نفسه ، قيام دولة فلسطين التى حالت الظروف الفلسطينية والعربية والدولية دون قيامها عام ١٩٤٧ إثر قرار التقسيم .

وأصبح الطريق ممهداً لنجاح مساعى السلام فى المنطقة ، وقيام منظمة التحرير بالتحرك على الساحة الدولية ، وبعد أن رفضت الولايات المتحدة منح ياسر عرفات تأشيرة دخول لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك ، انتقلت

الجمعية العامة إلى جينف حيث ألقى فى ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ كلمة أكد فيها من جديد قبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ العنف وأتبع ذلك بمؤتمر صحفى أكد فيه هذه المواقف .

ولعب وزير خارجية السويد دورا حاسما بين الزعيم الفلسطينى وبين الإدارة الأمريكية انتهت إلى إصدار الرئيس ريجان بيانا أعلن فيه أن المنظمة استجابت للشروط التى وضعتها الولايات المتحدة لإجراء حوار معها ، وأنه صرح للخارجية الأمريكية ببدء الحوار مع ممثلى المنظمة .

وبدأ الحوار فى تونس بين السفير الأمريكى والحكم بلعاوى ممثل المنظمة ، واستمر حوالى ١٨ شهرا، ثم توقف عقب حادث التسلل داخل إسرائيل الذى اتهم أبو العباس بتدبيره، وطلبت الولايات المتحدة من المنظمة إدانة الحادث ومجازاة مرتكبيه ولكن المنظمة رفضت .

وكما كان متوقعا ، فإن الانتفاضة الفلسطينية أدت إلى تحريك الموقف الدولى وبذل جهود جديدة لدفع عملية السلام .

فقد قام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية برحلتين إلى الشرق الأوسط ثم تقدم فى ١٨ مارس بمبادرة أمريكية جديدة .

وقد أخذت مبادرة شولتز بفكرة المؤتمر الدولى ـ التى كان يطالب بها العرب ـ ولكن كإطار رمزى للمفاوضات ، فتضمنت قيام سكرتير عام الأمم المتحدة بتوجيه الدعوة إلى الأطراف والأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن على أساس قبول قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ العنف والإرهاب . وبعد أسبوعين تبدأ المفاوضات بين إسرائيل والأطراف العربية بشأن فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات . وبعد سبعة شهور تبدأ المفاوضات بشأن الوضع النهائى .

وتحدد المبادرة جدولاً زمنيا لانتهاء مفاوضات الفترة الانتقالية خلال ستة أشهر ، ومفاوضات الوضع النهائى خلال عام واحد . وتكون مشاركة الفلسطينيين من خلال وفد مشترك مع الأردن يتفاوض مع وفد إسرائيلى .

أما المؤتمر الدولى فلا تكون له سلطة فرض الحلول أو الاعتراض على ما يتوصل إليه الأطراف ، وإنما يجوز لهؤلاء تقديم تقارير إليه عن حالة المفاوضات .

وتشارك الولايات المتحدة فى كافة المفاوضات، وستتقدم بمشروع اتفاق منذ بدايتها .

وتتميز مبادرة شولتز عن المبادرات السابقة بأنها تأخذ بفكرة المؤتمر الدولى ، وبإجراء المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية بالتزامن مع مفاوضات الوضع النهائى بما يجعل الارتباط بينهما قائما . كما أنها تقتصر الفترة الانتقالية من خمس سنوات إلى ثلاث ، وتحدد جدولا زمنيا للانتهاء منهما . وقد رفض إسحق شامير المبادرة وطلبت مصر بعض الإيضاحات بشأنها .

الفصــل السـادس

المشروعات الإسرائيلية ومبادرة شامير

عجزت القوة العسكـرية الإسرائيلية تماما عن إخماد الانتفاضـة ، فلم تجد رصاصات المدافع الـرشـاشـة والقنابـل فى مواجهـة الحجـارة التى كـانت كل سـلاح الثـائرين على الاحتلال الإسرائيلى ، ولم تفلح السياسة التى أعلنها إسحق رابين وزير الدفاع فى حكومة شامير بتكسير عظام الصبية الذين يقاومون الجنود .

وأيقن القادة الإسرائيليون أن الحل العسكرى لن يخمد الانتفاضة ، وأنه لابد من حل سياسى عـاجل قبل أن يستفحل الخطـر ويهدد إسرائيل ذاتها ، خـاصـة بعـد أن أبـدى الفلسطينيون من سكان إسرائيل تعاطفهم مع الانتفاضـة وتأييدهم لأهدافها ، كما بدأت مظاهر التذمر فى صفوف قوات الاحتلال نفسها ، واستيقظت ضمائر بعض الجنود الذين لم يدربوا لمثل هـذه المعارك ولاتستريح نفوسهم لقتل صبية عزل إلا من أحجـار يقذفونها تعبيرا عن كراهيتهم للاحتلال الأجنبى .

وشعـر الساسـة الإسرائيليون بأن الصـورة التى حـرصوا على نقلهـا إلى العالم طـوال عشرين عامـا عن السياسـة المعتدلة التى يمارسـونها فى الأراضى المحتلة ، وعن استكـانة الشعب الفلسطينى وازدياد تقدمه ورفاهيتـه وارتفاع مستوى معيشته أكثر بكثير عن بقية الشعوب العربية المجاورة ، هذه الصورة قد اهتزت وظهرت قسوة الاحتلال البالغة أمام أبصار الشعب الأمريكى وغيره من شعوب العالم .

وبدأ رجال الفكر والسياسة الإسرائيليون يعبرون عن أفكارهم ويعلنون مشروعاتهم لتسـويـة النـزاع العـربى الإسرائيلى . واتجه كثير منهم إلى اقتراح الحلـول الفيـدراليـة أو

الكونفيدرالية . ففى عام ١٩٨٨ ، طرح جاد يعقوبى وزير الاتصالات الإسرائيلى وأحد زعماء حزب العمل مشروعا يقوم على أساس إقامة اتحاد كونفيدرالى أردنى فلسطينى ونزع سلاح الأراضى التى تحتلها إسرائيل باستثناء القدس التى لا تكون موضوعا للحوار بل توضع فيها ترتيبات تراعى الحساسيات الدينية للعرب ، ويبقى الجيش الإسرائيلى على طول نهر الأردن والخط الفاصل بين إسرائيل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة ، أما المستوطنات الإسرائيلية فيستمر بقاؤها .

أما شيمون بيريس زعيم حزب العمل ، فقد أعلن فى مارس ١٩٨٩ عن خطة للحل على نمط البنيلوكس يقوم على إنشاء ثلاثة كيانات مرتبطة باتحاد فيدرالى أوكونفيدرالى من كيان فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة يكون منزوع السلاح ومن الأردن وإسرائيل . ويطبق فى الكيان الفلسطينى نظام الحكم الذاتى فى مرحلة أولى ، وفى المرحلة الثانية يحق للفلسطينيين الاختيار بين الاتحاد مع الأردن أو إسرائيل وإقامة تعاون اقتصادى معهما . وتبقى القدس موحدة كما تبقى المستوطنات ، ويظل الجيش الإسرائيلى فى مناطق محددة من الأراضى المحتلة وخاصة على طول نهر الأردن .

ومن الدراسات الهامة تلك التى أجريت فى معهد جافى بجامعة تل أبيب ، وقد تضمن تقريره الذى نشر عام ١٩٨٩ ، والذى شارك فى إعداده عشرون باحثا استراتيجيا من بينهم أهارون ياريف وشلوموجازيت وشخصيات من خارج إسرائيل من بينهم مارتن انديك مدير معهد واشنجتون لدراسات الشرق الأدنى ، تضمن هذا التقرير مناقشة ستة بدائل وقام باستبعادها وهى : استمرار الوضع الراهن ـ والحكم الذاتى كحل نهائى ـ وضم الأراضى المحتلة ـ وإقامة دولة فلسطينية ـ والانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة ـ وإقامة اتحاد فيدرالى أردنى فلسطينى .

أما البديل السابع الذى تبناه التقرير فهو أن توافق إسرائيل على أربعة مبادىء هى : إن استمرار وجودها فى كل الأراضى المحتلة يكلفها ثمنا باهظا ـ وانه يمكن تحقيق أمن إسرائيل بالانتشار العسكرى ولكن بدون السيطرة على كل المناطق ـ وإذا أقيمت دولة فلسطينية فى معظم الضفة والقطاع فى نهاية العملية السلمية ، فليس من الضرورى أنها ستهدد أمن إسرائيل إذا اتخذت الإجراءات الأمنية اللازمة ـ وأنه من الضرورى إجراء مفاوضات مباشرة مع ممثلين معتمدين للفلسطينيين .

ومقابل ذلك ، فإن على الفلسطينيين : القبول بحق إسرائيل فى الوجود والاعتراف بشرعيتها كدولة ـ وعدم وضع شروط مسبقة ـ والقبول بفترة انتقالية وترتيبات أمنية لمدة

طويلة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة - والموافقة على مبدأ التنازلات الإقليمية من جانب الفلسطينيين والدول العربية .

وأخيرا - فإن التقرير يطالب إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات ، كما يطالب الفلسطينيين بالتوقف عن أعمال العنف .

وأما إسحق رابين ، فقد طرح فى يناير ١٩٨٩ مشروعا يقوم على أسس أربعة هى :

- وقف الانتفاضة

- إجراء انتخابات لاختيار ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة

- منح السكان حكما إداريا واسعا

- تحديد التسوية النهائية بعد حقبة زمنية يستطيع سكان الضفة والقطاع عند انتهائها الاختيار بين اتحاد كونفيدرالى مع الأردن أو مع إسرائيل .

وقد كانت لمشروع رابين ردود فعل واسعة ومتباينة بين التأييد والمعارضة .

والواقع أن الانتفاضة حركت المواقف السياسية الإسرائيلية ، ودفعت رجال الأحزاب والتجمعات السياسية والمفكرين إلى التفكير الجاد فى حل سياسى للقضية الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى بوجه عام .

وراجع الكثيرون أفكارهم السابقة ، وعلى سبيل المثال ، فإن أحد الصقور الإسرائيليين يهوشافات هاراكابى أصدر كتابا بعنوان « ساعة إسرائيل المصيرية » انتهى فيه إلى ضرورة قيام إسرائيل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وبدا أن رياح التغيير قد بلغت إسرائيل . ووجد إسحق شامير نفسه مضطرا إلى أن يتقدم بمشروعه للتسوية ، ولكنه كان مشروعا يعكس أفكاره الجامدة ، فقد ظل هو واليمين الإسرائيلى يرددان نفس الأفكار التى تنكر حقوق الفلسطينيين ، ويذهب بعضها إلى حد طرد الفلسطينيين إلى الأردن التى يرونها الوطن الفلسطينى البديل .

تقدم شامير بمبادرته فى ١٤ مايو ١٩٨٩ وحدد المبادىء التى تقوم على أساسها المبادرة وأهمها :

أولا : معارضة إقامة دولة فلسطينية إضافية (قاصداً ترديد ادعاءات الليكود بأن الأردن هو الدولة الفلسطينية)

ثانيا : عدم دخول إسرائيل فى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ثالثا : عدم إحداث تغيير فى وضع « يهودا والسامرة » وغزة إلا طبقا للخطوط الأساسية للحكومة الإسرائيلية .

أما عن الموضوعات التى تعالج فى عملية السلام ، فقد تضمنت المبادرة :

١ ــ أن السلام بين مصر وإسرائيل يشكل حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام فى المنطقة .

٢ ـ الدعوة لإقامة علاقات سلام بين إسرائيل وبين الدول العربية التى لا تزال فى حالة حرب معها ، وذلك من أجل تسوية شاملة للنزاع العربى الإسرائيلى ، وتتضمن هذه العلاقات الاعتراف والمفاوضات المباشرة وإنهاء المقاطعة وإقامة علاقات دبلوماسية وإنهاء النشاط العدائى فى المنظمات الدولية والتعاونين الإقليمى والثنائى .

٣ ـ تدعو إسرائيل إلى مسعى دولى لحل مشكلة اللاجئين العرب من سكان المخيمات فى يهودا والسامرة وقطاع غزة بهدف تحسين أحوالهم المعيشية وإعادة تأهيلهم مع استعداد إسرائيل للمشاركة فى هذا المسعى .

وأما بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد اقترح شامير فى مبادرته :

١ ـ إجراء انتخابات حرة وديموقراطية بينَ الفلسطينيين العرب من سكان « يهودا والسامرة » وغزة فى مناخ خال من العنف والتهديدات والإرهاب .

٢ ـ يتم فى هذه الانتخابات اختيار ممثلين لإجراء المفاوضات بشأن فترة انتقالية من الحكم الذاتى .

٣ ـ تجرى فى مرحلة لاحقة مفاوضات بشأن الحل الدائم تبحث فيها فى نفس الوقت كل الخيارات المقترحة لتسوية متفق عليها والتوصل للسلام بين إسرائيل والأردن .

٤ ـ تحدد المبادرة الإسرائيلية مرحلتين : الأولى اتفاق الفترة الانتقالية ، والثانية الحل

النهائى ، ويربط بين المرحلتين جدول زمنى ، وتقوم عملية السلام على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يشكلان أساس اتفاقات كامب ديفيد ، أما الفترة الانتقالية فتستمر لمدة خمس سنوات ، وتبدأ مفاوضات الوضع الدائم فى أقرب وقت على ألا تتجاوز السنة الثالثة للفترة الانتقالية .

٥ ـ وعن الفترة الانتقالية : تذكر المبادرة أن السكان العرب الفلسطينيين ليهودا والسامرة وقطاع غزة سوف يمنحون حكما ذاتيا self - rule يتولون بمقتضاه إدارة شئون حياتهم اليومية ، وتستمر إسرائيل مسئولة عن الأمن والشئون الخارجية وكل المسائل المتعلقة بالمواطنين الإسرائيليين فى يهودا والسامرة وقطاع غزة .

٦ ـ وبالنسبة للحل الدائم ، يكون لكل طرف أن يعرض للمناقشة أية موضوعات يراها . ويجب أن يكون الهدف هو التوصل لحل دائم مقبول للأطراف المتفاوضة وترتيبات السلام والحدود بين إسرائيل والأردن .

٧ ـ وأما عن الأطراف المشاركة فى المفاوضات الخاصة بالمرحلتين ، ففى المرحلة الانتقالية تشارك إسرائيل والممثلون المنتخبون للعرب الفلسطينيين من سكان يهودا والسامرة ، كما ستدعى مصر والأردن للمشاركة إذا رغبا فى ذلك ـ وفى مرحلة الحل الدائم ، تشارك إسرائيل والممثلون الفلسطينيون (المشار إليهم) والأردن ، كما يمكن لمصر المشاركة .

٨ ـ وأخيرا تضمنت المبادرة الإسرائيلية التفاصيل المقترحة لتنفيذها .

ولا تختلف المبادرة كثيراً عن اتفاق كامب ديفيد ، فهى تقترح تسوية المسألة الفلسطينية على مرحلتين بدءا بالمرحلة الانتقالية للحكم الذاتى ، وتتضمن نفس إجراءات المفاوضات ونفس أطرافها ، ولكنها ترتد بمساعى السلام خطوات إلى الوراء بما تتضمنه من رفض مسبق لإقامة الدولة الفلسطينية فى حين أن اتفاقات كامب ديفيد كانت ـ على الأقل نظريا ـ تترك تحديد الوضع النهائى بكل خياراته مفتوحا أمام المفاوضات التى تجرى فى مرحلة لاحقة . كما أن مبادرة شامير تعلن رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وتمسكه باستمرار سياسته تجاه الأراضى الفلسطينية المحتلة .

وكانت إدارة الرئيس ريجان فى أواخر عهدها ، ولم يمنع توقف الحوار الأمريكى الفلسطينى من مواصلة الجهود من أجل عقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط .

ولما كان من المستحيل إقناع إسحق شامير بالتفاوض مع منظمة التحرير ، فقد ركزت الولايات المتحدة جهودها على محاولة إقناع المنظمة بالاكتفاء بتشكيل وفد فلسطينى توافق عليه دون مشاركتها بنفسها ، ووافقت منظمة التحرير بشرط قيامها باختيار وفد يضم شخصيات من القدس العربية ومن فلسطينيى الخارج .

وطالبت المنظمة بانسحاب إسرائيل جزئيا من الأراضى المحتلة للتحضير للانتخابات ووضع جدول زمنى للانسحاب الشامل على مراحل خلال ٢٧ شهرا ، وإشراف الأمم المتحدة على الانتخابات مع تحديد موعد لإعلان استقلال الدولة الفلسطينية .

وتقدمت مصر للقيام بدور بين الجانبين ، وطرحت خطة من عشر نقاط على النحو التالى :

١ ـ ضرورة اشتراك الفلسطينيين فى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة فى الانتخابات بالتصويت والترشيح .

٢ ـ حرية التعبير السياسى .

٣ ـ الإشراف الدولى على عملية الانتخاب

٤ ـ تعهد الحكومة الإسرائيلية بقبول نتائج الانتخاب

٥ ـ تعهد الحكومة الإسرائيلية بأن تكون الانتخابات خطوة تؤدى بعد المرحلة الانتقالية إلى حل نهائى على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وضمان أمن جميع دول المنطقة وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين .

٦ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية أثناء عملية الانتخاب لمسافة كيلو متر على الأقل خارج نطاق مراكز الانتخابات .

٧ ـ منع الإسرائيليين من دخول الضفة الغربية وقطاع غزة أيام الانتخاب .

٨ ـ ألا يستغرق الإعداد للانتخابات أكثر من شهرين وتتولاه لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية بمساعدة ممكنة للولايات المتحدة فى تشكيل اللجنة .

٩ ـ ضمان الولايات المتحدة كل النقاط السابقة .

١٠ ـ إيقاف الاستيطان .

وقد أثارت الخطة المصريـة الخلافات داخل إسرائيل ، ففى حين وافق شيمون بيريس على ثمان من النقاط ، أبدى رابين تحفظات عليها ، ورفضها تجمع الليكود .

وفى ١٠ أكتوبر ١٩٨٩ ، تقدم جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية بخطة من خمس نقاط هى :

١ ـ إقامة حوار بين وفدين إسرائيلى وفلسطينى فى القاهرة .

٢ ـ لا تحل مصر محل الفلسطينيين، بل تتشاور معهم ومع كل من إسرائيل والولايات المتحدة حول جوانب الحوار .

٣ ـ تكون مشاركة إسرائيل فى الحوار بعد إعداد قائمة بالفلسطينيين تكون مقبولة لها .

٤ ـ تكـون مشاركـة إسـرائيل فى الحوار على أسـاس مبادرة حكـومتها فى ١٤ مـايو ، ويكون الفلسطينيون مستعدين لمناقشة الانتخابات والعملية التفاوضية وفقا لهذه المبادرة ، وإنها تكـون لهم حرية إثـارة أية موضوعـات يرونها تساعـد على نجاح الانتخابات والعملية التفاوضية .

٥ ـ تقـترح الولايـات المتحدة ـ تيسـيراً للعمليـة ـ أن يجتمـع وزيرا خـارجية مصر وإسرائيل خلال أسبوعين .

وتقدمت إسرائيل بتعديلات اقترحتها على خطة بيكر ، ونشبت الخلافات بين أعضاء الحكومة الائتـلافية فيها بشأن الخطة وبسبب موقف شـامير من تكثيف عملية الاستيطان فى الأراضى المحتلـة لاستيعاب المهـاجرين الـروس رغم معارضـة الولايـات المتحدة . وانتهى الأمر إلى انسحاب حزب العمل من الحكومـة وإعادة شامير تشكيلها من عناصر من اليمين المتطرف .

وأدت بعض التطورات إلى توتـر العلاقات بين الولايات المتحدة ومنظمـة التحرير . فقد أطلق أحد الجنود الإسرائيليين النـار على بعض الفلسطينيين فى ريشون ليزيون وقتل سبعة منهم ، وتمسك يـاسر عرفات بأن تتخـذ الأمم المتحدة الإجراءات الكفيلـة بحماية الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلـة ، ووافقت الولايـات المتحدة على تأييـد إرسال ممثل للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى تلك الأراضى إلا أنه أثناء مناقشات مجلس الأمن، تمكنت إسرائيل من إحباط محاولة دبـرها أبو العباس عضو منظمة التحـرير للقيام بعملية فدائية داخل إسرائيل . وطلبت الـولايات المتحدة من المنظمة إدانـة هذا العمل ومحاسبة

أبى العباس ، فلما رفضت المنظمة الشروط الأمريكية أعلنت الـولايات المتحدة في يو ١٩٩٠ إنهاء الحوار معها وصـوتت ضد قرار الأمم المتحـدة بشأن الأوضاع فى الأراض المحتلة .

وهكذا كانت مساعـى السلام قد توقفت عندما بدأ صـدام حسين غزو الكويـت في أغسطس ١٩٩٠ .

الباب الثامن

مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

الفصـل الأول

الأوضاع العربية فى أعقاب حرب الخليج

ذكر وليام كوانت فى كتابه عن الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربى الإسرائيلى منذ ١٩٦٧ ، بعنوان « عمليـة السلام » أن وزارة الخارجيـة الأمريكيـة أجرت خـلال حرب الخليج تقويما لمواقف أطـراف النزاع بعـد انتهاء هـذه الحرب ، وتوصلت إلى أن الموقف العام سوف يكون مواتيا لدفع عملية السلام .

فسوف تحمل هـزيمة العـراق فى الحرب المتشددين من العـرب على الاقتناع بأن الحل العسكرى سيكـون مستحيلا ، وبأن قـواعد اللعبة فى مـرحلة الحرب البـاردة قد تغيرت بدليل تعاون الاتحاد السوفيتى مع الولايـات المتحدة فى مواجهة صدام حسين ، وسوف يقتنعون بأن الولايات المتحدة أصبحت تشغل المركز الرئيسى فى قيادة العالم .

كما سيدرك الفلسطينيون والأردنيـون أنهم فقدوا ما كانـوا يحصلون عليه من قبل من مساعدات الأنظمـة العربية ، ومن المتوقـع بالتالى أن يصبح الفلسطينيون أكثـر استجابة لأية دعوة جادة لعملية السلام .

أما سوريـا التى انضمت إلى التحالف الدولى ضد صـدام حسين ، فلم تكن الخارجية الأمريكيـة واثقة من موقفهـا بسبب اتجاهاتها السلبيـة السابقة من عمليـة السلام ، وإنما رأت ضرورة وضعها موضع الاختبار خاصـة بعد أن خرج الاتحاد السوفيتى من الحرب الباردة خـاسرا ، ولم تعد لـديه الرغبـة ولا القدرة على مـواصلة دعمه لـلأنظمة العـربية المتشددة . وعلقت الخارجية الأمريكيـة أهمية كبيرة على مشاركة سوريا بـاعتبارها تؤدى إلى إغراء إسرائيل على تعديل موقفها المتشدد .

ولاحظت وزارة الخارجية الأمريكية أن حرب الخليج أدت إلى عودة التضامن بين دول عربية لها أهميتها مثل مصر وسوريا والسعودية .

أما إسرائيل ، فبالرغم من معتقدات إسحق شامير الجامدة فإن سياسة ضبط النفس التى انتهجها خلال الحرب رغم تساقط الصواريخ العراقية على إسرائيل بدت مشجعة .

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ذاتها ، فإن إحرازها ذلك النصر الحاسم فى الحرب ونجاحها فى تشكيل تحالف دولى كبير بقيادتها قد عززا مركز الرئيس جورج بوش دوليا وداخليا ومهدا له الطريق لبذل مساع ناجحة لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط . ورأى رجال الخارجية الأمريكية أن من مصلحة الولايات المتحدة استتبات السلام الشامل فى هذه المنطقة ، تعزيزا للسلام الجزئى بين مصر وإسرائيل ، وتخفيفا للأعباء التى تتحملها الولايات المتحدة لدعم الدولة اليهودية سياسيا وعسكريا وماليا فضلا عن وضع حد للأوضاع القائمة فى الأراضى العربية المحتلة وممارسات إسرائيل فيها ، كما أنه لاشك فى أن نجاح أمريكا فى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة فى المنطقة يدعم علاقاتها مع الدول العربية ويصون مصالحها فيها .

ومن ناحية أخرى ، فإن عدم إيجاد تسوية سلمية قد يدفع بالمنطقة إلى حرب مدمرة خاصة مع انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها . فإذا كان صدام حسين لم يلجأ إلى استخدام ما لديه من أسلحة كيماوية ، ولم تكن لصواريخه فاعلية تذكر خلال الحرب ، فإن أحداً لا يستطيع التكهن بما يمكن أن تسببه حرب تنشب فى المنطقة بعد عقد من الزمان وقد تدفع الولايات المتحدة إلى التدخل .

تلك كانت خلاصة تقويم وزارة الخارجية الأمريكية للأوضاع المحتلة بعد انتهاء حرب الخليج ، ولاشك فى أنه تقويم سليم ثبتت صحته بقبول الأطراف الدعوة لمؤتمر مدريد .

أما منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد أدى موقفها الممالىء للرئيس العراقى صدام حسين ورفضها إدانة غزوه للكويت إلى الإضرار بصورتها العامة على الساحة الدولية ، فضلا عن تدهور علاقاتها مع السعودية والكويت وبقية الدول الخليجية وفتور علاقاتها مع مصر وبقية الدول العربية التى وقفت فى وجه العدوان العراقى . وأدى تدهور علاقاتها مع الدول الخليجية إلى فقدان الموارد المالية الضخمة التى كانت تحصل عليها سواء من حكوماتها أو من الجاليات الفلسطينية التى تعمل بها والتى اضطرت أعداد كبيرة منها إلى الرحيل منها فى أعقاب الحرب .

كما تأثر مركز الأردن دوليا بسبب اتخاذه نفس الموقف الممالىء لصدام حسين .

وأما إسرائيل ، فقد أثبتت حرب الخليج أنها عاجزة عن أن تقوم بأى دور خلالها سوى ضبط النفس والانصياع إلى طلب الولايات المتحدة الامتناع عن التدخل بأى شكل فى الأزمة وتلقى صواريخ صدام حسين دون الرد عليها . وقد ساد فيها الشعور بأن أهميتها الاستراتيجية كحليف للولايات المتحدة قد تراجعت ، بل إنها ربما أصبحت عبئا على الاستراتيجية الأمريكية . كما تزايدت مخاوفها من قيام الولايات المتحدة بتحسين علاقاتها مع الدول العربية على حسابها ، وخاصة بعد أن قررت إعفاء مصر من ديونها العسكرية وبيع صفقة سلاح كبيرة للسعودية ، وعملت على تحسين علاقاتها مع سوريا .

وقد أدى التقارب بين الولايات المتحدة وسوريا بعد مشاركة الأخيرة فى التحالف المشكل ضد صدام حسين وإرسالها القوات لمقاومة غزوه للكويت إلى تعديل موقفها من مساعى السلام الأمريكية ، خاصة بعد أن اتجهت الولايات المتحدة إلى الموافقة على عقد مؤتمر دولى للسلام . ولاشك أن سوريا قد وضعت فى تقديرها المتغيرات الدولية والموقف السوفيتى الجديد . ولم تكن ثمة صعوبة فى أن ينضم لبنان إلى العملية السلمية بعد أن وافقت سوريا على المشاركة فيها .

والواقع أن الظروف التى سادت منطقة الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب الخليجية كانت مواتية لدفع عملية السلام ، فقد كان تردى الأوضاع ومشاعر الإحباط العربية وازدياد نشاط الحركات المتطرفة واستمرار الانتفاضة وتزايد الصدامات المسلحة فى الأراضى الفلسطينية من بين العوامل التى دفعت الولايات المتحدة إلى المبادرة إلى إجراء الاتصالات بأطراف النزاع للدخول فى مفاوضات من أجل إقرار السلام .

وفى ٦ مارس ١٩٩١ ، ألقى الرئيس جورج بوش فى اجتماع مشترك لمجلسى النواب والشيوخ الأمريكيين خطابا أعلن فيه « إن علينا أن نعمل كل ما فى وسعنا لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية ، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين . . إن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام ، ويوفر الأمن لإسرائيل والاعتراف للفلسطينيين بالحقوق الوطنية المشروعة . . ولقد حان الوقت لوضع نهاية للنزاع العربى الإسرائيلى » .

وبدأ وزير الخارجية جيمس بيكر رحلاته المكوكية إلى الشرق الأوسط فى أعقاب خطاب الرئيس بوش .

الفصـل الثانى

الدعوة لمؤتمر مدريد

قـام جيمس بيكر وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة خـلال عام ١٩٩١ بثمانى رحـلات إلى الشرق الأوسط ، حيث أجرى اتصـالات ومفاوضات صعبة للتـوصل مع الأطراف إلى اتفاق بشأن عملية السلام .

وقد بـذل بيكر الجهـود من أجل انضمام سوريـا لعملية السـلام ، ولذا كـان عليه أن يستجيب لمطلب عقد مؤتمر دولى للتفاوض فى إطـاره بشأن التسوية . وإرضاء لإسرائيل كان لابد أن يكون هذا المؤتمر عديم الصـلاحية للتدخل فى المفاوضات بين الأطراف وألا يكون للأمم المتحدة دور فيه ، كما أنه فى حالة مشاركة الجماعة الأوربية فى المؤتمر فإن هذه المشاركة يجب أن تكون هامشية .

وقد استجاب بيكـر لشروط إسرائيل (وخاصة المؤتمر عديم السلطـات والمفاوضات المباشرة وتعـدد المسارات) ، وكانت شروطهـا للتفاوض بشأن المسألة الفلسطينيـة أكثر تشـدداً ، ولكن وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة وافق عليهـا . فقـد تمسك شـامير بأن يجرى التفاوض مع وفـد أردنى فلسطينى مشترك وأن يشكل الوفـد الفلسطينى من شخصيات من داخل الأراضى المحتلة ، وليس من الخارج وألا يشمل أحداً من سكان القدس . كما يتم التصدى للمسألة الفلسطينية على مرحلتين من المفاوضات ، الأولى بشأن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات من الحكم الذاتى الفلسطينى ، والأخرى قبل بـداية السنة الثالثة منها بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد تم الاتفاق مع الأطـراف العربية وإسرائيل على أن تجرى المفاوضـات الثنائية على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

كما تم الاتفاق على إجراء مفـاوضات متعددة الأطراف تتركز على قضايـا متنوعة على المستوى الإقليمى ، مثل الرقابة على الأسلحـة والأمن والمياه واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .

وبعد الاتفاق على تلك الأسس ، وجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ١٨ أكتـوبر ١٩٩١ الـدعـوة لعقـد مؤتمر مـدريـد ، كما وجهت الـولايـات المتحدة رسـائل تطمينـات إلى الأطراف معبرة عن وجهـة النظر الأمـريكية بشأن المفـاوضات وجـوانب التسوية .

وفى رسـالة التطمينـات الموجهة إلى إسرائيـل ، أكدت الـولايات المتحـدة الاعتراف باحتيـاجات إسرائيـل الأمنية وبضرورة التعاون الـوثيق بينهما لتلبيـة هذه الاحتيـاجات مشيرة إلى أن هذا المسار من المفاوضات مبنى على العلاقات الفريدة بين الدولتين وإدراك الـولايـات المتحـدة للتحـديـات التـى تـواجـه إسرائيل بسبب رفض جيرانها الاعتراف بوجودها ومحاولة تدميرها .

وأكـدت لها بقـاء الالتـزامـات الأمـريكيـة تجاه الأمن الإسرائيلى ، بما فى ذلك تثبيت تفوقها النوعى وإن إسرائيل تستحق حدوداً آمنة قـابلة للدفاع عنها على أن يتفق عليها فى مفاوضـات مباشرة بحيث تكون مقبـولة من جيرانها . كما أوضحت أن السـلام العادل والدائم يتحقق عبر محادثات تستند إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بما فى ذلك عقد اتفاقـات سلام وإقـامة عـلاقات دبلـوماسيـة كاملـة بين إسرائيل وجـاراتها . وأشارت الرسالة إلى التفسيرات المختلفـة للقرار ٢٤٢ موضحة موقف الولايـات المتحدة من عدم تأييـد إنشـاء دولـة فلسطينيـة أو ضـم المنـاطق التى تحتلهـا إسرائيل ، كما أشـارت إلى المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وعدم تأييد إيجاد ارتباط بين المفاوضات المختلفة . أما عن التمثيل الفلسطينـى ، فإن الولايات المتحـدة ترى أن يمثل الفلسطينيـون فى وفد أردنى فلسطينى مشترك ، وإن الفلسطينيين المشاركين يكونون من سكـان الضفة الغربية وغزة الـذين يقبلون المفـاوضات فى مسـارين وعلى مراحل ويـريدون العيش بسـلام مع إسرائيل . ولا تهدف الـولايات المتحـدة إلى الوصـول بمنظمة التحـرير الفلسطينيـة إلى داخل المسار التفاوضى أو حمل إسرائيل على التفاوض معها . وبعد أن تعرضت الرسالة إلى إجراءات المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين (حسبما سيأتى ذكره) أشارت إلى ما عبر عنه الإسرائيليـون من قلق بشأن الجولان ، وذكرت الـرسالـة أن الولايـات المتحدة ستؤيد ـ بـالنسبة لأية تسوية شاملة مع سوريـا فى سياق السلام ـ أن تضمن أمن إسرائيل

فى وجه أى هجوم تتعرض لـه من الجولان ، وستولى وزنا كبيراً لموقف إسرائيل المطالب بأن أى تسـويـة سلمية مع سـوريـا يجب أن تقـوم على بقـاء إسرائيل فى هضبـة الجولان وستكون على استعداد لاقتراح ضمانات أمريكية للترتيبات الأمنية فى حدود ما تتفق عليه إسرائيل وسوريـا ، وبما تسمح به التشريعـات الأمريكيـة . ثم تعرضت الـرسالـة للبنان ذاكرة أن الولايات المتحـدة تؤمن بأن لإسرائيل الحق فى الأمن على امتداد الحدود الشمالية كلها وستبقى ملتزمة بانسحاب كل القـوات الأجنبية من لبنان وتجريد كل الميليشيات من أسلحتها ، وأخيرا أكدت أن الـولايات المتحدة تستمر فى اعتبار معاهـدة السلام المصرية الإسرائيلية حجر الـزاوية للسياسة الأمريكيـة فى المنطقة وتؤيد إتمامهـا وإكمال الاتفاقات الملحقة بها .

أما رسالة التطمينات التى وجهتها الولايـات المتحدة إلى سوريا فقد أكدت أنها سوف تظل تـرفض الاعتراف بضم الجولان وتطبيق القانـون الإسرائيلى والتشريعات الإداريـة الإسرائيلية عليهـا وستظل ترفض النشاط الاستيطانى فى الأراضى المحتلـة وتعتبره عقبة أمام السـلام ، وأشارت إلى اقتراح الرئيس بـوش فى ٣١ مايو ١٩٩١ إلى الـرئيس الأسد بأن الولايـات المتحدة مستعدة لتقـديم ضمانات أمريكيـة لضمان الحدود التى تتفق عليها سوريا وإسرائيل . وأكدت استعداد الولايـات المتحدة العمل كوسيط أمين والمشاركة فى كل مراحل التفاوض بموافقة الأطراف .

وأما الرسالة الموجهة إلى لبنان ، فقد أكدت تأييد الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، وإنها تعتقـد بأن للبنـان الحق فى الاستقـلال ووحدة أراضيـه ضمن حـدوده المعترف بها دوليا ، وتؤمن فى الوقت نفسه بأن للبنان وإسرائيل الحق فى حدود آمنة ، كما أشارت إلى تأييد انسحاب القوات غير اللبنـانية ونزع السلاح من جميع الميليشيات ودعم جهود الحكومة اللبنانية من أجل بسط سلطتهـا على كل أراضيها من خلال تطبيق اتفاقية الطائف .

ولم تستطع التطمينـات التى قدمتها الـولايات المتحـدة إلى الفلسطينيين التخفيف من خيبـة الأمل والشعـور بـالظلم لـديهم بسبب الشروط المجحفـة التى تمسك بها شـامير وانصاعت إليها الولايات المتحدة ثمنا لاشتراكهم فى عملية السلام .

فقد وافق وزير الخارجيـة الأمريكية على ما اشترطه شامير بشأن طريقـة تشكيل الوفد الفلسطينى بحيث تقتصر عضويته على شخصيـات من سكان الضفة الغربيـة وقطاع غزة بـاستثناء القـدس الشرقية ، ولايضم فلسطينيين من الخارج ، وألا يكـون وفداً مستقـلا

بذاته، بل ضمن وفد أردنى فلسطينى مشترك ، وتجرى المفاوضات العربية الإسرائيلية فى مسارين ، أحدهما بين الدول العربية وإسرائيل والآخر بين إسرائيل والفلسطينيين . وتمر التسوية الفلسطينية بمراحل تبدأ بمفاوضات بشأن ترتيبات انتقالية للحكم الذاتى لفترة خمس سنوات ، وبدءاً من السنة الثالثة للفترة الانتقالية تجرى مفاوضات أخرى بشأن الوضع النهائى .

(والملاحظ أن تسوية القضية الفلسطينية على تلك المراحل ظلت هى العامل المشترك فى جميع المبادرات بدءا باتفاق كامب ديفيد ، وبعده فى مبادرة ريجان ، ثم مبادرة شامير ، وأخيرا فى عملية السلام التى بدأت بمؤتمر مدريد) .

ولم تكن منظمة التحرير الفلسطينية فى وضع يسمح لها برفض تلك الشروط . فقد أفقدها الموقف الذى اتخذته إبان حرب الخليج تعاطف قطاعات كبيرة من الرأى العام الأمريكى والأوربى ، كما جلب لها عداء السعودية والكويت وعدد من الدول العربية التى كانت تقدم لها القدر الأكبر من الدعم المالى . وكان على المنظمة أن تتخذ قرارا مصيريا إما أن تلحق بقطار السلام ، وإما أن تفوت على الشعب الفلسطينى فرصة يصعب تكرارها فى المستقبل القريب . وقررت المنظمة قبول الشروط القاسية بأمل التمكن من تغييرها من خلال عملية السلام ، وقد أثبتت التطورات سلامة قرارها .

أما رسالة التطمينات التى وجهتها الولايات المتحدة إلى فيصل الحسينى ـ الذى كان يتولى الاتصالات والمحادثات مع جيمس بيكر نيابة عن المنظمة ـ فقد تضمنت الكثير من المواقف الأمريكية المشجعة على الاشتراك فى المؤتمر ومفاوضاته ، إلا أنها كانت غير كافية .

فقد أكدت الرسالة أن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وأن العملية السلمية تسمح من خلال المفاوضات بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى وإقامة علاقات جديدة على أساس احترام الفلسطينيين والإسرائيليين كل منهما لأمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية ، وسيطرة الفلسطينيين على القرارات التى تؤثر على حياتهم ومستقبلهم ، وتتيح لهم المفاوضات التى تمكنهم من إثارة أية مسائل تهمهم للحصول على الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى والمشاركة فى تقرير مستقبلهم .

وبالنسبة للقدس ، أكدت الولايات المتحدة موقفها من عدم تقسيم المدينة من جديد وإن وضعها النهائى يتقرر من خلال المفاوضات . كما أكدت أنها لاتعترف بضم القدس

الشرقية أو توسيع حدودها البلدية ، وأنها ترى السماح للفلسطينيين من سكان القدس الشرقية بالاشتراك فى مفاوضات الوضع النهائى .

وبالنسبة للاجئين ، أكدت الرسالة تأييد الولايات المتحدة لمشاركة الفلسطينيين فى أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأنهم .

وأما الفترة الانتقالية ، فإن القصد منها هو النقل السلمى المنظم للسلطة من إسرائيل إلى الفلسطينيين .

وأما المفاوضات بشأن الوضع النهائى ، فإن هدف الولايات المتحدة هو الانتهاء منها قبل نهاية الفترة الانتقالية . وللفلسطينيين الحرية فى إثارة أية مسائل ومناقشة أية حلول مقترحة ، وليست الكونفيدرالية مستبعدة كنتيجة ممكنة لهذه المفاوضات .

وسوف تستمر معارضة الولايات المتحدة للنشاط الاستيطانى الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتعتبره عقبة فى طريق السلام .

وأخيرا ، فقد وعدت الولايات المتحدة فى رسالة التطمينات بالعمل على دفع المفاوضات ومساعدة الأطراف على التحرك قدما نحو السلام ، ذاكرة أن لأى طرف أن يتصل براعيى المؤتمر فى أى وقت ، وأنها على استعداد للاشتراك فى أية مرحلة من مراحل المفاوضات بموافقة أطرافها .

وقد حرص فيصل الحسينى بدوره على أن يسجل المواقف الفلسطينية ردا على الدعوة للاشتراك فى المؤتمر وعلى رسالة التطمينات الأمريكية . وقد نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية نص كتاب وجهه إلى وزير الخارجية الأمريكية تضمن تأكيد أن مواقفهم نابعة من البرنامج والأطر السياسية الفلسطينية ، وأن الاستجابة الفلسطينية تقوم على أساس مبادرة السلام الفلسطينية فى الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر عام ١٩٨٨ والتى تأكدت فى الدورة العشرين ، وأن قبول المشاركة فى المؤتمر ومفاوضاته اللاحقة تنفيذ لقرار المجلس المركزى فى ١٧ أكتوبر ١٩٩١ . كما أكد كتاب الحسينى أن حقيقة كون منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على عدم مشاركتها بشكل مباشر وبارز فى هذه العملية فى الوقت الحالى لايمس بأية صورة صفتها كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى ، فهى الهيئة الوحيدة المخولة والقادرة على التفاوض وعقد الاتفاقيات باسم الشعب الفلسطينى . وتضمن الكتاب كذلك تأكيد المواقف الفلسطينية بشأن حق اللاجئين فى العودة وفقا للقرار ١٩٤ والالتزام بحق تقرير المصير والتمسك

بـالقدس الشرقيـة والانسحـاب الإسرائيلى الكـامل ووقف الاستيطان وتقـديم الحمايـة للفلسطينيين تحت الاحتلال وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة .

· واختتم فيصل الحسينى كتـابـه ذاكراً أن قبـولهم للقيـود غير العادلـة والتى لامبرر لها لشكل المشاركـة الفلسطينية والذى يعود لتجـاوب راعيى المؤتمر مع الشروط الإسرائيلية المسبقة لايشكل بأية حال سابقة أو قبولا بالموقف التفاوضى الإسرائيلى .

وقد كانت مشـاركة الفلسطينيين فى مؤتمر مدريد موضوع منـاقشات المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعـه بالجزائر يـوم ٢٨ / ٩/ ١٩٩١ وصـدرت موافقتـه على المشاركـة بأغلبية الأصـوات ، وقوبلت المشاركـة الفلسطينية فى المؤتمر بمعـارضة قويـة من جانب قطاعات متعددة من الفلسطينيين فرفضت الفصائل الفلسطينية ـ عدا فتح ـ قرار المجلس الـوطنى ، وعارضت مـؤتمر السلام . وقـدم ١٢٠ من أعضاء المجلس الـوطنى مذكـرة مطـالبين بـرفض الشروط الأمـريكيـة للمفـاوضـات والتمسك بأن المنظمـة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . كما أعلنت (حماس) رفضها لعملية السلام . ومع مرور الـوقت دون إحراز تقـدم فى مفاوضات واشنجتـون ، ازدادت حدة المعـارضة فى الشارع الفلسطينى وأصبحت تشكل عامل ضغط شديد على وفد المفاوضات .

الفصل الثالث

مؤتمر مدريد

افتتح مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط أعماله فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ على مستوى وزراء الخارجية (عدا أسبانيا وإسرائيل اللتين مثل كلا منهما رئيس وزرائها) ، وخصص اليوم الأول للكلمات الافتتاحية لرئيس وزراء أسبانيا ، والرئيس الأمريكى جورج بوش ، والرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، وممثل الجماعة الأوربية هانز فان دين بروك ، ووزير الخارجية المصرية عمرو موسى .

وفى اليوم الثانى ألقى إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلى كلمة أكد فيها السيادة اليهودية على أرض إسرائيل متحدثا عن تاريخ الشعب اليهودى إلى أن أقام الدولة اليهودية التى رفضها العرب وحاربوها ورفضوا قرار التقسيم وإن هذا يعنى إلغاء القرار عملا . واستغلت الحكومات العربية ظروف الحرب الباردة لتحويل المنطقة إلى ساحة قتال وجندت الأغلبية العددية فى الأمم المتحدة من الدول الإسلامية والاتحاد السوفيتى لاتخاذ قرارات شوهت التاريخ ، ثم أشار إلى المؤتمر ذاكرا أنه ثمرة جهود أمريكية متواصلة تقوم على مشروع السلام الذى قدمته إسرائيل فى مايو ١٩٨٩ والقائم بدوره على أساس اتفاقيات كامب ديفيد معربا عن الأمل فى أن تكون الموافقة العربية على المحادثات المباشرة دليلا على إدراكها بأنه لا يوجد غير هذا الطريق للسلام الذى يعنى الاعتراف المتبادل ، فالنزاع يرجع إلى الرفض العربى للاعتراف بشرعية دولة إسرائيل ، وهدف التفاوض المباشر هو التوقيع على معاهدات سلام بين إسرائيل وجاراتها والاتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتى . وأنهى كلمته بمناشدة العرب إلغاء الجهاد ضد إسرائيل وشجب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية والتصريحات الداعية إلى القضاء على إسرائيل .

وألقى كلمة الوفد الفلسطينى الدكتور حيدر عبد الشافى ، فتحدث عن محاولات طمس هوية الشعب الفلسطينى ووقوعه ضحية الأسطورة التى تقول إن الأرض بدون شعب ، وقد رفض الشعب هذه المحاولات وقد جاءت انتفاضته دليلا على جلده ومثابرته ، ثم كانت دعوته لعرض قضيته على المؤتمر مشوهة لمسيرة الشعب الفلسطينى فالدعوة لمناقشة السلام موجهة إلى جزء من هذا الشعب وتتجاهل وحدته القومية والتاريخية والعضوية ، فقد انتزعوا من بين أشقائهم فى المنفى لكى يأتوا أمام المؤتمر كفلسطينيين تحت الاحتلال ، بينما هم يمثلون مصالح الشعب ككل كما حرموا من حق الاعتراف العلنى بالوفاء لقيادتهم ، ومضى عبد الشافى يؤكد الوفاء للقيادة الفلسطينية التى لايمكن فرض الرقابة عليها ، فهى رمز هويتهم الوطنية ووحدتها وحارس ماضيهم وحامى حاضرهم وأمل مستقبلهم ، وأشار إلى أن القدس منعت من حضور المؤتمر وأنها عاصمة وطنهم ودولتهم المرتقبة ، وضم إسرائيل لها غير مشروع . ودعا إلى وقف المستوطنات ورد الأرض والمياه العذبة وإزالة الأسلاك الشائكة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى ، ثم أشار عبد الشافى إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بناء على القرار ١٨١ والخطاب التاريخى فى ٨ ديسمبر ١٩٨٨ الذى أدى إلى انطلاق الحوار الفلسطينى الأمريكى منددا بإسرائيل التى ، على العكس ، وضعت العقبات أمام طريق السلام حتى إنها أقامت مستوطنات منذ يومين فقط . وأنهى خطابه قائلا إن فى الشرق الأوسط دولة مفقودة هى دولة فلسطين التى ينبغى أن تولد على أرض فلسطين .

كما ألقى كامل أبو جابر كلمة الأردن ، فتحدث عن السلام الشامل الذى يسير فيه جنبا إلى جنب تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام مع التنمية الاقتصادية الإقليمية فى الشرق الأوسط .

وألقى فاروق الشرع كلمة سوريا ، فأكد أن السلام لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من كل شبر من الأراضى العربية .

وركز فارس بويز فى كلمة لبنان على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى اللبنانية .

وخصص اليوم الثالث للتعقيب على الكلمات . وكان أبرز ما حدث فيه المواجهة الكلامية بين فاروق الشرع وإسحق شامير . واختتم المؤتمر أعماله بعد ذلك .

وعقد الـوفد الأردنى الفلسطينى المشترك جـولته التفاوضيـة الأولى فى مدريـد يوم ٣ نوفمبر ١٩٩١ . وأثار الـوفد الفلسطينى موضوع المسار الفلسطينى الذى يتـولى مناقشة المسائل الفلسطينية ، مشيراً إلى مـا تضمنه كتاب الدعوة إلى المؤتمر ، ومـؤكدا أنه لا يقبل أن يكون لجنة فرعيـة داخل الوفد . وألقى الدكتور حيدر عبد الشـافى رئيس الوفد كلمة أشار فيها إلى حق تقرير المصير وضرورة تطبيق اتفاقيـة جنيف الرابعة والتمسك بالقدس العربية ، كما أكد ضرورة التعامل مع منظمة التحرير .

وقد رد إلياكيم روبنشتاين رئيس الوفـد الإسرائيلى فأيد وجود مسارين فى المفاوضات ولكنـه ذكر أن الـوفد المشترك ضرورى لـلاتفـاق على المرحلة الانتقـالية حيث إن هنـاك مسائل مشتركـة مثل عبور الجسور وجوازات السفـر الأردنية . وعلق على ماذكـره عبد الشافى ذاكـرا أنه بـالنسبة لحق تقـرير المصير فإن لكل مـن الجانبين وجهة نظره ، أمـا حق العودة (للاجئين) فمعناه انتحار إسرائيل ، وأمـا القدس فستبقى عاصمة لإسرائيل وأما منظمة التحرير فإنها تريد تدمير إسرائيل .

وفى الشهر التالى بدأت مفاوضات واشنجتون التى استغرقت عشر جولات ولم تكمل الجولـة الأخيرة بسبب الإعـلان عن التوصل لإعـلان المبـادىء فى مفـاوضات أو سلـو السرية .

وقد تخللت هذه الفترة الطويلة التى امتدت إلى ما يقرب من عامين إجراء الانتخابات الرئاسيـة فى الولايـات المتحدة والانتخابـات التشريعية فى إسرائيل . وكـان انتهاء حكم الليكود فى إسرائيل إيذانا بمرحلة جديدة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

الباب التاسع

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فى واشنجتون

الفصـل الأول

مع الوفد الفلسطينى فى المفاوضات

عندما اتصل بى مدير مكتب وزير الخارجية المصرية فى أحد أيام شهر نوفمبر ١٩٩١ ، كنت واثقا من أن الأمر يتعلق بالمفاوضـات الفلسطينية الإسرائيلية التى كانت على وشك أن تستأنف فى واشنجتـون ، فقـد كانـت الصحف المصرية قـد نشرت على لسـان بعض القادة الفلسطينيين أن الوفـد الفلسطينى فى المفاوضات يعتـزم الاستعانة بخبراء مصريين ممن سبق لهم التفاوض مع الإسرائيليين في مباحثات الحكم الذاتى .

وقد صدق حدسى عندما أبلغنا مديـر مكتب الوزير ـ أنا وصديقى السفير عزت عبد اللطيف ـ أن سفير فلسطين يرغب فى مقابلتنـا . وقد دعانا السفير الفلسطينى سعيد كمال لتناول الغـذاء معه ومع الدكتـور نبيل شعث المستشار السيـاسى للرئيس عرفـات بفندق هيلتون النيل .

وتم الاتفـاق بيننا على أن ننضم إلى الـوفد الفلسطينى فى مفـاوضات واشنجتـون منذ الشهر التـالى لنعمل خبيرين مع الوفد . ولم يكن هناك مـا يمنع من ذلك ، فقد انقطعت صلاتنا ــ نحن الاثنين ـ بالعمل الحكومى منـذ بلوغنا سن التقاعد ، ولم يكن مـا أقوم به من أعمال أخرى تحول دون قبولى هذه المهمة ، كما لن تكـون مهمتنا مع الوفد الفلسطينى ذات طابع رسمى أو تمثيلى للحكومة المصرية .

وفى الطريق إلى واشنجتـون ، توقفنـا فى تونس حيث استقبلنا الـرئيس ياسر عـرفات وعدد من قيادات منظمة التحرير الفلسطينيـة . وقد دار الحديث بيننا عن المباحثات التى سبق أن شاركنـا فيها ــ عزت عبد اللطيف فى أول الأمـر ثم أنا ــ وعن انطباعـاتنا بشأن

المفاوضين الإسرائيليين ومواقفهم . واستمعنا إلى توجيهات الرئيس الفلسطينى وتمنياته لنا بالتوفيق فى مهمتنا ، مؤكدا لنا التعاون الكامل للوفد الفلسطينى معنا .

وفى صبيحة اليوم التالى غادرنا تونس إلى العاصمة الأمريكية . وقد استقبلنى فى مطار دالاس أحد موظفى المكتب الفلسطينى واصطحبنى إلى فندق جراند أوتيل ، ولحق بى عزت عبد اللطيف بعد بضع ساعات . وقد رافقنا الوفد فى كل الجولات التفاوضية فى واشنجتون (عدا الجولة الثامنة التى رأت المنظمة تقليص عدد الوفد فيها) كان يرأس الوفد الفلسطينى الدكتور حيدر عبد الشافى . وهو طبيب فى السبعين من عمره ، رئيس لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية فى غزة وتخرج من الجامعة الأمريكية فى بيروت عام ١٩٤٣ ، وكان رئيس المجلس التشريعى (البرلمان) إبّان الإدارة المصرية لقطاع غزة ، وأبعدته السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى صحراء سيناء لمدة ثلاثة أشهر عام ١٩٦٨. ثم أبعد إلى لبنان لمدة مماثلة عام ١٩٧٠ .

أما أعضاء الوفد ، فأذكر منهم صائب عريقات المولود عام ١٩٥٥ والذى يشغل منصب أستاذ مساعد بجامعة النجاح فى نابلس ، وقد تخرج من جامعة برادفور فى انجلترا وجامعة سان فرانسيسكو الأمريكية ، وهو عضو مجلس تحرير صحيفة القدس التى تصدر فى القدس .

ومنهم الدكتور زكريا الأغا المولود فى خان يونس عام ١٩٤١ ، وهو طبيب يرأس الاتحاد الطبى العربى فى غزة، وهو عضو اللجنة التأسيسة للمعوقين فى غزة . واعتقلته السلطات الإسرائيلية إداريا لمدة ستة أشهر عام ١٩٨٨ ، وقبلها لثمانية أسابيع عام ١٩٧٥ كما منعته من السفر من ١٩٨٢ حتى ١٩٩١ .

كما كان الوفد يضم فريح بومدين نقيب المحامين فى غزة المتخرج من جامعة الإسكندرية عام ١٩٧١ ، وعضو المجلس الأعلى للتعليم فى الأراضى المحتلة ، وسبق سجنه لمدة عام فى سنة ١٩٧٥ . وقد كانت تنشئته فى معسكر النصيرات للاجئين فى غزة، وكذا الدكتور نبيل قسيس أستاذ العلوم بجامعة بيرزيت والدكتور سمير عبد الله الأستاذ المساعد فى الاقتصاد بجامعة النجاح فى نابلس ، والدكتور ممدوح العكر الجراح بمستشفى سان جوزيف بالقدس ، وغسان الخطيب المحاضر بجامعة بيرزيت والمتخرج من جامعة مانشستر فى اقتصاديات التنمية ، وإلياس فريج عمدة بيت لحم منذ ١٩٧٢ ، وسامح كنعان وهو من أم يهودية وسجنته السلطات الإسرائيلية مرتين ، وسامى الكيلانى المحاضر فى العلوم بجامعة النجاح والكاتب والشاعر المعروف ، ومصطفى

النتشة عمدة الخليل ، وعبد الرحمن حمد عميد الهندسة بجامعة بيرزيت ، والدكتور نبيل الجعبرى رئيس مجلس الأوصياء بجامعة الخليل وآخرين .

وإلى جانب الوفد المفاوض ، كانت هناك لجنة توجيهية (أو قيادية) تضم الدكتورة حنان عشراوى وسرى نسيبة وزهيرة كمال ، إلى جانب مستشارين قانونيين هما أنيس قاسم ورجا شحادة .

أما حنان عشراوى المتحدثة الرسمية للوفد ، فقد تمكنت بفضل إجادتها التامة للغة الإنجليزية ولطريقة الحديث إلى الأمريكيين وحضور بديهتها من الاستيلاء على قلوب مشاهدى التليفزيون وكسب مودة رجال الإعلام . وهى مولودة فى رام الله عام ١٩٤٦ وتشغل منصب أستاذ اللغة الإنجليزية بجامعة بيرزيت ، وقد تخرجت من جامعة فيرجينيا الأمريكية ، والجامعة الأمريكية فى بيروت ، وأما سرى نسيبة فهو خريج جامعة هارفارد ويشغل منصب مدير معهد ماجديس للدراسات الاستراتيجية فى القدس ، وأما زهيرة كمال ، فإنها رئيسة الاتحاد الفلسطينى للمرأة .

والمستشار القانونى أنيس قاسم حاصل على الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة واشنجتون وفى القانون المقارن من جامعة ميامى . أما رجا شحادة ، فهو مؤسس ومدير « دار الحق » التابعة للجنة الدولية للقانونيين والمعروفة بنشاطها الكبير فى مجال حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة ، وله عدة مؤلفات منها كتاب عن قانون الاحتلال .

كما كان الوفد يضم الدكتور رشيد الخالدى الأستاذ المساعد لتاريخ الشرق الأوسط بجامعة شيكاغو ، وأحمد الخالدى . واستعان الوفد بعدد من الخبراء لمناقشة مسائل معينة ، منهم زياد أبو زياد وعلى سافارينى المحامى . وكان يرأس اللجنة الإستراتيجية الدكتور نبيل شعث المستشار السياسى للرئيس عرفات .

كانت اللجنة الاستراتيجية تواصل عملها نهارا وليلا ، فتجتمع يوميا للاستماع إلى عرض يقوم به أحد أعضاء الوفد المفاوض لما دار فى جلستى اليوم ، وتجتمع فى مجموعات عمل يشكلها نبيل شعث لدراسة موضوعات يحددها وإعداد أوراق العمل وسيناريوهات المفاوضات ونقاط الحديث ، والمقترحات والمشروعات التى يقدمها الوفد، ومشروعات الرسائل التى توجه إلى رئيس الوفد الإسرائيلى أو إلى الجانب الأمريكى . . الخ وكان الدكتور حيدر عبد الشافى يحضر هذه الاجتماعات أحيانا أو تعرض أعمالها عليه فى اجتماعات اللجنة القيادية ، كما كانت حنان عشراوى تحضر اجتماعات اللجنة من أجل عقد مؤتمراتها الصحفية .

وأعدت اللجنة الاستراتيجية كما هائلا من الأوراق المتعلقة بالمفاوضات والمسائل المتصلة بها مثل أحكام القانون الدولى المتعلقة بالاحتلال ، واتفاقية جنيف الرابعة ، ونظم الحكم الذاتى المختلفة ، وحقوق الإنسان ، وعملية الاستيطان الإسرائيلى ، والأوضاع فى الأراضى المحتلة ، والتغييرات التى أحدثتها إسرائيل ، والأوامر العسكرية الإسرائيلية ، ونظم الانتخاب ، ومباحثات الحكم الذاتى المصرية الإسرائيلية ، ومواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية فى إسرائيل ، ومتابعة الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية . . إلخ .

وكانت المناقشات حرة تتسم بروح ديموقراطية ، وأثبت نبيل شعث مقدرة فائقة فى إدارة الحوار واستخلاص النتائج ورسم الاستراتيجيات والمواقف . وكان من بين الأعضاء من تتسم آراؤه بالتشدد ، ومنهم من كانت آراؤه معتدلة ، ولكن كان الجميع متفانين فى خدمة قضيتهم .

وكان الوفد على اتصال دائم بقيادته فى تونس عبر أجهزة الفاكس والتليفون ، يوافيها أولا بأول بتطورات المفاوضات ، وبالاتصالات التى يجريها أعضاؤه ، وبنتائج أعمال اللجنة الاستراتيجية وما تقترح تقديمه من أوراق ، ويتلقى منها توجيهاتها والتعديلات التى ترى إدخالها على المقترحات . كما كان عدد من أعضاء الوفد يسافرون إلى تونس فى كل جولة لتقديم تقرير عنها . وقد شكلت القيادة فى تونس لجنة برئاسة محمود عباس (أبو مازن) مدير الدائرة السياسية بمنظمة التحرير لمتابعة أعمال المفاوضات .

وكان التنسيق بين الوفود العربية يتم من خلال اجتماعات تعقد فى كل جولة بصورة منتظمة ، يتبادل فيها رؤساء الوفود المعلومات ويتشاورون فيما بينهم . ويبدو أن التنسيق لم يكن على المستوى المطلوب ، فلم تكن ثمة استراتيجية عربية موحدة ومتفق عليها . ولم تكن المعلومات المتبادلة وافية تسمح بالتعرف على حقيقة ما يجرى على موائد المفاوضات فى المسارات المختلفة ، وما يجرى خارجها من اتصالات .

كما كان الوفد الفلسطينى حريصا على مقابلة المسئولين الأمريكيين ، وإجراء الاتصالات فى كل جولة مع الفريق الأمريكى العامل الذى يتابع وينسق المفاوضات . وكان الأمريكيون يحثون الفلسطينيين على « الاشتباك التفاوضى » وعدم الاكتفاء بإبداء المواقف ، بل مناقشة الموضوعات المختلفة وتشكيل اللجان اللازمة . كما كان الوفد الفلسطينى يحث الولايات المتحدة على القيام بدور أكثر فاعلية فى المفاوضات ومواصلة الضغط على إسرائيل للتوقف عن الاستيطان وإدانة عمليات إبعاد الفلسطينيين ومطالبتها

باحترام حقوق الإنسان وتطبيق اتفاقية جنيف فى الأراضى المحتلة . وفى الأوقات التى تعثرت فيها المفاوضات طلب الوفد الفلسطينى تدخل الولايات المتحدة فى المفاوضات ، إلا أنها استندت إلى قواعد مؤتمر مدريد التى تتطلب اتفاق الطرفين لتدخلها .

كما كان الوفد الفلسطينى يجرى اتصالات من وقت لآخر بممثلى روسيا والجماعة الأوربية وغيرهم من ممثلى الدول ، فضلا عن الرئيس السابق جيمى كارتر ورجال الكونجرس الأمريكى ورجال الإعلام فى الولايات المتحدة وغيرها .

وتولت حنان عشراوى مهمة المتحدث الرسمى للوفد بكفاءة نادرة ، وأصبحت أشهر الشخصيات الإعلامية بين الوفود المختلفة ، واكتسبت شعبية لدى رجال الإعلام والجمهور الأمريكى ، وقد تميزت بطلاقة اللسان وحضور البديهة وروح الدعابة والقدرة على مخاطبة المواطن الأمريكى بالطريقة التى تكسب عقله وقلبه .

وكان المكتب الإعلامى للوفد على درجة كبيرة من الكفاءة ، فقد كان الصندوق المخصص لكل منا مليئا فى كل يوم بكل ما يحتاجه من تقارير إعلامية عما ينشر فى القدس وإسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية من أنباء ومقالات وتحليلات . كما كان المكتب يعد أوراقا تتضمن النصوص الكاملة للمؤتمرات الصحفية للوفد الفلسطينى وبقية الوفود العربية والوفد الإسرائيلى ، وكذا بيانات وتصريحات المسئولين فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول . وفضلا عن ذلك كان المكتب الإعلامى يرتب الاتصالات والمقابلات مع رجال الإعلام .

وقد بذل الوفد الفلسطينى نشاطاً كبيراً فى الإعلام عن قضيته ومواقفه خلال جولات قام بها عدد من أعضائه فى أنحاء الولايات المتحدة المختلفة حيث عقدوا الاجتماعات واللقاءات مع الجاليات الفلسطينية (والعربية بوجه عام) واليهودية والجامعات والمعاهد الأمريكية .

وكانت العلاقات بين أعضاء الوفد علاقات ود وتعاون . ولم يخل الأمر من ترتيب بعض المناسبات الاجتماعية كالمآدب الجماعية وحفلات للسمر والترويح أو نزهات جماعية ، أو الاستجابة لدعوات أعضاء الجالية الفلسطينية (للوفد ومعاونيه) .

وكانت الجالية الفلسطينية سعيدة بوفدها ، يسعى الكثيرون منهم للقائه فى الفندق أو الاتصال تليفونيا بأعضائه مرحبين أو مشجعين . ولما طال أمد المفاوضات بدءوا يطرحون الأسئلة عن مسيرة المفاوضات وما إذا كان ثمة أمل فى نجاحها ويعبرون عن قلقهم من عدم التوصل إلى نتائج فى جولاتها المتتالية .

أمـا الـوفد الإسرائيلى ، فكـان يـرأسـه إليـاكيم روبنشتـاين سكـرتير عام الحكـومـة
لإسرائيلية ، وكان مستشارا قانونيا لموشى ديـان وزير الدفاع ثم التحق بوزارة الخارجية
كان عضوا فى وفـد إسرائيل فى المباحثات المصرية الإسرائيليـة للحكم الذاتى ثم أصبح
سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء .

كما كان الوفد يضم إيتان بنتسور مـدير عام الخارجية ، وزالمان شوفال سفير إسرائيل
ى واشنجتون ، وروبـى سيبل المستشار القـانونى للخـارجية وسـالى مريـدور المستشار
سياسى لوزير الدفاع ، ودانى روتشيلـد منسق المناطق (المحتلة) ، وإلياهو أبيدان من
زارة الخارجية ويوسى جـال مدير الإعلام بالخارجية وعددا آخـر من موظفى الخارجية
الدفاع .

الفصـل الثانى

مباحثات الرواق

(٤ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩١)

كان مقررا أن تبدأ الجولة الثانية للمفاوضات يوم ٤ ديسمبر (وكانت الجولة الأولى قد عقدت فى مـدريد فى أعقاب المؤتمر) إلا أن الوفـد الإسرائيلى لم يغادر تل أبيب حتى ذلك الموعد بقرار من الحكومة الإسرائيلية إظهاراً لاستيائها من قيام الولايات المتحدة بتحديد الموعد دون التشاور المسبق معها .

وتأخـر بدء المفـاوضـات حتى يـوم ١٢ ديسمبر ، بعد أسبـوع كـامل قضيناه انتظـاراً لوصول الوفد الإسرائيلى .

وقـد أطلقت على هذه الجولـة تسمية « مبـاحثات الـرواق (أو الكوريـدور) » حيث رفض الوفد الفلسطينى دخول قاعة المفاوضات قبـل تسوية مسألة إجرائية سببت خلافا حاداً بين الجانبين .

فقد كان الوفد الإسرائيلى قد أبدى خلال جـولة مدريد الموافقة على إجراء المفاوضات على مســارين : فلسطينى وأردنى (طبقا لكتـاب الدعـوة إلى المؤتمر) ولكنه تـراجع عن ذلك الموقف . وتمسك الـوفد الفلسطينى بأن تجرى المفـاوضات على مسـارين منفصلين كل منهما فى قاعة مستقلة ، بحيث تعالج المسائل الفلسطينية وحدها فى مسارها المستقل . أما الـوفد الإسرائيلى ، فبـالرغم من اعترافه بـالمسارين فإنـه كان يركـز على إطار الـوفد الأردنى الفلسطينى المشترك ويحاول التوسع فى سلطاتـه بحيث تكون له صلاحيـة توجيه كل من المسارين .

ومضى أسبوع ظل الوفدان خلاله يواصلان مناقشة هذه المسألة ، ويتبادلان المقترحات بشأن تشكيل كل من المسارين وعدد أعضاء كل من الأطراف فيه ، دون أن يتوصلا إلى حل . وكان من الواضح أن موضوع « الهوية الفلسطينية » هو العامل المحرك لموقفى الجانبين ، فالإسرائيليون يسعون لطمس هذه الهوية ، والفلسطينيون يتمسكون بفرض الاعتراف بها .

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعدت فى مبناها قاعات لإجراء الوفود مفاوضاتهم الثنائية فيها ، إلا أن المحادثات بين الوفد الإسرائيلى والوفد الأردنى الفلسطينى المشترك لم تجر فى القاعة المخصصة لها .

ومضت أيام الجولة دون التوصل إلى حل لهذه المشكلة من خلال المناقشات والاقتراحات المكتوبة المتبادلة . ولم يتيسر التوصل للحل إلا مع بداية الجولة التالية .

وكنا نحاول ـ أنا وزميلى عزت ـ أن نتابع التطورات يوميا مما يذكره أعضاء الوفد ، ومن المؤتمرات الصحفية التى كانت تعقدها حنان عشراوى بإحدى قاعات الفندق . وقد ركزت حنان خلال الأسبوع الأول على التنديد بامتناع الوفد الإسرائيلى عن الحضور مدللة على عدم صدق النيات الإسرائيلية تجاه السلام بهذا الموقف وبالممارسات التى لجأت إليها فى الأراضى المحتلة من الاستمرار فى بناء المستوطنات ، وفرض حظر التجول فى رام الله وإطلاق النار على صبى يكتب بعض العبارات على الحائط تأييدا للسلام . ثم أخذت تكيل لإسرائيل الاتهامات بخرق القواعد التى تضمنها كتاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد بشأن المسار الفلسطينى ومحاولة طمس هوية الشعب الفلسطينى .

وصرحت حنان عشراوى بأن الوفد أجرى اتصالات بالمسئولين الأمريكيين حتى تتدخل الولايات المتحدة ـ باعتبارها أحد راعيى المفاوضات اللذين سبق أن تعهدا بالعمل على نجاح عملية السلام . وكان من الواضح أن الراعيين قررا عدم التدخل إلا إذا طلب ذلك الطرفان متفقين فى الوقت الذى كانت إسرائيل ترفض فيه أى تدخل .

أما بنيامين ناتانياهو ــ المتحدث الرسمى للوفود الإسرائيلية ـ فقد حاول إلصاق التهمة بالفلسطينيين مدعيا أنهم يسعون منذ الآن إلى إقامة الدولة الفلسطينية خلافا للقواعد المتفق عليها والتى تقضى بمشاركة الفلسطينيين من خلال وفد أردنى فلسطينى مشترك .

وقد كشف المتحدث الرسمى الإسرائيلى منذ اليوم الأول عن نيات حكومة شامير فى جعل الحكم الذاتى نهاية المطاف للقضية الفلسطينية ، فذكر أن الدولة الفلسطينية التى

يطالـب بها السكان العـرب فى فلسطين قائمة فعـلا فى الأردن ، فسكانها لايختلفـون عن سكان يهودا والسـامرة وغزة الذين تقـدم لهم إسرائيل نظاما يعترف لهم بالحقـوق المدنية دون الحقوق الوطنية .

وعندمـا قرأت تصريحاته ، قلت ما أشبـه الليلة بالبارحـة ، فلا تزال حكومـة شامير مصممة على مواصلة سياسة سلفه مناحم بيجين ، بل ربما ازداد موقفها سوءاً .

الفصـل الثالث

لقاء فى قصر الأندلس

بعد عودتى من واشنجتون عقب انتهاء الجولة السـابقة ، أخذت أفكر فى مفاوضات واشنجتون وأعقد مقارنة بينها وبين المباحثات المصرية الإسرائيلية حول الحكم الذاتى . فى تلك المباحثات الأخيرة ، كان هناك اتفاق دولى نسعى لتنفيذه هو اتفاق كامب ديفيد، وكان هذا الاتفاق هو مرجعنا الذى نبنى عليه مواقفنا . ولكن ، أى مرجع للمفاوضات الجارية فى العاصمة الأمريكية ؟

فلم تكن لـدى وفدى المفاوضـات سوى رسـالة الدعـوة إلى مؤتمر مـدريد مـرجعية وحيدة للمفـاوضات ، وتتضمن قـواعد عـامة ومحدودة بشأن مـرحلتى تسويـة القضية الفلسطينية، فى حين كانت أحكـام كامب ديفيد ـ رغم غموضها ـ أكثر تفصيلا لجوانب المفاوضات بشأن كل مرحلة . وربما حاولت الولايات المتحدة سد هذه الثغرة من خلال رسـالة التطمينـات التى بعثت بها إلى فيصل الحسينى ، ولكن مـا القيمة القـانونيـة لهذه الرسالة فى مفاوضات لاتشارك فيهـا الولايات المتحدة بوفد منها ؟ وجلست إلى أوراقى أحـاول إعـداد مشروع متكامل للمـوقف الفلسطينى فى المفـاوضـات، من واقع تجربـة المباحثات السابقة .

وكدت أفرغ من إعداد المشروع ، عندما دعانى سفير فلسطين أنا وعزت عبد اللطيف إلى مقابلة الرئيس عرفات فى مقره بقصر الأندلس فى مصر الجديدة .

وعـرضنـا على عـرفـات انطبـاعـاتنـا عن الجولـة والـوفـد الفلسطينى والأجـواء فى واشنجتون، وأظهرت المناقشة الحاجة إلى إعداد مشروع فلسطينى . ولما علم الحاضرون بالعمل الذى بدأته طلبوا منى الفراغ من إعداد المشروع .

واجتمعنا مساء ذلك اليوم ، أنا ونبيل شعث وسعيد كمال وعزت عبد اللطيف ، وبعد قراءة المشروع الذى أعددته وإدخال عدد من التعديلات عليه ، تم إقراره .

وأطلقنا على المشروع اسم Pisga وهى الأحرف الأولى بالإنجليزية لتسمية السلطة الفلسطينية الانتقالية للحكم الذاتى . وقد راعيت فى إعداد المشروع الاستفادة من الموقف المصرى المبدئى فى مباحثات الحكم الذاتى مع إسرائيل ومن تجربة تلك المباحثات التى استمرت ما يقرب من ثلاثة أعوام ، سواء المسائل التى أحرزت تقدما أو تلك التى يحتمل أن يتوصل الطرفان إلى حلول وسط بشأنها والمواقف الأساسية التى لايستطيع الفلسطينيون تقديم أية تنازلات عنها .

وتضمن المشروع مقدمة تشير إلى مرجعية المفاوضات وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والغرض من الترتيبات الانتقالية .

كما تضمن عدة أجزاء عن الترتيبات التحضيرية لانتخاب السلطة الفلسطينية ، وترتيبات الانتخابات ، ونقل السلطة من إسرائيل إلى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية ، وهيكل هذه السلطة وتشكيلها ، وولايتيها الإقليمية والشخصية ، وسلطاتها ومسئولياتها بما فيها من سلطة التشريع ، وترتيبات الأمن ، والقدس ، والمستوطنات الإسرائيلية ، والآلية الدولية للإشراف على تنفيذ الاتفاق وتسوية المنازعات وتمثيل الإقليم الفلسطينى المحتل على الساحة الدولية ، ومفاوضات الوضع النهائى .

وعلى أساس هذا المشروع ، وضع الوفد الفلسطينى استراتيجية التفاوض التى نشير إليها فيما بعد .

الفصــل الرابـع

مراحل المفاوضات واستراتيجيات التفاوض

يمكن تقسيم مفاوضات واشنجتون إلى ثلاث مراحل :

الأولى ـ مرحلـة تبادل المشروعات : وقد قـدم الوفـد الفلسطينى خلال هـذه المرحلة ثلاثـة مشروعات تـدرج فيها فى الكشف عن مواقفـه دون تقديـم تنـازلات ما ، بل ظل ينطلق من الخطـة الأساسيـة المتفق عليهـا والسابق الإشـارة إليهـا ، وإن جاء مشروعـه الأخير موجزا فى شكل إطار اتفاق .

أما الوفـد الإسرائيلى ، فقدم أربعة مشروعات تدرج فيها عن طـريق تحسين الصياغة وتقديم بعض التنازلات ، وركز فى أول الأمـر على مجالات السلطات والمسئوليات التى تنقل إلى سلطـة الحكم الذاتى ، ثم تطـورت مواقفـه وخاصـة بعد مضى فترة على تـولى إسحق رابين الحكم ، ولكن ظلت هذه المواقف دون الحد الذى يسمح بالاتفاق وخاصة عنـدمـا ضمن مشروعيـه الأخيرين مفهــومـه بشأن النظـام المختلـط لتقـاسم الأرض والسلطة .

والثانية ـ المرحلة الاستكشافية : وقد بدأت هذه المرحلة بتشكيل مجموعات عمل غير رسمية لمناقشة موضوعات مفهوم الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى والأرض والمسائل الاقتصاديـة وحقوق الإنسـان ، وكانت هـذه المرحلة من أخصـب مراحل المفـاوضات حيث اتسمت المنـاقشـات بـالـدخـول فى التفـاصيل والتعـرف على التصـور الإسرائيلى للأوضاع التى تسود خلال الفترة الانتقالية ، وقد أظهرت المناقشات الفجوة الواسعة بين الجانبين بشأن المستوطنات والقدس والولاية الإقليمية .

والمرحلة الثالثة مرحلة محاولة إعداد إعلان مبادىء : وقد أعد كل جانب مشروعا ، كما قدم الفريق الأمريكى المتابع للمفاوضات مشروعا ، ولكن كانت المفاوضات السرية فى أوسلو أكثر توفيقا فى التوصل إلى إعلان مبادىء متفق عليه .

وكان الوفد الفلسطينى ملتزما بما أصدره المجلس الوطنى من قرارات فى اجتماعه فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٩١ قبيل انعقاد مؤتمر مدريد .

وقد تضمنت قرارات المجلس تحديد أهداف منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام فيما يلى :

أولا : تأمين حق تقرير الشعب الفلسطينى بما يضمن حقه فى الحرية والاستقلال الوطنى .

ثانيا : الانسحاب الإسرائيلى التام من الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس .

ثالثا : حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ .

رابعا : أن تشمل أية ترتيبات انتقالية حق الشعب الفلسطينى فى السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية وكافة الشئون السياسية والاقتصادية .

خامسا : توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى تمهيدا لممارسة حق تقرير المصير .

سادسا : توفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة .

ولذا تمسك الوفد الفلسطينى بصفة مستمرة بالأسس المتفق عليها فى مشروع الـ pisga ـ الذى سبقت الإشارة إليه ، وبوجه خاص بالمبادىء التالية :

١ ـ أن تكون المرحلة الانتقالية خطوة تؤدى إلى ممارسة الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير ، وأن ترتبط الترتيبات الانتقالية بالوضع النهائى وتمهد له .

٢ ـ انتخاب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية انتخابا حرا من خلال ترتيبات ومع ضمانات تكفل حرية الانتخابات بما فى ذلك الإشراف الدولى ، وأن يشارك فى هذه الانتخابات كل الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين فى سجل السكان عند بدء الاحتلال الإسرائيلى ، كما يشارك فيها تصويتا وترشيحا فلسطينو القدس الشرقية .

٣ ـ تمتع سلطة الحكم الذاتى بسلطات حقيقية وخاصة سلطة التشريع .

٤ ـ امتداد ولاية السلطة الفلسطينية إلى كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها من أراض ومصادر مياه وموارد طبيعية ، وبما يشمل القدس الشرقية .

٥ ـ أن تكون السلطة الفلسطينية ذات طابع تمثيلى (جمعية نيابية ومجلس تنفيذى) وتكون هى مصدر السلطة خلال الفترة الانتقالية .

٦ ـ مشاركة السلطة الفلسطينية فى الأمن وتولى شرطتها المحلية الأمن الداخلى .

٧ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية وإلغاء إدارتها المدنية .

٨ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع محددة خارج المناطق السكنية .

٩ ـ عودة النازحين والمبعدين وحل مشكلة اللاجئين طبقا لقرارات الأمم المتحدة .

١٠ ـ وقف عمليات الاستيطان فورا

١١ ـ التزام إسرائيل باتفاقية جنيف الرابعة

١٢ ـ وجود آلية دولية للإشراف على نقل السلطة ، وضمان تنفيذ الاتفاق وتسوية المنازعات .

وفى الوقت الذى كان الوفد الإسرائيلى يحاول توجيه المفاوضات إلى مناقشة مجالات السلطات والمسئوليات المقترح نقلها إلى السلطة الفلسطينية ، كان الوفد الفلسطينى يعمل من جانبه على تجنب الدخول فى تفاصيل تلك المجالات والتركيز على موضوع الولاية الإقليمية للسلطة، بما ينطوى عليه من قضايا هامة مثل القدس والمستوطنات والأرض والمياه محافظة على السلامة الإقليمية للأراضى الفلسطينية المحتلة .

وقد تمسك الوفد الفلسطينى برفض الموقف الإسرائيلى من استبعاد موضوعى القدس والمستوطنات وأصر على طرحها للمناقشة ، وظل هذان الموضوعان من أهم المسائل الخلافية حتى نهاية المفاوضات .

ومن ناحية أخرى تفادى الوفد الفلسطينى لفترة طويلة تشكيل لجان رسمية ، ثم وافق فى الجولات الأخيرة على تشكيل مجموعات عمل غير رسمية . وكان الهدف من الموقف الفلسطينى هو عدم إعطاء انطباع غير حقيقى عن تقدم المفاوضات .

كما لم يتيسر الاتفاق بين الوفدين على جدول أعمال طوال المفاوضات ، وتقع المسئولية على الوفد الإسرائيلى بسبب محاولته تقديم مشروعات لجدول الأعمال تعكس مواقفه التفاوضية ، فى حين كان من الممكن الاتفاق على جدول موضوعى لايتضمن سوى بنود المناقشات .

وأخيرا ، فإن الوفد الفلسطينى دأب على تقديم مذكرة فى كل جولة بشأن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة ، فضلا عن المطالبة بوقف الاستيطان .

أما الوفد الإسرائيلى ، فقد اتبع نفس الاستراتيجية التى أشرنا إليها من قبل عند الكلام عن المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى من العمل على الفصل التام بين المرحلة الانتقالية ومرحلة الوضع النهائى وإفراغ الحكم الذاتى من أى مضمون سياسى وتقليص سلطات المجلس الفلسطينى وقصرها على الطابع الإدارى وبسط السيطرة الإسرائيلية عليها والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية ورفض أية رموز سيادية للسلطة الفلسطينية . . الخ .

وتراجع الوفد - فى عهد شامير - عن كثير من أحكام اتفاق كامب ديفيد واتسمت المشروعات الأولى التى تقدم بها فى المفاوضات بالتعنت والمبالغة فى تصوير الحكم الذاتى بأنه بتفويض من إسرائيل وأنه نظام داخلى ويتعين الإ قرار بحق اليهود فى الضفة الغربية وغزة . . الخ .

واتبع الوفد الإسرائيلى تكتيكات التصعيد فى المواقف ، والمماطلة وإضاعة الوقت ، والتعامل من منطلق القوة والسيطرة .

وقد تغيرت استراتيجية الوفد تدريجيا بعد فترة من تولى حكومة رابين السلطة ، وأخذت المشروعات التى تقدم بها مظهرا مغايراً ، وخاصة من حيث الصياغة وتجنب التعبيرات الاستفزازية ، والتخلى عن مفهوم الحكم الذاتى المقتصر على السكان دون الأرض ، ومناقشة مسائل الأرض والنظام القانونى والقضائى وتقاسم السلطة ، وإن ظل الوفد رافضا مناقشة موضوعى المستوطنات والقدس ، ومراوغا فى موضوع الولاية الإقليمية للسلطة الفلسطينية .

الفصل الخامس

المفاوضات فى عهد شامير

الجولة الثالثة

(١٣ ـ ١٦ يناير ١٩٩٢)

تأخر عقد الجولة الثالثة هذه المرة لسبب يرجع إلى الجانب الفلسطينى . فقد سبق موعد بدئها وقوع أحداث فى القدس وممارسات من الحكومة الإسرائيلية أثارت استياء الفلسطينيين واحتجاجهم .

ففى شهر ديسمبر ١٩٩١ ، قام بعض المستوطنين باحتلال عدد من منازل الفلسطينيين فى سلوان بالقدس الشرقية ، وفى أوائل يناير قامت الحكومة الإسرائيلية بإبعاد اثنى عشر فلسطينيا من الأراضى المحتلة .

وكان مقرراً أن تبدأ الجولة التفاوضية يوم ٧ يناير ، إلا أن الوفد الفلسطينى ـ والوفود العربية تضامنا معه ـ قرروا تأجيل الجولة إلى أن يصدر قرار من مجلس الأمن بإدانة عملية الإبعاد . وبعد صدور القرار رقم ٧٢٦ . بدأت المفاوضات فى ١٣ يناير وكانت جولة قصيرة لم تستمر أكثر من أربعة أيام .

غير أنها كانت جولة مفيدة ، حيث كان الاتفاق قد تم بشأن المسار الفلسطينى . فقد اتفقت الأطراف على أن يتشكل هذا المسار من ٩ فلسطينيين وأردنيين اثنين و١١ إسرائيليا ويتشكل المسار الأردنى بنفس الأعداد معكوسة بين الأردنيين والفلسطينيين وتفتتح كل جولة باجتماع عام يحضره ٨ فلسطينيين و١١ أردنيا و١٣ إسرائيليا .

وقرر الـوفد الفلسطيني أن يبدأ في هذه الجولـة هجوما سلميا ، فتقـدم بعدة أوراق : ورقـة يطـالب فيهـا بـالـوقف الفـوري لعمليـة الاستيطـان الإسرائيلي ، وأخـرى بشأن انتهاكات إسرائيل لحقـوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، والثالثـة تتضمن اقتراحا بشأن «الخطوط العـامة للمشروع الفلسطيني للترتيبـات الانتقاليـة للحكم الذاتي» . وكـانت الورقة الأخيرة تتضمن عددا من الخطوط الرئيسية للمشروع السابق إعداده في القاهرة .

فبعد مقدمة تتضمن أن الغرض من الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي هو كفالة النقل السلمي والمنظم للسلطـة من إسرائيل إلى السلطـة الفلسطينيـة وإيجاد الظروف السليمـة لمفاوضات الوضع النهائي ، وأن من الضروري الـوقف التام للاستيطان ، حدد المشروع الملامح الـرئيسية لسلطـة الحكم الـذاتي وأن ولايتهـا تشمل كـافة الأراضي الفلسطينيـة المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بكل الأراضـي والموارد الطبيعية ومصادر المياه وجوف الأرض والمياه الإقليميـة والمجال الجوي ، كما تشمل ولايتهـا كل الأشخاص ، كما تضمن النص على انطباق اتفاقية جنيف الرابعـة ، وعلى أن السلطة الفلسطينية منتخبة ومصدر سلطتها الشعب وليس مصـدرا آخر ، وتنتقل إليهـا سلطـات ومسئوليـات الحكومـة العسكريـة الإسرائيلية وإدارتها المدنية . وتمارس التشريع والتنفيذ والقضاء .

أما تشكيلها فهو من جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي ومجموعة المحاكم .

وأما انتخابها فيكون حـرا وتحت إشراف دولي ، ويتعين انسحاب القوات الإسرائيلية قبل إجرائه من المناطق الآهلة بالسكان .

وأما الأمن ، فيلزم وضع ترتيبات لكفالتـه بمساعدة الأمم المتحدة وإنشاء قوة شرطة محلية للمحافظة على الأمن والنظام العام والاتفاق على ترتيبات للأمن الخارجي .

كما قـدم الـوفـد الفلسطيني مشروعـا لجدول الأعمال يتضمن بنـوداً عن الإجـراءات التحضيرية لإقامة السلطة الفلسطينية (وقف الاستيطـان ـ تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ـ الحماية الـدولية للفلسطينيين) وعـن انتخاب السلطـة ، والفترة الانتقاليـة ، وانسحاب القـوات الإسرائيليـة ، وانسحاب الحكـومـة العسكـرية الإسرائيليـة وإدارتها المدنيـة ، وهيكل السلطة ، وولايتها ، وسلطاتها ومسئـولياتها ، والأمن ، والإشراف على التنفيذ وآلية حل المنازعات .

أمـا الـوفـد الإسرائيلي ، فقـدم مشروعـا لجدول الأعمال كجـزء من جـدول الأعمال الشـامل للمسـارين الأردني والفلسطينـي ، وتضمن المشروع بنـوداً بشأن الهدف من المفاوضات (الترتيبات الانتقالية) وعناصر هذه الترتيبات وهي :

المفهوم العام وقواعد إقامة (هيئة الحكم الذاتى) وهيكلها ، ومجالات عملها (بشرط الاتفاق على المفهوم والهيكل) ، و١٢ مجالا حددها المشروع . فضلا عن ملحوظتين إحداهما أن كل المجالات المذكورة تتطلب الاتفاق على السلطات التى « تفوض » وعلى التنسيق والتعاون والجوانب المتعلقة بالأردن ، والأخرى مفادها أن ما لا تتضمنه قائمة المجالات يبقى « كسلطات متبقية أو كامنة » residual . ثم يعدد مشروع جدول الأعمال الإسرائيلى المسائل المتعلقة بالمسارين معا (الاقتصادية والقانونية والارتباط والتعاون وإعادة تأهيل اللاجئين فى مخيمات الأردن والمناطق) واللجان الممكن إنشاؤها (الترتيبات لإقامة الـ isga ـ وهى التسمية الإسرائيلية لهيئة الحكم الذاتى وهيكلها ومجالات عملها ، والمسائل البلدية ، والقانونية ـ والاقتصادية)

وهكذا اتضحت منذ البداية المواقف التفاوضية لكلا الطرفين . فالوفد الإسرائيلى ، من خلال مشروع جدول الأعمال ، قد أظهر اتجاهه للتراجع عن اتفاق كامب ديفيد ولذا تفادى استعمال تعبير « السلطة الفلسطينية » وأغفل الكلام عن انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإداراتها المدنية ونقل سلطاتها ، أو الكلام عن انسحاب القوات الإسرائيلية ، وعلق كل شيء على الاتفاق بين الجانبين على مفهوم الحكم الذاتى وهيكل السلطة ، واعتبر ممارسة الفلسطينيين لعدد من المجالات تفويضا من جانب إسرائيل . . . الخ .

أما الوفد الفلسطينى ، فقد انطلق من نفس المفاهيم التى سادت مواقف وفد مصر فى مباحثات الحكم الذاتى .

وكانت مشكلة الاستيطان الإسرائيلى تثير المناقشات داخل الوفد الفلسطينى ولجنته الاستراتيجية ، فقد كان من شأن التمسك بالوقف الفورى للاستيطان يعنى وضع شرط مسبق قد يؤدى إلى توقف المفاوضات وفى الوقت ذاته ، كان الاستمرار فى مناقشة بقية البنود يدل على عدم جدية هذا الطلب ، لذا لجأ الوفد الفلسطينى إلى تكرار المطالبة فى كل جولة بالوقف الفورى للاستيطان ، فضلا عن إثارة قضية حقوق الإنسان وانتهاكات إسرائيل لها .

الجولة الرابعة
(٢٤ فبراير ـ ٤ مارس ١٩٩٢)

قـدم كل من الوفـدين خـلال هـذه الجولة مشروعـا يتضمن مـوقفه بشأن الترتيبـات الانتقالية للحكم الذاتى . فقـد رأى الوفد الفلسطينى مواصلة ما بـدأه فى الجولة السابقة من هجوم السلام وأعد فى ٣ مارس وثيقة أكثـر تفصيلا من الوثيقة الأولى وجعل عنوانها « خطة موسعـة : ترتيبات فترة الحكم الذاتـى الانتقالى ، وإجراءات تمهيديـة ، وقواعد الانسحاب » .

وتضمنت الورقة الفلسطينيـة مقدمة أشارت إلى أن المفاوضـات الحالية تجرى فى إطار الشرعيـة الـدوليـة التى تعترف بحـق المصير للشعب الفلسطينى ، كما أن الترتيبـات الانتقالية ترسى أساس مفاوضات الوضـع الدائم للضفة الغربية ، بما فيها القدس وقطاع غزة والحمة ، فهذه المناطق كلها تعتبر طبقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ واتفاقيتى جنيف ولاهاى أراضى محتلـة . كما تؤكد المقـدمة وحـدة الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج .

وتحت عنوان طبيعة المرحلة الانتقـالية ، أشارت الورقة إلى كتاب الـدعوة وما تضمنه من العملية التفاوضية التى تجرى على مسـارين وتقوم على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين ينصـان على عدم جواز اكتسـاب إسرائيل للأراضى الفلسطينيـة المحتلة وضرورة مبادلتها بالسلام . فالمرحلة الانتقالية ليست فى ذاتها نظاما يمكن استقراره ، بل هى إطار لتنفيذ قرارى مجلس الأمن وتطبيق الشرعية الدولية .

وعن السلطـة الفلسطينية فى المرحلـة الانتقاليـة ، ذكرت الـورقة أنها يجب أن تكـون سلطة حكم ذاتى مـركزية وكيـانا سياسيـا يمكن الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة من حكم نفسه بنفسـه عن طريق انتخاب حر دون تدخل خـارجى ، وهذا لايتحقق إلا

بممارسة سلطات حقيقيـة ويجب أن ينقل إلى سلطة الحكم الـذاتى كل سلطات الحكـومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية .

ثم مضت الورقة تتحدث عن سلطات ومسئوليات السلطةالفلسطينية ـ التى تمارسها لاعلى سبيل التفـويض ، فليس لإسرائيل سيـادة ما على الأراضـى الفلسطينية المحتلـة ـ ذاكرة أنـه لايحدها سوى طبيعتها الانتقـالية وما يتفق عليه ويجب أن تكـون لها السلطات التشريعيـة والتنفيذيـة والقضائيـة وأن تمتد ولايتهـا إلى كل الأراضى المحتلة وسكـانها . وتضمنت الورقة تفصيلا لما جاء فى الورقة السابقة .

وانتقلت الورقة الفلسطينية إلى الإجراءات التحضيريـة ذاكرة من بينها تطبيق اتفاقيتى جنيف الرابعـة ولاهاى وإلغاء التغييرات التى أحدثتهـا إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية والتشريعـات التمييزيـة ، وحددت واتخاذ عـدد من الإجـراءات منها وقف الاستيطـان والاستيلاء على الأراضى والميـاه وإلغاء عـدد من الأوامر العسكـرية التى تـوقف عملية تسجيل الأراضى أو تصـادرها ، وعـدداً آخر من الإجـراءات التى تخلق أجواء سليمـة لانتخاب السلطـة الفلسطينية ، مثل الإفراج عـن المسجونين السياسيين وعـودة المبعدين وإلغاء قانون الطوارىء والامتناع عن العقوبات الجماعية . . الخ .

وانتهت الـورقـة بجزء عـن ترتيبـات الانتخـاب ، حـددت فيـه المبادىء الـرئيسيـة والشروط الضروريـة لإجـراء الانتخـابات ، ومنهـا انسحـاب القـوات الإسرائيليـة إلى الحدود وتفكيك المستـوطنـات وكفالـة حـريـة التعبير والتجمع والحملات الانتخـابيـة والنشـاط السياسى ، فضـلا عن الإشراف الـدولى عن طريـق الأمم المتحدة التى تتـولى مباشرة العملية الانتخابية بممثل لها ومعاونين ومراقبين ولجنة للإشراف وقوات دولية أو متعددة الجنسيات ، وبذا تكون الانتخابات حـرة وعامة والاقتراع سريا ، ويشارك فيها جميع السكان الفلسطينيين فى الضفـة الغربيـة بما فيها القدس والحمـة وقطاع غـزة الذين كانوا مسجلين فى سجلات السكان يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ .

أمـا الورقـة الإسرائيلية (ورقـة ٢٠ فبرايـر ١٩٩٢) فقد اختـارلها الوفـد الإسرائيلى تسمية « أفكار للتعايش السلمى فى المناطق خلال الفترة الانتقالية » .

وتضمنت الورقة تحت عنـوان « المفهوم العام » أن مفهوم الترتيبـات الانتقالية ينطلق من أن الجراح التى سببهـا النزاع العـربى الفلسطينى يلـزمها الـوقت لكى تلتئم ، كما أن الخلافات العميقة فى وجهات النظر لايمكن عـلاجها فى خطوة واحدة ، ولذا فإن الفترة الانتقالية تتيح المنـاسبة لاختبار الترتيبات وتنفيـذها والتلاؤم مع حقيقة الحيـاة معا وبناء الثقـة المتبـادلـة . وهـذه الترتيبـات الانتقـاليـة يجب أن تحدث تغييراً فى حيـاة العـرب

الفلسطينيين فى المناطق ، وهو تغيير يلزم أن يستهدى بأمور معينة هى عدم استباق نتائج مفاوضات الوضع النهائى والتعامل مع السكان ، وليس مع وضع المناطق والالتزام بالترتيبات الانتقالية وتنفيذها وعدم إحداث تغيير فيها بعمل منفرد .

وتضمنت الورقة الإسرائيلية بعد ذلك عدة مبادىء بشأن التعايش السلمى منها : الإبقاء على الروابط القائمة بين « يهودا والسامرة » وغزة وبين إسرائيل ، ووضع ترتيبات للتنسيق والتعاون فيما بينها والمحافظة على الروابط التقليدية بين العرب الفلسطينيين وبين الأردن . وتضمنت بصفة خاصة أن السلطات التى لايتولاها الفلسطينيون تحتجز لإسرائيل وأن العيش والاستيطان فى المناطق حق لليهود ، كما أن مسئوليات الأمن بكافة جوانبها الخارجية والداخلية والنظام العام تكون لإسرائيل .

وانتقلت الورقة الإسرائيلية إلى ترتيبات الحكم الذاتى (التى أسمتها isga) . فذكرت أن أجهزة وهياكل (الترتيبات !) ستكون موضوع اتفاق ، وكذا طريقة إقامتها ، وهى ترتيبات ذات طبيعة إدارية وظيفية ، وتطبق الولاية على الفلسطينيين العرب من سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة . ثم عددت الورقة السلطات والمسئوليات وعددها ١٢ مع توصيف لكل منها . وحددت مبادىء بشأن التعاون والتنسيق على كافة المستويات من أعلى مستويات إلى أدنى مستويات التنفيذ . وانتهت الورقة بتأكيد تولى إسرائيل كافة السلطات المتبقية باعتبارها مصدر السلطة .

وهكذا أكدت الوثيقة الإسرائيلية بشكل واضح رجوع حكومة شامير عن عدد كبير من مكتسبات كامب ديفيد : فهى لاتذكر سلطة فلسطينية منتخبة ، ولا انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ، ولا انسحاب القوات الإسرائيلية ، ولا تشير إلى القرار ٢٤٢ فى أى موضع ولا للمفاوضات الخاصة بالوضع النهائى . كما أنها جعلت إسرائيل مصدر السلطة وتتولى كافة السلطات المتبقية ومسئوليات الأمن جميعا ، وتحدد الوظائف الإدارية للفلسطينيين على سبيل الحصر (إدارة القضاء ـ شئون الموظفين ـ الزراعة ـ التعليم والثقافة ـ الميزانية والضرائب ـ الصحة ـ الصناعة والتجارة والسياحة ـ العمل والشئون الاجتماعية ـ الشرطة المحلية ـ المواصلات والاتصالات المحلية ـ الشئون البلدية ـ الشئون الدينية) .

وقد رفض كل من الوفدين مقترحات الآخر ، ورأى الوفد الإسرائيلى فى الاقتراح الفلسطينى إقامة لدولة لاينقصها إلا الاسم ، كما اعتبر الوفد الفلسطينى الأفكار الإسرائيلية نقضا صريحا لمرجعية المفاوضات المتمثلة فى كتاب الدعوة لمؤتمر مدريد .

الجولة الخامسة

(٢٧ ـ ٣٠ أبريل ١٩٩٢)

كانت هذه الجولة قصيرة ، حيث كان قد اقترب موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية ، وأريد من عقدها مجرد مواصلة المفاوضات وإظهار الرغبة فى استمرارها ، فلم تستغرق سوى أربعة أيام .

وظلت الإدارة الأمريكية تحث الطرفين ـ وخاصة الجانب الفلسطينى ـ على الاشتباك التفاوضى ـ ومناقشة ترتيبات الحكم الذاتى تفصيلا والتقدم بطلبات محددة دون الاكتفاء بتسجيل المواقف .

وقد تجاوب الوفد الفلسطينى مع الرغبة الأمريكية ، فتقدم فى ٢٩ أبريل ١٩٩٢ كتابة بعدد من المطالب اشتملت : إلغاء الأمر العسكرى رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٨ الذى أوقفت إسرائيل بمقتضاه عمليات تسجيل العقارات ، ووقف تنفيذ التغييرات التى أدخلتها على قانون التنظيم المدنى والقروى والتى أدت إلى إخراج حوالى ٧٠ ٪ من الأراضى من متناول الفلسطينيين ووضعها تحت تصرف المستوطنات اليهودية ، وإلغاء سيطرة شركة المياه الوطنية الإسرائيلية على جميع موارد المياه فى الأراضى المحتلة ، والمطالبة بحرية الفلسطينيين فى الاطلاع على السجلات العامة ومنها سجل السكان وسجل العقارات .

وكان هدف الوفد الفلسطينى فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلى أمام الولايات المتحدة فى حالة عدم تجاوب إسرائيل مع تلك المطالب .

أما الوفد الإسرائيلى ، فقد حضر إلى هذه الجولة بعدد من المقترحات الجزئية . فمن أجل امتصاص رد الفعل على الاقتراح الفلسطينى الخاص بإجراء انتخابات عامة فى

الأراضى المحتلة على أساس ديمـوقراطى ، اقترح من جانبه إجراء انتخابـات بلدية على سبيل التجـربة متعللا بـالأوضاع غير المواتيـة السائدة فى الأراضى المحتلـة بسبب أعمال العنف التى ترتكبها حماس والجهاد الإسلامى .

كما اقترح النقل الفورى للسلطة فى مجال الخدمات الصحية .

وقد كـان رد الوفـد الفلسطينى قويا ، فعـارض اقتراح الانتخابات البلـدية بمـذكرة أكدت أن هذا الاقتراح لا علاقـة له بالمفاوضات ، فالسلطـة الفلسطينية يجب أن تقام عن طريق انتخابات عـامة سياسية يشارك فيها جميع السكان ، وإنما تأتى الانتخـابات البلدية فى ظل هذه السلطـة بعد إقامتها . وقد أوضحت تجربـة الانتخابات البلديـة التى أجريت خلال فترة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى عجزه عن حمايـة رؤساء البلديات الفلسطينية من محاولات الاغتيال وقيامه بإقالة بعضهم وإبعاد البعض الآخر .

كما رفض الوفد الفلسطينى اقتراح تسلم سلطة الخدمات الطبية ، مؤكدا ضرورة نقل كل السلطات ، وساخراً من هذا الاقتراح غير الجاد حيث إن هذه الخدمات يتولاها فعلا فلسطينيون تحت رئاسة إسرائيلية .

أما الطلبات المحددة التى تقدم بها الوفد ، فإنها لم تلق أية استجابة من قبل إسرائيل .

وانفضت الجولة الخامسـة ولم تعقد الجولـة التالية إلا بعـد تولى حكـومة إسحق رابين السلطـة ، وكانت آمـال الفلسطينيين فى تغيير الموقف الإسرائيلى فى المفاوضـات كبيرة ، فقد كانت مسيرتها فى عهد شامير لاتبشر بأى تقدم .

الفصل السادس

المفاوضات فى عهد رابين

كان حزب العمل الإسرائيلى قد حدد فى مؤتمره الخامس فى ربيع ١٩٩٢ برنامجه بشأن السلام فى الشرق الأوسط متضمنا :

- إن للحزب رؤية لشرق أوسط جديد تحل فيه علاقات التعاون فى مختلف الميادين ، وخاصة الميدان الاقتصادى ، محل الحروب وسباق التسلح .

- إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية والفلسطينيين بدون شروط مسبقة وعلى أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وعلى كل الجبهات.

- يشترط الحزب للسلام : اعتراف الدول العربية والفلسطينيين بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة فى المنطقة وبحقها فى الوجود بسلام وأمن ، وأن تقود اتفاقات السلام معها إلى نهاية الصراع العربى الإسرائيلى والتخلى عن أية مطالب أو ادعاءات فى المستقبل ، واعتبار السلام الثابت عاملاً هاماً للأمن ، وأن السلام المستقر يتطلب حدودا يمكن الدفاع عنها ، واعتبار الحزب (الأمن) هو العامل الحاسم الذى سوف يتحاشى الحزب الإضرار به فى أية تسوية .

- استعداد الحزب للتوصل إلى حلول وسط إقليمية من أجل عقد تسويات مرحلية أو نهائية فى مفاوضات السلام ، ويحبذ مبادرة إسرائيلية على أساس مقايضة الأرض بالسلام وأمن إسرائيل .

- رفض الحزب استمرار الوضع الراهن لسيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين ومعارضته سياسة الضم حيث إن ضم مناطق كثيفة السكان يقود إلى دولة ثنائية وصراعات داخلية مريرة .

- يرى الحزب أن التقدم نحو السلام فى المنطقة يتم على ثلاث مراحل :

- حكم ذاتى كامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتسوية مؤقتة مع سوريا .

- اتفاقية دائمة على أساس حل وسط إقليمى وترتيبات أمنية .

- بناء شرق أوسط جديد

- الاستعداد لضمان حرية العبادة فى القدس ومنح الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وضعا خاصا

- الاعتراف بحقوق الفلسطينيين بما فى ذلك حقوقهم الوطنية

- إمكان أن يسبق الحل فى غزة الحل الخاص بالضفة الغربية .

- لايتمسك الحزب بالتفاوض مع وفد مشترك أردنى فلسطينى ، بل سيتفاوض مع فلسطينيين مفوضين من سكان الأراضى التى تسيطر عليها إسرائيل منذ ١٩٦٧ سواء كانوا ضمن وفد مشترك أو مستقل .

- يلتزم الحزب بعدم إقامة مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات الحالية فى الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس وغور الأردن ، كما يلتزم بتجميد إقامة المستوطنات لعام واحد .

- يجب أن يتضمن السلام خطة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل وأن تدعى كل الدول العربية وخاصة الأردن ودول الخليج للمشاركة فى حل مشكلة اللاجئين، وأن يسهم رأس المال العالمى فى هذا الغرض ، وترفض إسرائيل عودة اللاجئين إليها .

وقد تضمن برنامج حكومة رابين الخطوط العامة للبرنامج الذى أقره المؤتمر العام المشار إليه فيما سبق ، كما تضمن ملحق الاتفاق الائتلافى الذى وقعه حزبا العمل وميرتيس ، أن يكون للأخير الحق فى التعبير عن مواقفه من موضوع الحل الدائم للقضية الفلسطينية والذى يقوم على أسس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى واحترام قرار هذا الشعب بإقامة إطار فيدرالى أوكونفيدرالى مع الأردن أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومنزوعة السلاح ، وعدم رفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى المراحل المقبلة من مفاوضات السلام بعد أن تبرهن على أنها تعترف بإسرائيل وتوقف

الإرهـاب ، فضلا عن حق « ميريتس » فى التقـدم بمشروع قانـون لتعديل قـانون حظـر اللقاءات مع من لهم صلـة بهذه المنظمة . أمـا عن المستوطنات ، فإن إقـامة مستـوطنات جديدة أو تكثيف الحالية يجب أن يخضع لتصديق الحكومة .

والخلاصـة ، أن الموقف بعد تـولى حكومـة رابين المشكّلـة من ائتلاف حـزبى العمل وميريتس (والحزب الدينى شـاس) كان يبشر بانفراج فى المفاوضـات التى ظلت تراوح مكانها طوال حكم شامير .

الجولة السادسة

(٢٤ أغسطس ـ ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢)

عندما بدأت الجولة السادسة كانت الآمال تراود الوفد الفلسطيني فى حدوث تغيير جذرى فى مواقف الوفد الإسرائيلى يتمشى مع برنامج حزب العمل وتصريحات رابين خلال الحملة الانتخابية وبعد توليه السلطة .

وقد أصيب الفلسطينيون بخيبة أمل شديدة عندما تقدم الوفد الإسرائيلى بمشروع جديد لايتضمن سوى عدد ضئيل من التحسينات على مشروعاته السابقة ، وقد كان مشروعا ضخما من ثلاثين صفحة ، وإن كانت معظم صفحاته تتضمن تفاصيل لنفس «الوظائف الإدارية » التى تقترح إسرائيل أن تنقلها إلى السلطة الفلسطينية الانتقالية للحكم الذاتى . أما التحسينات فقد انحصرت فى الإشارة إلى « المجلس الإدارى » المنتخب والمشكل من ١٥ عضوا (يتولى كل منهم مجالا من المجالات) ويتولون معا مسئولية إدارة المجلس ، وبمعنى آخر اعترف المشروع بهيئة مركزية فلسطينية مسئولة ، كما أنه أغفل ما سبق أن تضمنه المشروع السابق من استثناء فلسطينيى القدس من نظام الحكم الذاتى ، وأن إسرائيل تظل مصدر السلطة ، وبقاء التشريعات القائمة دون تغيير . ولكن المشروع الجديد ظل يعتبر نقل السلطات إلى الفلسطينيين تفويضا من قبل إسرائيل ويعتبر هذه السلطات إدارية وظيفية ، ويشترط لممارسة سلطة إصدار اللوائح التنسيق والتعاون مع إسرائيل .

وقد استمرت الجولة السادسة حتى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢ ، وتخللتها فترة انقطاع من ٤ سبتمبر حتى ١٣ سبتمبر لتمكين الوفدين من الرجوع إلى قيادتيهما .

وتقدم الوفد الفلسطينى بدوره بمشروع « إطار اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتى الفلسطينى » . مراعيا فى إعداده الإيجاز (٤ صفحات) واعتدال الصياغات ، وذلك

بأمل أن يصبح المشروع أساسا صالحا للمفاوضات فى عهد حكومة رابين ، وأن يتوصل الجانبان إلى اتفاق قبل انتهاء العام الذى حدده كتاب الدعوة موعداً مستهدفا للانتهاء من مفاوضات الترتيبات الانتقالية .

والتزم المشروع الخطوط العامة للمشروع الفلسطينى الأساسى (Pisga) . فأوضح طبيعة المرحلة الانتقالية بأنها المرحلة الأولى فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وأن مفاوضات الوضع النهائى ستمكن الشعب الفلسطينى من تقرير المصير بحرية ، وأن من الضرورى تطبيق لوائح لاهاى لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف خلال الفترة الانتقالية . أما انتخاب السلطة الفلسطينية فيكون تحت إشراف دولى ، وهى تستمد سلطتها من الشعب ، ولها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ولها ولاية كاملة على كافة الإقليم وسكانه ، كما أن لها السيطرة على الأرض والماء والموارد الاقتصادية والطبيعية والأنشطة الاقتصادية . كما يتضمن المشروع انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وحل إدارتها المدنية وانسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة انتشار بقيتها فى مواقع أمنية محددة يتفق عليها . أما القدس الشرقية ، فإن الترتيبات الانتقالية تطبق عليها ، كما يجب توقف النشاط الاستيطانى فورا ويذكر أن ترتيبات الأمن المتبادل التى يتفق عليها تتضمن تشكيل قوة شرطة فلسطينية . وأخيراً يحدد المشروع جدولا زمنيا للتوصل لاتفاق خلال ٣ شهور ، وبدء مفاوضات الوضع النهائى فى موعد لايتعدى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ .

كما قدم الوفد الفلسطينى مشروع جدول أعمال مشترك يتفق مع بنود مشروعه .

وفى فترة تأجيل المفاوضات ، أحدثت تصريحات رابين بشأن إعطاء الأولوية للاتفاق مع سوريا بلبلة لدى الفلسطينيين وحاولوا من خلال اجتماعات التنسيق العربية مواجهة هذه المناورة .

ومن ناحية أخرى ، وافق الكونجرس الأمريكى على منح إسرائيل قرض العشرة بلايين دولار بالرغم من إعلان رابين أنه سيتم إنشاء ١١ ألف وحدة سكنية فى الأراضى الفلسطينية (فضلا عن ١٣ ألفا فى القدس) بالإضافة إلى ما بين ألف وألفى وحدة كل عام .

وفى الجزء الأخير من الجولة ، تقدم الوفد الإسرائيلى (فى ١٤ سبتمبر) بمشروع جديد تحت عنوان « مفهوم غير رسمى لترتيبات الحكم الذاتى الانتقالى ـ لبنات بناء الاتفاق » .

وكان المشروع يتضمن تقدما محدودا قياسا بالمشروع الإسرائيلى السابق ، فقد تقابل مع اقتراح الفلسطينيين اتخاذ إجراءات تحضيرية من بينها أن يتاح لهم الاطلاع على سجل السكان والسجلات الأخرى وإجراء مراجعة مشتركة للنظم القانونية فى (المناطق)، والموافقة على إنشاء مجموعة عمل مشتركة لبحث مسائل حقوق الإنسان وإجراءات بناء الثقة ، واقترح إنشاء مجموعات عمل أخرى للشئون القانونية ، وقواعد انتخاب السلطة الفلسطينية ، والجوانب المتعلقة بالترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى ، وتحديد جدول زمنى للمفاوضات . وأشار المشروع إلى أن المجلس الإدارى الفلسطينى سيمارس سلطاته على جوانب من البنية الأساسية ، وسيكون مسئولا أمام الناخبين ، ومن بين سلطاته العامة إصدار اللوائح وتقرير السياسات فى مجالات نشاطه ، ومنها الميزانية والمالية ومراقبة الحسابات والتوظيف .

ومع ذلك ، فقد ظلت المفاهيم الإسرائيلية السابقة كما هى : فالسلطة الفلسطينية مجلس إدارى محدود العدد (١٥ عضوا)، ولايمارس سلطاته على الإسرائيليين العسكريين أو المدنيين على السواء ويخرج عن سلطاته كل ما يتعلق بإسرائيل . كما كان المشروع يفصل فصلا تاما بين المرحلتين الانتقالية والدائمة .

وظل الوفد الإسرائيلى معترضا على ما تقدم به الوفد الفلسطينى من مشروعات متعللا بأنها تسد الطريق على الخيارات التى يجب أن تظل مفتوحة أمام التسوية النهائية ، حيث إنها تفترض مقدما إقامة دولة فلسطينية ، بل إنها تعنى إقامة دولة لاينقصها إلا الاسم .

واقترح الانتهاء من إعداد جدول أعمال مشترك ثم الانتقال إلى مجموعات عمل تشكل لمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية وما يتعلق بها من مسائل .

أما الوفد الفلسطينى ، فقد بدأ منذ هذه الجولة معركة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على المرحلة الانتقالية ، وذلك بتعليمات من القيادة فى تونس ، ولكن الوفد الإسرائيلى ظل متمسكا بأن مجال تطبيق هذا القرار هو مفاوضات الوضع النهائى وحدها ووضع الفلسطينيون هذه المسألة فى مقدمة أولوياتهم ، وكان الهدف هو إيجاد رابطة بين الترتيبات الانتقالية والوضع الدائم للأراضى الفلسطينية بحيث يكون نقل السلطة فى الفترة الانتقالية من يد إسرائيل خطوة تمهيدية للوضع الدائم ، وأن ينطبق على ترتيباتها قرار مجلس الأمن واستند الوفد على أن القرار يعتبر الأراضى الفلسطينية أراضى محتلة ويحدد مساحتها بما استولت عليه إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ بحيث تشمل الولاية

الإقليمية كافة هذه الأراضى بما فيها القـدس الشرقية ، فضلا عن أن ما نص عليه القرار من انسحاب إسرائيل يجب أن ينفذ على الأقل جزئيا خلال الفترة الانتقالية ثم يتم تنفيذه فى إطار الوضع النهائى .

وحاول الوفـد الفلسطينى كسب تأييد الولايات المتحدة لموقفـه ، إلا أنه لم يلق تجاوبا منها إلا فى إقـرارها بـارتباط المرحلـة الانتقاليـة بالـوضع الـدائم فى نطاق عمليـة سلام واحدة . وشهدت الجولات التالية محاولات لإيجاد الصياغـة الملائمة التى يقبلها الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى .

كما تبـادل الوفـدان مشروعين لجدول الأعمال قدم كل وفـد مشروعه ، ولكن تعـذر التـوفيق بينهما وخـاصـة بسبب الخلاف على صيـاغـة البنـد الخاص بهدف المفـاوضـات ومرجعيتها الذى يرجع بدوره إلى عدم الاتفاق على صيغة بشأن انطباق القرار ٢٤٢ .

الجولة السابعة

(٢١ أكتوبر ـ ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢)

عقـدت الجولة السـابعـة فى شهـر أكتوبـر ١٩٩٢ الـذى كان مفترضـا أن تنتهى فيـه المفاوضات ويتم الاتفاق على الترتيبات الانتقـالية للحكم الذاتى ، وذلك دون أن تبدو فى الأفق أية بارقة أمل .

وقد رأى الـوفد الفلسطينى أن يتبع تكتيكا تفـاوضيا جـديداً هو استكشـاف جوانب الفكر الإسرائيلى بشأن المرحلة الانتقالية probing .

ووجد فى تشكيل مجموعـات عمل غير رسمية الوسيلة لتوجيـه الأسئلة عن الأوضاع القائمـة فى الأراضى الفلسطينية المحتلـة ، وما يقترحـه الإسرائيليون من تـرتيبات لنقل السلطة إلى الفلسطينيين .

وتم الاتفاق على تشكيل ثـلاث مجموعات عمل : مجمـوعة لمناقشة مفهـوم الترتيبات الانتقالية the concept ــ والثانيـة بشأن موضـوعـات الأرض والمياه (وسماهـا الوفـد الإسرائيلى مجموعة الشئون الاقتصـادية) ـ والثالثة بشأن حقوق الإنسـان (وسماها الوفد الإسرائيلى الموضوعات الإنسانية) .

وكان الـوفد الفلسطينى كما سبقت الإشارة ــ قد بدأ فى أواخـر أيام الجولة السـابقة ـ معركة القرار ٢٤٢ مطالبا بالحصول على تأكيدات بانطباقه على المرحلة الانتقالية أيضا .

وظل الوفد متمسكا بموقفه خلال الجولة السابعة ، فى حين ظل الوفد الإسرائيلى على موقفـه من عـدم التقيد بهذا القـرار فى وضع الترتيبات الانتقـالية بـاعتبارهـا ذات طبيعة

عملية، وإن القرار ٢٤٢ يشكل أساس مفاوضات الوضع النهائى ويلزم أن تترك كل الخيارات خلال المرحلة الانتقالية مفتوحة أمام التسوية النهائية . وقد أثار هذا الموقف مخاوف الفلسطينيين حيث لم يكن من الممكن قبول فكرة الخيارات المفتوحة بما قد يعنيه ذلك من عدم استبعاد ضم الأراضى الفلسطينية أو استمرار المرحلة الانتقالية إلى ما لانهاية . وإعرابا عن استيائه ، رفض الوفد الفلسطينى المشاركة فى الاجتماعات الرسمية، وإنما واصل خطته الاستكشافية للمواقف الإسرائيلية من خلال اجتماعات مجموعات العمل غير الرسمية .

وقد وجه الدكتور حيدر عبد الشافى إلى إلياكيم روبنشتاين رئيس الوفد الإسرائيلى كتابا انتقد فيه الاقتراح الإسرائيلى المقدم فى الجولة السابقة .

وقد كانت أعمال مجموعات العمل غير الرسمية مفيدة فى تعرف الوفد الفلسطينى على تفاصيل ما تخططه إسرائيل من خلال الترتيبات الانتقالية التى تراها .

فقد أوضح الوفد الإسرائيلى أن المستوطنين يتمتعون فى الواقع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وتطبق عليهم القوانين الإسرائيلية ، ولهم مجالسهم البلدية ومحاكمهم ، واقترح الوفد استمرار هذه الأوضاع .

كما أن هناك ٨ ٪ من المساحة الكلية للأرض فى يد إسرائيل وحوالى ٨, ٦١٪ يستعملها الفلسطينيون وحوالى ٣٠٪ موجودة خارج بلدياتهما واقترح أن تتقاسم السلطة الفلسطينية وإسرائيل استعمال الأراضى الأخيرة .

كما اقترح الوفد الإسرائيلى نموذجا مختلطا لإدارة الضفة الغربية وغزة على أساس التقاسم الوظيفى والتنسيق والتعاون .

الجولة الثامنة

(٧ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٢)

قررت القيادة الفلسطينية إرسال وفد مصغر من أربعة أعضاء فقط إلى هذه الجولة ، وذلك إظهارا لاستيائها من مسيرة المفاوضات ، ومن الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة . وكان الرئيس الأمريكى الجديد بيل كلينتون قد فاز فى الانتخابات وعقدت الجولة فى الفترة السابقة على توليه مهام الرئاسة بصفة رسمية .

وقد استخلص الوفد الفلسطينى من المواقف الإسرائيلية أن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى ـ كما تراها إسرائيل ـ تقوم على تفتيت الأراضى الفلسطينية واقتسامها واقتسام السلطة بل وتبعية « المجلس الإدارى الفلسطينى » ـ حسبما تسميه إسرائيل ـ للسيطرة الإسرائيلية المباشرة التى تمارسها مباشرة (بدلا من الإدارة المدنية) . فالنظام المقترح لايختلف عن البانتاسونات فى جنوب افريقيا أو عن نظام الأبارتبد الذى يميز الإسرائيليين والمستوطنين بتشريعات ومعاملة مختلفة عن الفلسطينيين كما يجعل الاقتصاد الفلسطينى تابعا للاقتصاد الإسرائيلى وخاضعا لمتطلباته .

وقد أكد الوفد الإسرائيلى المفاهيم التى سبق أن أبداها فى مجموعات العمل فى ورقة سماها « تجميعا غير رسمى للأفكار الإسرائيلية بشأن مفهوم الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى » ، وقدمها فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ .

وتضمنت الورقة الإسرائيلية أن تفسيرات القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بما فى ذلك المسائل الجغرافية والإقليمية والمسائل المتعلقة بالسيادة والسلطات والعلاقات المتفرعة من هذه الأمور ستتم مناقشتها خلال مفاوضات الوضع الدائم ، أما الترتيبات الانتقالية فيجب

أن تترك جميع الخيارات مفتوحة للاتفـاق فى المرحلة النهائية ، وأن توازن بين الاهتمامات والاعتبارات الخاصة بالسكان الفلسطينيين وتلك الخاصة بإسرائيل .

وسوف تمكن هـذه الترتيبات الفلسطينيين من إدارة شئـونهم من خلال هيئـة منتخبة حسب الاتفاق ، وتتولى إسرائيل إدارة شئون الإسرائيليين فى المناطق وتكون مسئولة عن السلطات المتبقيـة بما فيها الأمن والعلاقـات الخارجية ، كما ستـوضع الترتيبات للتنسيق والتعاون مع إسرائيل ، والعلاقات مع الأردن .

وأوضحت الورقة الإسرائيلية أن النموذج الـذى تقترحه إسرائيل نموذج مختلط يقوم على أساس اقتسام المسئـوليات والصلاحيات الـوظيفية والتنفيذية مع جـوانب من البنية الأساسية ـ يتم التفاوض بشأنها ـ مثل الأرض والمياه .

وكان أسوأ ما فى هذه الورقة مـا يتعلق بالأرض والنظامين القانونى والقضائى خلال الفترة الانتقالية .

أمـا بالنسبـة للأرض ، فقـد اقترح المشروع الإسرائيلى تفسيمهـا بين بلديـات عربيـة وأخـرى يهوديـة ، تخضع الأولى لـولايـة المجلس الإدارى الفلسطينى فى حين تخضع الأخيرة لولاية إسرائيل ، أما ما بين هذه البلـديات (الأراضى العامة والطرق) فتخضع لولاية مشتركة على أن تخرج منهـا ما تستعملها الحكومة العسكريـة الإسرائيلية لأغراض أمنية ، ويتم تسجيل الأراضى وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها .

وأما عـن النظامين القانـونى والقضائى ، فـإن القوانين القائمـة تظل ساريـة ويمكن تعديلها بالاتفاق ، كما تتم مراجعتهـا من خلال فريق عمل قانونى مشترك (ويلاحظ أن الوفد الإسرائيلى اعترف بأن القوانين الإسرائيلية تطبق على المستوطنين) .

وتقترح الـورقـة نظـامـا قضـائيـا من محاكم متعـددة : محاكـم فلسطينيـة يخضع لها الفلسطينيون ، ومحاكم خـاصة بالمستـوطنين ، ومحاكم عسكريـة يخضع لها الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء .

وفضـلا عن ذلك ، فإن اقتصـاديـات الإقليم الفلسطينى تظل مـرتبطـة بـالاقتصـاد الإسرائيلى . كما يجرى التنسيق والتعـاون بين المجلس الإدارى الفلسطينى وإسرائيل فى كافة مجالات الأنشطة التى يمارسها المجلس تقريبا .

وكان طبيعيـا أن تثير الورقـة الإسرائيلية استيـاء الوفد الفلسطينـى واستنكاره . فشن حيدر عبد الشـافى هجوما شديدا على المقترحـات الإسرائيلية الهادفة إلى تفتيت الأراضى

الفلسطينية ، وصرح نبيل شعث بأن هذه المقترحات تجعل هذه الأراضى أشبه بقطعة من الجبن السويسرى (المليئة بالثقوب) وتفرغ الحكم الذاتى من أى مضمون حقيقى .

وقد حاول الوفدان خلال الجولة الثامنة التوصل لاتفاق بشأن جدول أعمال مشترك ، ولكن تعذر الاتفاق بينهما وخاصة على صياغة البند المتعلق بهدف المفاوضات ومرجعيتها بسبب الخلاف على الإشارة إلى القرار ٢٤٢ بالنسبة للمرحلة الانتقالية وكيفية الربط بين هذه المرحلة والوضع النهائى .

وكانت الخلافات الرئيسية الأخرى تتعلق بالولاية الإقليمية لسلطة الحكم الذاتى ، والقدس الشرقية والاستيطان الإسرائيلى .

أما عن الولاية الإقليمية ، فقد اعتبرها الوفد الإسرائيلى من بين المسائل التى يجرى التفاوض بشأنها فى مفاوضات الوضع النهائى ، وكان يقترح ـ كما سبق القول ـ تقاسم السلطات على أجزاء الإقليم وفقا لتركيبته السكانية .

وأما القدس الشرقية ، فإنها فى نظر الإسرائيليين جزء من القدس الموحدة والتى أصبحت عاصمة لإسرائيل .

وأما المستوطنات ، فإن لليهود ـ فى نظر إسرائيل ـ الحق فى الإقامة والاستيطان فى كل مكان .

وفضلا عن هذه الخلافات ، فإن طبيعة السلطة الفلسطينية وتشكيلها ومدى سلطاتها وطريقة ممارستها لها ظلت محل نقاش طويل دون الاتفاق على مفاهيم مشتركة بشأنها .

وقد أدى الموقف الذى وصلت إليه المفاوضات إلى التفكير فى محاولة إعداد إعلان للمبادىء . وكانت الولايات المتحدة تدفع المفاوضين فى هذا الاتجاه بهدف تحقيق اتفاق مبدئى يشجع الطرفين على مواصلة المفاوضات ، ويعطى لدى الرأى العام الداخلى فى بلديهما الانطباع بإحراز بعض التقدم .

والواقع أن الوفد الفلسطينى كان أحوج إلى إعطاء مثل هذا الانطباع لسكان الضفة الغربية وغزة الذين كادت آمالهم تتبخر ، وكان المفاوضون الفلسطينيون يلقون منهم لدى عودتهم فى كل مرة استقبالات غير ودية وتساؤلات عن جدوى هذه المفاوضات التى طال أمدها .

موقف الإدارة الأمريكية الجديدة

أثارت نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية قلق الفلسطينيين . فقد كان الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر موضع ثقتهم ، وقد تعرفوا على رجال الإدارة الأمريكية السابقة وأقاموا صلات بالكثيرين منهم . وشجعتهم صلابة بوش فى معارضة الاستيطان الإسرائيلى وتعليقه ضمانات القروض التى طلبتها إسرائيل بتوقفها كلية عن النشاط الاستيطانى فى الأراضى المحتلة ، بل ربما اعتبروا صلابته فى وجه حكومة شامير أحد العوامل التى دفعت الناخب الإسرائيلى إلى عدم التصويت لتجمع الليكود (وإن كانت إدارة بوش قد وافقت على منح القرض بعد تولى رابين الحكم) .

وجاء فوز بيل كلينتون مثيراً لقلق الفلسطينيين ومخاوفهم من سياسته الخارجية وخاصة إزاء إسرائيل . فقد كان تحيزه للدولة العبرية واضحا فى حملته الانتخابية إلى حد الوعد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبار إسرائيل الحليف الذى يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليه أكثر من أى طرف آخر فى المنطقة ، والوعد بالاستمرار فى تقديم المساعدتين العسكرية والاقتصادية إليها باعتبار هاتين المساعدتين الحيويتين تشجعان على الاستقرار ، وتأييد مدها بضمانات قروض الإسكان التى تطلبها لأن الولايات المتحدة ملتزمة معنويا بمساعدتها على استيعاب التدفق التاريخى لليهود السوفييت .

وألقى ليس أسبن وزير الدفاع الأمريكى أمام إيباك (اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة التى تمثل اللوبى الإسرائيلى) كلمة أوضح فيها سياسة الإدارة الجديدة تجاه إسرائيل وحدد فيها الأهداف الأمنية المشتركة للولايات المتحدة وإسرائيل ومن بينها الحفاظ على تفوق إسرائيل فى مجال التكنولوجيا العسكرية المتطورة ، ومواصلة التخطيط العسكرى والترتيبات الأمنية والاتصالات بين العسكريين والتدريبات المشتركة

والاستخـدام الأمثل لقـاعـدة الصنـاعـة الـدفـاعيـة بين البلـدين والتعـاون فى مجالات الأبحاث .

ولم تكن استعانـة كلينتون بفريق من المستشـارين والأعوان يضم عـددا لا بأس به من اليهود المعـروفين بتعاطفهم مع إسرائيل مما يطمئن الفلسطينيين على السياسـة التى سوف تنتهجها الإدارة الجديدة بشأن الشرق الأوسط .

كما كانت توقعات المراقبين السياسيين تكاد تجمع على أن الرئيس الأمريكى الجديد لن يبـدى اهتماما كبيرا بـالسيـاسة الخارجيـة بـوجه عـام ، بل سيركـز اهتمامه على الشئـون الداخلية وبصفة خـاصة على اقتصاديات الولايات المتحدة ، وتـوقع الفلسطينيون بالتالى ألا تلقى مفاوضات السلام الـرعاية اللازمة من الراعى الأمـريكى بعد أن أصبح الدور الروسى هامشيا .

وعلى أية حال ، فإن الرئيس كلينتون أكد اهتمام إدارته بالمفاوضات الجارية واستمرار مساندته لعملية السلام فى الشرق الأوسط ، وأوفد واريـن كريستوفر وزير خارجيته إلى المنطقة كما استقبل الرئيس حسنى مبارك وإسحق رابين ، واستعان بمعظم الفريق العامل من المستشـارين الـذين كـانـوا يعملون فى عهـد الـرئيس بـوش من أمثـال دينيس روس وإدوارد جيريجيان ودانييل كيرتزر وديفد ميلر .

وكان الـوفد الفلسطينى حـريصا على إجـراء الاتصالات مع ذلك الفـريق فى كل من الجولات التفاوضية ، وكلما تعثـرت المفاوضات لجئوا إليـه طالبين منه تدخـل الولايات المتحدة وقيـامها بدور أكثـر فاعلية ، إلا أن الـولايات المتحدة تمسكت بعـدم التدخل فى المفاوضات إلا باتفـاق الطرفين طبقا للقواعد التى استنتها فى الدعـوة إلى مؤتمر مدريد ، واكتفت بإسـداء النصائح لـوفـدى التفاوض وحثهما على محاولـة التغلب على خلافـاتهما ولاشك فى أن سياسة عدم التدخل الفعال فى المفـاوضات جاء استجابة لتمسك إسرائيل منذ البداية بإبعاد أية مؤثرات خارجية عن المفاوضات سواء من جانب الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة أو الجماعة الأوربية ، وذلك حتى تستطيع التفـاوض من مركز القوة مع الأطراف العربية .

ومما زاد من صعوبـة الموقف بالنسبـة للفلسطينيين أن الانطبـاع الذى غـذته وسـائل الإعلام الأمريكية هو أن حكومة رابين هـى أكثر الحكومات الإسرائيلية قدرة واستعداداً على صنع السـلام وتقـديـم التنـازلات الـلازمـة لإرسـائه ، وهـو أمـر لم يكن يلمسـه الفلسطينيون وبقية الأطراف العربية ـ داخل قاعات المفاوضات .

وقد أجرى الوفد الفلسطينى الاتصالات مع الإدارة الأمريكية وأشار إلى قرب انقضاء الموعد الذى حدده كتاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد لانتهاء المفاوضات ، وإلى الأمل الذى كان يحدو الفلسطينيين من تغير المواقف بعد تولى الإدارة الأمريكية الجديدة الحكم وفوز حكومة رابين فى الانتخابات . وأبدى لها القلق من غياب أية إشارة فى المقترحات الإسرائيلية إلى الولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتى والسيطرة على الأرض والمياه وانسحاب القوات الإسرائيلية والقدس ،وأوضح أن الاعتراف بأن القرار رقم ٢٤٢ ينطبق على كل المراحل يمكن أن يساعد على بحث تلك الأمور التى أغفلها الإسرائيليون فى مقترحاتهم . كما طالب بتأييد الولايات المتحدة لهذه المواقف ، ولكن الولايات المتحدة ظلت غير مؤيدة لوجهة النظر الفلسطينية بشأن انطباق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على المرحلة الانتقالية ،وإن كانت رأت أن المرحلتين مرتبطتان فى عملية سلام واحدة .

وجاءت مشاركة الفريق الأمريكى المختص بشئون المفاوضات بمقترحاته عندما رئى إعداد بيان مشترك وإعلان مبادىء يتفق عليه الجانبان الفلسطينى والإسرائيلى ، فقد تقدم ذلك الفريق بورقة عمل لتيسير الاتفاق بين الجانبين على الوثيقة .

الجولــة التاســـعة

(٢٧ أبريل ـ ١٣ مايو ١٩٩٣)

عقدت الجولـة التاسعة بعد انقطـاع دام أكثر من أربعة شهور بسبب قيـام رابين بإبعاد أكثر من أربعمائة فلسطينى إلى الأراضى اللبنانيـة فى محاولة منه لتوجيه ضربـة قوية لتنظيم حماس . فقد كاد هذا الإجراء أن يقضى على عملية السلام بأكملها حيث أبدت الأطراف العربية تضـامنها مع الشعب الفلسطينى والحكومة اللبنانيـة التى رفضت دخول المبعدين أراضيها . وقام وزير الخارجية الأمريكية بزيارة المنطقة واستقبل رئيس الوفد الفلسطينى لإقناعه بالعودة إلى طـاولة المفاوضات مؤكداً أن عدم استئنافهـا فى وقت قريب قد يؤدى إلى انتهـاء عمليـة السلام ، واعـدا بقيـام الـولايات المتحـدة بـدور الشريك الكـامل فى المفاوضات .

وقد استؤنفت المفـاوضات فى ٢٧ أبريل ، وواصلت مجموعـات العمل غير الرسمية أعمالها دون إحـراز تقدم يـذكر . فقـد ظلت الخلافـات قائمـة بشأن المسـائل الجوهريـة وخـاصة مـا يتعلق بمـرجعية المفـاوضـات ومسألـة انطباق القـرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ على المرحلة الانتقـالية ، والـولاية الجغـرافية لسلطة الحكم الـذاتى وخاصـة بالنسبـة للقدس الشرقية والمستـوطنات ، ووحـدة الإقليم الفلسطينى ، والنظـامين القانونـى والقضائى اللذين يطبقان خلال الفترة الانتقالية .

ومن نـاحيـة أخرى ، دفعت الـولايات المتحدة وفـدى التفاوض إلى بـذل المحاولات لإعـداد بيان مشترك أو إعـلان مبادىء بقصـد خلق جـو موات لاستمـرار المفاوضـات وإظهار اتفاقهما على عدد من المسائل .

وفى ٦ مايـو ، قدم الـوفد الإسرائيلى مشروعـا لإعلان المبـادىء كان يمثل تقـدما فى المواقف الإسرائيلية .

ففيما يتعلق بمـرجعية المفـاوضـات ، تضمن صياغـة تـربط بين المرحلتين الانتقاليـة والنهائية وتقر بأنهما متداخلتان (زمنيا) فى عملية سلام واحدة تستهدف الحل الشامل .

وبـالنسبـة للمجلس التنفيـذى الفلسطينى ، تضمن المشروع أنـه تنقل إليـه غـالبيـة وظائف الإدارة المدنيـة مع احتفاظ إسرائيل بالمسئوليـة العليا عن الأمن ، وتمتع المجلس بسلطات تنفيـذية وقضائيـة وكذا سلطـات تشريعية (بشرط مصادقـة إسرائيل على عدم مخالفة التشريعات للاتفاقية) .

وبالنسبـة للولاية الجغـرافية ، فإن إسرائيل تعتبر (المنـاطق) وحدة جغرافيـة واحدة وسيتقرر مصيرها فى مفاوضات الوضع النهائى .

وتعرضت الـوثيقة إلى قضايـا الأمن والشرطة ، فذكـرت أن الأمن الشامل يبقى من مسئولية إسرائيل مع الأخذ فى الاعتبار الاحتيـاجات الأمنية للطرفين ، ويشكـل المجلس الفلسطينى قوة شرطة لتنفيذ القانون .

وتضمنت تشكيل لجنـة ارتبـاط مشتركـة للقضـايـا ذات الاهتمام المشترك ، ووضع تـرتيبـات للتعاون والتنسيق بين المجلـس وإسرائيل ، كما أشارت إلى أن القضـايـا ذات الصلة بالأردن سيتم بحثها فى إطار المفاوضات .

وبالمقـابل ، قدم الوفد الفلسطينـى فى ١٠ مايو ١٩٩٣ مشروعه لإعـلان المبادىء ، والـذى يختلف عن المشروع الإسرائيلى من حيث الإشـارة إلى أن هـدف عمليـة السـلام هوالتوصل إلى تسـوية سلمية عادلة ودائمـة وشاملة من خلال المفـاوضات المباشرة التى تقـوم على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبـدأ الأرض مقابل السـلام وبما يتفق مع الشرعية الـدولية ، وأن المرحلتين تشكلان كـلا واحدا لايتجزأ من أجل التنفيـذ الكامل لهذين القـرارين . وتضيف الوثيقـة أن على الجانبين ألا يقـوما بعمل أى شىء من شأنـه إحباط مفاوضـات الوضع النهائى أو تعـريضها للخطر : وبالنسبـة للسلطة الفلسطينية تضيف الـوثيقة أن جميع الفلسطينيين الـذين كـانوا مسجلين فى يـونيو ١٩٦٧ فى الضفـة الغربية بما فيهـا القدس وقطاع غزة وأبناءهـم وأحفادهـم يشـاركون فى انتخابها ، وتنتقل إليها كافة سلطات الحكومة الإسرائيلية وإداراتها المدنية ، كما تنص على انسحاب القوات الإسرائيلية وفقـا لجدول زمنى وتحت إشراف دولى يتفق عليـه . وأما الترتيبـات الأمنية

فهدفها هو تحقيق الاستقرار الإقليمى والوفـاء بالحاجات المتبادلة وإيجاد الظروف المواتية لسلام حقيقى .

وفيما يتعلق بـالـولايـة الإقليميـة ، تتضمـن الـوثيقـة أن السلطـة الفلسطينيـة يشمل اختصاصهـا كل الأراضى المحتلـة والتى تشكل جزءا لا يتجـزأ ووحدة إقليميـة واحدة تخضع لنظام قانونى واحد .

وبالنسبـة للتنسيق والتعاون ، فإنهما يتمان من خـلال اتفاقات بين السلطـة الفلسطينية وإسرائيل فى المجـالات ذات الاهتمام المشترك وتضع الاتفـاقـات فى اعتبارهـا الحاجـات الأمنية والمصلحة المشتركة للجانبين .

كما تضمنت الـوثيقة الفلسطينيـة آليـة لتسويـة النـزاعـات التى لايمكن تسويتهـا بين الطرفين هى لجنة تحكيم من ممثلين للسلطة وإسرائيل والاتحاد الروسى والولايات المتحدة ومصر والأردن وسوريا والأمم المتحدة .

كما حددت موعدا لبدء مفاوضات الوضع النهائى هو أول أكتوبر ١٩٩٤ كحد أقصى (واضعة فى اعتبـارها تعويض الوقت الـذى تعدى العام الـذى أشار إليه كتاب الـدعوة لمؤتمر مدريد لإنهاء المفاوضات) .

وحاول الفـريق الأمريكى التـوفيق بين المشروعين الفلسطينى والإسرائيلى من خلال ورقـة عمل قدمهـا فى ١٢ مايـو كمشروع لبيان مشترك ، ولكنهـا أثارت استيـاء الوفـد الفلسطينى .

ولكنه ـــ بعد منـاقشات مستفيضة مع الـوفدين ـــ قدم خلال الجولـة التاليـة مشروعا أمريكيا جديدا لإعلان مبادىء مشتركة .

وقد خيّم جو التوتر السائد فى الأراضى الفلسطينية المحتلة خلال هذه الجولة لإغلاق حكومة رابين هذه الأراضى ومنع دخـول الفلسطينيين إسرائيل ، الأمر الذى أبرز قضية القـدس وجعلها على قمـة أولـويـات الوفـد الفلسطينى فى الـوقت الـذى رفض الوفـد الإسرائيلى مناقشتها .

الجـولة العاشـرة

(١٥ يونيو ـ أول يوليو ١٩٩٣)

قدم الأمريكيون إلى الـوفدين الفلسطيني والإسرائيلى فى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ مشروعهم بشأن إعلان المبادىء .

وكان المشروع يشير إلى الهدف من المفـاوضات ، محاولا ـ من خـلال صياغة مـركبة ـ التوفيق بين مـوقفى الوفديـن . ففى حين يعتبر قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ أساسا للمفاوضات الخاصة بالوضع الـدائم ، فإنه يذكر أن المرحلتين الانتقالية والدائمة مرتبطتان ضمن عملية سلام واحدة تظل معهـا جميع الخيارات مفتوحة وسيبذل الطرفان أقصى ما فى وسعهما لتجنب ما من شأنه استباق التسوية النهائية أو الإجحاف بها .

وأما عـن طبيعة السلطـة الفلسطينية المنتخبـة ، فقد أشـارت الورقـة إلى أن انتخابها سيكون عاما ومباشرا ويجرى تحت إشراف مـراقبين دوليين . ولدى الكلام عن سلطاتها ذكـرت أن ممارستهـا للسلطة التشريعيـة فى مجالات نشاطهـا سيكـون وفقا لـلاتفاقيـة ، ورددت عدداً من العبـارات التى تضمنتها رسـالة التطمينـات بشأن سيطرة الفلسطينيين على القرارات التى تؤثر على حياتهم ومستقبلهم وإقـامة علاقات تكفل الاحترام المتبادل والتسامح والتصالح وتجنب العنف .

وبالنسبة لترتيبات الأمن ، أكدت مبدأ الأمن المتبادل ، مشيرة إلى مسئوليات إسرائيل عن أمن مـواطنيها وعن أمن (المنـاطق) بـوجه عـام (مع الإشارة بين قـوسين للائحـة لاهاى لعام ١٩٠٧ وليس لاتفـاقية جنيف الرابعة التى لا تعترف إسرائيل بـانطباقها على الأراضى الفلسطينية) وإلى مسئولية سلطة الحكم الذاتى عن أمن الفلسطينيين .

أما عن الولاية ، فأوضحت الورقة أن مناقشتها تأخذ فى الاعتبار أن المسائل الخاصة بالولاية تتعلق بالوضع الدائم وأن إدخال أو استبعاد مجالات معينة أو فئات ما من مجالات السلطة الفلسطينية لا يجحف بمواقف أو مطالب أى من الجانبين .

وبناء على ذلك ، فإن سلطة الحكم الذاتى ستمارس سلطاتها أو ولايتها (واستخدمت الورقة التعبيرين بالتوالى) فى الحدود الضرورية لممارسة هذه المسئوليات .

وأشارت الورقة إلى الأرض ، فذكرت أن الطرفين متفقان على اعتبار (المناطق) وحدة إقليمية واحدة ، أما المسائل المتعلقة بالسيادة فمجالها مفاوضات الوضع النهائى وأما فى المرحلة الانتقالية فإن المناقشات الخاصة بالأرض ستجرى دون إضرار بالسلامة الإقليمية وبمعاملة (المناطق) ككل ، وتشمل المناقشات ملكية الأراضى والتسجيل والتخطيط وتنظيم المبانى والاستعمال والإدارة .

كما تضمنت الورقة فقرة بشأن التعاون والتنسيق ، ذاكرة أنه يجب أن توضع فى الاعتبار الاحتياجات المتبادلة للجانبين مع إنشاء لجنة مشتركة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وحل الخلافات .

وأخيرا ، تعرضت الورقة لآليات التنفيذ ، بما فى ذلك مناقشة جدول زمنى ونقل مبكر للسلطة فى عدة مجالات ، منها التنمية الاقتصادية وتدريب الشرطة المحلية والصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والسياحة والعمل والميزانية .

وكان كل من الوفدين الإسرائيلى والفلسطينى قد قدم مشروعه لإعلان مبادىء ، وأمضى الفريق العامل الأمريكى عدة أيام فى مناقشات مع الوفدين إلى أن انتهى به الأمر إلى تقديم الورقة المشار إليها فيما تقدم .

وقام وزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر بزيارة منطقة الشرق الأوسط بقصد بذل المساعى لدى الطرفين للتوصل إلى ورقة مقبولة بشأن إعلان المبادىء .

وقدم الوفد الفلسطينى رده على الورقة الأمريكية يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٣ ، متضمنا إدخال عدد من التعديلات على الورقة الأخيرة .

فبالنسبة للهدف من المفاوضات ، أضاف بصفة خاصة أن مفاوضات الوضع النهائى ستشمل الوضع النهائى للقدس . وكانت هذه الإضافة تنازلا هاما من جانب القيادة الفلسطينية وبالنسبة لطبيعة السلطة الفلسطينية المنتخبة ، اقترح مشاركة فلسطينيى

القـدس الشرقيـة فى انتخـابها كما اقترح الإشراف الـدولى عليهـا إلى جـانب المراقبين الدوليين .

وفيها يتعلق بالولاية ، نصت الورقة على أنه سيكون هناك نظام قانونى واحد يطبق فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

كما تضمنت أن السلطة الفلسطينية ستكون مسئولة عن الأمن الداخلى والنظام العام ، وتتولى المسئوليات الخاصة بالجسور والمعابر فى إطار الترابط بين الأمن الداخلى و الأمن الخارجى .

كما تتضمن انسحـاب القـوات الإسرائيليـة طبقـا لجدول زمنـى وآليـات للتحقق ، ويكون انسحابها من المناطق المسكونة وانتشاره فى مواقع أمنية يتفق عليها .

وبالنسبة لتسـوية المنازعات ، فإنها تتم من خلال التحكيم الـدولى أو لجنة دائمة يتفق عليها .

ويتفق الطرفان على جدول زمنى للتنفيذ وآليات لانتخاب السلطة الفلسطينية .

وانتهت الـورقـة الفلسطينية بـاقتراح « غـزة / أريحا أولا » كشكل من أشكـال فض الاشتباك وخطوة على طريق نقل السلطة فى بقية الأراضى الفلسطينية المحتلة .

ولم يكن الوفد الفلسطينى سعيـداً بالتنازلات التى طلبت إليه قيادتـه فى تونس التقدم بها رغم معارضتـه ، وخاصة تأجيـل مناقشة القـدس إلى مفاوضات الـوضع النهائى ، وأعلن صائب عريقات وحنان عشراوى عن عزمهما على الاستقالة ، ودعى الوفد لمقابلة ياسر عرفات فى تونس . ولم يعرف الوفد الفلسطينى فى ذلك الوقت أن مفاوضات سرية كانت قد بدأت فى أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، وأن تلك التنازلات كانت عربـونا على تغير موقف المنظمة . ولم يكن موضوع المفـاوضات السرية مجهلا على الوفد الفلسطينى وحده ، بل على الوفد الإسرائيلى كذلك .

فلما تـوجه الـوفدان إلى واشنجتـون فى الموعد المحـدد لجولة سبتمبر ١٩٩٣ ، كـانت المفاجأة فوق ما يحتمله كثير من أعضائها .

وقبل أن نطوى صفحة مفاوضات واشنجتون فـإن لنا أن نتساءل عما إذا كان العامان اللذان استغرقتها هذه المفاوضات يعتبران وقتا ضائعا ، وهل كان من الممكن أن تتحقق من خلالها التسوية التى تم التوصل إليها فى أوسلو ؟

والإجابة هى أنه لاشك فى أن الجولات التفاوضية العشر لم تكن من قبيل الوقت الضائع . فقد نوقشت فى خلالها كافة جوانب التسوية ، واتضحت منها مواقف الطرفين، وصيغت المشروعات والحلول التى يتصورها كل جانب ، ولاريب فى أن المفاوضين فى أوسلو كانت أمامهم صورة كاملة لمواقف كل من الوفدين فقد كان فى أيديهم ملف كامل يسهل البناء على ما فيه من أوراق .

ولولا أن كلا من الوفدين كان عاجزا عن تقديم التنازلات اللازمة بسبب تعليمات قياديتهما لكان من اليسير عليهما التوصل لاتفاق من قبيل ما انتهت إليه مفاوضات أوسلو .

وربما كان يعيب مفاوضات واشنجتون ذلك الحرص الذى أبداه الوفدان لنقل ما يدور فى قاعات التفاوض إلى وسائل الإعلام حتى أصبح السجال بينهما على شاشات التليفزيون وفى المؤتمرات الصحفية اليومية مفاوضات علنية موازية لتلك التى تجرى بينهما على الطاولة داخل الغرفة المغلقة .

ومع هذا ، فقد كان متصوراً أن يتفق المتفاوضون ـ فى مرحلة ما ـ على إحاطة مناقشاتهم بالسرية للازمة .

وقد أفادت السرية مفاوضات أوسلو ، ولكن العامل الحاسم فى نجاحها هو موافقة قيادتى الطرفين على تقديم التنازلات الضرورية من أجل الاتفاق . ولم يكن هذا العامل متوفرا فى المفاوضات التى جرت فى واشنجتون .

الفصـل السابـع

فى الطريق إلى الاعتراف المتبادل

لم تكن منظمة التحـرير الفلسطينية لتقبل أن تظـل مكبلة بالقيـود التى وضعها إسحق شامير ثمنا لمشاركة الفلسطينيين فى عمليـة السلام . وقد سجل الوفد الفلسطينى فى رده على الدعوة لحضور مؤتمر مدريد معارضتـه للشروط المفروضة عليه ، وفى مقدمتها إبعاد المنظمة عن المفاوضات ، وأعاد الدكتور حيـدر عبد الشافى التذكير بأنه لولا دور المنظمة لما بدأت العملية السلمية .

وفى واقع الأمر ، كانت منظمة التحـرير ـ على نحو ما سبق قوله ـ مـوجودة مع الوفد إلا على طـاولة التفـاوض ، فقـد كانت تشرف علي المفـاوضـات من تونس عبر أجهـزة التليفون والفاكس ، وتديـرها من غرف فنادق جراند أوتيل ، ثم ريتـزكارلتون وآنا من خلال الدكتور نبيل شعث وأكرم هنية وبقية رجالاتها .

ثم بدأت المنظمة تخطو خطوات محسوبـة لإثبات دورها . فلم تعد تخفى تردد أعضاء وفد المفـاوضات على تونس فى كل جولـة ، وبعدها استقبل يـاسر عرفات الوفـد ولجانه علنا فى مقره فى القاهـرة فى أعقاب نجاته من حادث وقوع طـائرته ، وأعقب ذلك بعقد اجتماع له فى عمان فى ١٨ يونيو ١٩٩٢ .

ومن نـاحيـة أخـرى ، خاضت المنظمـة معـركـة المشـاركـة فى المفاوضـات المتعـددة الأطـراف . فبعـد أن رفض اشتراك الـوفـد الفلسطينى فى اجتماع اللجنـة التـوجيهيـة فى موسكو بسبب تشكيل الوفد من أعضاء بينهم شخصيات تنتمى إلى المنظمة ، ووفق على أن تضم الـوفـود الفلسطينيـة شخصيـات من خـارج الأراضى المحتلـة بينهم أعضـاء بالمجلس الـوطنى الفلسطينى (فرأس الوفـد فى مفاوضات التنميـة الاقتصادية الـدكتور يوسـف صايغ ، ومفـاوضات اللاجئين إليـاس صنبر عضوا المجلس) وكانت للـوفود

الفلسطينية إسهاماتها الهامة ، وخاصة فى الربط بين المفاوضات المتعددة الأطراف وبين المفاوضات الثنائية بحيث يرتبط التقدم فى الأولى بإحراز التقدم فى الأخيرة .

وتمسك الوفد الفلسطينى فى المفاوضات بشأن اللاجئين بأن يكون أساس معالجة قضيتهم تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بعودتهم أو تعويضهم .

ومنذ تولى إسحق رابين رئاسة الحكومة الإسرائيلية ، بدأت الأمور تأخذ منحى جديداً ، فتمت الموافقة على اشتراك فيصل الحسينى ـ وهو من القدس ـ فى المفاوضات الثنائية فى واشنجتون ، ثم ووفق على اشتراك خبراء من الشتات (من خارج الأراضى المحتلة) ضمن وفد المفاوضات فانضم كميل منصور وأحمد الخالدى وآخرون إلى الوفد .

وقد أدرك رابين أن الوفد الفلسطينى فى مفاوضات واشنجتون لن يغير مواقفه إلى الحد الذى يمكن أن تقبله إسرائيل للتوصل لاتفاق إلا إذا قررت ذلك منظمة التحرير ذاتها ، ويبدو أنه أقام بعض الاتصالات معها عن طريق أحمد الطيبى أحد فلسطينيى إسرائيل وآخرين لمس من خلالها أن المنظمة لاتزال عند مواقفها .

وبدأت الاتصالات واللقاءات بين شخصيات إسرائيلية غير رسمية وبين مسئولين من المنظمة رتبتها النرويج ، وأحيط يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلية علما بها ، ثم أبلغ بها شيمون بيريس وزير الخارجية ، وأخيراً أعطى رابين الضوء الأخضر لمواصلة هذه المفاوضات السرية التى انتهت إلى إعداد إعلان المبادىء ، ثم إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وأخيرا ، تم الاعتراف المتبادل الذى طالما دعا إليه ساسة دوليون من قبل ، وقد سبق أن تقدمت مصر وفرنسا إلى مجلس الأمن بمشروع قرار يطالب الطرفين بهذا الاعتراف المتبادل لو لا أن الظروف القائمة فى يوليو ١٩٨٢ لم تكن تسمح بذلك .

وقد تم هذا الاعتراف بعد مفاوضات شاقة فى باريس وغيرها بشأن الشروط اللازمة وصياغة الخطابين المتبادلين اللذين يسجلانه رسميا .

وفى ٩ سبتمبر ١٩٩٣ ، وجه ياسر عرفات بصفته « رئيس منظمة تحرير فلسطين » إلى إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل خطابا يبدأ بالإشارة إلى إعلان المبادىء الذى يسجل

مرحلة جديدة فى تاريخ الشرق الأوسط ، ثم بتأكيد التزامات المنظمة بحق إسرائيل فى الوجود فى سلام وأمن ، وبقبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، والالتزام بعملية السلام . وبعدها يعلن تخلى المنظمة عن استعمال الإرهاب وغيره من أعمال العنف وتحمل المسئولية عن كل عناصر المنظمة وأفرادها كى تضمن امتثالهم ولمنع المخالفات ومحاسبة المخالفين . وأخيرا ، ينص الخطاب على اعتبار المواد التى يتضمنها الميثاق (الوطنى الفلسطينى) التى تنكر حق إسرائيل فى الوجود وتلك التى لا تتفق مع التعهدات الورادة فى الخطاب غير سارية وباطلة وعلى تعهد المنظمة بأن تتقدم إلى المجلس الوطنى الفلسطينى بالتغييرات الضرورية للميثاق لكى يوافق عليها .

كما وجه ياسر عرفات إلى يوهان هولست وزير الخارجية النرويجى فى نفس التاريخ خطابا يتضمن أنه لدى توقيع إعلان المبادىء فإنه سيضمن تصريحاته العلنية أن المنظمة تشجع الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى المشاركة فى الخطوات التى تؤدى إلى إعادة الحياة إلى طبيعتها والتى تسهم فى السلام والاستقرار ورفض العنف والإرهاب والمشاركة بنشاط فى إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون .

وتلقى عرفات من إسحق رابين ، فى نفس التاريخ ، خطابا يشير إلى خطاب عرفات إليه ويؤكد أنه فى ضوء تعهدات المنظمة الواردة فيه ، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة تحرير فلسطين ممثلة للشعب الفلسطينى وبدء مفاوضات معها فى إطار عملية السلام فى الشرق الأوسط .

وبهذا الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة طويت صفحة فى تاريخ الصراع بين الشعبين الفلسطينى واليهودى ، وفتحت صفحة جديدة من التعايش السلمى للشعبين على أرض فلسطين . وبدأت مرحلة جديدة فى مسيرة السلام فى الشرق الأوسط .

الباب العاشر

مفاوضات أوسلو وإعلان المبادئ

الفصـل الأول

المهمة السرية فى أوسلو

كان غـريبا أن يدق جهـاز التليفون فى غرفـة نومى فى هـذه الساعة المبكـرة من صباح الأربعاء الثامن عشر من شهر أغسطس ، وعنـدما تناولت زوجتى السماعة ، تململت فى فـراشى محتجا فـلا شك أن أحـداً قد أخطأ الـرقم ، ومن الأفضل تجاهل رنين التليفـون ومواصلة النوم .

ومع ذلك ، فقـد أيقظتنى زوجتى لتبلغنى أن المتحـدث هو السفير سعيـد كمال سفير فلسطين فى القاهرة . . وكانت المفاجأة .

استفسر منى سعيد كمال عن مدى استعدادى للسفـر فى نفس اليوم إلى أوسلو بعد أن اعتـذر عن اضطراره لإيقـاظى عند الفجـر . وذكر أن الأمـر عاجل لايحتمل الإبطـاء ، فالقيادة الفلسطينيـة فى تونس قررت إيفادى إلى العـاصمة النرويجية لـلاطلاع على بعض الأوراق التى تنـاقش هناك . واعتـذر مرة أخـرى بأنـه يتحدث من المطـار حيث يستقل الطـائرة بعد قليل ، متسـائلا عما إذا كنت أستطيع شراء تـذكـرة السفر على أن تسـدد لى قيمتها بعد العودة .

وقـد أكدت للسفير الفلسطينى استعـدادى للسفر وأنـه ليس ثمـة صعوبـة فى شرائى تذكرة السفـر ، وإنما يجب الحصول على تأشيرة لدخول النرويج ، فأشار علىّ بـالاستعانة بمكتب وزير الخارجية حيث إن المستشار نبيل فهمى على علم بالموضوع .

وكـرر سعيـد كمال أكثـر من مـرة أن المهمة سريـة للغـايـة ولا يعلم بها حتى الـوفـد الفلسطينى فى مفـاوضـات واشنجتـون ، بل إنها محصورة فى أيـدى عـدد قليل جـدا من القيادات الفلسطينية ، وخاصـة «أبومازن » الذى أوصانى بإحاطتـه علما بموعد وصولى

إلى أوسلو بعد إتمام إجراءات السفر ، كما أن وزير الخارجية المصرية على علم بمجريات الأمور .

وما إن وضعت سماعة التليفون حتى بدأت الأفكار تتلاحق فى ذهنى .

ماذا تكون مهمتى فى أوسلو ؟ أية أوراق أنا مكلف بالاطلاع عليها ؟ هل ثمة مشروع إسرائيلى أو أمريكى جديد لإعلان المبادىء الذى تحاول الأطراف التوصل إليه ؟ ولماذا أوسلو بالذات ؟ كنت على علم بأن الدكتور نبيل شعث وعدداً من الشخصيات القيادية فى الوفد الفلسطينى فى مفاوضات واشنجتون الثنائية مع إسرائيل قد قاموا بالعديد من السفرات لدول أوربية ومن بينها النرويج . . ولكن السفير سعيد كمال أكد لى فى حديثه أن أحداً من أعضاء الوفد لايعرف شيئا عن مهمتى فى أوسلو ، وإنما ذكر فى سياق الحديث اسمى «أبو علاء» و«حسن عصفور» متسائلا عما إذا كنت أعرفهما ورددت بالإيجاب .

وقدرت أن وجهتى الأولى يجب أن تكون وزارة الخارجية لاستجلاء الغموض المحيط بهذه المهمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى للاستفادة من إمكانات الوزارة فى إنهاء إجراءات السفر ثم الاتصال بالقيادة الفلسطينية فى تونس عن طريقها .

وعلمت فى مكتب وزير الخارجية أن اتصالات تجرى بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى من أجل إعداد إعلان مبادىء يتفق عليه الطرفان .

وبالرغم من إتمام تلك الإجراءات بسرعة قياسية ، خاصة وأن السفارة النرويجية منحتنى التأشيرة فى دقائق معدودات ، إلا أن السفر فى نفس اليوم لم يكن ممكنا . فجميع الطائرات التى تتجه إلى دول أوربية تغادر القاهرة قبل الظهر ، وكانت الساعة عند انتهاء الإجراءات قد تجاوزت مواعيد الطائرات .

وكان علىّ أن أبلغ بذلك الأخ « أبو مازن » الذى تساءل أكثر من مرة عما إذا كانت هناك وسيلة للسفر فى نفس اليوم ، وانتهى ـ بعد تردد ـ بتكليفى بالسفر على أول طائرة متاحة فى صباح اليوم التالى . ولما استفسرت عما إذا كان هناك من يستقبلنى فى مطار أوسلو ، ذكر أنه فى حالة عدم وجود أحد فى استقبالى ، فإن علىّ أن أستقل سيارة أجرة إلى فندق أوسلو بلازا حيث أقابل من يتولى أمرى .

وكان الحرج البالغ الذى كنت فيه هو إخفاء هذه المهمة عن أعضاء الوفد الفلسطينى وخاصة الدكتور نبيل شعث الذى سعدت بالعمل معه خلال الجولات التفاوضية فى

واشنجتون عاما ونصفا وأصبح يضع ثقته الكاملة فى شخصى ، وكان مقرراً أن تبدأ الجولة القادمة لمفاوضات واشنجتون بعد أسابيع قليلة . ومع هذا ، فإننى لم أتردد . فإذا كانت القيادة الفلسطينية قد رأت تجهيل مهمتهى حتى عن أعضاء الوفد الفلسطينى فلاشك أن لديها من الأسباب ما يدعوها لذلك .

وفى صباح التاسع عشر من أغسطس ، أقلعت بى طائرة الخطوط الفرنسية إلى باريس ، وبعد بضع ساعات أخرى فى مطار شارل ديجول كانت طائرة أخرى للخطوط الفرنسية تقلنى إلى أوسلو .

ووصلت مطار أوسلو فى أول زيارة للعاصمة النرويجية ، وتلفت حولى وانتظرت بضع دقائق ، فلما أيقنت من أن أحداً لم يحضر لاستقبالى ، توجهت فى سيارة أجرة إلى فندق « أوسلو بلازا » فى وسط المدينة .

وفى الفندق ، توالت أحداث مشهد أقرب إلى مشاهد أفلام جيمس بوند . طلبت من فتاة الاستقبال إحدى الغرف ، ولما سألتنى عما إذا كان ثمة حجز باسمى أجبت ذاكراً الاسم ، وبعد لحظات قلبت خلالها بعض الأوراق طلبت منى الانتظار حيث إن شخصا ، سوف يحضر لمصاحبتى . ووصل أحد النرويجيين وطلب منى أن أتبعه ، ووقف المصعد فى أحد الأدوار وتوجهنا إلى إحدى الغرف ودق جرس الباب . ولم تكن غرفة عادية بل شقة فسيحة ، استقبلنى فيها الأخ «أبو علاء» (أحمد قريع) وحسن عصفور بترحاب شديد . وفى خلال لحظات ، وضعا أمامى بعض الأوراق التى كانت تحوى مشروعا لإعلان المبادىء . وذكر حسن عصفور أن علىّ مراجعة المشروع من جوانبه القانونية والصياغية ، موضحا أنه ليس أمامى سوى وقت ضئيل جداً للفراغ من هذا العمل . وبسطت أمامى عدداً من الأوراق ، وبدأت أسجل بعض الملحوظات .

وتردد علىّ كل من أبى علاء وحسن عصفور أكثر من مرة ، ويبدو أن «عصفور» لم يكن يتوقع أن تستغرق دراستى للمشروع الوقت الذى أمضيته ، وذكرت لهما عدداً من الملحوظات التى كنت قد انتهيت إليها ، ولكنى لاحظت أن الاثنين مرتبطان بموعد محدد أوشك وقته أن يحّل ، فأدركت أن وصولى إلى أوسلو جاء متأخرا يوما كاملا ولم يعد ممكنا سوى قيامى بقراءة سريعة للمشروع الذى أصبح فى شكله النهائى ، ولم يعد هناك مجال لإدخال تعديلات عليه ، ولما فرغت من قراءة الأوراق ، ذكرت أن المشروع فى ضوء مفاوضات واشنجتون ـ يعد مشروعا جيداً ، ولاغبار على صياغته .

وانتقلنا إلى غرفة الاستقبال ، وماهى إلا دقائق حتى دخل « يوئيل زنجر » المستشار القانونى الإسرائيلى الذى صافحنى بحرارة ، وأخذنا نتذاكر أيام مباحثات الحكم الذاتى ، ثم دخل شخص قصير القامة أميل إلى السمنة يرتدى بنطلون جينز قدم لى على أنه سكرتير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية أورى سافير ، وقدم بعده رجل فى منتصف العمر ملتح علمت أنه البروفسور يائير هيرشفيلد .

كان الجميع يستعدون لارتداء ملابس داكنة لحضور مراسم توقيع إعلان المبادىء بالأحرف الأولى .

وقدرت أن علىّ الانصراف . فلم يكن فى ذهنى أن أحضر مراسم مماثلة ، ومنذ عملى مع الوفد الفلسطينى تجنبت دائما أن أضع نفسى تحت الأضواء ، فابتعدت تماما عن لقاء رجال الإعلام أو الإدلاء بأية تصريحات أو أحاديث إلا بالقدر اللازم لإحاطة الرأى العام فى مصر بتطورات المفاوضات سواء من خلال عدد من المقالات نشرتها صحيفة الأهرام أو أحاديث وتعليقات لمندوبى الإذاعة المصرية . أما فى الخارج ، وفى أثناء الجولات التفاوضية ، فقد كنت حريصا على ألا أقحم نفسى فى أية أنشطة إعلامية أو مناسبات اجتماعية أو إجراء اتصالات - حتى مع من أعرفهم جيداً من الأمريكيين (والإسرائيليين من باب أولى) تفاديا لإثارة أية حساسيات لدى أعضاء الوفد الفلسطينى .

وفى صباح اليوم التالى ، أردت أن أعرف ما جرى فى الليلة الماضية . ووجدت نفسى فى مأزق حقيقى ، فقد فاتنى أن أقرأ بالأمس رقم الغرفة أو حتى رقم الدور الذى توقف عنده المصعد ، ولم أتعرف على اسم النرويجى الذى اصطحبنى . وازداد الموقف تعقيداً عندما لم أجد فتاة الاستقبال التى تحادثت معها عند وصولى ، وكان من العبث أن أذكر اسم أبى علاء أو حسن عصفور أو محمد أبو كوش (الذى كان معهما بالأمس)، فلاشك أنهم مسجلون بأسماء غير حقيقية .

وأعملت فكرى وتوصلت إلى استنتاج أن وزارة الخارجية النرويجية لابد وأن تكون لها صلة بهذه الترتيبات . وتوجهت إلى فتاة الاستقبال ، مستفسراً عن وجود أحد المسئولين فى الخارجية النرويجية ، وبعد نقاش قصير ومحادثة تليفونية أجرتها ، أخبرتنى أن شخصا سوف يحضر لمقابلتى . وصعدنا إلى غرفة الأمس ، وكان حسن عصفور لايزال فى ملابس النوم أما أبو علاء فكان نائما فعلا . وعلمت من عصفور أنه تم التوقيع

على إعلان المبادىء بالأحرف الأولى فى ساعة متأخرة من الليل بحضور شيمون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلية .

ولم يعد لبقائى فى أوسلو أى معنى ، فسافرت عائدا إلى القاهرة فى اليوم التالى ، بعد جولة قصيرة بالسيارة رتبها لى رجال الأمن لمشاهدة معالم المدينة . وحرصت على لقاء الأصدقاء فى نادى هليوبوليس فى مساء يوم الوصول حتى لا تطول فترة تغيبى عن لقاءاتنا المعتادة ، وتفاديا لاستفساراتهم عن سبب غيابى .

ووصلت إلى واشنجتون بعد ظهر يوم الاثنين ٣٠ أغسطس ١٩٩٣ للمشاركة فى مفاوضات الجولة الحادية عشرة .

وبعد يوم أو يومين ، عندما توجهت إلى غرفة الاجتماعات فى فندق آنا لحضور اجتماع للجنة الاستراتيجية ، فوجئت بأن الأخ أكرم هنية عضو اللجنة الاستراتيجية يوجه إلى السؤال : « ما حكاية أوسلو » ؟ ، واستوضحت منه عن المقصود فذكر أن إحدى الصحف الإسرائيلية كتبت عن لقاء فلسطينى إسرائيلى تم فى أوسلو وأننى كنت حاضراً هذا اللقاء . وكان علىّ ــ تنفيذا للتعليمات ــ أن أنكر ذلك ، فأجبت مازحا : « لم أكن أعلم أنك تصدق كل ما تنشره الصحافة الإسرائيلية » .

وتكرر المشهد فى نفس الغرفة فى اليوم التالى ، ولكن جاء النبأ هذه المرة مؤكدا ، فقد نشرت صحيفة الأهرام تصريحا للسفير سعيد كمال أشار فيه إلى مفاوضات أوسلو ذاكرا أننى قمت بدور رئيسى فى إعداد إعلان المبادىء . ولم يكن ثمة سبيل للإنكار ، فقد أحلنى سعيد كمال من الوعد الذى قطعته على نفسى قبل السفر ، وانتحى بى نبيل شعث لكى يسمع منى القصة كاملة .

وكان وقع ما حدث فى أوسلو على وفد المفاوضات أليما ، وخاصة بعد أن تناولت وسائل الإعلام قصة المفاوضات السرية التى كانت تدور منذ شهور عديدة ، فى الوقت الذى كان الوفد الفلسطينى يناضل مع الوفد الإسرائيلى من خلال مناقشات عقيمة تمسك فيها بمواقفه المتصلبة تنفيذاً لتعليمات القيادة فى تونس .

وتداولت وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية اسمى ناسبة إلىّ دوراً موازيا لدور يوئيل زنجر كمستشار قانونى لمنظمة التحرير طوال شهور المفاوضات السرية . ولفت السفير أحمد ماهر سفير مصر فى واشنجتون نظرى إلى أن صحيفة « نيويورك تايمز » قد ذكرت اسمى وتحدثت عن دورى بنفس الطريقة . وبدأت قنوات التليفزيون الأمريكى

تجرى الاتصالات بى لكى أروى لها التفاصيل ، ولكننى اعتـذرت فى كل مرة مستمرا فى انتهاج الخط الذى سرت عليه منذ البداية بالبعد عن الأضواء .

وبدأت الأنباء تتـوارد متناقضة عن الاحتفال الـذى قرر الرئيس الأمريكـى إقامته فى حديقـة البيت الأبيض يوم ١٣ سبتمبر لمراسم التـوقيع على اتفاق إعلان المبـادىء . فقد نشر فى أول الأمر أن أبا مازن وشيمـون بيريس هما اللذان سيحضران للتوقيع ، ثم علمنا أن ياسر عرفات قد يحضر ، وبعدها تحققنا من أنه ورابين سيشاركان فى مراسم التوقيع .

وكان احتفالا رائعـا . وكم أسعدنى عند دخولى حـديقة البيت الأبيض أن صافحنى وزيـر الخارجية المصريـة عمرو مـوسى مهنئا بـالـدور الذى قمت بـه ، ولما مررت أمـام المدعوين الإسرائيليين وصلت همساتهم إلى أذنى مرددة اسمى . وتلفت حولى فشاهدت الرؤسـاء الأمريكيين السابقين ووزراء خـارجيتهم وكثيرين من زعماء العالم وشخصيـاته القياديـة . وتقدمت لمصافحـة الدكتور بطرس غـالى وعدد آخر من المدعـوين . وبدأت المراسم ، وألقيت الكلمات ، وانتهى الاحتفال وعدنا إلى الفندق الذى كان يغص برجال الأمن والإعلام والزائرين الذين قدموا لرؤية ياسر عرفات ومحاولة مقابلته .

وكـان طبيعيا أن تكـون الجولة الأخيرة لمفـاوضـات واشنجتون فـاشلة ، فقـد وضع الوفدان أمام الأمر الواقع ولم يجدا مبرراً لمواصلة أعمالهما . وقرر إلياكيم روبنشتاين رئيس الوفد الإسرائيلى الاستقالـة احتجاجا ، أما الوفد الفلسطينى فقـد رافق عدد من أعضائه عرفات فى الطريق إلى تونس .

الفصـل الثانــي

قصة المفاوضات السرية فى أوسلو

لاشك فى أن المفـاوضـات التى دارت بين إسرائيل ومنظمـة التحريـر الفلسطينيـة فى أوسلـو تعد من أنجح التجـارب فى تـاريخ الدبلـومـاسية السريـة ، خـاصة وأن طـرفى المفـاوضـات من منطقة الشرق الأوسط التى عُـرفت بأنها لاتطيق كتمان السرّ طـويـلا ، فضلا عن أن المسألة الفلسطينية التى ظلت تشغل العـالم طوال خمسة وأربعين عاما والتى أصبحت منـذ طرحهـا على مـائدة المفـاوضات فى مـؤتمر مـدريد موضع اهتمام أجهـزة الإعلام فى العالم ، تتابع مواقف طـرفيها وتتحرى ما قد يجرى من اتصالات بينهما فى أى مكـــان . وقـد تمت اتصـــالات وفتحت قنـــوات بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة وخارجهـا ، وكان أعضاء الوفد الفلسطينى فى مفـاوضات واشنجتون يتهامســون فيما بينهم عن اتصالات تجرى مع إسحـق رابين عن طريق بعض الـوسطاء ، وعن قنـوات للاتصالات السريـة قد فتحت فى بعض العـواصم الأوربية . ولكـن يبدو كـذلك أن قناة أوسلـو كانت مجهلـة عن الجميع ومحاطة بجـدار من السرية كـان يصعب اختراقه .

وقد علمت فيما بعد أن القيـادة الفلسطينية كانت قد رأت إيفـادى إلى أوسلو فى شهر مايو ١٩٩٣ ، إلا أنها عدلت عن قرارها إمعانا فى الحفاظ على السرية بسبب عضويتى فى وفد مفاوضات واشنجتون .

ومع هذا ، فقد نسبت الصحافة إلىّ دور المستشار القـانونى للمنظمة طيلة مفاوضات أوسلو فى حين كانت زيارتى للعاصمة النرويجية فى ١٩ أغسطس الأولى والأخيرة .

وقد أسعدنى مقال فى المصور للصحفى القدير محمد وهبى والذى تفضل بالإشادة بدورى خلال مفاوضات واشنجتون بل وبمقدرتى على التكتم الشديد لدورى الهام فى مفاوضات أوسلو . أما الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل فقد ذكر فى المحاضرة التى ألقاها فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة بشأن السلام المحاصر « أن من الغريب مثلا أنه لم يكن فى وفد التفاوض الفلسطينى خبير قانونى معتمد . . ولقد كان قصارى ما أمكن فعله فى الأيام الأخيرة هو الاستعانة بسفير مصرى جرت استعارته على عجل ، ووصل وكان الوقت قد فات تقريبا » . وهذه هى الحقيقة ، وإن كان يبدو من حديث أستاذنا الكبير أنه لم يكن يعلم أننى ظللت أعمل مستشارا قانونيا وسياسيا للوفد الفلسطينى منذ البداية ورافقت الوفد فى كل جولاته التفاوضية .

أما عن المشاركين فى تلك المفاوضات من الجانب الفلسطينى ، فهم بصفة أساسية أبوعلاء (أحمد قريع) ، وحسن عصفور ، ومحمد أبو كوش (الثلاثة الذين قابلتهم فى أوسلو) وكان يشرف عليها من تونس أبو مازن (محمود عباس) .

وأما قصة تلك المفاوضات ، حسبما رواها المشاركون فيها للصحفيين والكتاب ، فيمكن إيجازها من واقع ما رواه مؤلفا كتاب « مجانين السلام » على النحو التالى .

فى لقاء بين حنان عشراوى والبروفسور يائير هيرشفيلد أستاذ التاريخ بجامعة حيفا ، أشارت حنان عليه بالتوجه إلى لندن بمناسبة إحدى جولات المفاوضات المتعددة الأطراف ومحاولة الاتصال بأبى علاء (أحمد قريع) الذى كان يرأس الوفد الفلسطينى . وقد أثارت الفكرة اهتمام يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلية ـــ الذى كان هيرشفيلد يعمل معاونا له ـــ فقد كان أبو علاء قد قدم فى إطار تلك المفاوضات ورقة بشأن التعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الأوسط كانت محل إعجاب المسئولين الإسرائيليين .

وتصادف وجود كل من بيلين وهيرشفيلد فى لندن يوم ٣ ديسمبر ١٩٩٢ فى نفس الوقت مع النرويجى تيرى لارسين مدير معهد فافو الذى كان يدير مشروعا بحثيا فى الأراضى المحتلة ، وكان قد أبدى استعداداً لتسهيل الاتصال بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعيداً عن أجواء المفاوضات الرسمية التى كانت تجرى فى واشنجتون .

وفى لندن ، قام لارسين بترتيب اجتماع بين هيرشفيلد وأبى علاء بناء على طلب الأول وبموافقة يوسى بيلين وتشجيع دانييل كيرتزر عضو الفريق الأمريكى المختص

بمفاوضات واشنجتون وكان هو الآخر مشاركا فى جولة المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد اقترح هير شفيلد على أبى علاء إجراء حوار بين الجانبين فى أوسلو ، ووافق الأخير لعلمه بالصلة التى بين هيرشفيلد وبيلين .

وفى تونس ، عرض تيرى لارسين على ياسر عرفات استضافة النرويج لهذه المباحثات السرية ووافق عرفات .

وعقد أول اجتماع فى إحدى المزارع النرويجية بين هيرشفيلد ومعاونه رون بونديك وبين أبى علاء وحسن عصفور وثالث يدعى «ماهر» فى يناير ١٩٩٣ . وحضر الاجتماع يورجن هولست وزير الخارجية النرويجية .

ثم عقد الاجتماع الثانى فى ٢٢ يناير ، والثالث فى فبراير ١٩٩٣ . وعرض هيرشفيلد وثيقة ذكر أنها من إعداده ولا علاقة للحكومة الإسرائيلية بها مقترحا التوصل لاتفاق حول إعلان مبادىء كمرحلة أولى .

وفى أواخر مارس ، اتصل الأمريكى دانييل كيرتزر خلال زيارة للقدس بنائب وزير الخارجية الإسرائيلية وبهيرشفيلد مشجعا على المضى فى مفاوضات أوسلو (ويبدو أن وزارة الخارجية النرويجية كانت قد أبلغت الإدارة الأمريكية بتطورات المفاوضات) ، وكانت المفاوضات تدور حول البدء بتنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة أولا .

وقام يوسى بيلين بإحاطة شيمون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلية بما يجرى فى النرويج ، وآثر بيريس أن ينتظر اللحظة المناسبة لإبلاغ إسحق رابين رئيس الوزراء .

وفى ذلك الوقت ، أحاطت منظمة التحرير المسئولين المصريين علما بما يجرى فى أوسلو من مفاوضات .

وقام شيمون بيريس بزيارة مصر فى أبريل ١٩٩٣ بدعوة من وزير خارجيتها عمرو موسى . واستقبله الرئيس حسنى مبارك ، وتم الاتفاق على أن يبدأ تنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة وأريحا معا وعدم الاقتصار على غزة وحدها ، وذلك إقراراً لمبدأ وحدة الأراضى الفلسطينية المحتلة .

وخلال زيارة قام بها ياسر عرفات لمصر ، عرض عليه الرئيس مبارك اقتراح غزة / أريحا أولا فوافق عليه .

وفى ٣٠ مايو ، بدأت جولة جديدة من المفاوضات فى أوسلو ، وأعدت « وثيقة ساربسبورج » التى قام هيرشفيلد بعرضها على يوسى بيلين .

ووجد شيمون بيريس أن الوقت قد حان لإبلاغ إسحق رابين رئيس الوزراء الذى أبدى ـ رغم تشككه ـ موافقته على مواصلة المفاوضات ، وقام بزيارة مصر حيث استقبله الرئيس مبارك فى الإسماعيلية .

وبعدها ، قام الدكتور أسامة الباز بزيارة لإسرائيل حيث استقبله شيمون بيريس ، ودارت المباحثات بينهما حول آخر تطورات المفاوضات .

وكانت منظمة التحرير تطالب باشتراك أحد المسئولين الرسميين فى المفاوضات . فأوفد رابين سكرتير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية أورى سافير إلى النرويج حيث باشر المفاوضات إلى جانب هيرشفيلد وبونديك منذ جولة مايو ١٩٩٣ .

وانضم إلى الوفد الإسرائيلى يوئيل زنجر فى ١٤ يونيو بعد استدعائه على عجل من واشنجتون حيث كان يعمل فى مكتب محاماة ماكس كمبلمان ، وكان من قبل ممثلا لوزارة الدفاع فى المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ ، ثم عمل مع رابين وبيريس فى وزارتى الدفاع والخارجية قبل التحاقه بالعمل الخاص بمكتب المحاماة فى واشنجتون) .

وبعد أن وجه زنجر عشرات الأسئلة إلى الوفد الفلسطينى للتعرف على مواقف المنظمة من العديد من المشاكل ، أعاد صياغة الوثيقة الإسرائيلية . وتقدم الفلسطينيون بمشروعهم . كانت الخلافات كبيرة وكادت المفاوضات تقطع أكثر من مرة . وتدخلت القاهرة بين الطرفين لمساعدتها على التغلب على المشاكل . وقام أسامة الباز مرة أخرى بزيارة إسرائيل ، ثم قام الدكتور مصطفى خليل بزيارتها ، وتنقل أحمد الطيبى بين القدس وتونس ، ولكن عدداً من المشاكل بقى دون حل إلى أن قام شيمون بيريس بجولته فى الدول الاسكندنافية فى أغسطس .

وفى استكهولم ، التقى بيريس فى ١٨ أغسطس مع وزير الخارجية النرويجية يوهان يورجن هولست وتيرى لارسين بناء على اتفاق سابق ، ودارت مفاوضات ـ عن طريق خط تليفونى أعد بين دار الضيافة فى العاصمة السويدية وبين مقر ياسر عرفات فى تونس ـ استمرت من منتصف الليل إلى ما بعد الخامسة صباحا بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى بوساطة النرويجيين ، وأمكن من خلالها ـ وبعد اتصال الإسرائيليين بإسحق رابين تليفونيا ـ التوصل لاتفاق .

ويذكر شيمون بيريس فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » أنه لم يكن صعبا عليه أن يفهم أن صنع القرار الفلسطينى فى يد عرفات ، وقد استخدم الرئيس الفلسطينى

مفاوضات واشنجتون بشأن إعلان المبادىء لتكون له اليد العليا على خصومه وقام الوفد الفلسطينى بتنفيذ تعليمات عرفات فوصلت المفاوضات إلى طريق مسدود . وكانت منظمة التحرير فى مأزق حقيقى ، وتوصلت إسرائيل إلى استنتاج مؤداه أن من مصلحتها أن تلعب المنظمة دورا فى المرحلة السياسية الحالية حيث إن انهيارها لن يفيد إسرائيل إذ إنه لايمكن الاعتماد على « حماس » التى تعمل تحت جناح إيران .

ويستطرد بيريس ذاكراً أنه كان قد خرج بفكرة « غزة أولا » فى عام ١٩٨٠ ، ولكنه فكر فى أن الفلسطينيين قد تساورهم الشكوك فى أنهم قد لايحصلون على أكثر من هذا القطاع (دون الضفة الغربية) ، ولجأ وزير الخارجية الإسرائيلية إلى مصر حيث وجد لديها استعداداً كبيراً لمساعدة الطرفين ، ووافقت إسرائيل على إضافة أريحا لبدء تنفيذ الحكم الذاتى الفلسطينى فيهما ، خاصة وأن أريحا ليست بعيدة عن القدس وقربها من نهر الأردن يفتح الباب إلى حل مفضل للمستقبل ، هو إقامة اتحاد كونفيدرالى بين الأردنيين والفلسطينيين ، فضلا عن أنه لاتوجد فيها مستوطنات يهودية .

ويمضى وزير الخارجية الإسرائيلية ذاكرا ، فى كتابه ، أنه تلقى من بسام أبو شريف مستشار الرئيس عرفات فى ٢٣ يونيو ١٩٩٣ كتابا أشار فيه إلى ثقته من أن الإسرائيليين يريدون السلام شأنهم شأن الفلسطينيين وأن المتطرفين من الجانبين سوف يخسرون لحظة تقدم الرجال الشجعان لردم الهوة وكسر حاجز الخوف وانعدام الثقة بينهما وهناك فرصة للقيام بذلك الآن . وأعرب عن اعتقاده بأن ترتيب اجتماع على مستوى عال ممكن فى ظل الأوضاع العالمية والعربية الراهنة . ولكن الظروف لم تكن تسمح وقتها بذلك . وقد استغرقت المفاوضات فى أوسلو والقاهرة قرابة ثمانية أشهر ، وقد سجلت صعوداً وهبوطا إلى أن اتضحت المواقف وتولدت الثقة وقد حان الوقت لإبرام الاتفاق .

أما أبو مازن (محمود عباس) ، فقد أشار فى حوار أجرته معه مجلة المصور ونشرته فى عددها الصادر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣ إلى قرار المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٧٧ إقامة حوار مع الإسرائيليين ، وقيام مجموعة من الفلسطينيين بهذه الاتصالات ، ثم أشار إلى قرارات المجلس فى نوفمبر ١٩٨٨ وبدء الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ومساعى السلام التى انتهت بعملية السلام التى بدأت فى مؤتمر مدريد . وأضاف أنهم كانوا يشعرون أن المفاوضات تحت الأضواء لن تثمر خاصة مع تشدد إسرائيل فى عهد الليكود إلى أن تولى إسحق رابين الحكم فاتصلوا به وطالبوه بالالتزام بما وعد به فى دعاياته الانتخابية من أنه سيبرم اتفاقا مع الفلسطينيين خلال تسعة أشهر ، وأجاب رابين

بأنه مستعد لذلك وكانت بداية المفاوضات السرية بلقاء تم بين هيرشفيلد وأبى علاء على هامش المفاوضات المتعددة الأطراف ، واستطرد أبو مازن متحدثا عن تطورات المفاوضات فى أوسلو إلى أن انضم يوئيل زنجر إلى الوفد الإسرائيلى ووجه ٤٠ سؤالا إلى الفلسطينيين لمعرفة ما يدور داخلهم ، وأعطى أبو مازن تعليماته للوفد الفلسطينى بالاستمرار فى التفاوض وبعد أن سلمت الإجابات على الأسئلة سافر بها زنجر إلى إسرائيل . ومع شهر يونيو بدأت المفاوضات تأخذ شكلا أكثر جدية ووضوحا وأصبح النقاش يدور حول مشروعات معدة من أجل الوصول إلى صيغة نهائية إلى أن حل يوم ١٧ أغسطس وانحصر الخلاف فى تسع نقاط تم الاتفاق عليها فى ليلة واحدة .

وأشار أبو مازن إلى إيفادى إلى أوسلو وقيامى بمراجعة مسودة الاتفاق وطمأنتى لهم على سلامته . كما ذكر أن مصر هى أول دولة علمت بنبأ المفاوضات السرية ، فمنذ بدء الانتخابات الإسرائيلية فى مارس ١٩٩٢ أعد الفلسطينيون مع مصر مطبخا سياسيا مشتركا كان يتابع يوميا ما يجرى داخل إسرائيل ، وعندما أرادوا قناة اتصال سرية مع رابين كان عمرو موسى هو الذى توسط بين الجانبين *.

كما أشاد الرئيس عرفات بدور الرئيس مبارك ومعاونيه طوال مراحل المفاوضات وأكد المسئولون المصريون ، من جهة أخرى ، أن الاتفاق عمل فلسطينى بحت ، وأن مصر لم تتدخل إلا عندما طلب الفلسطينيون مشورتها .

---

* صدر أخيرا كتاب « طريق أوسلو » للأخ محمود عباس (أبو مازن) الذى تفضل بإهدائى نسخة منه وتفضل مشكورا بأن سجل فى إهدائه أنه « الشعب الفلسطينى سيذكر لمساتكم الرشيقة ومساهماتكم المبدعة فى توضيح مواقفنا وتفنيد مواقف الآخرين » ولايسعنى إلا الإعراب عن تأثرى البالغ لهذه اللفتة الكريمة معتذرا فى الوقت ذاته من أن مثول كتابى للطبع حال دون الإفادة مما تضمنه كتابه القيم .

الفصـل الثالث

الدور المصرى فى مفاوضات أوسلو

اعترف شيمــون بيريس فى كتـابــه « الشرق الأوسط الجديـد » بــدور مصر الهام فى المفاوضات . فذكر أن « مصر ساعدت بقدر مـا تستطيع ، فقد كانت البلد الوحيد الذى يمكن لمنظمة التحرير وإسرائيل والولايـات المتحدة أن تلجأ إليه طلبا للعون فى الأوقات الحاسمـة . وإذا كنـا قـد اكتشفنـا فى أوسلو السبيـل للاجتماع بقيـادة منظمـة التحـريـر الفلسطينية ، فإننا وجدنا فى مصر الشرارة التى ستلهب المحادثات وتمدنا بالطاقة وصولا إلى إيجاد حل مبدع . وقد توجهت إلى مصر مـرتين خلال الفترة الحاسمة الواقعة بين ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ و ٥ يوليـو ١٩٩٣ . وكان الرئيس حسنى مبارك ووزيـر الخارجية عمرو موسى والمستشـار أسامة البـاز على علم بوجود محادثـات سرية ، وأبدى الـرئيس مبارك استعدادا كبيراً لمساعدة كلا الطرفين . . »

واستطرد وزيـر الخارجية الإسرائيلية قـائلا «إن وزير الخارجية عمـرو موسى احتفظ بـالاتصالات مع كـلا الطـرفين . فكنت أتصل به كلما وصلنـا إلى طـريق مسدود فكـان يتحرك . كما لم يفقـد أسامة البـاز ـ الصارم كـالموسى ـ إيمانه لـدقيقة واحدة بأننـا سوف نتـوصل إلى تسـوية . وأخيراً تمت صيـاغـة العـرض على أساس غـزة وأريحا أولا وفقـا لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية » .

ومن نـاحيــة أخـرى ، تضمن كتـاب « مجانين السـلام » الإشـارة إلى دور مصر فى المفاوضات فى عدة مواضع . فذكر أن الفلسطينيين كاشفوا المصريين بالمفاوضات الدائرة فى النرويج وأن عرفات ومنظمـة التحرير كانا يميلان إلى الاعتقاد بأن تـدخل القاهرة قد

يكون بناء . كما أشار إلى زيارة رابين إلى القاهـرة ثم زيارة شيمون بيريس إلى الإسكندرية ولقائه خلال الزيارة مع أبى مازن وأبى علاء .

كما أشـار إلى لقـاء إسحق رابين مع الـرئيس حسنى مبـارك فى الإسماعيليـة ، وسفـر الـدكتور أسـامـة البـاز بعدهـا إلى إسرائيل ولقـائه مع شيمون بيريـس ، ثم إيفاد وزيـر الخارجية الإسرائيلية مستشاره غـرود نوفيك إلى القاهرة لمقابلة أسـامة الباز بشأن إحدى المسائل موضوع التفاوض فى أوسلو والتوسط بشأنها مع ياسر عرفات .

وأشار مرة أخرى إلى زيارة قام بها أسـامة الباز لإسرائيل فى مطلع يوليو ١٩٩٣ حيث التقى بنـوفيك وبيلين وبيريس ، ثم التقى بإسحق رابين . ويـروى مـؤلفا كتـاب مجانين السلام تفاصيل المقابلة مع رئيس الـوزراء الإسرائيلى وحرص الباز على التأكد من موافقة رابين شخصيا على مـواقف الوفد الإسرائيلى فى مفـاوضات أوسلو . كما أشـار إلى زيارة الدكتور مصطفى خليل كذلك لإسرائيل .

كما تضمن الكتاب فصلا بعنوان « مصر تتوسط » ذكر فيه انه « يبدو أن جميع الأزمات الطارئة فى أوسلو كانت تجد حلها على ضفاف النيل » ، واستعرض جهود مصر من أجل السلام فى الشرق الأوسط .

ومن الواضح أن مصر لعبت دورا هـاما لإنجـاح المفاوضات الفلسطينيـة الإسرائيلية بوجه عام ، وتوسطت بين منظمة التحـرير الفلسطينية وإسرائيل لتقريب وجهات النظر وتخطى الخلافات التى نشبت بين وفدى المفاوضات فى أوسلو .

وقـد قامت مصر بهذا الـدور فى جميع الأوقات . وقـد سبق لنا الكـلام عن جهودهـا لمناصرة القضية الفلسطنية فى الأمم المتحدة وعلى الساحة الدولية ، ثم فى مباحثات كامب ديفيد ، وفى المراحل التـالية حتى عملية السلام الحاليـة التى بدأت بمؤتمر مدريـد . وقد كان طبيعيا أن تـواصل مصر هذا الدور فى إطار مفاوضات أوسلـو (التى سماها شيمون بيريس مفاوضـات أوسلو والقـاهرة) ، ففضلا عـن تبنيها منذ البـداية لقضـايا الشعب الفلسطينى ، فإن كونها الـدولة العـربية الـوحيدة التى لها علاقـات مع إسرائيل وتحتفظ بعلاقات ودية مع منظمة التحرير الفلسطينية يجعلها أقدر الدول على تقديم مساعدتها من أجل إنجاح المفـاوضات الفلسطينية الإسرائيلية . وقـد استمر هذا الدور الفعـال طوال مفاوضـات طابا الثـانية التى تلت توقيع إعـلان المبادىء حتى تم تـوقيع اتفاقية القـاهرة بشأن غزة وأريحا والمفاوضات التى تلتها .

الفصـل الرابـع

اتفاق إعلان المبادىء

يتضمن اتفاق إعلان المبـادىء الذى وقع عليه فى حديقـة البيت الأبيض بواشنجتون يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ كل من محمود عباس (أبو مازن) رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحريـر الفلسطينية وشيمـون بيريس وزير الخارجية الإسرائيليـة مجموعـة المبادىء التى اتفق عليها الطرفان بشأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى ، والمسائل التى يتم التفاوض عليها فى مرحلة تالية لتحديـد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ، فضلا عن الأحكام التى تسرى على قطاع غزة ومنطقة أريحا ونقل عدد من السلطات نقلا مبكرا فى بقية الأراضى الفلسطينية عقب دخول الاتفاق حيز التنفيذ .

ويشمل إعلان المبادىء : ديبـاجة ـ و١٧ مادة ـ وأربعة ملاحـق ـ ومحضرا متفقا عليه (راجع ملحق الوثائق)

وقد تنـاول المسائل التى ظلت موضع المفاوضـات منذ مباحثـات الحكم الذاتى التى جـرت بين مصر وإسرائيل خـلال الأعـوام مـن ١٩٧٩ حتى ١٩٨٢ ، ثم المفـاوضـات الفلسطينية الإسرائيلية فى واشنجتون خلال ما يقـرب من عامين ، وكان من الطبيعى أن يبنى الاتفاق على الصياغات التى طرحت خلال المفاوضات السابقة .

ويكفى فى هذا الصدد إبـداء بعض الملاحظات بشأن ما تضمنه اتفـاق إعلان المبادىء مقارنا بما قدم من مشروعات خلال مراحل المفاوضات التى سبقت توقيعه :

أولا : يختلف إعلان المبـادىء عما سبقه من مشروعـات فى أنه سجل اتفـاق الطرفين على تأجيل منـاقشـة المسـائل الصعبـة التى كـانت تشكل العقبـات الكبرى وتحول دون

الاتفاق ، وإرجاء بحثها إلى مفاوضات الـوضع النهائى . وهذه المسائل هى : القدس - والمستـوطنات ــ واللاجئـون ـ والحدود ــ والترتيبات الأمنيـة ـ والعـلاقات مع الـدول المجاورة .

وقد تابعنا سير المفاوضات فى مراحلها المختلفة ورأينا كيف كانت مواقف الجانبين من تلك المسـائل متباعـدة بدرجـة يصعب معهـا إيجاد حلول وسط بشأنها . وظلت القيـادة الفلسطينية فى تونس تصدر تعليماتها إلى الوفد الفلسطينى بالتمسك بمواقفه وعدم تقديم أية تنـازلات بشأنها ، وخاصة فيما يتعلق بالقـدس . أما الوفد الإسرائيلى فى مفـاوضات واشنجتون فقـد رفض مناقشة مشكلتى القدس والمستـوطنات وذكر أنه ليس مفـوضا فى مناقشتهما ، الأمر الذى أثار أزمة كادت أن تتوقف المفاوضات بسببها .

ولاشك أن موافقة منظمـة التحرير على إرجاء بحث هذه المسائل الشـائكة قد أقنعت الحكومـة الإسرائيلية بـالتغيير الذى طـرأ على مواقـف المنظمة وأدى إلى الاعتراف بها فى نهاية الأمر ، فلم يكن مـوقف إسرائيل من المنظمة راجعا فحسب إلى ما كـانت تردده من أنها منظمة إرهـابية ، وإنما كذلك لما تتمسك بـه المنظمة من عودة الـلاجئين والسيادة على القدس وإزالة المستوطنات واسترداد الأراضى الفلسطينية المحتلة بأكملها .

ومن الطبيعى أن تأجيل مناقشة هذه المسائل لايعنى حلها أو التخلى عنها ، ولكن من الواضح أن الطرفين يعتمـدان على عامل الزمن وديناميكية السلام ، وخـاصة إذا ما تحقق السـلام الشامل بين الـدول العربيـة وإسرائيل وما يـؤدى إليه التعـايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال فترة انتقـالية طويلة من تهيئـة الأجواء للتفاهـم والتـوصل إلى حلول لتلك المشاكل .

ثانيا : انتقل إعلان المبادىء بالعلاقات الفلسطينيـة الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة من التنسيق والتعاون بين الجانبين ، وخـاصة فى مجالات التنمية الاقتصـادية وإدارة المرافق وقـد كان مـوقف الجانب الفلسطينى فى مفـاوضات واشنجتـون شديـد التمسك بفصل الاقتصاد الفلسطينى عن الاقتصاد الإسرائيلى الذى طغى على اقتصـاديات الضفة الغربية وغزة وأخضعها لمتطلباته .

أما إعـلان المبادىء ، فقد خصص ملحقين مفصلين (الثالث والـرابع) للتعاون بين الجانبين فى كثير من المجـالات ، منهـا الميـاه والكهـربـاء والطـاقـة والنقل والاتصـالات والطـرق والسكك الحديديـة والتجارة والصنـاعة والعمل . . الخ . كما تضمن بـرامج

للتنمية الإقليمية سواء بالنسبة للضفة والقطاع أو فى منطقة الشرق الأوسط كلها مثل مشروع استغلال منطقة البحر الميت وإنشاء قناة تصل البحر الأبيض بالبحر بالميت وتحلية المياه وربط شبكات الكهرباء .

ويمثل هذا التغيير فى الموقف الفلسطينى توجها سياسيا واقتصاديا بالغ الأهمية ، فلم يعد الاتجاه هو السعى لفك الارتباط بين اقتصاديات الجانبين ، بل انتقل إلى التعاون الشامل ثنائيا وإقليميا فى المجالات الاقتصادية المختلفة .

وقد أثار هذا التطور المناقشات حول ما أصبح يعرف بالسوق الشرق أوسطية ، ومدى تأثيرها على الاقتصاد العربى ومشروعات الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية . ولاتزال هذه المناقشات مستمرة بين أنصار السوق الشرق أوسطية الذين لايرون منها تهديداً للاقتصاديات العربية وبين معارضى هذا التوجه الذين يرون فيه سيطرة إسرائيلية على الأراضى الفلسطينية والعالم العربى بطريقة جديدة وعلى العالم العربى كله بسبب التقدم التكنولوجى لإسرائيل وارتباطاتها بالدول المتقدمة فى العالم .

ولعل من المفيد فى هذا الصدد أن نشير إلى الأفكار التى عبر عنها شيمون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلية فى كتابه عن « الشرق الأوسط الجديد » .

يذكر بيريس فى كتابه أنه يتعين العمل باتجاه إقامة شرق أوسط جديد يقوم على الازدهار والأمل لا الفقر والعذاب ، وأنه عرض على كبار الشخصيات الأوربية خلال العام الأول من عمر الحكومة الإسرائيلية برنامجه لإقامة شرق أوسط جديد على غرار الخطة الأوربية القائمة على أساس التعاون الاقتصادى وزيادة التفاهم السياسى وصولا إلى الاستقرار . وقد تحمس للفكرة الرئيس الفرنسى ميتران والمستشار الألمانى هيلموت كول ورئيس الجماعة الأوربية جاك ديلور . ونتيجة لذلك بدأت الشركات الأوربية الكبرى فى تطوير خطط لتوسيع أعمالها فى الشرق الأوسط واندفع البنك الدولى إلى حلبة النشاط وأرسيت قاعدة لتعزيز مختلف الأنشطة ، وعرض اليابانيون تولى أمر السياحة والفرنسيون والألمان أمر المواصلات والإيطاليون أمر قناة البحر الأحمر / البحر الميت والنمساويون الماء والكهربا والبريطانيون المناطق الحرة والدانمركيون الزراعة والأمريكيون الموارد البشرية والكنديون اللاجئين ، وأنشئت مختلف اللجان (فى المفاوضات المتعددة الأطراف) .

ويمضى شيمون بيريس فى شرح أفكاره ذاكرا أن ارتفاع مستوى المعيشة شرط مسبق لتخفيف التوترات فى الشرق الأوسط ، وطالما كانت هناك هوة داخل النظام الاجتماعى

السياسى ، فإن المجال يتسع أمام الحركات الأصولية وما من اقتصاد يستطيع أن ينمو دون تلقى معونة خارجية أو يصبح جزءاً من نظام إقليمى أوسع ، بل إن إنشاء منظمة تعاون إقليمية هو الرد الوحيد على الأصولية ، فمثل هذه المنظمة هى القادرة على كبح زحف الصحراء وتمكين البلاد من إنتاج ما يكفيها من الغذاء وتوفير فرص العمل لسكانها .

ويستطرد قائلا إن مفهوم الاقتصاد الإقليمى ينطوى على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيرا الجماعة الأوربية . ويتحدث عن ثلاث مراحل : الأولى إقامة مشروعات ثنائية أو متعددة القوميات مثل إنشاء معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء أو تحلية المياه ، والثانية قيام كونسورسومات دولية تتولى تنفيذ المشروعات التى تتطلب رءوس أموال ضخمة مثل قناة البحر الأحمر / البحر الميت وتطوير التجارة الحرة والسياحة وإنشاء ميناء إسرائيلى / أردنى / سعودى وتحلية المياه ، والمرحلة الثالثة تشمل سياسة الجماعة الإقليمية وتطوير المؤسسات الرسمية تدريجيا .

كما يشير بيريس إلى أن الشرق الأوسط مقيد بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية هى نزع السلاح والمياه والتكنولوجيا والحرب على الصحراء ـ وهياكل النقل والاتصالات ـ والسياحة . ويتحدث عن المبالغ الباهظة التى تكلفها سباق التسلح وأهدرتها الحروب ، وكيف أنها تصل إلى أرقام فلكية لو استمرت فى المستقبل .

ثم يشرح وزير الخارجية الإسرائيلية رؤيته بشأن الطرق والموانى والمطارات التى يجب إنشاؤها ، وطرق السكك الحديدية التى تربط دول المنطقة ، ومناطق التجارة الحرة ، وقناة البحر الأحمر / البحر الميت ، ويتحدث عن مصادر تمويل هذه المشروعات والاستثمارات الدولية .

ويتعرض بيريس لمشكلة اللاجئين ويرى أن يكون حلها فى إعادة تأهيلهم فى إطار المشروعات الاقتصادية المشتركة التى ستنفذ فى مرحلتى التسوية الانتقالية والتسوية الدائمة للمسألة الفلسطينية .

هذه هى خلاصة الأفكار الطموحة لوزير الخارجية الإسرائيلية ، والتى تتولى وفود المفاوضات المتعددة الأطراف دراستها مع غيرها من المقترحات ، وتعكس أفكار بيريس صورة زاهية لمستقبل الشرق الأوسط فى ظل السلام الدائم . ولكنها لاتتعرض بقدر كاف للمشاكل الإقليمية التى تتطلب حلا عادلا قبل أن تقبل الأطراف العربية التعاون مع إسرائيل على إقامة الشرق الأوسط الجديد . فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان .

ثالثا : أما الجديد الثالث فى إعلان المبادىء فهو التعجيل بتنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة ومنطقة أريحا ، والنقل المبكر لعدد من السلطات فى بقية الضفة الغربية ـــ وسأعود للكلام عنه فيما بعد .

رابعا : حسمت المبادىء الخاصة بالترتيبات الانتقالية بعض الخلافات التى كانت قائمة فى المفاوضات السابقة .

فقد استخدمت تسمية « سلطة الحكم الذاتى » التى كان الوفد الإسرائيلى يرفضها وحددت مرجعية المفاوضات والهدف منها بصياغة لاتختلف كثيراً عما توصل إليه الجانبان فى المراحل الأخيرة للمفاوضات ، وبالنسبة لانتخاب سلطة الحكم الذاتى تضمنت عدداً من المكاسب الفلسطينية بالإشارة إلى طابعها السياسى ، وأنها تشكل خطوة تمهيدية نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة وتحديد موعد لإجرائها ، كما حسمت الخلاف بشأن مشاركة فلسطينيى القدس الشرقية فأقرت بمشاركتهم (دون بيان ما إذا كانت المشاركة بالتصويت وحده أم بالترشيح أيضا) وقد أطلقت على سلطة الحكم الذاتى تسمية « المجلس » .

أما مشكلة الولاية الإقليمية لسلطة الحكم الذاتى ، التى كانت من أكبر المشاكل ، فقد أصبح الاتفاق بشأنها متيسراً بعد تأجيل مشكلتى القدس والمستوطنات إلى مفاوضات الوضع النهائى . ونص الإعلان على أنه يستثنى من هذه الولاية كذلك المواقع العسكرية .

كما استثنى إعلان المبادىء الإسرائيليين من الولاية الشخصية لسلطة الحكم الذاتى . وقد دلت المفاوضات اللاحقة على إصرار الجانب الإسرائيلى على استغلال هذه النص والتوسع فى تفسيره بما يخرج الأشخاص والممتلكات والشركات والهيئات الإسرائيلية من الولاية الفلسطينية بكافة صورها .

ولاتختلف المبادىء الخاصة بالفترة الانتقالية عما كان الطرفان متفقين بشأنه سواء بالنسبة لمدتها أو موعد إجراء مفاوضات الوضع النهائى ، والنص على أن الترتيبات الانتقالية لاتجحف أو تخل بنتائج هذه المفاوضات ، وعلى التنسيق والتعاون بين الطرفين .

وحسم إعلان المبادىء الخلاف بشأن دور قوة الشرطة الفلسطينية فى الحفاظ على الأمن ، فنص على أن هذه القوة ـ التى تنشئها السلطة الفلسطينية ـ تتولى ضمان النظام

العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى الضفة الغربيـة وقطاع غزة . أما إسرائيل فتضطلع بمسئوليـة الدفـاع ضد التهـديدات الخارجيـة ، ومسئوليـة الأمن الشاملـة للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلى والنظام العام لهم .

وتضمن الإعلان إقامة لجنة ارتباط مشتركة ، أمـا تسوية المنازعات فقد نص على أنها تجرى من خلال التفاوض ، فإن لم يمكن تسويتها فبالتوفيق وإلافبالتحكيم .

ويؤخـذ على إعلان المبادىء فى هـذا الصدد أنه نص على أن تشكل لجنـة الارتباط من عدد متسـاو من الأعضاء من الجانبين دون أن يحدد طـريقة إصدار القـرارات فى حالات عدم الاتفـاق بينهما ، كما لم يضع أحكامـا مفصلة بشأن آلتى التـوفيق والتحكيم فى حـالة فشل تسوية المنازعات عن طريق التفاوض ، الأمـر الذى قد يؤدى إلى مفاوضات طويلة لا تنتهى .

وتناول إعلان المبادىء موضوع انسحـاب وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية ، وكان الوفد الإسرائيلى فى مفاوضات واشنجتون يغفل هـذا الموضوع فى مشروعاته . ويلاحظ أنه لم ينص على « الانسحاب » إلا بصدد قطاع غزة ومنطقة أريحا ، أما عن بقية الأراضى المحتلة فقد تحدث عن « إعـادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيليـة » . وذكر أن إعادة انتشارهـا تجرى فى مرحلة أولى قبل انتخاب سلطـة الحكم الذاتى خارج المناطق المأهـولة بالسكـان ، ثم يتم تدريجيـا فى مواقع محددة . كما يـلاحظ أن الانسحاب لم يـذكر ضمن الموضـوعات التى يجرى التفـاوض بشأنها لتحـديد الـوضع النهـائى ، وهذا الأمـر يثير التساؤلات عما إذا كان المقصود السماح ببقاء بعض القوات الإسرائيلية بعد إقرار الوضع النهائى فى الضفة الغربية وغزة ، ومـا إذا كان هذا الأمر يعكس التفسير الإسرائيلى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من أنه لايعنى الانسحاب من كل الأراضى المحتلة .

وتضمن إعلان المبادىء نفس النص الذى أوردته اتفـاقات كامب ديفيد بشأن تشكيل لجنـة رباعيـة فلسطينية إسرائيليـة مصرية أردنيـة تقرر بـالاتفاق تـرتيبات السماح بعـودة النـازحين عام ١٩٦٧ ، أى أنـه أخـذ بنفس التفرقـة بين هـؤلاء النازحين ولاجئى عـام ١٩٤٨ وأجل التفـاوض بشأن مشكلة الآخـرين إلى مفـاوضـات الوضع النهـائى (وإن كانت مشكلتهم تعالج فى المفاوضات المتعددة الأطراف) .

خامسا : أحال إعلان المبـادىء إلى المفاوضات اللاحقـة كثيراً من المسائل من بينها : ترتيبات الانتخاب ، وتحديد سلطات ومسئـوليات سلطة الحكم الذاتى ، وتحديد هيكل

وتشكيل هذه السلطة ، وممارسة سلطة التشريع ، وقد كانت كلها من المسائل الخلافية فى مفاوضات واشنجتون :

وعلى أيـة حال ، فإنـه يتعين ملاحظـة أن الإعـلان تضمن مجرد مبادىء تـم الاتفـاق عليها، على أن يتفاوض الطرفـان لوضع تفاصيل تنفيذها ، وهو مـا استغرق عدة شهور فى مفاوضات طابا الثانية التى نتعرض لها فيها بعد .

الفصـل الخامس

غـزة وأريحـا أولا

تضمن الملحق الثـانى من اتفاق إعلان المبـادىء بروتـوكولا يشمل الأحكـام الخاصة بالانسحـاب الإسرائيلى من قطاع غزة ومنطقـة أريحا ونقل السلطة فيهما كخطوة تمهيـدية لتنفيذ الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى فى الأراضى الفلسطينية بأكملها .

وينص البروتوكول على أن الطرفين سيعقدان خـلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادىء حيـز التنفيذ (أى بعـد ثلاثـة أشهر من تاريخ تـوقيعه) اتفـاقية حـول انسحاب القوات العسكـرية الإسرائيليـة من قطاع غـزة ومنطقة أريحا ، متضمنة تـرتيبات شـاملة تطبق فيهما على إثر الانسحاب .

أمـا عن الانسحاب الإسرائيلى للقـوات المسلحة ، فسيكـون انسحابـا سريعا وطبقـا لجدول زمنى بحيث يستكمل خلال فترة لاتزيد عن أربعة أشهر .

وأما الترتيبات التى تتضمنها الاتفاقية فتشمل ما يلى :

- ترتيبـات لنقل هادىء وسلمى للسلطة من الحكومة العسكـرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين .
- هيكـل السلطـة الفلسطينيـة وصلاحيـاتها ومسئـولياتها عـدا الأمـن الخارجى والمستـوطنات والإسرائيليين والعـلاقـات الخارجية والمسـائل الأخـرى التى يتفق الطرفان عليها .

- ترتيبات لتولى الأمن الداخلى والنظام العام من قبل الشرطة الفلسطينية .
- وجود دولى أو أجنبى مؤقت وفقا لما يتفق عليه الطرفان .
- إقامة لجنة تعاون وتنسيق مشتركة لأغراض الأمن المتبادل .
- برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادى يشمل إقامة صندوق طوارىء لتشجيع الاستثمار الأجنبى والدعم المالى والاقتصادى .
- ترتيبات لممر آمن للأفراد والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .
- ترتيبات للتنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بالمعابر بين غزة ومصر وبين أريحا والأردن .

وينص الملحق كذلك على أن المكاتب المسئولة عن ممارسة الصلاحيات والمسئوليات سيكون موقعها فى قطاع غزة أو منطقة أريحا .

كما ينص على أنه باستثناء الترتيبات المشار إليها فإن وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا يبقى جزءاً لايتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية .

ويتضمن المحضر المتفق عليه أنه من المفهوم أن إسرائيل ستستمر بعد انسحاب قواتها فى (ممارسة) مسئولياتها عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين ، كما يمكن للقوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا فى استخدام الطرق بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا .

والواقع أن إسرائيل كانت ترغب فى الانسحاب من غزة بسبب الأعباء الأمنية الباهظة التى تتحملها فيها دون عائد اقتصادى أو استراتيجى يبرر الاحتفاظ بها ، أما أريحا فقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره شيمون بيريس بصددها من أنها تشغل موقعا استراتيجيا هاما بالقرب من القدس ونهر الأردن بما يجعلها عرضا مغريا للفلسطينيين .

أما عن الاتفاقية التى أشار إليها الملحق الثانى بشأن الترتيبات التى تطبق فى قطاع غزة ومنطقة أريحا ، فقد كان الطرفان أقرب إلى التفاؤل عندما ظنا أنه يمكن الاتفاق عليها فى خلال شهرين ، حيث استغرقت المفاوضات حوالى سبعة شهور للاتفاق عليها ، بل إن هذه المدة لم تكن كافية للتوصل إلى حلول لعدد من المسائل الهامة ، ومنها تحديد منطقة أريحا .

وأذكر أننى دعيت لإلقاء كلمة فى المؤتمر السنوى لمعهد واشنجتون لسياسات الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٩٣ بمناسبة توقيع إعلان المبادىء ، واستعرضت فى كلمتى

أحكام الاتفاق، ومنهـا ما يتعلق بغزة وأريحا أولا ، وعندهـا ذكرت أننى أشفق على من سيتفـاوضـون لـوضع هـذه الأحكـام مـوضع التنفيـذ خـلال شهـرين اثنين معـدداً مـا سيواجهـونه من مشاكـل سواء فى وضع الترتيبات الأمنيـة أو المرور بين القطاع وأريحا أو التنسيق فى المعابر . . الخ .

وقد اتضح لدى بدء المفاوضات بشأن غزة وأريحا ، أن الجانب الفلسطينى كان يعتقد أن انسحاب القوات الإسرائيلية سيكون كاملا وستمارس إسرائيل مسئولياتها الأمنية من خارج منطقة الحكم الـذاتى ومن داخل المستوطنات ، وأن الصـلاحيات التى ستمارسها السلطة الفلسطينية ستكون كاملة ، ولكن المفاوض الإسرائيلى كان له موقف آخر ؛ وقد ترتب على هـذا الخلاف الأساسى الـدخول فى مفـاوضات صعبة وطـويلة على نحـو ما سيتبين لنا عند الكلام عن مفاوضات طابا الثانية .

الفصل السادس

النقل المبكر لبعض السلطات

تضمن اتفاق إعلان المبادىء كذلك أحكاما عن النقل المبكر للسلطات والمسئوليات فى بقية أجزاء الضفة الغربية (إضافة إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا) .

فقد نصت المادة السادسة على أنه مباشرة بعد دخول إعلان المبادىء حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وبهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية والقطاع ، فإنه سيتم نقل السلطة فى مجالات خمسة هى :

١ ـ التعليم والثقافة .

٢ ـ الصحة

٣ ـ الشئون الاجتماعية

٤ ـ الضرائب المباشرة

٥ ـ السياحة

كما نصت على إمكان التفاوض والاتفاق بين الطرفين على نقل سلطات ومسئوليات فى مجالات أخرى لحين تنصيب المجلس الفلسطينى للحكم الذاتى .

والواقع أن فكرة النقل المبكر لبعض السلطات والمسئوليات كانت تتردد خلال مفاوضات واشنجتون . ولعلنا نذكر أن الوفد الإسرائيلى كان قد عرض فى مرحلة مبكرة نقل السلطة فورا فى مجال الخدمات الصحية ورفض الفلسطينيون ذلك . وفى الجولات

الأخيرة كان الأمـريكيون يتبنـون الفكرة بقصـد تحقيق نوع مـن « الاختراق » في عملية السلام ، وظل الفلسطينيون مترددين فى قبولها إلى أن وجدوا فيها ـ فى مفاوضات أوسلو ـ تعزيـزاً لسلطتهـم على الأرض الفلسطينية وخطوة تضاف إلى نقل السلطـة فى قطاع غزة ومنطقة أريحا للتنفيذ الفعلى لترتيبات الحكم الذاتى .

وقد تضمن المحضر المتفق عليه أحكاما لنقل السلطة فى المجالات الخمس المشار إليها هى أن يقـوم الجانب الفلسطينى بإبلاغ الجانب الإسرائيلى بأسماء الفلسطينيين المفـوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطـات والمسئوليات ، ويستفيد هؤلاء من الاعتمادات المقررة فى ميـزانيات تلك المجـالات . وأحالت تلك الأحكام إلى اتفـاق يعقده الـوفدان الفلسطينى والإسرائيلى بشأن خطة مفصلـة لنقل السلطة فى المجالات المشـار إليها ، من خلال مفاوضات تبدأ فور تنفيذ إعلان المبادىء ، ولكن هذه المفاوضات لم تبدأ سوى فى شهر يوليو رغم مـا تضمنه الخطابان المتبادلان لاتفاقية القاهـرة الموقعة فى ٤ مايو ١٩٩٤ من الإشارة إلى أنها ستجرى فى أقرب وقت .

وتتمثل أهميـة النقل المبكـر لعـدد من السلطـات فى أنها تجربـة للتعـايش بين السلطـة الفلسطينيـة والسلطـات الإسرائيليـة ، إذ إن ممـارسـة الفلسطينيين هـذه السلطـات على مستوى الضفـة الغربية ـــ بما فيها من عـدد كبير من المستوطنات والمستـوطنين واستمرار وجود الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية فضلا عن القوات الإسرائيلية فيها ـ يضع تحت الاختبـار مـدى إمكـانيـة التنسيـق بين سلطتى الطـرفين ، ويطـوع الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى على الحياة معا فى ظل أوضاع يؤمل أن تكون سلمية .

وكما ذكـرنا فإن البـدء فى مفـاوضـات النقل المبكر للسلطـة تأخـر حتى شهـر يوليـو ١٩٩٤ ، وبعـد جولات متعـددة ومتعـاقبة فى القـاهرة تـم التوصل إلى اتفـاق بشأن نقل السلطة فى المجالات الخمس المشار إليها .

وقد تضمنت الاتفاقية التى تم توقيعها بالأحرف الأولى فى فندق سميراميس بالقاهرة يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٤ ثم تم التوقيع عليها بصفة نهائية فى معبر أريتز بقطاع غزة والتى سميت « اتفاقية بشأن النقل التحضيرى للسلطات والمسئوليات » الأحكام الخاصة بالنقل المبكـر للسلطات الخمس المشـار إليهـا . والاتفاقيـة تتكـون من ديبـاجة و١٣ مـادة و ٦ ملاحق بمرفقاتها .

وتتلخص أحكامهـا فى استثناء القدس والمستوطنـات والأماكن العسكريـة من نطاق تطبيقها ، كما استثنى الإسرائيليون إلا بما تنص عليه الاتفاقية ، وتحيل إلى الملحق الخاص

بكل من المجالات الخمسة فيما يتعلق بالترتيبات التى يتم من خلالها نقل السلطات والمسئوليات إلى السلطة الفلسطينية ، ولكنها تورد أحكاما عامة بشأن عدد من الإجراءات التى تتبع لنقلها بفاعلية وهدوء (مثل التزويد بالمعلومات الضرورية ونقل الممتلكات والمبانى والمعدات . . الخ) وبشأن إدارة المكاتب المنقولة واستمرار توظيف السلطة الفلسطينية للعاملين وأن يكون المكتب الرئيسى فى منطقة أريحا أو قطاع غزة مع وجود مكاتب فرعية فى بقية أنحاء الضفة . وتتضمن الأحكام العامة كذلك تنظيم العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، فيما يتعلق ببقية المجالات التى لم تنقل فيها السلطات والمسئوليات ، ومعاونة وتأييد الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية للسلطة الفلسطينية مع استمرار تلك السلطات الإسرائيلية فى ممارسة سلطتها . كما تتضمن إجراءات ممارسة السلطة الفلسطينية لصلاحية التشريع بما يسمح لإسرائيل بالاعتراض على ما تراه تجاوزا للسلطة أو مخالفا للاتفاقية أو مؤثرا على المجالات التى لم تنقل إليها . وتجيز الاتفاقية للسلطة الفلسطينية تولى بعض الصلاحيات لتنفيذ أوامرها وتحصيل الضرائب ، كما تنص على نقل الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمجالات المنقولة إلى السلطة الفلسطينية ، وعلى تولى اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون المشكلة طبقا لاتفاقية غزة ـ أريحا بمهامها بالنسبة للمجالات الخمسة المنقولة . وبالنسبة للميزانية ، تضمنت الاتفاقية أحكاما لتعاون الجانبين والتقدم إلى الدول المانحة لسد العجز فى الميزانية نتيجة عدم تحصيل الضرائب فى الشهور السابقة .

أما ملاحق الاتفاقية ومرفقاتها ، فقد حددت الإطار القانونى لممارسة السلطة الفلسطينية سلطاتها ومسئولياتها بتعداد التشريعات السارية فى كل من المجالات الخمسة ، بالإضافة إلى عدد من الأحكام التى تنطبق على كل مجال وجوانب التنسيق فيه .

الفصل السابع

ردود الفعل حول إعلان المبادىء

أحدث توقيع اتفاق المبادىء والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية دويا هائلا فى العالم . وقد تباينت ردود الفعل إزاءه سواء لدى الفلسطينيين والعرب وإسرائيل أو على الساحة الدولية .

أما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . فقد أصدرت بيانا أعلنت فيه التوصل إلى أول اتفاق فى تاريخ فلسطين المعاصر مع إسرائيل يضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وبالمنظمة ممثلا وحيدا له . وعدد البيان الجوانب التى تمثل أهمية الاتفاق، ومنها أنه ينص على حل متكامل على أساس تنفيذ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وانسحاب القوات الإسرائيلية خلال عدة أشهر من قطاع غزة ومنطقة أريحا وإعادة انتشارها خارج المواقع المأهولة بالسكان ورحيل الحكم العسكرى وحل إدارته المدنية لتحل محلها السلطة الفلسطينية والمجلس ، وتولى قوى الأمن الفلسطينى مسئولياتها عن الأمن الداخلى، وكلها أمور تحقق سيطرة الشعب الفلسطينى على جميع مقدراته وشئونه وعودة النازحين منذ عام ١٩٦٧ .

كما أشار البيان إلى التمسك بمواقف المنظمة بشأن القدس واللاجئين والمستوطنين والحدود . وطالبت المنظمة فى بيانها الجميع باحترام قواعد العمل الوطنى والديموقراطى، مؤكدة على التزامها بالحل الشامل على جميع الجبهات العربية ورفض الحلول المنفردة وحرصها على تطوير وتعزيز التنسيق الأردنى الفلسطينى .

وألقى ياسر عرفات كلمة ردد فيها ما سبق أمام الدورة المائة لمجلس الجامعة العربية .

ولكن عرفات واجه معارضة عاتية فى اجتماعات اللجنة التنفيذية ، فقد استقال محمود درويش وألقى كلمة عدد فيها أسباب استقالته متسائلا عما إذا كانت الصفقة جزءا

من اتفاق سلام شامل، وهل المرحلة الأولى مرتبطة بإلزام واضح وباعتراف بأن الأرض محتلة وما هى حدود المرحلة الانتقالية وماذا لو فشلت وهل هناك ما يطمئن بأن المرحلة الانتقالية لن تكون نهائية ؟ . . كما استقال شفيق الحوت ممثل المنظمة فى لبنان وأصدر بيانا معلنا أنه لم يعد فى استطاعته هو وزملائه تحمل مسئولية قرارات تصدر بأسمائهم دون علمهم بها . ودعا المسئول العسكرى لقوات فتح فى لبنان عرفات إلى الاستقالة .

كما أصدرت الفصائل الفلسطينية العشر من دمشق بيانا يدين مشروع الاتفاق قبل توقيعه ويدعو إلى توحيد الجهود عبر عقد مؤتمرات وطنية وشعبية للإعراب عن موقفها الواضح ضد خيار الاستسلام العرفاتى، والتمسك بخيار الكفاح الوطنى ضد الاحتلال الإسرائيلى من أجل التحرير والعودة وتقرير المصير .

وأصدر الناطق الرسمى باسم حماس بيانا ندد فيه بالقيادات المنتفعة والمستسلمة بزعامة عرفات، واعتبر مشروع غزة ـ أريحا مؤمراة كبرى ضد الشعب الفلسطينى وقضيته فهو ليس إلا إدارة ذاتية هزيلة على أقل من ٢ ٪ من أرض فلسطين، وهو قنبلة متفجرة تهدد الشعب الفلسطينى ووحدته وتهدف إلى إيقاف الانتفاضة ، وأكد البيان أن حركة حماس لن تعترف بأية سلطة تفرض على الشعب بالتواطؤ مع العدو الصهيونى .

بل إن حيدر عبد الشافى رئيس وفد المفاوضات منذ مؤتمر مدريد وجه إلى الشعب الفلسطينى رسالة يعارض فيها الاتفاق ويحذر فى نفس الوقت من اللجوء إلى العنف، كما أعلن فاروق قدومى معارضته للاتفاق .

وأصدرت الجبهتان الديموقراطية والشعبية بيانا لقيادتهما الموحدة تعلنان فيه انسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، وتنددان بتوقيع الاتفاق الذى أقدم ياسر عرفات وقلة من أنصاره على تمريره واصفين إياه بأنه اتفاق الذل والإذعان الذى تمت بلورته فى الظلام ومن وراء الشعب وهيئات منظمة التحرير الشرعية .

وعلى أية حال ، فقد تمكنت منظمة التحرير وحركة حماس من توقيع وثيقة شرف لتحريم الاقتتال الداخلى وضمان حرية الرأى . كما وافقت اللجنة التنفيذية للمنظمة على الاتفاق بالأغلبية وفى غياب عدد من أعضائها .

أما عن الدول العربية . فقد شنت سوريا هجوما شديدا على الاتفاق ونددت بخروج المنظمة عن الصف العربى بعقدها اتفاقا منفردا مع إسرائيل ، وتوقعت الفشل فى تنفيذ هذا الاتفاق الذى تتطلب كل فقرة فيه مفاوضات معقدة بين الجانبين .

وبعد أن أبدى الأردن المعارضة للاتفاق ، عاد فأعلن تأييده كخطوة نحو السلام .

وأيدت مصر والدول الخليجية هذه الخطوة الهامة فى المسيرة السلمية . وفى إسرائيل ، تقدم إسحق رابين إلى الكنيست طالبا المصادقة على الاتفاق ، ذاكرا أن حكومته قررت أن تحاول كسر حلقة الحروب والإرهاب وبناء عالم جديد ، ومعلنا أن الحكومة ستكون مسئولة عن أمن المستوطنين وأن الجيش الإسرائيلى وسائر قوى الأمن سوف تقوم بكفالة أمنهم ورفاهيتهم ، وأن القدس الموحدة ستظل عاصمة أبدية لإسرائيل .

وتحدث عن منظمة التحرير ذاكرا أنها منظمة إرهاب وتخريب، ولكن الحكومة لم تسلك مسلك النعامة وتخدع نفسها بالادعاء أن فيصل الحسينى وحنان عشراوى وآخرين يمثلون سكان المناطق ولا يتحدثون باسم من يقف وراءهم ، ولا يمكن للإسرائيليين أن يختاروا جيرانهم .

ولم تتفق الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير إلا بعد أن التزمت بالاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود فى سلام وأمن وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وإدانة العنف والإرهاب وإلغاء موادالميثاق الوطنى التى تناقض حق إسرائيل فى الوجود . وعدد رابين الأحكام التى أكدتها إسرائيل فى الاتفاق ، مؤكدا فى النهاية انتصار الصهيونية وهى تحظى بالاعتراف من ألد أعدائها ، وبوجود فرصة لإقامة علاقات حسن جوار ووضع حد للحروب .

أما بنيامين ناتانياهو ، زعيم المعارضة ، فأشار إلى ما تضمنه الاتفاق من اعتراف إسرائيل بالحقوق المشروعة والسياسية للشعب الفلسطينى ، متسائلا عن ما هية هذه الحقوق، وهل هى دولة فلسطينية ؟ وذكر أن الاتفاق يعطى الحق فى دولة مكونة من ثلاثة أذرع : تنفيذى - وتشريعى - وقضائى ، فإذا أضيفت الأرض فإنه توجد بنية الدولة، كما أن الاتفاق يؤدى إلى إخلاء المناطق عدا المستوطنات ولا يبقى فى أيدى إسرائيل للمساومة عليه فى التسوية الدائمة سوى المستوطنات ومعسكرات الجيش والقدس ، وقد انتقلت مسئولية الأمن الداخلى إلى منظمة التحرير، وتساءل عما يجرى إذا استدعت الضرورة ملاحقة المخربين ، كما شكك فى مصير القدس بعد أن تضمن الاتفاق مشاركة الفلسطينيين فيها فى انتخاب السلطة الفلسطينية . وأضاف أن المناطق سوف يعود إليها آلاف اللاجئين . وأنهى كلمته بالمطالبة بإجراء انتخابات جديدة لاستفتاء الشعب .

وأدلى زعماء اليمين الإسرائيلى بتصريحاتهم التى ينددون فيها بالاتفاق ويعتبرونه أول الطريق إلى إقامة الدولة الفلسطينية .

وقد رد عليهم شيمون بيريس فى حديث له لصحيفة دافار فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ ، ذاكرا أنه يتعاطف مع مخاوف المتخوفين ، وأجاب على سؤال عما إذا كان لايخشى قيام دولة فلسطينية قائلا « وهل لا توجد مخاوف اليوم ؟ » وإن ما يقترحونه يخلق فرصا أخرى مثل كونفيدرالية إسرائيلية فلسطينية أو إسرائيلية فلسطينية أردنية ، وإن ميزة هذا الاقتراح هو أنه يحل كافة المشاكل ويخلق فرصا لم تكن موجودة .

وتناول المفكرون العرب الاتفاق بالتعليق . وقد أطلق فؤاد زكريا تعبيراً مبتكرا بشأن موقف الرأى العام العربى هو القبول الرافض بين الموافقة المتحمسة والمعارضة القاطعة ذاكرا أن هذا هو موقف الغالبية « فمن حق غالبية الناس أن يشعروا بأنهم لايستطيعون إلا أن يتخذوا الموقف الثالث الذى هو قبول رافض أورفض قابل .

أما إدوارد سعيد ، فقد هاجم الاتفاق بشدة ذاكرا أن منظمة التحرير حولت نفسها من حركة تحرير وطنى إلى ما يشبه حكومة بلدة صغيرة تتزعمها الحفنة نفسها من الأشخاص ، وأما محمد سيد أحمد ، فقد تساءل عن حقيقة الاعتراف المتبادل ذاكرا أن من شروطه تحقيق قدر من التناظر بين طرفيه، وهو شرط يفتقر إليه الاتفاق تماما ، فإن المفاوض الإسرائيلى لم يسلم بحق الفلسطينيين فى دولة بل ترك مستقبلهم معلقا .

واعتبر محجوب عمر الاتفاق تجسيداً للتجزئة العربية ، حيث إن قيام دولة فلسطين المستقلة صغيرة كانت أم كبيرة ستكون فى واقع الحال استكمالا لمخطط تجزئة المنطقة الذى بدأ مع نهاية الحرب العالمية الأولى .

وفى تعليقه على اتفاق إعلان المبادىء ، كتب الدكتور طاهر كنعان وزير التخطيط الأردنى السابق معدداً إيجابياته ، وخاصة إقرار إسرائيل الصريح بكيان الشعب الفلسطينى وإقرارها الضمنى بشموله فلسطينيى الشتات إلى جانب فلسطينيى الضفة والقطاع والقدس ، وإقرارها بالوحدة الإقليمية للأراضى الفلسطينية وتأسيس المجلس المنتخب ، أما سلبياته فهى عدم الإشارة إلى أحكام الشرعية الدولية والحقوق الأساسية للاجئين وعدم النص على الحق الفلسطينى فى القدس ، وغياب الوضوح فى وضع المستوطنات أو فى العلاقة بين السلطة الفلسطينية فى غزة وأريحا وبين المجلس المنتخب .

وأما الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل ، فقد أدلى برأيه فى الاتفاق فى محاضرة ألقاها بالجامعة الأمريكية وبدأها بالقول بأنه ليس ضد الاتفاق وليس معه ـ واستطرد شارحا لموقفه ذاكرا أن الاتفاق نهاية مرحلة كان لابدأن تؤدى إلى شىء فى هذا الاتجاه ، هى تلك

التى بدأت بعملية فك الارتباط على الجبهة المصرية فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد مشى الصراع العربى الإسرائيلى من هذه البداية فى دروب ومسالك وعرة ، وأصبحت القضية الفلسطينية راكدة ومعادة ومملة ، ثم وجدت منظمة التحرير نفسها أمام أزمة مالية عصيبة ، كما وصل الشعب الفلسطينى إلى آخر درجات احتماله وكانت انتفاضته هى قصارى جهده ولا يعقل أحد أنها مستمرة إلى الأبد ، أما الدول العربية ، فكان معظمها يضغط على المنظمة كى تدخل فى اتفاق ما مع إسرائيل يريح بعض العرب وأصدقاء هم الغربيين ويطفىء شرر النار الفلسطينية أن تتطاير فى دورة قد تكون إسلامية . وأرجع هيكل موقفه من عدم تأييد الاتفاق إلى أن الصراعات التاريخية الكبرى يصعب حلها بأسلوب المفاجآت ، وأن ما أسماه بالحل المغامرة مجرد كيس فارغ ينتظر ملأه بالمفاوضات اللاحقة عليه ، وأن سرية العملية التفاوضية أوصلت إلى عجلة فى الأمر بحيث إن المسافة بين الرفض والقبول لم تزد على بضعة أيام ، والثغرات فى كل مواد الاتفاق وملاحقه واسعة ، وقد جاء إعلان الاتفاق فجأة وبغير تمهيد ، كما أشار إلى قطاع غزة وأن إسرائيل كانت دائما على استعداد للتخلى عنه وأن أمنه قضية معقدة وهو الاختبار الحقيقى لقبول الآخرين لمنظمة التحرير شريكا فى الاتفاق . والمحاضرة طويلة وأخشى أنه من الصعب إيجازها ، ولذا أكتفى بما تقدم وإنما أضيف ما انتهى إليه هيكل من أنه يخشى أن الحقبة التى نحن على وشك أن نخطو إلى أعتابها قد تصبح الحقبة الإسرائيلية ، ولكنها ستمر سريعا لأن حقائق الجغرافيا والتاريخ سوف تعود إلى تأكيد نفسها .

وقد حللت مقالات لطفى الخولى التى جعل عنوانها « من صراع الموت للآخر إلى صراع الحياة مع الآخر ـــ انكسار المشروع الصهيونى والمشروع القومى العربى » ، المواقف فذكر أن أكثر التعريفات التى قيلت للاتفاق هو أنه « خطوة بداية مهمة نحو تسوية سلمية محتملة للصراع الفلسطينى الإسرائيلى ، الذى يشكل لبّ أزمة الشرق الأوسط الملتهبة منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين » ، وأن الأرجح هو أن الاتفاق سيقود إلى نوع من السلام بين الطرفين المتصارعين وليس إلى نوع من استسلام أحدهما للآخر ، واستطرد لطفى الخولى قائلا إن الاستسلام بين الطرفين ـــ إذا صح التعبير ـ قد تم بالفعل فى الأمس . فإن المشروع الصهيونى لم يتمكن من أن يجعل إسرائيل وطنا ودولة لكل يهود العالم ولم يستطع أن يمحو الفلسطينيين من الوجود والكتب والجغرافيا ، كما أن المشروع القومى العربى فشل فى تحقيق الوحدة القومية الكلية أو الجزئية والأخطر من ذلك هو تفجر الصراعات العربية العربية على نحو مأساوى . وهكذا عندما حان موعد مؤتمر مدريد ثم مفاوضات أوسلو كان الانكسار قد تعمق فى

كل من المشروع الصهيوني والمشروع القومي العربي ، وذلك إلى حد أن بات المفهوم البراجماتي المسير لحركة كل منهما هو المبادرة إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من يد العدو .

ولايزال المفكرون العرب وغيرهم يبدون اهتمامهم البالغ بالحدث من خلال عشرات المقالات والدراسات والكتب ، وفي الندوات والمحاضرات ، والإذاعات والمقابلات التليفزيونية .

وتختلف الآراء وتتباين التوقعات . فأما المؤيدون ، فيرون في الاعتراف المتبادل واتفاقي إعلان المبادىء وغزة وأريحا خطوات مؤدية في نهاية الأمر إلى الدولة الفلسطينية ، وإلى إقامة سلام شامل وعادل بين الدول العربية وإسرائيل ، فالتاريخ لايرجع إلى الوراء ، وقد صفي الاستعمار في العالم وتم القضاء على الأبارتايد في جنوب أفريقيا ، وسوف يمتد النظام العالمي الجديد ليشمل الشرق الأوسط بنظام إقليمي يقوم على أسس السلام والاستقرار والتنمية .

وأما المعارضون ، فلا يجدون في ذلك الذي حدث سوى تكريس للاحتلال الإسرائيلي وقبول من جانب المنظمة للسلام الإسرائيلي المفروض ، وبداية لنظام إقليمي تصبح فيه إسرائيل الدولة المسيطرة بقواتها العسكرية وترسانتها النووية وبتكنولوجيتها المتقدمة التي تفتح لها أبواب الدول العربية المنقسمة على نفسها والتي تتسابق من أجل كسب الحظوة لدى الولايات المتحدة وربما مع إسرائيل ذاتها . فقد تردى الموقف العربي وصارت القومية العربية من أحاديث الماضي ، وأصبحت السوق الشرق أوسطية هي هدف إسرائيل ، ولم يعد ثمة مانع لدى العرب من دخولها بأموالهم وإمكاناتهم .

أما إعلان المبادىء ـ في حد ذاته ــ فشأنه شأن أي اتفاق دولي لم يحقق مكاسب خالصة ولاخسائر خالصة للشعب الفلسطيني .

الفصـل الثامن

حساب الأرباح والخسائر

دخلت القضيـة الفلسطينيـة منـذ أغسطس ١٩٩٣ منعطفا تـاريخيـا حـادا فى مسيرتها الطويلة خلال قـرن من الزمان ، وتلاحقت الأحداث منذ التـوقيع بالأحرف الأولى على إعلان المبادىء والاعتراف المتبادل بين إسرائيل وبين منظمـة التحرير الفلسطينية ، ووقع الاتفاق أبو مازن وشيمون بيريس فى الاحتفال الذى أقـامه رئيس الولايات المتحدة ودعا إليـه ألفين وخمسمائة من قيـادات العـالم وجلس لمشـاهـدتـه مـلايين البشر أمـام أجهـزة التليفزيـون فى كل مكان ، ثم وقع أبو عمار (يـاسر عرفات) وإسحق رابين اتفاقيـة غزة وأريحا فى احتفال مماثل أقامه الرئيس المصرى حسنى مبارك .

ولاشك فى أن الحدث الـذى يمثل نقطـة تحول تـاريخيـة هـو الاعتراف المتبـادل بين إسرائيل والمنظمـة ، والذى بـدأ عملا بمفـاوضات أوسلـو السرية ثم سجل رسميـا فى الخطابين المتبادلين بين إسحق رابين وياسر عرفات .

أمـا إعلان المبـادىء ، فقد كـانت المفاجأة هى تـوصل الطرفين إلى اتفـاق بشأنه بعـد شهور من التكتم المطلق . وفيما عدا ذلك ، فإن هذا الاتفاق هو النتيجة المتوقعة منذ عقد مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ .

فقد شـارك الفلسطينيون فى المؤتمر والمفاوضات المنبثقـة عنه على أساس قـواعد محددة لتسويـة المسألة الفلسطينيـة على مراحل بدءا بفترة انتقـالية من الحكم الـذاتى مدتها خمس سنوات ، ومـرورا بمفاوضـات تجرى لتحديـد الوضع النهـائى ، وانتهاء بتنفيـذ ما يتم التوصل إليه من اتفاق بشأن هذا الوضع الدائم .

والاتفاق الذى وقع فى واشنجتون فى الثالث عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٩٣ يشمل المبادىء التى وافق الطرفان على مراعاتها فى مفاوضات المرحلة الانتقالية ثم فى مفاوضات الوضع الدائم .

المفاجأة إذن هى فى نجاح المفاوضات . أما أن تخلط بعض ردود الفعل بين الأحداث وتفاجأ بما تضمنه إعلان المبادىء من أحكام لتسوية المسألة الفلسطينية على مراحل ، فإن مثل هذا الخلط قد يوقع أصحابه فى موضع الخطأ والتجنى ، إلا أن تكون مواقفهم قد تحددت منذ مشاركة الفلسطينيين فى مؤتمر السلام فى مدريد وقبلها منذ توقيع مصر وإسرائيل اتفاق كامب ديفيد ، ذلك أن الحل المرحلى ظل وحده المطروح على ساحة المساعى السلمية للتسوية الفلسطينية منذ عام ١٩٧٧ ، بل إن مراحله ظلت على ما هى عليه منذ ذلك الوقت سواء فى اتفاق كامب ديفيد أو مبادرة ريجان ومبادرة شامير ثم فى مبادرة جورج بوش وميخائيل جورباتشوف : نفس الفترة الانتقالية ومساحتها الزمنية ونفس الحكم الذاتى كنظام يطبق خلالها ، ونفس مفاوضات الوضع الدائم محددة بذات الموعد .

وربما كان الأجدى استعراض أحكام إعلان المبادىء واتفاقية القاهرة ومناقشة حساب الأرباح والخسائر دون أن تغرب عن أنظارنا القواعد المحددة سلفا لعملية السلام التى بدأت فى مدريد .

ولقد سبق لنا استعراض أحكام إعلان المبادىء فى ضوء المواقف التى اتخذها طرفا مفاوضات واشنجتون ، لذا نكتفى بسرد موجز لما حققته المنظمة من مكاسب فى ذلك الاتفاق :

ففى حساب الأرباح : اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطينى وبأن له حقوقا وطنية ، وحسم إعلان المبادىء لعدد من المسائل الخلافية كارتباط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية لتسوية القضية الفلسطينية على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وإقامة سلطة الحكم الذاتى من خلال انتخابات سياسية يشارك فيها فلسطينيو القدس الشرقية ، وامتداد الولاية الإقليمية لسلطة الحكم الذاتى إلى كل الإقليم الفلسطينى دون تجزئة أو تقسيم ، وتحديد موضوعات مفاوضات الوضع النهائى للضفة والقطاع دون استثناء القدس والمستوطنات واللاجئين ، والإقرار بسلطة التشريع ، وبانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا وإعادة انتشارها فى بقية أراضى الضفة الغربية . كما خطا إعلان المبادىء خطوة عملية على طريق تنفيذ الحكم الذاتى بالتعجيل بنقل

السلطـة فى قطاع غـزة ومنطقة أريحا ، والنقل المبكـر لعدد من السلطـات فى كل الإقليم الفلسطينى ، ووضع آليات التنسيق والتعاون والمتابعة وتسوية المنازعات .

أما حساب الخسائر ، فيمكن أن يشمل عدم الاتفاق على وقف الاستيطان الإسرائيلى خلال الفترة الانتقالية وتأجيل البت فى أهم المسائل إلى مفـاوضات الوضع النهائى مع ما هـو معروف من وجـود فجـوة واسعة بين مـواقف الطـرفين بشأنها (وخـاصة القـدس والمستـوطنـات والـلاجئين) وعـدم النص على أن يكـون الانسحـاب الإسرائيلى ضمن موضوعات التفاوض ، والقيود الموضوعة على ممارسة الفلسطينيين للسلطة التشريعية ، وإرجاء عدد كبير من المسائل للمفاوضات التالية ، وضعف آليات التنسيق والتعاون وما قـد يؤدى إليـه ذلك من سيطرة إسرائيل على المرافق الحيـوية ، ومنهـا المياه والمواصـلات والنقل والاتصالات اللاسلكية وغيرها .

وأما ما تضمنه الملحقان الثالث والرابع بشأن التعاون الاقتصادى الثنائى والإقليمى ، فمن الصعب التنبؤ منذ اليوم بها إذا كانت تعتبر من حساب الأرباح أو الخسائر .

وعلى أية حال ، فلاشك أن المكسب الرئيسى للشعب الفلسطينى من إعلان المبادىء هـو ما جـاء مكمـلا لهذا الإعلان من الاعتراف المتبـادل بين إسرائيل ومنظمـة التحريـر والذى أتاح للمنظمـة موضع قدم تمارس منه السلطـة داخل الأراضى الفلسطينية ، وما تضمنه من خطوات عمليـة لإقامة السلطة الفلسطينية فى غزة وأريحا فـور دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، والنقل المبكر لعدد من السلطات إليها فى بقية الضفة الغربية .

الباب الحادى عشر

مفاوضات غزة - أريحا واتفاقية القاهرة

الفصل الأول

التفاوض بشأن غزة وأريحا

كنت أظن أن مهمتى مع الوفد الفلسطينى قد انتهت بعد أن تم توقيع اتفاق إعلان المبادىء . وقد ودعت أصدقائى الفلسطينيين فى واشنجتون وعدت إلى القاهرة وأنا أحمل لهم أجمل الذكريات . وكنت أشعر بالارتياح والرضا للدور الذى قمت به مع الوفد الفلسطينى خلال عامين ، شاركت خلالها فى مداولاتهم وأسهمت بآرائى فى اجتماعاتنا ، وأعددت عشرات من الدراسات السياسية والقانونية ، وأصبحت ـ بعد انقطاع رجال القانون عن حضور الجولات ـ المستشار القانونى للوفد وشاركت فى صياغة الأوراق التفاوضية . وقد كان الوفد الفلسطينى على درجة عالية من الكفاءة والتفانى فى العمل ، وكان أعضاؤه يبدون لى من الود والتقدير ما أشعرنى دائما بأننى واحد منهم فلم أتردد فى إبداء رأيى الصريح أو نقدى لأية مواقف .

وذات يوم من شهر أكتوبر وكانت مفاوضات طابا الثانية قد بدأت ، دعانى نبيل شعث إلى الانضمام إلى عضوية الوفد ، فلم أتردد فى القبول .

كانت المفاوضات فى بداياتها ، وشكلت لجنتان رئيسيتان : واحدة للشئون المدنية والأخرى لشئون الأمن ، وذلك بالإضافة إلى اللجنة العامة التى يرأسها نبيل شعث عن الجانب الفلسطينى والجنرال أمنون شاحاك عن الجانب الإسرائيلى .

وكانت المفاوضات تجرى أسبوعيا ، وتنقلت بين طابا والعريش والقاهرة ، كما عقدت بعض الاجتماعات فى فرنسا والنرويج وغيرهما من الدول الأوربية .

وكان عملى ـ بصفة أساسية ـ مع لجنة الشئون المدنية التى تناقش نقل هذه السلطات إلى الفلسطينيين فى قطاع غزة ومنطقة أريحا . وقد تولينا إعادة صياغة الأوراق المتعلقة

بكل من هذه السلطات والتى كان الوفد الإسرائيلي يتقدم بها فى معظم الأحوال . وقد شملت تلك الأوراق ٣٨ سلطة هى كل ما كانت تمارسه الإدارة المدنية للحكومة العسكرية الإسرائيلية فى غزة وأريحا . ويلاحظ فى هذا الصدد مدى التطور فى موقف الوفد الإسرائيلى الذى كان يعرض فى مفاوضات واشنجتون ١٤ أو ١٥ سلطة .

ومن هذه السلطات ما أثار مناقشات طويلة وشاقة بسبب تمسك الوفد الإسرائيلى بوضع قيود على ممارسة الفلسطينيين لها سواء لأسباب أمنية كصيد الأسماك وإنتاج واستعمال المتفجرات ونقل البترول والغاز والملاحة البحرية واستعمال المجال الجوى ، أو لضرورة ومقتضيات التنسيق بين الجانبين مثل تخطيط وتنظيم المبانى والنقل والمواصلات والزراعة ومكافحة أمراض الحيوانات والآفات النباتية والاتصالات السلكية واللاسلكية وحماية البيئة والتنقيب عن الآثار والمحميات الطبيعية وأماكن العبادة .

وأدى الاحتفاظ بالمستوطنات الإسرائيلية إلى مطالبة الوفد الإسرائيلى بوضع قيود على ممارسة الفلسطينيين لسلطاتهم فى عدد من المجالات ضمانا لاستمرار الخدمات والمرافق العامة لها مثل المياه والكهرباء والمواصلات .

كما حاول الوفد الإسرائيلى الحد من رموز السيادة فى عدد من المجالات التى تنتقل إلى السلطة الفلسطينية مثل تحديد شكل معين لطوابع البريد وبيانات جوازات السفر أو وثائقه التى تصدرها هذه السلطة .

وبوجه عام ، حققت أعمال اللجنة تقدما كبيراً بالقياس مع ما كانت عليه الأوضاع فى مفاوضات واشنجتون . فتم الاتفاق على نقل كل السلطات ــ كما سبق ذكره ـ وسلم الوفد الإسرائيلى بكثير من المجالات التى كان يعتبرها ذات طابع سيادى مثل إصدار السلطة الفلسطينية جوازات سفر وطوابع بريد ، وممارسة سلطات فى المياه الإقليمية والمجال الجوى وفى مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية . كما أمكن التوصل إلى حلول لمشاكل كانت مستعصية مثل مشكلة الأراضى ، فتم الاتفاق على أن تنتقل إلى السلطة الفلسطينية كل السلطات والمسئوليات الخاصة بتسجيل الأراضى (عدا المستوطنات والمنشآت العسكرية) . ومشكلة المياه حيث اتفق على أن تتولى هذه السلطة تشغيل وإدارة نظم المياه بشرط عدم الإضرار بالموارد المائية وعلى أساس الكميات الحالية .

وقد وافق الوفد الفلسطينى على استمرار وصول بعض الخدمات من إسرائيل مثل المياه والكهرباء على أساس تجارى ولحين استبدال وسائل أخرى بها .

كما تم الاتفاق على إلغاء العقود القائمة مع شركات إسرائيلية أو شركات أخرى والتى تكون متعلقة بغزة وأريحا حتى يعيد الجانب الفلسطينى النظر فيها بجدده منها .

وأما اللجنة الأمنية ، فقد نشب فيها الخلاف حول مفهوم الانسحاب وإعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية منذ بدء أعمال اللجنة . فقد طالب الوفد الفلسطينى بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية وبأن تتولى قوة أمنية الدفاع عن المستوطنات الإسرائيلية من داخل هذه المستوطنات . كما رأى قصر مسئولية إسرائيل بالنسبة للأمن على التهديدات الاستراتيجية كالحرب الشاملة أو التهديدات الخطيرة . وطالب بوجود دولى فعال . أما الوفد الإسرائيلى ، فقد عارض كل هذه المواقف ، وتمسك بممارسة سلطات أمنية واسعة وخاصة للدفاع عن المستوطنات مما وجد الجانب الفلسطينى أنها تفرغ الانسحاب من أى مضمون ، وتقتطع من الأراضى الفلسطينية مساحات واسعة تظل تحت سيطرة القوات الإسرائيلية .

واستمرت الخلافات بشأن المستوطنات والطرق الموصلة لها والممر الآمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا ، والمنافذ ، ونقاط العبور على الحدود قائمة إلى أن تم توقيع اتفاق مؤقت فى القاهرة فى ٩ فبراير ١٩٩٤ ومع ذلك نشبت الخلافات حول تفسير الاتفاق .

كما كان موضوع الإفراج عن كافة المعتقلين والسجناء الفلسطينيين فى مقدمة طلبات الجانب الفلسطينى .

والخلاصة أن الاهتمام البالغ لإسرائيل بترتيبات الأمن جعل أعمال اللجنة الأمنية أشق جوانب المفاوضات ، وظلت الخلافات بشأنها قائمة حتى لحظة توقيع اتفاقية القاهرة .

وأما اللجنة الاقتصادية ، فقد كانت تعقد فى باريس برئاسة أحمد قريع (أبو علاء) ووزير المالية الإسرائيلية ، ولم يكن متاحا لنا متابعة أعمالها إلى أن تم توقيع بروتوكول ألحق باتفاقية القاهرة جزءا منها .

وقد تضمن البروتوكول الاقتصادى الإشارة إلى حق الجانب الفلسطينى فى اتخاذ القرارات الاقتصادية وفقا لخطة التنمية التى وضعها وطبقا لأولوياته ، والاعتراف بالروابط الاقتصادية للجانبين مع الأسواق الأخرى والحاجة إلى خلق بيئة اقتصادية أفضل لشعبى ومواطنى الطرفين .

كما تضمن تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لتنفيذ البروتوكول واتخاذ القرارات بشأن المشاكل الاقتصادية .

وحدد قائمتين للسلع بحسب مصادر استيرادها ، وسياسة الاستيراد والجمارك والرسوم وأحكاما بشأن المسائل النقدية والمالية ، فنص على إنشاء سلطة نقدية فلسطينية وحدد سلطاتها ومسئولياتها ، وإجراءات التنسيق بين الجانبين . كما تضمن أن لكل من إسرائيل والسلطة الوطنية تحديد سياستها بالنسبة للضرائب المباشرة وتنظيمها بشكل مستقل ، وقيام إسرائيل بتحويل ٧٥ ٪ من ضرائب الدخل المحصلة من فلسطينيى غزة وأريحا الذين يعملون فى إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية ، وتضمن البروتوكول كذلك أحكاما بشأن الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلى ، كما تضمن أحكاما بشأن العمالة الفلسطينية فى إسرائيل ، وأخرى بشأن التعاون فى مجال الزراعة وحماية النباتات والمواشى ومكافحة آفاتها وأمراضها ، والتعاون فى مجالات الصناعة والسياحة والتأمين .

وقد عقدت اللجنة القانونية فى المراحل الأخيرة للمفاوضات ، وقد نجح الدكتور نبيل شعث فى إقناع الوفد الإسرائيلى بمشاركتى فى أعمالها وبحثت اللجنة موضوعات : ولاية سلطة الحكم الذاتى الإقليمية والشخصية والوظيفية بما يتفرع عنها من ولاية فى المسائل الجنائية والمدنية والمساعدات القانونية والقضائية ، والحقوق والالتزامات المترتبة على نقل السلطة .

وتمسك الوفد الإسرائيلى بالتوسع فى استثناء الإسرائيليين من ولاية السلطة الفلسطينية طبقا لاتفاق المبادىء ، وحاول إعطاء تفسير واسع للمقصود بالإسرائيليين ، واستثنائهم من الولايتين الجنائية والمدنية فى حين حاول الوفد الفلسطينى الحد من هذه الاستثناءات ولم يوفق كثيرا . وبالإضافة إلى استثناء الأشخاص والهيئات والشركات الإسرائيلية ، استثنيت المستوطنات والمنشآت العسكرية طبقا لاتفاق إعلان المبادىء واشترطت موافقة الإسرائيلى للخضوع للقضاء المدنى الفلسطينى .

كما ناقشت اللجنة المساعدات القانونية والقضائية ـ التى يستلزمها الجوار بين إقليمى الجانبين ـ مثل إجراءات ضبط المتهمين واستدعاء الشهود والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ الأحكام والأوامر . . الخ .

وناقشت كذلك ما يترتب على نقل السلطة من حقوق والتزامات قانونية .

ولاشك أن الأحكام التى تم التوصل إليها بشأن الولايتين الجنائية والمدنية قد أعطت الإسرائيليين مزايا مبالغا فيها رغم محاولات الوفد الفلسطينى الحد منها ، ولكن الاستثناءات التى تضمنها إعلان المبادىء لم تمكن الفلسطينيين من التملص منها .

وأما صياغة صلب اتفاقية القاهرة ، فقد تمت بناء على مشروع فلسطينى وآخر إسرائيلى وقدم كل جانب مشروعه إلى الآخر منذ شهر ديسمبر ١٩٩٣ . وشاركت مع الدكتور نبيل شعث فى مناقشة المشروعين مع يوئيل زنجرالمستشار القانونى للوفد الإسرائيلى على أساس دمج المشروعين فى ورقة واحدة بقصد التوفيق بين الصياغتين . وأعيدت كتابة المشروع المدمج عشرات المرات فى ضوء ما يتم الاتفاق عليه إلى أن أخذ شكله النهائى الذى تم التوقيع عليه .

وقد قامت لجنة الأمن بإعداد الملحق الخاص بالترتيبات الأمنية (برئاسة اللواء عبد الرزاق اليحى عن الجانب الفلسطينى والجنرال عوزى ديان عن الجانب الإسرائيلى) .

أما الملحق الخاص بالشئون المدنية ، فقد تم إعداده من واقع الأوراق التى كانت اللجنة المدنية تعتمدها بعد الموافقة عليها ، وتوليت ـ مع المحامى جميل الطريفى الرئيس الفلسطينى للجنة وجادو زدهار رئيس الجانب الإسرائيلى ـ صياغته فى شكله النهائى .

وبالنسبة للمسائل القانونية ، تولت اللجنة القانونية صياغتها ، ومنها ما أدخل فى الأحكام الأساسية للاتفاقية ومنها ما تضمنه الملحق الخاص بالشئون القانونية .

وأخيرا ـ فقد سبقت الإشارة إلى أن بروتوكول المسائل الاقتصادية تم إعداده والتوقيع عليه فى باريس بين أحمد قريع (أبو علاء) ووزير المالية الإسرائيلية .

وقد تبقت بعض المسائل لم يتم الاتفاق عليها قبل توقيع اتفاقية القاهرة (ومنها مساحة منطقة أريحا) وأعد بشأنها كتابان متبادلان ألحقا بالاتفاقية .

الفصـل الثانى

اتفاقية القاهرة بشأن غزة ـ أريحا

يتضمن صلب الاتفاقية الأحكام الأساسية التى تشمل ديباجة و ٢٣ مادة .

أمـا الـديبـاجـة ، فإنها تشير إلى تصميم الطـرفين على الحيـاة فى ظل تعـايش سلمى واحترام وأمن متبادل واعتراف بالحقوق السياسية المشروعة لكل منهما والرغبة فى إحراز تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة والتمسك بالاعتراف المتبادل بينهما وتأكيد فهمهما أن ترتيبات الحكم الذاتى الانتقالى بما فيها الترتيبات المطبقة على قطاع غزة ومنطقة أريحا هى جزء متمم لعملية السـلام بأسرها وأن مفاوضات الوضع النهائى سـوف تؤدى إلى تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وتتضمن مواد الاتفـاقية الأحكـام الخاصة بـانسحاب القـوات الإسرائيلية وتحيل إلى الملحق الأول ، وبنقل السلطـة من الحكـومة العسكـريـة الإسرائيلية وإدارتها المدنيـة إلى السلطة الفلسطينية وتحيل إلى الملحق الثانى . أما هيكل وتكوين هذه السلطة فتنص المادة الرابعـة على أنهما يتشكلان من هيئة من ٢٤ عضواً تقـوم المنظمة بإبلاغ حكـومة إسرائيل بأسمائهم . وتنص المادة الخامسة على الولاية على نحـو ما سبقت الإشارة إليه . أما المادة السـادسة ، فتتضمن الأحكـام الخاصة بصـلاحيـات ومسئوليـات السلطة الفلسطينيـة وتنص على أنها تتولى صـلاحيات تشريعيـة وقضائيـة وتنفيذية ، وبـوجه خـاص إجراء مفـاوضـات وتـوقيع اتفـاقات مـع الدول أو المنظمات الـدوليـة فى مجالات الاتفـاقـات الاقتصادية والاتفاقات مع البلدان المانحـة ، وتلك التى تعقد بغرض تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وكـذا الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليميـة . كما تنص على تعامل السلطة وممثلى الـدول الأجنبية والمنظمات الـدولية وإقـامـة مكاتب تمثيليـة فى غزة وأريحا لتنفيـذ الاتفاقات المشار إليها .

أما عن السلطة التشريعية ، فقد تضمنت المادة السابعة أحكاما مفصلة تعطى إسرائيل الحق فى الاعتراض المسبق ـ من خلال لجنة تشريعية فرعية مشتركة ـ على التشريع خلال مدة محددة (٣٠ يوما) ، وفى حالة عدم الاتفاق يحال النزاع إلى لجنة الارتباط المشتركة لمحاولة البت فيه خلال ثلاثين يوما .

أما عن ترتيبات الأمن والنظام العام وقوة الشرطة الفلسطينية والمنافذ والممر الآمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا والعلاقات الاقتصادية ، فقد اتسمت الأحكام المتعلقة بها بالعمومية حيث أحالتها إلى الملاحق الخاصة بهذه المسائل .

ونصت المادة الثانية عشرة على تعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية فى مكافحة الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار فى المخدرات والتهريب ، وعلى الامتناع عن عمليات التحريض بما فيها الدعايات المعادية . كما نصت المادة الثامنة عشرة على التعاون لمنع الأعمال العدائية ضد أى من الطرفين .

وتتولى لجنة الارتباط المشتركة المهام المنصوص عليها فى إعلان المبادىء ، وتتشكل من عدد متساو من الأعضاء من كل طرف . كما أن الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر يتمان وفقا للمادة ١٢ من ذلك الإعلان ، وتتولى اللجنة المستديمة (من الطرفين ومصر والأردن) تقرير إجراءات السماح بدخول النازحين عام ١٩٦٧ فضلا عن الموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

وتسوى الخلافات والمنازعات وفقا للمادة ١٥ من إعلان المبادىء .

وتنص المادة العشرون على إجراءات لبناء الثقة ، من أهمها إطلاق إسرائيل سراح حوالى خمسة آلاف من الفلسطينيين المعتقلين أو المسجونين عند توقيع الاتفاقية مع مواصلة الطرفين التفاوض بعد التوقيع بشأن إطلاق سراح آخرين . كما خصص البروتوكول الخامس لهذه الإجراءات وحدد الجدول الزمنى لإطلاق سراحهم وترتيبات ذلك .

كما تنص المادة (٢١) على وجود دولى مؤقت من ٤٠٠ شخص ، ويضم هذا الفريق الدولى مراقبين ومدربين وخبراء آخرين من خمس أو ست بلدان من بين الدول المانحة ويعملون فى غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجبالية وعبسان وبيت حنون وأريحا .

وأخيرا ، فإن الاتفاقية تنص على سريانها من تاريخ التوقيع وتظل الترتيبات التى تنص عليها سارية حتى يحل محلها كليا أو جزئيا اتفاق المرحلة الانتقالية الذى ينص عليه إعلان المبادىء أو أى اتفاق آخر بين الطرفين .

وتضمنت الاتفاقية عدة ملاحق : ملحق بروتوكول بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية . وقد تضمن ترتيبات للانسحاب خلال ثلاثة أسابيع بمقتضى خطة تضعها اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون وتضمن ، كذلك ترتيبات دخول الشرطة الفلسطينية والذخائر والمعدات المتعلقة بها . كما تضمن ترتيبات مفصلة بشأن المستوطنات الإسرائيلية وبقائها تحت سلطة إسرائيل التى تتولى مسئولية الأمن فيها وفى منطقة المواصى بقطاع غزة مع عدم الإخلال بالولاية الفلسطينية . (وحددت المناطق فى غزة وأريحا على الخرائط)، كما تمارس نشاطا أمنيا فى الطرق العرضية بالقطاع وتسيير دوريات مشتركة فيها . أما بالنسبة للمنافذ ونقاط العبور على الحدود مع مصر والأردن، فقد تضمن الملحق الأمنى إقامة جناحين أحدهما فلسطينى لمرور المقيمين فى قطاع غزة والضفة الغربية وزوارهم والثانى لمرور الإسرائيليين مع وجود منطقتى تفتيش مغلقتين واحدة فلسطينية والأخرى إسرائيلية ، ونص الملحق على أن تكون إسرائيل مسئولة عن أمن المنافذ . كما حدد تفصيلا دور كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية فى ترتيبات الأمن ، واستثنى الإسرائيليين من ولاية السلطة الفلسطينية التى لا تملك اتخاذ أية إجراءات تجاههم سواء بالاعتقال أو التوقيف أو السجن ،وقصر دور الشرطة الفلسطينية فى حالة ارتكاب الجرائم على التحفظ على المشتبه فيهم وتسليمهم إلى السلطات الإسرائيلية فورا . كما تضمن الملحق إنشاء لجنة تنسيق أمنية ومكاتب فرعية بين السلطات الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية ، وحدد دور هذه الشرطة وواجباتها ووظائفها ، وترتيبات العبور الآمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا ومنها ترتيبات لعبور الشخصيات الهامة . وقد عكس الملحق الأمنى اهتمام إسرائيل البالغ بالشئون الأمنية ووضع أعباء ثقيلة على الفلسطينيين من أجل حماية المستوطنين وغيرهم من الإسرائيليين وضمان استقرار الأمن والنظام العام فى غزة وأريحا والدفاع عن المنطقة ضد أية أخطار تتهددها ــ أو تتهدد إسرائيل ـ من الداخل والخارج ، فشملت الترتيبات الأرض والشاطىء والمياه الإقليمية والمجال الجوى ، بقصد مواجهة أية تهديدات محتملة وغير محتملة .

وشملت الاتفاقية كذلك ملحقا ببروتوكول خاص بالشئون المدنية ، وآخر بالشئون الاقتصادية ، وقد سبقت الإشارة إليهما .

كما شملت ملحقا باتفاق خاص بإجراءات بناء الثقة . ويتضمن أن إسرائيل سوف تطلق عقب توقيع الاتفاقية سراح خمسة آلاف معتقل ومسجون فلسطينى من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو تسلمهم إلى السلطة الفلسطينية خلال خمسة أسابيع ،

وبعدها يـواصل الطرفان التفاوض حول إطلاق سراح آخـرين على أساس مبادىء يتفق عليها .

ويلتزم الجانب الفلسطينى بحل مشكلة الفلسطينيين الذين كانت لهم صلة بالسلطات الإسرائيلية وتعهده بعدم توجيه اتهامات لهم أو إيذائهم قبل حل مشكلتهم . كما يتضمن الملحق عدم توجيه اتهامات للفلسطينيين القادمين من الخارج والذين توافق إسرائيل على دخولهم غـزة وأريحا أو مساءلتهم عن اتهامـات لجرائم ارتكبت قبل تاريخ تـوقيع إعلان المبادىء .

وأخيرا ـ فقـد ألحق باتفـاقية القـاهرة خطـابان متبـادلان تضمنا عدداً مـن التعهدات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية ، منها تعهد منظمـة التحرير بدعوة المجلس الفلسطينى للاجتماع لتعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى ، وقيام المنظمـة بإبلاغ إسرائيل بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينيـة فى غزة وأريحا ، وبـدء مفاوضـات النقل المبكر للسلطـة بعد عقـد الاتفاقيـة مباشرة وبدء مفـاوضات الوضع النهائى فى أقـرب وقت ممكن ، ودعوة اللجنة الـرباعية (بمشاركة مصر والأردن) بشأن النازحين .

كما تضمن الكتابـان التعهد بـاستمرار منـاقشة الطـرفين للقضايا التى لم يتـم التوصل لاتفاق بشأنها قبل توقيع الاتفاقية ، وهى :

أ) حجم منطقة أريحا .

ب) وضع موظف رسمى فلسطينى على أحد الجسور مع الأردن .

جـ) الترتيبات الإضافية فى ممر رفح .

د) القضايا الأخرى المحددة فى الاتفاق .

الباب الثانى عشر

مستقبل السلام فى الشرق الأوسط

الفصـل الأول

الشهور الأولى فى غزة وأريحـا

لم يكن يتوقع أحـد أن يكون الطـريق لإقامة السلطـة الفلسطينية فى غـزة وأريحا سهلا ميسراً ، ولكن أحداً لم يكن يتصور مدى وعورته أو يقدر عدد المشاكل التى تعترض تلك السلطـة والتحـديات التى تـواجهها . وقـد كانت مجزرة الخليل دليـلا واضحـا على أن التعايش السلمى بين الشعبين الفلسطينى واليهودى لايزال أمنية بعيدة المنال وأن السلطة الفلسطينية سـوف تواجـه مشكلة أمنية حـادة. وعلى مدى ما يقـرب من ستة أشهـر منذ توقيع اتفاقيـة القاهرة ، لم يكن يمر يوم دون أن تتصـدر الصحف أنباء عن المشاكل التى يواجهها ياسر عرفات .

وقد تـأخر تطبيق الجدول الـزمنى الذى حدده إعـلان المبادىء ، وذلك الـذى نصت عليه اتفاقية غزة ـ أريحا ، وكان إسحق رابين قد أعلن منذ البداية أنه ليست هناك مواعيد مقدسة ، وإنما يجب الاتفاق على كل التفاصيل قبل اتخاذ أية خطوات .

وكـانت المشـاكل مختلفـة ، منها مـا يـرجع إلى إسرائيل والسيـاسـة التى تتبعهـا لنقل السلطة ، ومنها ما تحمل مسئـوليتها على عرفات . كما كانت ـ ولا تـزال ـ التحديات على أرض الواقع خطيرة ومتعددة .

وقد كـانت الخطوة الأولى دخول قـوات الشرطة الفلسطينية منطقـة الحكم الذاتى فى قطاع غزة . ومن الواضح أن هذه القوات تحتاج إلى تجهيزات مكلفة من ملابس ووسائل انتقال ومعدات ومهمات وأماكن لإيوائها ومقار لممارسة أعمالها . وبرزت مشكلة التمويل وتمكنت منظمة التحـرير بعد مشقة من الحصـول على قرض من الاتحاد الأوربى بأربعين مليون دولار لتغطية النفقات الأولية للشرطة .

ولاشك أن نجاح المنظمة فى إعداد قوات الشرطة لدخول غزة وبدء ممارسة مهامها يعد من الإنجازات الهامة التى تحسب لها .

وأما تشكيل السلطة الوطنية ، فقد واجه عددا من الصعوبات . فقد كان ياسر عرفات يأمل فى أن تمثل السلطة الاتجاهات السياسية الرئيسية بما يكفل تمتعها بتأييد واسع من الشعب الفلسطينى ، غير أن الكثيرين ممن عرضت عليهم الحقائب الوزارية رفضوا المشاركة . وكانت النتيجة أن تأخر تشكيل السلطة الوطنية ، ولم تشغل كل حقائب السلطة الوزارية الأربع والعشرين حتى اليوم .

وكان قد عقد فى أول أكتوبر ١٩٩٣ ـ فى أعقاب توقيع اتفاق إعلان المبادىء ـ فى واشنجتون مؤتمر للدول المانحة من أجل تقديم المعونة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية . حيث قررت الدول المشاركة تقديم ما يزيد على ٢ بليون دولار لهذه السلطة وطلبت من البنك الدولى دراسة المشاريع اللازمة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية فى قطاع غزة ومنطقة أريحا . وأعد البنك تقريرا بشأن البرامج التى يقترح تنفيذها ومن بينها برنامج عاجل يتكلف ٢ , ١بليون دولار لتطوير الإسكان والصرف الصحى والطاقة والطرق والتعليم والمواصلات والصحة والزراعة والبيئة والسياحة والإدارة العامة وتشجيع القطاع الخاص .

وفى ٣١ أكتوبر ، أنشأت منظمة التحرير « المجلس الاقتصادى الفلسطينى للتنمية والاتجار » (بيكدار) .

وكان من المقرر أن تقوم الدول المانحة بتحويل ٧٢٠ مليون دولار إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ، غير أن الخلاف ما لبث أن نشب بين الجانبين . فالدول المانحة تنعى على ياسر عرفات عدم إقامة المؤسسات الضرورية والنظام الذى يسمح بالشفافية اللازمة لمراقبة الإنفاق ، فى حين يحمل عرفات تلك الدول والبنك الدولى مسئولية تأخير الأموال التى تحتاج إليها السلطة الوطنية لتغطية نفقات الإدارة وصرف رواتب الموظفين والجنود .

وظل عرفات يهدد بعدم الانتقال إلى منطقة الحكم الذاتى قبل تلقى المعونات المالية اللازمة ، وأخيرا وصل غزة ليستقر فيها نهائيا فى ١١ يوليو .

ولاتزال المشكلة المالية قائمة حتى اليوم حيث لم تحصل السلطة الوطنية إلا على مبلغ قليل لمواجهة النفقات العاجلة .

وتتمثل الخطورة فى أن الأوضاع الاقتصادية فى قطاع غزة وأريحا قد بلغت حدا من السوء لايمكن السكوت عليه طويلا ، وقد كانت آمال الشعب الفلسطينى فى هذه المناطق فى تحسن الأوضاع على أيدى السلطة الوطنية كبيرة ، وبمضى الوقت دون حدوث أى تغيير بدأ الفلسطينيون يتساءلون عن حقيقة التغيير الذى حدث نتيجة انتقال السلطة إليهم ، وأصبح من المحتم مبادرة الدول المانحة بتقديم الأموال اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ، وإسراع السلطة الوطنية بإقامة المؤسسات الضرورية .

ومن ناحية أخرى ، تواجه السلطة الفلسطينية مشكلة أمنية حادة بسبب مسئوليتها عن الأمن الداخلى . وإذا كانت منظمة التحرير قد تمكنت من التوصل لاتفاق مع حركة حماس المعارضة على عدم الاقتتال بين الفلسطينيين ، فإن «حماس» أكدت فى نفس الوقت ــ هى وتنظيم الجهاد وغيرهما من المنظمات المعارضة ــ مواصلة النضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى .

وقد أدى اختطاف حماس لأحد الجنود الإسرائيليين فى شهر أكتوبر ١٩٩٤ وتهديدها بقتله إذا لم يفرج عن زعيمها الشيخ أحمد ياسين وعدد من المعتقلين ، أدى هذا الحادث إلى مداهمة القوات الإسرائيلية للمنزل الذى كان الجندى مخبأ فيه وأسفرت المداهمة عن مقتل الجندى والخاطفين وعدد آخر من الجانبين . وكاد الحادث أن يهدد مسيرة السلام حيث حملت إسرائيل السلطة الفلسطينية المسئولية وأوقفت المفاوضات التى كانت جارية بشأن انتخاب المجلس الفلسطينى للحكم الذاتى .

والواقع أن ممارسة السلطة الفلسطينية لمسئولياتها فى الأمن الداخلى يضعها فى مأزق كبير بين إسرائيل وبين حماس والمنظمات التى تقوم بعملياتها المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلى ويعرض المسيرة السلمية للخطر . ولاشك فى أن موقف إسرائيل ـ فى هذا الصدد ـ يتسم بشىء من التجنى ، فقد كانت سلطاتها الأمنية عاجزة عن وضع حد لتلك العمليات قبل أن تنقل المسئولية إلى السلطة الفلسطينية .

ومن المشاكل الأمنية الأخرى ما يتعلق بالفلسطينيين الذين كانوا يتعاونون مع إسرائيل . وقد نصت اتفاقية القاهرة على عدم تعرض السلطة الوطنية الفلسطينية لهم أو معاقبتهم فى إطار إجراءات بناء الثقة المتبادلة . فالمقاومة الفلسلطينية ترفض الالتزام بهذا النص وتنزل بهم العقاب الذى يصل غالبا إلى قتلهم ، فى حين تحمل إسرائيل هذه السلطة المسئولية ، الأمر الذى يضعها فى حرج بالغ .

وعلى أية حال ، فقد اتسمت العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل خلال الأشهر الماضية بالتوتر سواء للأسباب المشار إليها أو لتباطؤ إسرائيل فى الدخول معها فى المفاوضات بشأن المسائل المعلقة أو المراحل التالية . فمنذ أعلن رابين أنه لاتوجد مواعيد مقدسة ، تأخرت المفاوضات بشأن النقل المبكر لعدد من السلطات فى بقية الضفة ، ولم تبدأ المفاوضات حول انتخابات المجلس الفلسطينى للحكم الذاتى إلا خلال شهر أكتوبر (بدلا من شهر يوليو) . ولايزال عدد من المسائل المعلقة فى اتفاقية القاهرة قائمة دون الاتفاق بشأنها (ومنها تحديد مساحة منطقة أريحا - والدور الفلسطينى على أحد الجسور مع الأردن - والترتيبات الإضافية فى ممر رفح) . ولم تتم حتى كتابة هذه السطور ترتيبات الممر الآمن بين غزة وأريحا ، كما لم تستكمل الترتيبات المتفق عليها فى المنافذ ونقاط العبور .

وظلت مشكلة القدس - المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائى - تطل برأسها مسببة الأزمات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل . فقد أدى حديث لياسر عرفات أثناء زياته لجنوب أفريقيا دعا فيه إلى الجهاد المقدس من أجل القدس الشريفة إلى نشوب أزمة فى علاقاته مع إسرائيل ، ولم تكف محاولته لتفسير حديثه بأنه يقصد الجهاد السياسى فى إزالة شكوك رابين الذى قرر الحد من النشاط الفلسطينى فى القدس واتجه إلى استصدار تشريعات لتقليص هذا النشاط . واحتج عرفات وفيصل الحسينى (المكلف بشئون القدس) ، خاصة وأن إسرائيل كانت قد وجهت رسالة إلى وزير خارجية النرويج تتعهد فيها بالإبقاء على الوضع الراهن فى القدس . والواقع أن أى تغيير تقوم به إسرائيل فى القدس يتعارض مع تأجيل البت فى مشكلتها إلى مفاوضات الوضع النهائى . إذ إنها ملتزمة طبقا لاتفاقاتها مع الجانب الفلسطينى بالامتناع عن أى إجراء يستبق نتائج تلك المفاوضات أو يؤثر عليها .

وأثار موضوع القدس أزمة أخرى بسبب ما جاء فى البيان الأردنى الإسرائيلى الصادر فى واشنجتون فى ٢٥ يوليو إثر لقاء الملك حسين وإسحق رابين . فقد تضمن البيان فقرة تنص على « احترام إسرائيل للدور الحالى الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية فى الأماكن المقدسة الإسلامية فى القدس ، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائى لمدينة القدس مجراها فإن إسرائيل ستعطى أولوية عالية لدور الأردن التاريخى فى هذه المقدسات» .

وأثارت تلك الفقرة ثائرة الرئيس عرفات ، واتهم إسرائيل بخرق اتفاقها معه ، ورأى فيها تضمنه البيان تعديا على حقوق الشعب الفلسطينى فى القدس . واحتج عرفات لدى

الأردن وإسرائيل والأمم المتحدة وطلب عقد اجتماع للجامعة العربية . ولكن كلا البلدين أكد أن البيان يتحدث عن أمر واقع ولايضيف جديدا ، ذلك أن الأردن تتولى رعاية الأماكن المقدسة الإسلامية منذ أعقاب حرب ١٩٤٨ وحتى اليوم .

وطالب عرفات بالتعجيل بالمفاوضات الخاصة بالقدس ، إلا أن رابين رفض ذلك .

ومن ناحية أخرى ، لاتزال إسرائيل تماطل فى تنفيذ التزاماتها بشأن الإفراج عن السجناء والمعتقلين ، وتلجأ إلى استخدام ذلك وسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية .

ومن الوسائل الأخرى التى اتبعتها إسرائيل للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية إغلاق قطاع غزة وأريحا . وقد تكرر اتخاذ هذا الإجراء عدة مرات ، الأمر الذى أدى فى كل حالة إلى منع وصول العمال الفلسطينيين إلى مقار عملهم داخل إسرائيل ، وينتهج رابين إزاء العمال الفلسطينيين فى إسرائيل سياسة تقوم على استبدال عمال من دول أخرى بالفلسطينيين ، ويبدو أنه يفكر فى الفصل بين منطقة الحكم الذاتى وبين إسرائيل بالرغم مما جرت عليه السياسة الإسرائيلية منذ احتلال الضفة والقطاع من إزالة الحدود بينهما .

والخلاصة ، هى أن الشهور التى انقضت منذ تولى السلطة الوطنية الفلسطينية مسئولياتها فى قطاع غزة ومنطقة أريحا قد اتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار . كما أن الجدول الزمنى الذى حدده إعلان المبادىء واتفاقية القاهرة لم تلتزم به إسرائيل ، ولم يكتمل نقل السلطات الخمس فى الضفة الغربية إلا فى شهر ديسمبر . كما لم تبدأ المفاوضات الخاصة بانتخاب المجلس الفلسطينى والترتيبات الانتقالية الأخرى - بما فيها انتشار القوات الإسرائيلية خارج المدن والقرى تمهيدا للانتخابات - سوى فى شهر أكتوبر . ومن المتوقع أن تكون هذه المفاوضات صعبة بسبب الخلافات التى لاتزال قائمة بين الجانبين بشأن إدارة عملية الانتخاب ، والإشراف عليها ومشاركة فلسطينيى القدس وطبيعة المجلس الفلسطينى (مجلس إدارى أم مجلس تشريعى) وهيا كله (مجلس واحد تنفيذى أم تنفيذى ، وتشريعى) وعدد أعضائه ، وسلطاته ومسئولياته . وانتشار القوات الإسرائيلية وقد أحال إعلان المبادىء كل هذه المسائل إلى المفاوضات .

الفصـل الثانى

الطريق إلى الدولة الفلسطينية

لايزال الطريق إلى تسوية القضية الفلسطينية طويلا وشاقا .

وقد كـان من شأن تسويتها على مـراحل طبقا لقواعـد مؤتمر مدريـد أن يطيل من أمد التصدى لها بـالحل ، خاصـة وأن الوضع النهـائى للضفة الغربيـة وقطاع غـزة ترك دون تحديد للمفاوضات التى تجرى حتى بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية .

ولم تعترف إسرائيل حتى اليوم بأن الضفة (بما فيهـا القدس الشرقية) والقطاع أراض فلسطينية محتلـة . وفى حين كانت حكـومات الليكـود تعتبرها أراضى إسرائيليـة ، فإن حزب العمل أعلن منذ بدء الاحتلال قبوله لتسوية إقليمية وظل يستهدى بمشروع إيجال آلون الذى يقتطع من الأراضى الفلسطينيـة ما تحتاجه إسرائيل - فى رأيـه - من أجل أمنها وإعادة بقية الأراضى المكتظة بالسكان إلى السيادة العربية .

وقد أدلى إسحق رابين عدة مرات بتصريحات تـوضح تصوره لمستقبل الضفة والقطاع بأن يكون أقل من دولة وأكثر من منـاطق حكم ذاتى ، مع ارتباط هذا الكيان الفلسطينى بكل من الأردن وإسرائيل .

وقد عرضنا فى الصفحات السابقة المشاكل التى اعترضت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إقـامتها فى غزة وأريحا ، كما تعـرضنا للمراحـل التى تمر بها التسوية الفلسطينيـة بدءا بإقـامة تلك السلطـة الوطنيـة فى غزة وأريحا ثم امتـداد سلطتها إلى بقيـة الضفة فى خمسـة مجالات ثم إقامة مجلس الحكم الذاتى الفلسطينى ثم إجراء مفاوضات الوضع النهائى .

وينعكس الخلاف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الوضع النهائى على العلاقات بين الجانبين . فالفلسطينيون متمسكون بإقامة دولتهم المستقلة ، فى حين يختلف التصور الإسرائيلى لمستقبل الضفة والقطاع على نحو ما تقدم .

ويثور التساؤل عما يكون عليه الموقف فى حالة عدم التوصل فى مفاوضات الوضع النهائى إلى حل مقبول للطرفين قبل انتهاء الفترة الانتقالية ، وما إذا كان يستمر تطبيق الترتيبات الانتقالية بعد انتهاء فترة السنوات الخمس المحددة لها وإلى أن يتوصل الطرفان إلى تسويات مقبولة لكليهما .

ولاتبدو حتى الآن أية إشارات تدل على أن أحدا من الطرفين قد عدل من مواقفه بشأن أى من تلك المشاكل المعقدة .

فبالنسبة للقدس ، قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية وتوحيد المدينة وإعلانها العاصمة الأبدية للدولة ، فى حين تتمسك منظمة التحرير بأن القدس الشرقية أرض محتلة ينطبق بشأنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ويتعين على إسرائيل الانسحاب منها لتصبح عاصمة الدولة الفلسطينية .

وقد فشلت مفاوضات كامب ديفيد من قبل فى إيجاد حل لمشكلة القدس ، واكتفى الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى والرئيس الأمريكى بإثبات مواقفهم بشأن القدس فى خطابات أرفقت باتفاق كامب ديفيد على نحو ما ذكرنا .

وتضمن إعلان المبادىء أن الفلسطينيين من سكان القدس لهم حق الاشتراك فى انتخابات المجلس الفلسطينى للحكم الذاتى .

ومن ناحية أخرى ، فإن إعلان المبادىء ــ بما نص عليه من تأجيل التفاوض بشأن القدس ـ يلزم الطرفين بعدم تغيير الأوضاع القائمة بما قد يؤثر على موقف أى منهما أو يستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائى ، وقد قدمت إسرائيل لوزير خارجية النرويج تعهدا بذلك .

وقد أشرنا إلى الأزمة التى سببها تصريح لياسر عرفات بشأن الجهاد من أجل القدس وردود الفعل لدى رابين ، الأمر الذى يدل على مدى الحساسية التى تثيرها هذه المشكلة .

وقد ازداد الموقف تعقيدا نتيجة لما تضمنه البيان المشترك بين الملك حسين ورابين فى ٢٥ يوليو بشأن دور المملكة الهاشمية الأردنية فى الأماكن المقدسة الإسلامية فى القدس .

والواقع أن إسرائيل لا تسلم حتى الآن بحقوق لغيرها فى القدس سوى ما يتعلق بأماكن العبادة فيها .

وفى حين يبدو أن الفلسطينيين والإسرائيليين متفقون على عدم إعادة تقسيم المدينة بحواجز مادية تفصل بين جزأيها ، كما يستبعدون تدويلها ، فإنهم يتنازعون السيادة على القدس الشرقية .

وقد بحثت مقترحات كثيرة بشأن القدس . وعرضت الخبيرة السياسية الإسرائيلية نعومى حزان أربعة خيارات هى :

١ ـ **السيادة المنفردة** : بحيث تكون القدس عاصمة لدولة واحدة على أن تكون الوظائف الإدارية مشتركة .

٢ ـ **السيادة المجزأة** : فتكون القدس موحدة جغرافيا وعاصمة لكلا البلدين وتكون الأعمال الإدارية مشتركة أو مجزأة .

٣ ـ **السيادة المشتركة** : بحيث يحكم الفلسطينيون والإسرائيليون المدينة معا وتندمج المؤسسات الوظيفية على أساس عادل .

٤ ـ **تقاسم السيادة** : فتوسع الحدود الجغرافية للمدينة وتضم عددا متساويا من الإسرائيليين والفلسطينيين ويتقاسم الشعبان السيادة مع الإشراف المشترك على الأماكن المقدسة ، وتقام مظلة إدارية مشتركة يكون تمثيل الجانبين فيها متساويا ويتم التناوب بينهما على الرئاسة .

وقد سبق أن اقترح وليد الخالدى عدة مبادىء تلزم مراعاتها فى حل المشكلة هى : عدم قصر الحقوق على طرف واحد ، وعدم الهيمنة ، والعدل ، وعدم فرض الحل فيما يتعلق بالسلطات الروحية ، وكفالة وصول اليهود إلى حائط المبكى ، ووضع نظام خاص بالممتلكات اليهودية المتاخمة له .

كما اقترح دانييل إيلازار فى كتابه (شعبان اثنان . . أرض واحدة) حلولا لمشكلة القدس على أساس نظام فيدرالى بين المدينة والبلديات فيها .

وعلى أية حال ، فإن حل هذه المشكلة يحتاج إلى وضع نظام مركب للمدينة يوفق بين المصالح الفلسطينية واليهودية فضلا عن مصالح الطوائف الدينية المختلفة والاستفادة من النظم المطبقة فى أنحاء أخرى من العالم ومن التجارب التاريخية السابقة

أما مشكلة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، فإنه بالرغم من حساسيتها فإن من المتصور التوصل إلى حلول نهائية لها . ومن الواضح أن تمسك إسرائيل ببقاء المستوطنات يرجع إلى الأيديولوجية الصهيونية ـ بالنسبة لكثير منها ـ أكثر منه للاعتبارات الأمنية والسياسية . فلا يزال القادة الإسرائيليون يعتبرون لليهود حقوقا على كافة الأراضى الفلسطينية التى «اختصهم بها» صك الانتداب . وقد بدأت عملية الاستيطان عقب حرب ١٩٦٧ لأسباب أمنية فأنشئت فى المواقع الإستراتيجية ، وخاصة على نهر الأردن ، ثم بدىء فى إنشائها بهدف خلق أمر واقع يسمح لإسرائيل بضم مناطقها ، وفى عهد الليكود تغلب العامل الأيديولوجى ، ولما تولى رابين الحكم أعلن أنه يفرق بين المستوطنات الأمنية والسياسية .

والواقع أن المستوطنات فى وضعها الحالى تشكل عبئا على إسرائيل أكثر منها رصيدا نافعا ، فمعظمها لايفيد فى الدفاع عن الدولة العبرية ، بل يضع على عاتقها عبء الدفاع عن المستوطنات ذاتها .

ولاشك فى أن أفضل الحلول هو تصفية المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة بسبب ما يؤدى اليه استمرار وجودها من احتكاك مستمر بين الفلسطينيين والمستوطنين وفى حالة الموافقة على بقاء عدد منهم فإنه يلزم خضوعهم للسلطة الفلسطينية وقوانينها .

وبالنسبة لمشكلة اللاجئين ، فمن الواضح أنها مشكلة حادة . فعدد اللاجئين الفلسطينيين يقدر بحوالى ٢,٨ مليون لاجىء منهم ٤٣٠ ألفا فى الضفة الغربية و ٥٢٨ ألفا فى قطاع غزة .

وقد تضمن إعلان المبادىء أن لجنة دائمة تشارك فيها مصر والأردن سوف تضع ترتيبات عودة النازحين فى حرب ١٩٦٧ . وكان مجلس الأمن قد أصدر القرار ٢٣٧ فى ١٤ يونيو ١٩٦٧ مطالبا إسرائيل بتسهيل عودتهم .

وتتمسك منظمة التحرير بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ بشأن عودة لاجئى حرب ١٩٤٨ وتعويض غير الراغبين فى العودة ، فى حين أصرت إسرائيل دائما على عدم عودتهم .

ويجرى التفاوض بشأن مشكلة اللاجئين فى مجموعة عمل اللاجئين فى المفاوضات المتعددة الأطراف (التى شكلت بمبادرة مصرية) . وعقدت المجموعة أول اجتماعاتها فى أوتاوا فى مايو ١٩٩٢ ، وشارك فيها وفد أردنى فلسطينى فى حين امتنعت إسرائيل عن

المشاركة فى ذلك الاجتماع بسبب اشتراك فلسطينيين من خارج الأراضى المحتلة . وحدد الوفد المصرى أسس عمل اللجنة وخاصة قصر مناقشاتها على الموضوعات المتصلة باللاجئين الفلسطينيين ، واستنادها على قواعد القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان والقرار ١٩٤ . أما الوفد الأمريكى ، فقد دعا إلى البحث عن وسائل عملية لمعالجة المشكلة ، وأشار إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود المطرودين من الدول العربيةوغيرهم من النازحين فى الشرق الأوسط . وأما الجماعة الأوربية فقد أشارت (باستثناء فنلندا) إلى الحاجة إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والاعتراف بالحقوق الأساسية للسكان دون الإشارة إلى حق العودة .

وتمسك الوفد الفلسطينى فى مجموعة عمل اللاجئين بالمبادىء الأساسية وقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة القرار ١٩٤ .

وأما إسرائيل ، فقد قدمت ورقة عمل إلى مجموعة اللاجئين تتضمن التصور الإسرائيلى للمشكلة على أساس أن كلمة اللاجئين فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ تنطبق على كل اللاجئين العرب واليهود وأن تحرك اللاجئين وتبادل السكان ظاهرة مألوفة فى التاريخ العالمى ، واقترحت حل مشكلة هؤلاء اللاجئين - الفلسطينيين واليهود - عن طريق الهيئات الدولية . وقد سبقت الإشارة إلى أن موقف إسرائيل من المشكلة يستند إلى أنه قد حصل تبادل للسكان ، وأن السبيل هو توطين اللاجئين الفلسطينيين فى الدول العربية وتعويض الجماعة الدولية لهم مع إسهام إسرائيل فى دفع التعويضات وإذا كان من المتصور حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فى الأردن فى إطار تسوية كونفيدرالية ، فإن مشكلة أولئك المقيمين فى الأراضى اللبنانية يثير مشكلة شائكة حيث يرفض لبنان توطينهم لما يترتب على ذلك من إخلال بالتوازن الطائفى فيه إذ يبلغ عدد اللاجئين فى لبنان حوالى ٣٩٢ ألف لاجىء .

وعلى أية حال ، فإن حل مشكلة اللاجئين لكى يكون حلا عادلا يجب أن يستند أساسا على مبدأ العودة أو التعويض على أن يطبق فى إطار الاعتبارات العملية وأن يركز على لاجئى المخيمات بصفة أساسية . أما عن التوطين فى الدول العربية فيجب أن يتم على أساس اختيارى ومقابل حوافز مغرية .

وقد سبقت الإشارة إلى اقتراح شيمون بيريس بحل مشكلة اللاجئين فى إطار إقليمى ومن خلال مشروعات ضخمة لاستغلال المياه والتنمية .

وفيما يتعلق بترتيبـات الأمن ، فإنها ــ كما رأينـا ــ من أولى اهتمامـات إسرائيل ، وإذا كانت الترتيبات الخاصة بغـزة وأريحا قد تم التوصل إليها بعد مفاوضـات شاقة ، فإن من المتوقع أن يكون التفاوض بشأن الأمن فى الوضع النهائى أكثر صعوبة .

ويلاحـظ أن هذه المشكلـة مرتبطة بـالنظام الأمنى الإقليمـى الذى تجرى منـاقشته فى المفاوضـات المتعددة الأطـراف . والتى يدور الحوار فيهـا من خلال لجنـة ضبط التسلح حول مسـائل متعددة منها الاستقـرار السياسى والتـوازن الإستراتيجى فى المنطقة وإدارة الأزمات ومنع انتشار الأسلحة ، وخاصة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية والكيماوية والصواريخ .

ومن المتـوقع أن تتمسك إسرائيل بـأن تكـون الضفـة الغـربيـة وقطـاع غـزة منطقتين منـزوعتى السلاح ، وأن يشمل النظـام الأمنى الإقليمى تـرتيبات مشتركـة بين إسرائيل والأردن والكيان الفلسطينى (أو الدولة الفلسطينية) فى اتفاق الوضع النهائى .

أما بالنسبة للحدود ، فإن تطبيق القرار ٢٤٢ ــ وفقا للتفسير العربى المؤيد من غالبية الـدول ــ يقتضى انسحاب إسرائيل مـن كافـة الأراضى الفلسطينيـة ، إلا أن لإسرائيل تفسيرهـا الخاص للقرار. وفى حين يـرفض تجمع الليكـود وغيره من الأحزاب اليمينيـة الانسحاب من أى جزء من تلك الأراضى ويعتبرها أرض إسرائيل التاريخية ، فإن حزب العمل يوافق على تسـوية إقليميـة تتضمن التنازل عن أجـزاء من الأراضى الفلسطينية ، ويفرق بين حـدود إسرائيل الدولية وبين حـدودها الأمنية . وفى تصـوره أن تمتد الحدود الأمنية (ووجود القوات الإسرائيلية) خارج حدودها الدولية .

وأما الـولايات المتحـدة ، فإنها كـانت تتخذ فى أعقـاب حرب ١٩٦٧ مـوقفا مـؤيدا لتعـديل الحدود العربيـة الإسرائيلية تعـديـلات طفيفة لاتعكس ثقل الغـزو الإسرائيلى ، ويبدو أن موقفها كان يستند من ناحية إلى ما تضمنه القرار ٢٤٢ من النص على عدم جواز اكتساب الأراضى بالحرب ، ومن ناحية أخرى إلى ما نص عليه كذلك عن الحدود الآمنة المعترف بها فى حين أن الخطـوط التى كانـت قائمـة حتى نشـوب حرب ١٩٦٧ خطـوط هدنة . غير أنها أصبحت تترك للأطراف مهمـة الاتفاق على هذه الحدود ، وعلى أية حال فإن ما تضمنـه إعلان المبادىء بشأن الحدود واعتبـارها إحدى المسـائل التى يجرى عليها التفاوض يعنى أن إسرائيل تقـر بكيان فلسطينى منفصل عنهـا ويتعين رسم الحدود بينها وبينه .

ويبقى بعد ذلك التعرض للخلاف القائم بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . فلاتزال حكومة رابين حتى الآن تعارض إقامة هذه الدولة وترى فيها خطرا على إسرائيل والأردن على السواء ، وتؤيدها فى ذلك الولايات المتحدة، وقد أعرب رابين عن وجهة نظره بشأن مستقبل الأراضى الفلسطينية بأنها ستكون تحت نظام يقل عن الدولة ويزيد عن الحكم الذاتى .

وإذا كان الليكود واليمين الإسرائيلى يعتبران تلك الأراضى جزءا من أراضى إسرائيل التاريخية ولايقبلان سيادة أخرى عليها ، فإن حزب العمل لايستبعد تسوية إقليمية تقوم على أساس اقتسام هذه الأراضى .

ولاشك أن لدى الشعب الفلسطينى أسانيد قانونية قوية للمطالبة ـ فى مفاوضات الوضع النهائى ـ بإقامة دولته المستقلة . ودون الدخول فى تفاصيل هذه الأسانيد تكفى الإشارة إلى ما يلى :

أولا : إن سيادة الدولة العثمانية على فلسطين لم تنتقل إلى سلطة الانتداب البريطانية حيث إن وضع يدها عليها كان نتيجة احتلال عسكرى لاينقل السيادة قانونا، كما أن نظام الانتداب ذاته لم ينقل إليها ولا إلى عصبة الأمم السيادة على فلسطين ، بل اعترف باستقلالها بصفة مؤقتة إلى أن تحصل على استقلالها بعد أن تتمكن من ممارسته ، ولذا فإن السيادة تبقى للشعب الفلسطينى ومن حقه ممارسة تقرير مصيره .

ثانيا : أقر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ بشأن التقسيم بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته (الدولة العربية) على جزء من الأراضى الفلسطينية ، وقد اعترفت إسرائيل بهذا القرار .

ثالثا : كان ضم الأردن للضفة الغربية ذا طابع مؤقت ، وقد أنهى قراره الصادر فى ٣١ يوليو ١٩٨٨ الروابط القانونية والإدارية معها لإقامة الدولة الفلسطينية عليها .

رابعا : اعترفت الأمم المتحدة بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته على الضفة والقطاع على نحو ما سبقت الإشارة إليه .

خامسا : لم تكتسب إسرائيل أية حقوق سيادية على الضفة والقطاع حيث إن احتلالها العسكرى لهما عام ١٩٦٧ لايعطيها هذه الحقوق . وقد أكد القرار ٢٤٢ هذا المبدأ .

سادسا : توفرت للدولة الفلسطينية العناصر الثلاثة : السكان ـ والأرض ـ والحكومة (بعد تولى السلطة الوطنية مهامها فى غزة وأريحا ثم امتدادها إلى بقية أراضى

الضفة) . وقد سبق اعتراف أكثر من ١٠٠ دولة بإعلان استقلال الـدولة الفلسطينية فى نوفمبر ١٩٨٨ ، كما اعترفت الأمم المتحـدة ووكالاتها المتخصصة بمنظمة التحـرير ممثلا لفلسطين .

وعلى أيـة حـال ، فإنـه يبـدو من تصريحات بعض أعضـاء حكـومـة رابين أنهم لايستبعـدون احتمال إقامـة دولة فلسطينيـة فى نهايـة الأمر . ولاشك فى أن التـوصل إلى تسويات نهائيـة مع الدول العربية سوف يمثـل حافزا قويا لموافقـة إسرائيل على قيام هذه الدولة خاصة إذا أقم اتحاد كونفيدرالى بينها وبين الأردن .

الفصـل الثالث

مستقبل العلاقات بين فلسطين والأردن و إسرائيل

تضمن إعلان المبادىء الفلسطينية الإسرائيلية أن من بين المسائل التى يجرى التفاوض بشأنها فى مفاوضات الوضع النهائى مسألة العلاقات والتعاون مع جيران آخرين . ومن الواضح أن المقصـود هو تحديد هذه العلاقـات ـ أساسا ـ بين الأراضى الفلسطينية وبين الأردن وإسرائيل .

والواقع أن الربط بين فلسطين وشرق الأردن قـد أثير خلال فترة الانتداب البريطانى كحل للنزاع بين عرب فلسطين وبين اليهود . ففى أعقاب اقتراح لجنة بيل تقسيم الإقليم الفلسطينى بين العرب واليهـود ، ورفض العرب لهذا الاقتراح ، تقـدم الملك عبد الله فى مايو ١٩٣٨ إلى لجنـة وودهيد بمشروع من ١٢ نقطة بشأن إقامة مملكة عـربية متحدة من فلسطين وشرق الأردن يتمتع فيها اليهود بالحكم الذاتـى . وقد برر عبد الله اقتراحه بأن الصهيونيـة تحظى بتأييد أوربا التى قررت بـدورها إبعاد يهودها إلى فلسطين الأمـر الذى يؤدى فى النهاية إلى ضياع فلسطين من العرب .

وقـد استهوت فكـرة ضم الضفة الغـربيـة إلى شرق الأردن حكومـة بن جوريـون ، واستمرت المفاوضات السرية بين الجانبين بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وإقامة اتحاد اقتصادى بينهما وتدويل القدس . وكان الهدف من هذه المفاوضات هو الحيلـولة دون إقامة دولة فلسطينية حيث كان بن جـوريون وعبد الله يناصبـان الحركة الوطنيـة بقيادة أمين الحسينى مفتى فلسطين

العداء . وبالرغم من انقسام الرأى داخل الحكومة الإسرائيلية بين إقامة دولة فلسطينية وبين ضم أراضى الدولة العربية (التى نص عليها قرار التقسيم) إلى شرق الأردن ، فقد تغلب فى النهاية أصحاب الرأى الأخير على الداعين إلى إقامة دولة فلسطينية والذين كان يمثلهم موشى شاريت .

وقبيل حرب ١٩٤٨ ، توصل الملك عبد الله وممثلو الحكومة الإسرائيلية إلى اتفاق بشأن ضم ما تبقى من الأراضى الفلسطينية - بعد استيلاء اليهود على أجزاء من الأراضى المخصصة للدولة العربية فى قرار التقسيم - إلى شرق الأردن ، وحصل الملك عبد الله على موافقة بريطانيا على ذلك .

وبالرغم من دخول الحرب ، فقد راعت قوات الملك عبد الله عدم دخول المناطق التى كانت تحت سيطرة اليهود ، ولم تشتبك مع القوات الإسرائيلية إلا فى القدس حيث تمكنت من الاستيلاء على القدس الشرقية .

وتضمن مشروع برنادوت ، الأول ، خطة بشأن فلسطين بحدودها الأصلية التى صدر بها صك الانتداب والتى تشمل شرق الأردن ، مقترحا إقامة اتحاد من دولتين يهودية وعربية تشمل الأراضى الفلسطينية والأردنية . والواقع أن مشروع الوسيط الدولى قد أخذ فى اعتباره مدى الضعف والتفكك الذى أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة الحاج أمين الحسينى وتولى الدول العربية المسئولية بشأن فلسطين .

واقترح برنادوت فى مشروعه النهائى - صراحة - ضم الأراضى الفلسطينية إلى شرق الأردن « نظرا للروابط التاريخية والمصالح المشتركة بين شرق الأردن وفلسطين » - على حد قوله - وتدويل القدس (وكان مشروعه الأول يقترح ضمها للدولة العربية) .

وبعد فشل مشروعى برنادوت وإنشاء لجنة الأمم المتحدة للتوفيق ، طرح من جديد قرار الأمم المتحدة بالتقسيم بعد أن وقع ممثل إسرائيل على بروتوكول لوزان الذى جعل من هذا القرار وذلك الخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم أساسا للمفاوضات ، وإزاء تمسك الأطراف العربية بضرورة تطبيق القرار الخاص باللاجئين ، اقترح مارك إيتريدج رئيس اللجنة أن تقوم إسرائيل بضم قطاع غزة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيه ، ولكن الأمر انتهى بعدم قبول اقتراحه .

ومن ناحية أخرى ، جرت مفاوضات على هامش اجتماعات اللجنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين اقترح خلالها المحامى الفلسطينى محمد نمر الهوارى أن تقوم إسرائيل بضم

بقية الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية أو أن تقيم فيها دولة مستقلة ترتبط ارتباطا وثيقا مع إسرائيل ، على أن يجرى التفاوض بين إسرائيل وممثلى اللاجئين لحل مشكلتهم . أما حسنى الزعيم رئيس الجمهورية السورية فى ذلك الوقت ، فقد اقترح توطين عدد كبير من اللاجئين فى سوريا مقابل معونات مالية وعسكرية لها .

وقد انتهت جهود لجنة التوفيق هى الأخرى إلى الفشل ، وعقدت الدول العربية اتفاقات الهدنة ، وقام الملك عبد الله بضم الضفة الغربية ، وظلت الضفة الغربية تشكل جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية حتى احتلتها إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧ .

وقد سبق أن أشرنا إلى تباين الآراء الإسرائيلية بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكيف أن اليمين الإسرائيلى يرى ضم هذه الأراضى ضما فعليا ــ مع الموافقة على حكم ذاتى ذى طابع إدارى للفلسطينيين ــ فى حين يتجه حزب العمل إلى ما يعرف بالخيار الأردنى القائم على أساس تسوية تتم مع الأردن وإعادة أجزاء من هذه الأراضى إليه .

كما سبقت الإشارة إلى مشروع المملكة المتحدة الذى تقدم به الملك حسين ورفضه الفلسطينيون ، وإلى ما انتهى إليه الأمر من إصدار مؤتمر القمة العربية فى الرباط عام ١٩٧٤ قرارا باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ومحاولات التنسيق بين الأردن والمنظمة على أساس إقامة اتحاد كونفيدرالى بين الأردن وفلسطين بعد استقلالها ، وأخيرا ، إلى قرار الملك حسين فى يوليو ١٩٨٨ إنهاء الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية والذى أنهى به العلاقات التى ظلت قائمة بين الأردن والضفة وأفسح الطريق نحو إقامة كيان فلسطينى منفصل عن المملكة الأردنية الهاشمية .

ومع ذلك ، فإن إقامة روابط بين الكيان الفلسطينى وكل من إسرائيل والأردن لاتزال تشكل أحد الأسس التى من المرجح أن تقوم عليها التسوية النهائية . وقد أوضح إسحق رابين تصوره لمستقبل العلاقات بين هذه الكيانات السياسية الثلاثة ، بأنها ستقوم بين دولتين مستقلتين هما الأردن وإسرائيل وكيان فلسطينى يقل عن الدولة (ويزيد عن منطقة حكم ذاتى) .

وقد وضع إعلان المبادىء الفلسطينى الإسرائيلى أسس العلاقات بين الجانبين

وخاصـة فى الملحقين الثالث والرابع . كما وضعت معـاهدة السلام الأردنيـة الإسرائيلية التى نشير إليهـا فيما بعد أسس التعـاون الثلاثـى بين هذه الكيـانات . ومن الـواضح أن الولايات المتحدة تؤيد إقامة هذه العلاقات .

والـواقع أن فكـرة مثلث إسرائيل / الأردن / الكيـان الفلسطينى تعد أحـد الأفكـار الرئيسية التى يقوم عليهـا مشروع شيمون بيريس للتعاون الاقتصادى الإقليمى على نمط مشروع مارشال وإقـامة نوع من السوق الشرق أوسطية على غـرار البنيلوكس أو الجماعة الاقتصادية الأوربية .

الفصل الرابع

مستقبل عملية السلام

عند كتابة هذه السطور ، يكون قد مضى على مؤتمر مدريد أكثر من ثلاث سنوات ، وعلى توقيع إعلان المبادىء ما يزيد عن عام .

وقد تحققت خلال هذه الفترة منجزات هامة على المسارين الفلسطينى والأردنى ، كما أحرز تقدم ضيئل على المسار السورى . ومع ذلك ، فإن عملية السلام لاتزال تواجه تحديات وصعوبات تتهدد مستقبلها .

وقد سبق لنا استعراض بعض المصاعب التى واجهتها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الشهور الأولى منذ توليها المسئولية فى قطاع غزة ومنطقة أريحا والتى يرجع بعضها إلى المقاومة الفلسطينية التى تمارسها التنظيمات المعارضة ضد الاحتلال الإسرائيلى وعملية السلام ذاتها ، ويرجع البعض الآخر إلى السياسة التى تتبعها حكومة رابين تجاه السلطة الفلسطينية وما تلجأ إليه من تسويف فى إجراءات نقل السلطة وربطها بالأوضاع الأمنية وتحميل ياسر عرفات وحكومته مسئولية التصدى للمقاومة الفلسطينية المسلحة ، وأخيرا ـ وليس آخرا ـ ذلك الموقف السلبى للبنك الدولى والدول المانحة المتمثل فى عدم تقديم ما تحتاجه السلطة الوطنية من أموال لممارسة مهامها وإصلاح (أو بالأحرى إقامة) البنية الأساسية فى قطاع غزة وأريحا . وهو الموقف الذى تبرره بالطريقة التى تعمل بها السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم إقامتها المؤسسات الضرورية والقواعد اللازمة لتلقى تلك المعونات وإنفاقها .

ومن الواضح أن محصلة تلك الصعاب هى شعور الشعب الفلسطينى بالإحباط وتعرض السلطة الوطنية الفلسطينية لفقدان التأييد الشعبى لها وازدياد نفوذ المقاومة

الفلسطينية المسلحة بما يشكل نوعا من الحلقة المفرغة التى تتهدد مستقبل الحكم الذاتى الفلسطينى .

وأما المسار الأردنى ، فبعد فترة طويلة من الجمود والانتظار أعقبت توقيع جدول الأعمال الأردنى الفلسطينى ، فإنه نشط بصورة مفاجئة وغير عادية منذ شهر يونيو ١٩٩٤ ، فاستؤنفت المفاوضات المباشرة بين البلدين بعد أن أعلن الأردن أن إسرائيل وافقت على إجراء المفاوضات بشأن الحدود والمياه .

وفى ٢٠ يوليو ، قام شيمون بريس بزيارة الأردن وعقدت اللجنة الثلاثية ـ التى كان قد اتفق على تشكيلها بين البلدين والولايات المتحدة ـ اجتماعا أسفر عن التوصل إلى عدد من الاتفاقات المبدئية حول الحدود والتجارة والمصارف والأموال والمشروعات الاقتصادية والإنمائية وشق طريق يربط بين مصر والأردن وإسرائيل .

وأعلن الملك حسين أن المفاوضات الجدية قد بدأت وأن بلاده أصبحت أقرب من أى وقت إلى تسوية سلمية مع إسرائيل وأن الأردن مصمم على المضى فى اتجاه تحقيق السلام .

وفى ٢٥ يوليو شهد البيت الأمريكى احتفالا بلقاء الملك حسين وإسحق رابين ، ووقع الاثنان بيانا هاما أعلنا فيه انتهاء حالة الحرب بين البلدين ومواصلة المفاوضات للوصول إلى حالة السلام على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وسجلا التقدم الذى تحقق فى المفاوضات الثنائية بشأن الحدود والأراضى والأمن والمياه والطاقة والبيئة ووادى اليرموك ، كما عبرا عن ارتياحهما لإجتماع اللجنة الثلاثية على مستوى الوزراء ، وأقرا مجموعة من الخطوات التى ترمز إلى المرحلة الجديدة ، ومنها الربط الهاتفى المباشر بين البلدين وربط الشبكات الكهربائية والتعاون فى مكافحة التهريب واستمرار المفاوضات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى المستقبلى بما فى ذلك إلغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية .

وواصل وفدان أردنى وإسرائيلى المفاوضات فى منطقة الحدود بين البلدين بشأن الحدود واقتسام المياه ، ولاتزال مفاوضاتهما مستمرة .

وفى الثالث من أكتوبر تم لقاء بين الأمير الحسن ولى عهد الأردن وبين شيمون بيريس فى البيت الأبيض بواشنجتون بحضور الرئيس كلينتون ، وأعلن أنه تم الاتفاق على عدد من المسائل من بينها تطوير وادى الأردن وتبنى مبادىء أساسية تتعلق بالبيئة والمياه

والسياحة وفتح معبر العقبة إيلات وعقد مؤتمر بهدف إعداد دراسة لشق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت وإنشاء منطقة تجارة حرة فى منطقة العقبة ـ إيلات وإعداد دراسات للحصول على مزيد من المياه والبحث عن تمويل مشترك لسدود تقام على نهرى الأردن واليرموك .

وفى تحرك مفاجىء ، قام وفد إسرائيلى على مستوى عال برئاسة إسحق رابين بزيارة الأردن ، وأسفرت المفاوضات بين الجانبين عن توقيع معاهدة سلام بينهما بالأحرف الأولى يوم ١٧ أكتوبر ١٩٩٤ . وتتضمن المعاهدة ـ طبقا للترجمة غير الرسمية التى نقلتها وكالة الأنباء الأردنية ونشرتها صحيفة الحياة ـ إقامة السلام بين البلدين اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ، والمبادىء التى تحكم العلاقات بينهما (الاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى ــ وحسن الجوار والتعاون والامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها وحل النزاعات بالوسائل السلمية ـ وإن التحركات القسرية للسكان بشكل قد يؤثر سلبا على الطرف الآخر لن يسمح بها . . الخ) .

وفيما يتعلق بالحدود ، أقرت المعاهدة بأنها تحدد على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب وتعتبر هى الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها وسيتم ترسيمها طبقا للملحق (١) ويتم الانتهاء منه خلال تسعة أشهر . وعند تبادل وثائق التصديق على المعاهدة يعيد كل طرف مباشرة الانتشار إلى جهته من الحدود ويدخلان فى مفاوضات للوصول خلال تسعة أشهر للاتفاق على تحديد حدودهما البحرية فى خليج العقبة . أما فى منطقة الباقورة والتى هى تحت السيادة الأردنية ، ولكن فيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية ، فإن الطرفين يقرران تطبيق المواد المنصوص عليها بشأنها فى الملحق ارب ، وتطبق بشأن منطقة تسوفار المواد المنصوص عليها فى الملحق ١/ج .

وبالنسبة للأمن ، أشارت المعاهدة إلى مؤتمر الأمن والتعاون فى أوربا وإن الطرفين يلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام فى الشرق الأوسط ، ويعنى هذا تبنى أطر إقليمية بالشكل الذى تم تنفيذه بنجاح فى فترة ما بعد الحرب العالمية على الخطوط نفسها التى سار عليها مؤتمر هلسنكى ــ كما تضمنت المعاهدة أحكاما بشأن الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها وحق الدفاع الشرعى وعدم الدخول فى أحلاف ذات صفة عسكرية ضد الآخر ومكافحة الإرهاب والتسلل عبر الحدود وعدم السماح بمنظمات تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف . . الخ ، وأحكاما بشأن التعاون فى المجالات الأمنية فى المفاوضات المتعددة الأطراف .

وعن تطبيق العلاقات ، اتفق الطرفـان على إقامة علاقات دبلوماسيـة وقنصلية كاملة وتبادل السفراء خلال شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق وإقامة علاقات طبيعية بينهما تشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية .

وبشأن المياه ، اتفق الطرفان على الاعتراف بالتخصيصات العادلة لكل منهما فى نهرى الأردن واليرموك والميـاه الجوفية بوادى عـربة طبقا للملحق رقم (٢) ، والتعـاون لتنمية الموارد المائية .

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية ، اتفق الطرفان على التعاون وإزالة حواجز التمييز وإنهاء المقاطعات الاقتصاديـة وعقد اتفاقات بشأن التعاون الاقتصـادى والتجارة وإقامة منطقة تجارة حرة والاستثمار والعمل المصرفى والتعاون الصناعـى والعمالة والتعاون ثنائيا وفى المجالات متعـددة الأطراف وتعزيز عـلاقات الجوار الاقتصادية مع أطـراف إقليمية أخرى .

وتضمنت المعاهـدةأحكاما بشأن اللاجئين والنـازحين ، من بينها أنه لايمكن تسـوية هـذه المشـاكل البشرية التـى سببها النـزاع فى الشرق الأوسط بشكل كـامل على الصعيـد الثنائى وأن الطـرفين سوف يسعيـان إلى تسويتهـا فى المحافل المنـاسبة وبمقتضـى أحكام القـانـون الـدولى ، أمـا النـازحـون ففى إطـار اللجنـة الـربـاعيـة بـالاشتراك مع مصر والفلسطينيين ، وأما اللاجئون ففى إطار عمل المجمـوعة المتعددة الأطراف ومن خلال إجراء حوار ثنائى أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليـه ، ويأتى مقترنا بمفاوضات الوضع الدائم أو متـزامنا معهـا (الخاصة بالأراضى الفلسطينيـة) وكذا من خـلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها بما فى ذلك المساعدة فى مضمار العمل على توطينهم .

كما تضمنت أحكاما بشأن الأمـاكن ذات الأهمية التاريخية والـدينية ، من بينها السماح للطرف الآخـر بحريـة الدخـول إليها واحترام إسرائيل للـدور الحالى الخاص للأردن فى الأمـاكن الإسلاميـة المقـدسة فى القـدس وإعطاء هـذا الـدور أولويـة كبرى عند انعقـاد مفاوضات الوضع النهائى .

وتضمنت بقية مواد المعاهدة أحكاما بشأن التبادل الثقافى والعلمى ، وعلاقات حسن الجوار ، ومحاربـة الجريمـة والمخدرات ، والنقل والطـرق ، والطيران المدنى ، والبريـد والاتصـالات ، والسيـاحـة ، والبيئـة ، والطـاقـة ، وتنميـة أخـدود وادى الأردن ، والصحة ، والزراعة ، وبشأن العقبة وإيلات ، وإقامـة لجنة تعويضات مالية ، والحقوق

والواجبات ، وحل المنازعات ، والتصديق على المعاهدة وتسجيلها (انظر ـ صحيفة الحياة عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤) .

وقد أثار توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية بالأحرف الأولى وأحكامها ردود فعل سورية وفلسطينية . أما سوريا ، فقد صرح رئيسها حافظ الأسد ـ خلال زيارته للقاهرة ـ بأنها لن تؤيد أو تعارض المعاهدة، ولن تضع العراقيل فى طريقها ، وتعليقا على ما تضمنته من تأجير مساحة من الأراضى الأردنية لإسرائيل وفقا للمعاهدة وما ذكره شيمون بيريس من أنه يأمل فى أن تكون هذه المعاهدة نمطا يحتذى مع سوريا أكد الرئيس الأسد بأن سوريا لن تؤجر أى جزء من أراضيها .

أما السلطة الوطنية الفلسطينية ، فقد طالبت الأردن بتعديل ما جاء فى المعاهدة بشأن القدس . وأما مصر ، فقد صرح وزير خارجيتها بأن المعاهدة خطوة على طريق السلام الشامل ، ورحب بتوقيعها .

هذا عن المسار الأردنى ، أما عن المسار السورى فمنذ توقف المفاوضات فى واشنجتون عقب إبرام إعلان المبادىء الفلسطينى الإسرائيلى ، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها السعى بين سوريا وإسرائيل لتقريب مواقفهما من خلال رحلات مكوكية متعددة قام بها وزير الخارجية الأمريكية .

وتتمسك سوريا بمواقفها من أن يكون الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى السورية المحتلة كاملا مقابل السلام الكامل ، وبرفض المفاوضات السرية ، ورفض لقاء المسئولين على مستوى عال ، وتشترط تعهد إسرائيل مسبقا بالانسحاب الكامل .

ولا يتصور أن تقبل سوريا بتسوية أقل مما حققته معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من الانسحاب الإسرائيلى الكامل وإزالة المستوطنات .

وتجرى المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عن طريق الولايات المتحدة ببطء ، وتحمل إسرائيل مسئولية عدم تقدمها على سوريا ، وكان رابين قد صرح بأنها رفضت اقتراح الانسحاب الإسرائيلى طبقا لجدول زمنى كما أنها ترفض المفاوضات السرية التى يراها ضرورية لإحراز التقدم ، كما ترفض لقاء بين المسئولين على مستوى عال ، كما ظل المسئولون الإسرائيليون ينفون إحراز أى تقدم من خلال المساعى الأمريكية ، بل إن إسحق رابين كان قد صرح بأن فى إمكان إسرائيل البقاء فى الجولان ٢٧ سنة أخرى .

غير أن المسئولين الإسرائيليين أبدوا ارتياحهم لعـدد من الخطوات التى اتخذتها سوريا فى الآونة الأخيرة ، وخاصة لخطاب الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب الذى أعلن فيه أن سوريا ملتزمة بارتباطات السلام وإجراء فاروق الشرع حديثا فى التليفزيون الإسرائيلى ، بالإضافة إلى موافقة سوريـا على مغادرة من يشاء من اليهود السوريين للبلاد . ووجدت إسرائيل فى هذه الخطوات دليلا على رغبة سوريا فى السلام .

ويـرى إسحق رابين أن مدى الانسحـاب من الجولان يـرتبط بمدى السـلام وأن أى اتفاق يجب أن يأخـذ فى الاعتبار نقاطا أربع هى : مـدى الانسحاب ـ ومدتـه ومراحله ـ وإجراءات التطبيع بين البلدين ـ والترتيبات الأمنية على حدودهما .

ويواجه رابين معارضة قوية للانسحاب الكامل من الجولان حتى من أعضاء حزبه ، وقد طـالب أحد نـواب حزب العمل بضرورة تـوفر أغلبية ٧٠ ٪ مـن أعضاء الكنيست و٦٥ ٪ فى حالة الاستفتاء على أى اتفاق مع سوريا .

واتهمته المعـارضة بأنه تـوصل فعلا إلى اتفـاق بشأن الانسحاب الكامل مع سـوريا ، ولكن رابين أكد أنه لم يعرض سوى انسحاب هامشى دون تفكيك أية مستوطنة كمرحلة أولى . وفى نفس الـوقت ، دعـا بعض الـوزراء الإسرائيليين إلى الانسحـاب الإسرائيلى الكامل من الجولان وتصفية المستوطنات فيها .

وترددت أنباء عن تحديد فترة ثلاث سنوات للانسحاب الإسرائيلى ، وقد رفض وزير الخارجية السورية ذلك ذاكرا أن الانسحاب من الممكن أن يتم خلال فترة قصيرة .

وعلى أية حال ، فلا تزال نتائج الاتصـالات التى يجريها وزير الخارجية الأمريكية بين الجانبين محاطة بالتكتم ويـراعى كريستوفر الحرص فى تصريحاته مشيرا إلى جـدية الطرفين ورغبتهما فى السلام ، وإلى أن الأمر لايزال يتطلب الكثير من العمل .

ومن الـواضح أن الترتيبـات الأمنيـة ومصير المستـوطنـات يعتبران من أهم المسـائل المعقدة التى تتطلب كثيرا من الجهد للتوصل إلى حلول مقبـولة لهما ، ويبدو أن الولايات المتحدة على استعداد للقيام بدور فى ترتيبات الأمن بين الطرفين .

وأخيرا ، فإن المسار اللبنانى مرتبط بالمسـار السورى وسوف يؤدى التوصل إلى اتفاق بين سوريـا وإسرائيل إلى دفع المفـاوضات اللبنـانية الإسرائيليـة ، وقد صرح المسئـولون الإسرائيليون أكثـر من مرة بأنه ليست لإسرائيـل مطامع فى أراضى لبنان أو ميـاهه . كما

صرح إسحق رابين بأنه لايمانع فى وجود عسكرى سورى فى لبنان فى إطار اتفاق السلام مشككا فى قدرة أية حكومة لبنانية على محاربة الإرهاب دون دعم من سوريا (وقد أعلن وزير خارجية فرنسا رفضه لذلك) .

ومن المعروف أن إسرائيل تعتقد أن سوريا تستطيع ـ لو أرادت ـ وقف عمليات حزب الله وغيره من عناصر المقاومة فى لبنان .

وتمثل المقاومة المسلحة ـ بعملياتها العسكرية من الأراضى اللبنانية والعمليات الانتقامية الإسرائيلية ـ تحديا خطيرا لعملية السلام ، بما قد تؤدى إليه من تصعيد قد يفجر الموقف بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا .

هذا على الصعيد الثنائى بين الأطراف العربية وإسرائيل .

أما عن المفاوضات المتعددة الأطراف ، فمنذ بدء اجتماعاتها فى موسكو فى ٢٨ يناير ١٩٩٢ فإن مجموعات العمل التى تقرر فى ذلك الاجتماع إنشاؤها فى مجالات البيئة ـ والأمن ـ ورقابة التسلح ـ واللاجئين ـ والتنمية الاقتصادية ـ والموارد المائية (إلى جانب اللجنة التوجيهية المشكلة من الولايات المتحدة وروسيا والجماعة الأوربية والسعودية وتونس ومصر وأطراف النزاع) قد عقدت عدة اجتماعات فى عواصم مختلفة من بينها عواصم دول عربية ، ولاتزال مجموعات العمل تواصل اجتماعاتها للتفاوض بشأن النظام الإقليمى الجديد للشرق الأوسط .

ولاتزال الخلافات بين الأطراف العربية وإسرائيل قائمة بالنسبة لعدد من المسائل الهامة التى تبحثها مجموعات العمل . ففيما يتعلق بالأمن ورقابة التسلح تطالب الأطراف العربية بانضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى حين ترفض إسرائيل التخلى عن ترسانتها النووية . كما أنها لاتريد التخلى عن حصص المياه التى تحصل عليها من الموارد المائية فى المنطقة على حساب الأطراف العربية ، وتطرح لحل مشكلة نقص المياه إقامة مشروعات لتحلية المياه وزيادة الاستفادة من مياه الأنهار . أما مجموعة عمل اللاجئين ، فقد سبق أن تعرضنا للخلاف الرئيسى بين الجانبين فيها .

ولاشك فى أن أكثر المجالات إثارة للجدل والآمال والمخاوف على السواء هو مجال التنمية الاقتصادية للمنطقة . وقد سبقت لنا الإشارة إلى أفكار شيمون بيريس التى عرضها فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » . وقد تولى وزير الخارجية الإسرائيلية شرح

أفكاره فى العديد من المحاضرات والندوات والمقالات موضحا أن الرفاهية الاقتصادية فى الشرق الأوسط هى الحل لمشاكله والمدخل الفعال للقضاء على الحركات المتطرفة فيه .

ومن بين مايقترحه بيريس : إنشاء بنك للتنمية فى الشرق الأوسط ـ وإقامة مشروعات ثنائية أو متعددة القوميات ـ وتنفيذ مشروعات كبرى لإنشاء الطرق وشق القنوات وإقامة الموانى والمطارات وتحلية المياه ومد أنابيب البترول والغاز ـ وإقامة مؤسسات إقليمية على نمط البنيلوكس أو الجماعة الأوربية .

وقد تضمن الملحق الرابع لإعلان المبادىء الإسرائيلى الفلسطينى عددا من مجالات التعاون على الصعيد الإقليمى ، كما شملت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أحكاما بشأن هذا التعاون الإقليمى .

وقد عقد فى الدار البيضاء فى آخر شهر أكتوبر ١٩٩٤ مؤتمر شاركت فيه أكثر من ٥٠ دولة بممثلين ورجال أعمال وهيئات متعددة ، لدراسة المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط . وضم الوفد الإسرائيلى حوالى نصف عدد الوزراء ، الأمر الذى يعكس الأهمية التى أولتها إسرائيل لهذا المؤتمر .

وقد سبقت الإشارة إلى مايثيره ما أصبح يعرف بالسوق الشرق أوسطية من جدل لدى المفكرين ورجال السياسة العرب ، حيث إن عددا كبيرا منهم يرى فيها مدخلا إسرائيليا جديدا للسيطرة على العالم العربى اقتصاديا وسياسيا وإذابة القومية العربية فى إطار أوسع بما يؤدى إلى القضاء على هذه الدعوة .

ومما يؤسف له أن عملية السلام تجرى فى وقت وصلت فيه الأوضاع العربية إلى حالة غير مسبوقة من التردى والخلافات والانقسامات ، بل والعداء بين عدد من الدول العربية الذى يبدو فى بعض الأحيان أنه حل محل عدائها السابق لإسرائيل .

وعلى العكس ، فإن إسرائيل قد حققت مكاسب سياسية هائلة من عملية السلام الحالية .

فقد نجحت إسرائيل فى إملاء شروطها للاشتراك فى مؤتمر مدريد بتمسكها بالمفاوضات المباشرة مع كل من الأطراف العربية على حدة ، وبأن يكون المؤتمر مجرد مظلة بغير سلطات ، فليس له حق تقديم المقترحات أو الاعتراض على ما تتوصل إليه

الأطـراف من اتفـاقـات ، فضـلا عن تبنى الحل المرحلى للمشكلـة الفلسطينيـة ومـرور تسويتهـا بمرحلة انتقـالية طويلـة مدتها خمس سنوات مع إغفـال ما يكون عليـه الوضع النهائى للضفة الغـربية وقطاع غزة . كما أنها اشترطت لمشاركـة الدول الأخرى فى المؤتمر والمفاوضـات التاليـة أن تقيم علاقـات دبلومـاسية معهـا ، فأقام الاتحاد السـوفيتى هذه العلاقات فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١ (والصين فى ٢٤ ينـاير ١٩٩٢ والهند فى ٢٩ يناير ١٩٩٤ والفاتيكـان ومعظم دول العالم) .

ولم تكتف إسرائيل بهذه المكـاسب ، بل إنها ما إن وقعت إعـلان المبادىء مع منظمـة التحرير حتى أصبحت تتصرف فى عـلاقاتها مع الأطراف العربيـة وغيرها وكأنما السلام قـد ساد المنطقـة بفضلها وأن من حقهـا تقـاضى الثمن ، وأيدتها الـولايات المتحـدة كما تجاوبت معها دول عديدة من بينهـا دول عربية لاتزال ـ من الناحيـة الرسمية ـ لاتعترف بالدولة العبرية .

وكان فى مقدمـة ما سعت إليه إسرائيل والولايـات المتحدة هو إنهاء المقاطعـة العربية لإسرائيل ، وانتهى الأمر إلى استجـابة دول مجلس التعـاون الخليجى لهما بإلغاء المقـاطعة غير المباشرة .

وسارعت بعض الـدول العربية إلى تـوجيه الدعـوة لعقد اجتماعات مجمـوعات عمل المفاوضات المتعددة الأطراف واستقبال الوفود الإسرائيلية فى أراضيها .

ثم فتحت كل من المغرب وإسرائيل مكتب اتصال لـدى الأخرى ، وتبعتها تونس ، وتتواتر الأنباء عن عزم موريتانيا وجيبوتى على اتخاذ قرارات مماثلة .

كما بدأت قطـر الاتصالات والاجتماعـات الرسميـة مع المسئـولين الإسرائيليين لعقد صفقة غاز طبيعى بين البلدين .

وقـد دفعت هـذه « الهرولة العـربيـة » لتطبيع العـلاقـات مع إسرائيل دون تنسيق أو استراتيجيـة عربيـة مـوحدة وقبل أن تتم تسـويـة النزاع العـربى الإسرائيلى الكثيرين من المفكرين العـرب إلى التساؤل عن مصير المنطقة ومستقبل السـلام الشامل الذى حـددته عملية السلام هدفا لها .

بل إن هذه الهرولة دفعت الأستـاذ إبراهيم سعدة ـ فى مقال له بصحيفـة أخبار اليوم ـ إلى إثارة هذا التحدى الذى تواجهه مصر نتيجة للسلام الساخن مع إسرائيل الذى يسعى إليه العرب فى الوقت الذى لاتزال مصر ترتبط مع الدولة العبرية بنوع من السلام البارد . ووجه إبراهيم سعدة الدعوة إلى المفكرين المصريين لإقامة حوار فى هذا الشأن .

وقد شارك فى الحوار ما يقرب من مائة مفكر مصرى . وتباينت الآراء حول ما تقوم به مصر لمواجهة هذا التحدى .

وقد ذهب البعض إلى أن إسرائيل لاتزال هى العدو للأمة العربية ولم تتغير سياستها التوسعية ، بل إنها تسعى للسيطرة على العالم العربى ، فى حين يرى البعض الآخر أنه قد حان الوقت للتخلص من مشاعر العداء وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل والتعاون لإقامة شرق أوسط جديد .

واتفق الكثيرون على أن على مصر أن تواجه التحدى وتقوم بدورها الريادى فى المحيط العربى والشرق أوسطى .

ولاشك فى أن عملية السلام التى بدأت منذ ثلاث سنوات لايمكن أن تقضى على مشاعر العداء لدى العرب أو الإسرائيليين ، وإن كانت قد أشاعت أجواء مواتية للتقدم على طريق السلام .

وإنما يتعين أن يلزم العرب الحرص فى السير على طريق السلام الشامل بخطوات محسوبة مراعين المصلحة العربية العليا إلى جانب مصالحهم الذاتية .

وثمة ملاحظات عامة أود أن أوردها فيما يلى :

أولا : إن الهدف من عملية السلام هو إرساء قواعد سلام شامل وعادل ، ولن تحقق التسويات المنفردة التى لا رابط بينها هذا الهدف .

ثانيا : لن يتحقق السلام دون تسوية نهائية للمسألة الفلسطينية . ولاتزال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى تتعثر نتيجةً للمشاكل التى تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية على نحو ما أشرنا إليه ، وخاصة ما تؤدى إليه المقاومة المسلحة من المنظمات الفلسطينية وما تلجأ إليه حكومة رابين من إجراءات من قبيل إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة من حين لآخر بما يشكل عبئا على الاقتصاد الفلسطينى ، كما أنها تحرص على فرض سيادتها بكل الوسائل على الأراضى الفلسطينية المحتلة وتتباطأ بشكل واضح فى تنفيذ إعلان المبادىء واتفاقية القاهرة . ويجب علينا ألا ننسى أن إسرائيل لم تعترف حتى اليوم بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض فلسطينية محتلة ، ولذا فإن فترة الخمس سنوات الانتقالية سوف تكون على الأرجح فترة صعبة تسودها المشاكل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، ولن تتوقف الاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلى والمستوطنين من

جهة وبين عناصر المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى . فلا تزال قطاعات هامة من الجانبين تعارض الاتفاقات المعقودة .

وربما كان الحل الأمثل هو بدء مفاوضات الوضع النهائى بين الجانبين فى أقرب وقت حتى يتحدد مصير الأراضى الفلسطينية والمستوطنين وينحسر الاحتلال الإسرائيلى .

أما إذا تمسك الإسرائيليون بالمرحلة الانتقالية الطويلة ، فإن على بقية الأطراف العربية الوقوف بقوة إلى جانب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية حتى تتم مفاوضات الوضع النهائى ، وتربط تنفيذ ما تعقده من تسويات مع إسرائيل وتنفيذ مشاريع التعاون الإقليمى بالتسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية .

ثالثا : لن يستقر السلام فى الشرق الأوسط دون التوصل لتسوية مع كل من سوريا ولبنان ، ويتعين على إسرائيل أن تدرك أنها لاتستطيع الاعتماد على تسوية انتقالية مع الفلسطينيين ومعاهدة سلام مع الأردن وتقيم فيما بين هذه الكيانات الثلاثة مثلث التعاون الشرق أوسطى ، بما يؤدى إلى عزلة سوريا وإخضاعها للشروط الإسرائيلية . فلاشك أن إسرائيل تعرف مدى متانة مركز سوريا وإمكاناتها السياسية والعسكرية التى تجعل إقامة سلام عادل معها شرطا أساسيا للسلام الشامل .

رابعا : ليس من السهل التكهن بمدى التغيير السياسى داخل إسرائيل منذ بدء عملية السلام . ومدى قدرة حكومة رابين على الحصول على التأييد اللازم للاتفاقات التى تتوصل إليها مع سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لإقرار السلام الدائم فى المنطقة .

فالأغلبية التى تتمتع بها حكومة رابين فى الكنيست أغلبية ضئيلة ويضع بعض نواب حزب العمل نفسه العراقيل فى طريقه .

فهل يؤدى التوصل إلى اتفاقات السلام الدائم إلى كسب رابين تأييد الرأى العام الإسرائيلى فى الاستفتاء الذى ينوى عمله أو الانتخابات التى قد يخوضها ، أم تتغلب المعارضة اليمينية بما يهدد عملية السلام بالتوقف ؟

إن المستقبل وحده كفيل بتقديم الرد على هذا التساؤل .

خامسا : لاشك فى أن المأساة الكبرى هى أن يتزامن تردى الأوضاع العربية مع عملية السلام الحالية . ولم يكف ما سببه غزو العراق للكويت من تصدع الصف

العربى ، بل أدى حشد صدام لقواته على حدود الكويت مرة أخرى خلال شهر أكتوبر ١٩٩٤ إلى المزيد من التصدع .

ولكن ، ألم يحن الوقت لكى يدرك العرب أن الشرق الأوسط يمر حاليا بمرحلة مصيرية يتحدد فيها مستقبل البلاد العربية لسنوات طويلة ؟

فلم يكن للهرولة العربية نحو إسرائيل ما يبررها ، وكان من الممكن اتفاق العرب على خطوات محسوبة لبناء الثقة ، ولكن ليس من المفهوم أن يتخلى البعض عن أوراق هامة تصلح للمساومة بها للحصول على مكاسب محددة فى المفاوضات على نحو ما يجرى عليه العمل فى كل المفاوضات وما تحرص عليه إسرائيل من عدم تقديم أى تنازل دون مقابل .

والسؤال الهام هو ماذا يمكن عمله فى ظل الأوضاع العربية الراهنة ؟

أتصور أنه من الممكن ـ رغم الصعوبات ـ العودة إلى آلية التنسيق بين الأطراف العربية التى كانت قائمة خلال مفاوضات واشنجتون وعقد اجتماعات دورية بين وزراء خارجيتها .

وأتصور أن يتم التشاور والتنسيق بين الوفود العربية فى المفاوضات المتعددة الأطراف .

وأتصور أنه من الممكن الدعوة لمؤتمر اقتصادى عربى تتفرع منه لجان فنية لدراسة المشاريع المطروحة للتنمية الاقتصادية الإقليمية ، وأن يتبنى المؤتمر مشاريع تحقق المصالح العربية .

وأعتقد أن الجامعة العربية تستطيع توجيه الدعوة لهذا المؤتمر ومؤتمرات أخرى بشأن المياه والأمن والتسلح .

كما أعتقد أن مراكز الأبحاث والدراسات العربية تستطيع الدعوة لندوات عربية للحوار وإعداد الدراسات اللازمة والتقدم بها إلى الحكومات العربيية .

سادسا : لاشك فى أن الدور القيادى لمصر ضرورى لإعادة الانضباط إلى الأوضاع العربية ورسم استراتيجية عربية موحدة تلتزم بها الأطراف العربية فى المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف لتحقيق المصالح العربية سواء على المستوى الثنائى أوالإقليمى . كما أن على مصر أن تعمل فى نفس الوقت على تحقيق مصالحها الذاتية فى إطار التعاون الإقليمى .

سابعا : ليس ثمة ما يضطر أيا من الأطـراف العربية فى المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف أن يقبل ما لايحقق مصالحه . حقيقة إن التفاوض يعنى الأخذ والعطاء ، ولكنه لايعنى البتة التنـازل عن المصالح الحيـوية كالأرض والسيـادة ، كما أن التعاون الإقليمى ليس معناه قبـول ما لايحقق المنـافع المتبادلـة للأطـراف . ومن هنا ، فإنـه يجب علينا ألا نضخم فى المخـاطــر التى قـد تنجم عن التعـاون الاقتصــادى الإقليمى والتخـوف من السيطرة الإسرائيلية . فالسوق الشرق أوسطية لاتتوفر حاليا مقوماتها ، وهى على المدى البعيـد لاسبيل إلى فرضهـا ، ولايتصور أن يشـارك أى من الأطراف العـربية فيهـا أو فى غيرهـا من مشاريع التنميـة الاقتصـاديـة (وغيرها من مجالات التعـاون الإقليمى) على حساب مصالحها ودون تحقيق منافعها . ومما قد يكون مدعاة للدهشة أن يخضع العرب ـ بإمكانـاتهم الهائلة ـ لسيطـرة إسرائيل المحدودة الإمكانـات ، فى حين أن مجالات التقدم الاقتصادى والتقنى مفتوحة لهم فى العالم كله .

ومـرة أخرى ، فـإن التنسيق العربى ضرورة ملحـة فى هـذه المرحلـة المصيرية . أمـا الهرولة والتسابق دون استراتيجية موحـدة فإن من شأنها تحويل عملية السلام الحالية إلى عدد من التسـويات الجزئية والمرحلية لارابط بينهـا ويفرغان هذه العمليـة من مضمونها الأساسى لإقامة سلام شامل عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

ثامنـا : اتسمت مواقف الإدارة الأمريكيـة فى عهد الـرئيس كلينتون بالمالأة الكـاملة لإسرائيل ، وعــدلت عن كثير من المواقف التى اتخذتها الــولايـات المتحــدة فى عهـود الإدارات السابقة .

وقد بلغ حرصها على مساندة السياسة الإسرائيلية حد العمل على التحلل من قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى ومنها القرار رقم ١٩٤ الخاص بعـودة الـلاجئين والقرار رقم ٤٢٥ الخاص بـالانسحـاب الإسرائيلى من لبنـان والقرارات الخاصة بالقدس والجولان .

وتبرر الولايات المتحدة هذه المواقف بأن على الأطراف الاتفاق بشأن هذه المسائل من خلال المفاوضات .

ومن الواضح أن على الأطراف العربية التمسك بشـدة بالقرارات المشار إليها وغيرها تأكيدا للشرعية الدولية .

الفصل الختامى

استعرضنا فى صفحات هذا الكتاب تطورات النزاع العربى الإسرائيلى منذ أن بدأ صراعا بين عرب فلسطين وبين اليهود القادمين من أنحاء العالم بقصد استيطان الأرض وإقامة وطن قومى فى فلسطين يتحول فى النهاية إلى دولة يهودية . ورأينا كيف قاوم الفلسطينيون هذا الهدف الصهيونى بكل الوسائل المتاحة لهم ، بالاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات والمعارضة المسلحة ، دون جدوى . فلما أعيتهم وسائلهم فى التغلب على سلطة الانتداب البريطانى ووضع حد للمخطط الصهيونى استعانوا بالدول العربية التى فشلت هى الأخرى فى الحيلولة دون إقامة الدولة اليهودية ، وأصبحت إسرائيل حقيقة معترفا بها على الساحة الدولية وتحظى بمساندة الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وربما كانت ثمة فرصة للتوصل إلى تسوية ما تؤدى إلى إقرار السلام فى الشرق الأوسط بعد توقيع اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل عام ١٩٤٩ لولا سياسة بن جوريون المتمثلة فى رفض التنازل عن المكاسب الإقليمية التى حققتها إسرائيل على أرض المعارك فى حرب ١٩٤٨ وإصراره على رفض عودة آلاف اللاجئين الفلسطينين إلى منازلهم وأراضيهم .

ولم يكن من المتصور أن تقبل الدول العربية شروط بن جوريون فرفضت الاعتراف بالدولة العبرية وفرضت المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل كما رفضت الدخول فى مفاوضات مباشرة معها .

وتعلقت آمال العرب بالثورة المصرية وقائدها جمال عبد الناصر . وانتهج الرئيس المصرى سياسة قومية تستهدف تكتيل العالم العربى وحشد إمكاناته قبل التصدى لمطامع إسرائيل التى لم تكتف بالاستيلاء على مساحات شاسعة من أرض فلسطين ، بل اتجهت إلى التوسع والعدوان . وأبدت الثورة المصرية استعدادها لقبول تسوية معقولة يسترد بها العرب جزءاً من أراضيهم ويعود بمقتضاها من يرغب من اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم .

وقد فشلت مساعى الأمم المتحدة ، كما فشلت مساعى الدول الأخرى ـ وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ـ فى إقرار السلام وشهدت المنطقة حرب ١٩٥٦ ثم حرب ١٩٦٧ ، وتعزز مركز إسرائيل وأصبحت قوة عسكرية لايستهان بها بفضل مساندة الولايات المتحدة والدول الغربية . وإزداد صلف الدولة العبرية وصاعدت من مطالبها وشروطها للتسوية .

ومنذ احتلال إسرائيل لكافة الأراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧ ، بدأت مشكلة الاستيطان اليهودى للضفة الغربية وقطاع غزة تأخذ أبعاداً خطيرة . ففى عهد حكومات حزب العمل الإسرائيلى بدأ الاستيطان لأهداف أمنية مستهدية بخطة إيجال آلون ، إلا أنها مالبثت ـ تحت ضغط ديان واليمين الإسرائيلى ـ تغلب العقيدة الصهيونية التى تدعى حقوقا يهودية تاريخية فى كافة الأراضى الفلسطينية ، وعندما تولى الليكود الحكم كثف من استيطان الأراضى وزرعها فى كل أنحاء فلسطين بهدف الحيلولة دون إقامة أى كيان فلسطينى عربى فى أية تسوية محتملة ولم يقبل بأكثر من الحكم الذاتى الإدارى الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ـ دون القدس ـ على أن يمارس الفلسطينيون إدارة شئونهم تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل .

وفشلت مباحثات الحكم الذاتى التى عقدتها مصر مع إسرائيل والتى استمرت حوالى ثلاثة أعوام بسبب ذلك المفهوم الليكودى الجامد ومواصلة عمليات الاستيطان المكثف فى الأراضى الفلسطينية .

ومنذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، أصبح الحكم الذاتى الفلسطينى خلال فترة انتقالية وتأجيل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية هما أساس كل مساعى السلام التى بذلت والتى تولتها الولايات المتحدة بصفة أساسية سواء فى مبادرة ريجان أو مبادرة

شولتـز أو مشروعات جـورج بوش ووزيـره جيمس بيكر . ولم تفلح الأمــم المتحدة فى فرض احتـرام الشـرعية الدولية .

وظل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هـو الأساس للتسويات المقترحـة ، وبناء على هذا القرار ، عقدت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل . أما منظمة التحرير الفلسطينية ، فإنها وجـدت القرار لايصلح أسـاسا لتسـويـة القضية الفلسطينيـة حيث لايتعرض إليهـا إلا بالإشارة إلى مشكلة اللاجئين فى حين أنـه قد تحقق للشعب الفلسطينى الاعتراف دوليا به وبحقوقه المشروعة وخاصة حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

ولم تغير منظمة التحـرير مـوقفها إلا فى أواخـر عام ١٩٨٨ بعـد أن هيأت الانتفـاضة الفلسطينية لها السند القوى للدعم الدولى .

فقبلت المنظمـة القرار ٢٤٢ أسـاسـا للتسـوية بشرط الاعتراف بـالحقـوق السياسيـة للشعب الفلسطينى .

ودخلت منظمـة التحريـر مؤتمر مـدريد فى أكتـوبر ١٩٩١ فى ظـروف دولية وعـربية وداخلية قاسية ، وقبلت الشروط المجحفة المفروضة عليها للمشاركة حتى لايفوتها قطار السلام .

ولم يكن يؤمل أى خير من مفـاوضا ت واشنجتـون فى عهد اسحق شامير الـذى كان يرفع شعار « السلام مقابل السـلام » بما يعنيه من تخلى العرب عن أراضيهم . فلما تولت حكومة اسحق رابين الحكم بدت بوارق الأمل ممـا أعلنه فى حملته الانتخابية ثم فى تخفيفه شروط التعامل مع منظمة التحرير ، ونجحت مفـاوضات أوسلو السرية فى التوصل إلى اتفاق إعـلان المبادىء بين الجانبين الـذى رحب بـه العالم بـاعتباره اختراقـا لجدار العداء الطويل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتسجيلا للاعتراف المتبادل بين الشعبين .

وكان تصـور المنظمة أن الاتفاق يمهد لها الطـريق إلى إقامة الدولـة الفلسطينية . ومع إدراكها لمثالب إعلان المبادىء ، فقد وجدت أنه يتضمن العديد من المكاسب وعلى الأقل فإنـه يحقق الانسحـاب التـدريجى لإسرائيـل من الأراضى الفلسطينيـة . ولم تجد منظمـة التحرير بأسا فى أن يكون الثمن هو تأجيل القضايا الأساسية مثل القدس والمستوطنات ، فالتأجيـل لايعنى التنازل وإقامـة سلطة وطنيـة فلسطينية على أرض فلسطين ــ حتى ولو كانت الـرقعة محدودة بقطاع غزة ومنطـة أريحا ـ كفيلة ببناء الـدولة المأمولة . وأيـا كانت

الاعتراضـات على مـوقف المنظمـة ، فإن الإنصـاف يقتضى الاعتراف بأن الحل المرحلى للقضية الفلسطينية كـان يفرض نفسه على الساحة الـدولية منذ اتفاقـات كامب ديفيد ، وقد قبلت الأطراف العربية فى مؤتمر مدريد هذه الشروط .

ومع ذلك ، فإن السريـة المحكمة التى فـرضت على مفاوضات أوسلـو وتجهيل سير هذه المفـاوضات على القيادات الفلسطينيـة ، والشعب الفلسطينى ، قد أثـارا الشكوك حـول إعلان المبـادىء وأسهما فى تصاعـد المقـاومة لعمليـة السلام فى الأراضى المحتلـة وخارجهـا . أما بقية الأطـراف العربيـة ، فمنها ما وجـد فى مسلك المنظمة مبرراً للسير وحـده فى طريق التسـويـة ، ومنها مـا أدان خـروج المنظمـة على التنسيق العربى الـلازم للتوصل إلى السلام الشـامل ، ومن الدول العربية ما صورت لنفسهـا أن إعلان المبادىء قـد أنهى المشكلة الفلسطينيـة فأصبح السلام قـاب قوسين أو أدنى ومن ثم سـارعت إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل .

أما الأردن ، فقد وجد الفرصة سانحة لعقد تسوية مع الدولة العبرية تعترف الأخيرة بها بكيـانها كدولـة لها ذاتيتهـا واستقلالها ومن ثـم تزيل أيـة شكـوك أحاطهـا بها اليمين الإسرائيلى عنـدمــا كــان يــردد أن الأردن هى الـدولــة الفلسطينيـة التـى يمارس فيهـا الفلسطينيون حقهم فى تقرير المصير . وقد حققت الأردن ـ بمعاهدة السلام التى عقدتها مع إسرائيل ـ استرداد سيادتها على أراضيها والاعتراف بحصتها العادلة من المياه ، ولكن إقرارهـا مبدأ تأجير جزء صغير من أراضيهـا لإسرائيل أثار الانتقادات العربيـة كما أن ما تضمنته المعاهدة من تأييد الدولة العبرية لمبدأ رعاية الأردن للأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس أثار ثائرة منظمة التحرير الفلسطينية .

وأما سـوريا ، فقـد وجدت نفسها فى وضع تفـاوضى صعب بعد أن سبقتهـا المنظمة والأردن فى الإتفاق مع إسرائيل . وكان عليها أن تقف بصـلابة فى وجه إسرائيل رافضة شروطها لعقد تسويـة نهائية معها . فلا تزال الدولة اليهوديـة رافضة الانسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنـان بحجة دواعى الأمن الإسرائيلى وضمان الحصـول على حصة مجزية من مصادر المياه فى البلدين .

وأما العـالم العربى ، فقد بدى منقسما على نفسـه تسوده الشكوك والمخاوف المتبـادلة القـائمة منـذ الغـزو العراقى للكـويت . ودخل القـاموس السيـاسى العـربى مصطلح

«الهرولة » للتعبير عن تسابق الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل دون أى مبرر من تقدم حقيقى على طريق السلام الشامل .

ومن هنا تكتسب القمة العربية التى عقدت فى الإسكندرية بيومى ٢٨ و ٢٩ ديسمبر بين الرئيسين مبارك والأسد والملك فهد أهميتها بما استهدفته من وضع حد للتشرذم العربى والدعوة للعمل العربى المشترك والتعاون الأقتصادى ودعم الموقفين السورى واللبنانى والمطالبة بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط . ومن المتوقع أن يتبع هذه الخطوة خطوات أخرى على طريق المصالحة ولمّ الشمل العربى وتنشيط الجامعة العربية .

وقد سبق أن أوضحنا كيف أن إسرائيل استثمرت توقيع إعلان المبادىء فى الحصول على أكبر قدر من المكاسب ، ونجحت فى تطبيع علاقاتها بعدد من الدول العربية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية غير المباشرة التى فرضها العرب عليها منذ نشأتها ووطدت علاقاتها مع معظم دول العالم ومنها الاتحاد السوفيتى أو الجمهوريات التى خلفته والصين والهند والفاتيكان .

ومع ذلك ، فلا يزال طريق السلام طويلا ، فالفجوة بين الأهداف العربية والإسرائيلية وبين مفاهيم وتصورات كل من الجانبين للسلام الشامل والعادل لاتزال واسعة .

فالمفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا تراوح مكانها . والحكومة الإسرائيلية لاتزال عاجزة عن الإقرار بمبدأ الإنسحاب الكامل من الجولان ، ولم يحدث تقدم يذكر فى المواقف بالنسبة للانسحاب والترتيبات الأمنية والسلام والجدول الزمنى للتنفيذ .

كما أن المسار اللبنانى مجمد فى انتظار ما ينتهى إليه التفاوض على المسار السورى .

بل إن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، بما نصت عليه من ترتيبات للتعاون الوثيق بين البلدين ، يبدو تنفيذها معلقا على التوصل إلى تسويات فى بقية المسارات .

والأوضاع فى الأراضى الفلسطينية خطيرة تهدد عملية السلام بالإنهيار . فأعمال العنف تتصاعد ويزداد عدد ضحاياها من جانب وآخر ، وتشتد المقاومة الفلسطينية المسلحة ضراوة فترد عليها القوات الإسرائيلية بالمزيد من إجراءات القهر وخاصة

بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة بما يؤدى بدوره إلى حرمان آلاف الفلسطينيين من العمل فى إسرائيل ويضاعف من معاناة الشعب الفلسطينى الذى بات يشعر بأن إقامة السلطة الوطنية فى غزة لم تأت بأى تحسين لأحواله المعيشية .

ويتعلل رابين بسوء الأوضاع الأمنية واستمرار « الإرهاب » لتحميل السلطة الفلسطينية المسئولية والمماطلة فى تنفيذ المراحل الباقية من إعلان المبادىء وخاصة نشر القوات الإسرائيلية خارج المدن والقرى الفلسطينية وإجراء انتخابات المجلس الفلسطينى (الذى كان مقررا إجراؤها فى يوليو ١٩٩٤) ، بل إن رابين لم يعد يجد غضاضة فى التنصل من الإلتزامات التى تعهد بها فى إعلان المبادىء .

وقد برزت من جديد مشكلتا الاستيطان والقدس .

أما عن الاستيطان ، فقد بدأت أعمال البناء وتوسيع المستوطنات القائمة . وكشف النقاب عن خطط استيطانية أقرتها حكومة رابين وتتضمن بناء آلاف الوحدات السكنية وخاصة حول القدس وعلى طول ما يعرف بالخط الأخضر ، وقد بدأ تنفيذ هذه الخطط فعلا وأدى ذلك إلى مصادمات عنيفة بين أصحاب الأراضى الفلسطينيين وبين المستوطنين والقوات الإسرائيلية .

أما عن القدس ، فخلافا لما ينص عليه إعلان المبادىء من تأجيل التفاوض بشأنها حتى مفاوضات الوضع النهائى وامتناع أى من الطرفين عن إتيان ما من شأنه التأثير على هذه المفاوضات ، فإن حكومة رابين تتصرف وكأنما وضع المدينة قد حدد فعلا ، فتعمل منذ الآن على توسيع حدودها بما يبتلع حوالى ١٨ ٪ من مساحة الضفة الغربية وإقامة «القدس الكبرى » التى تعلن أنها عاصمة إسرائيل الأبدية . وقد أصدرت قانونا يحظر أى نشاط للسلطة الوطنية الفلسطينية فيها .

والواقع أن رابين قد بدأ فى تنفيذ سياسة رسم الحدود للقدس والمستوطنات وفصلهما عن بقية الأراضى الفلسطينية بشبكة من الطرق ، وقد أصبح مقتنعا بأن هذا الفصل هو الوسيلة المثلى للحدّ من أعمال العنف وبدأ فى إحلال عمال من آسيا وغيرها محل الفلسطينيين الذين يعملون فى إسرائيل .

وإذا كانت سياسة حكومة رابين تجاه الأراضى الفلسطينية واضحة الدلالة على أن إسرائيل لم تتخل عن مطامعها وادعاءاتها بالنسبة لهذه الأراضى ، فإن مواقفها تجاه سوريا

ولبنان تتحكـم فيها هواجس رابين الأمنيـة . كما تظل هذه الهواجـس العقبة الكبرى على طريق إقامة نظام إقليمى جـديد فى الشرق الأوسط ، حيث تتمسك الحكومة الإسرائيلية بترسانتها النووية رافضة الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذى أدى إلى بعض التوتر فى العلاقات المصرية الإسرائيليـة . وتتمسك إسرائيـل بهذا الموقف بحجـة أنها لاتـزال مهـددة من جـاراتها وخاصة إيـران والعراق . وبالرغم من ذلك ، فإن إسرائيل تسعى جاهـدة لدفع التعاون الاقتصادى الإقليمى وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية دون حدوث أى تقدم فى المواقف الإسرائيلية على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية .

والخلاصة ـ أن عمليـة السلام تتعثر وتعترضها كثير من العقبات ، منهـا ما يرجع إلى سياسة رابين الذى يبدو عاجـزا عن اتخاذ المواقف الضرورية لإرساء السلام سواء بسبب هواجسـه الأمنية أو بسبب تخوفه على مستقبله السيـاسى ووقوعه تحت ضغـوط الليكود وتكتلات المستوطنين ، ومنهـا ما يرجع إلى العمليات المسلحة للمقاومـة الفلسطينية وما تؤدى إليه من إجراءات انتقامية إسرائيلية ، وما يترتب على كل ذلك من تعريض المسيرة السلمية للانهيار .

وبعـد ــ فإنـه من الصعب التكهن بمستقبل عمليـة السـلام . فهل تكثف الجهـود ـ وخاصة من قبل الولايات المتحدة ـ لـدفع المفاوضات والاتفاق مع سوريا ولبنان ؟ وهل يقدر الفلسطينيون والإسرائيليون أن من الأفضل الدخـول مباشرة فى مفاوضات الوضع النهـائى للضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة وتجاوز المرحلة الانتقـاليـة أو يقنع رابين بضرورة التعجيل بتنفيـذ اعلان المبادىء ؟ أم هـل يلجأ رابين إلى تجميد عمليـة السلام إلى مـا بعد الانتخابات الإسرائيلية .

وعلى أية حال ، فإنـه مع اقتراب موعدى الانتخابات الإسرائيليـة والأمريكية ، فإن عام ١٩٩٥ يبدو حاسما فى تحديد مستقبل العملية السلمية .

مصر الجديدة فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٤

مَلاحق الكتابْ

الملحــق الأول

نص قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ *

أولا : نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

إن مجلس الأمن

إذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير فى الشرق الأوسط ، وإذ يؤكد عدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عـادل دائم تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تحيا فى أمن ، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثـاق الأمم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

١ ــ يؤكـد أن تطبيق مبادىء الميثـاق يقتضى إقامـة سلام عـادل ودائم فى الشرق الأوسط ينبغى أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت فى الصراع الأخير .

(ب) إنهاء كل دعـاوى أو حالات الحرب واحترام الاعتراف بسيادة كـل دولة فى المنطقة ووحدة أراضيهـا واستقـلالها السيـاسى وحقها فى الحيـاة فى سـلام داخل حـدود آمنـة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة .

٢ ـ يؤكد أيضا ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة .

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) ضمان حصـانة الأراضى والاستقـلال السيـاسى لكل دولـة فى المنطقة عن طـريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح .

---

* من كتاب الهيئة المصرية العامة « نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل »

٣ ـ مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه إلى الشرق الأوسط لإقامة وإجراء اتصالات مع الدول المعنية من أجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لأحكام ومبادىء هذا القرار .

٤ ـ مطالبة السكرتير العام بإبلاغ مجلس الأمن فى أسرع وقت ممكن بالتقدم فى الجهود التى يبذلها الممثل الخاص .

ثانيا : نص قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر فى ٢١ / ٢٢ / أكتوبر ١٩٧٣ .

١ ـ إن مجلس الأمن يدعو جميع أطراف القتال الحالى بوقف كل إطلاق للنيران وإنهاء كل نشاط عسكرى فورا ـ فى مدى ١٢ ساعة على الأكثر من اتخاذ هذا القرار ـ فى المواقع التى يحتلونها الآن .

٢ ـ يدعو جميع الأطراف المعنية بالبدء فورا بعد وقف إطلاق النيران فى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله .

٣ ـ يقرر المجلس أن تبدأ فورا وفى نفس الوقت مع وقف إطلاق النار المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب تهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

الملحق الثانى

اتفاق كامب ديفيد *

أ - إطار السلام فى الشرق الأوسط

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل مع جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى كامب ديفيد من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الإطار التالى للسلام فى الشرق الأوسط ، وهم يدعون أطراف النزاع العربى - الإسرائيلى الأخرى إلى الانضمام إليه .

مقدمة :

إن البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتى :

إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه . .

سيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة .

بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الإنسانية المكثفة فإن الشرق الأوسط ، مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة ، لم يستمتع بعد بنعم السلام . إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للإسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التى تقدم بها كلا الزعيمين ، وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبى

---

* - المرجع السابق

البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهى فرصة لا يجب إهدارها إن كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسى الحرب .

وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولى والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

وإن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم وإجراء مفاوضات فى المستقبل بين إسرائيل وأى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام معها أمرهما ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادىء فى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف . وإن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح فى الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادى وفى الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن .

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام بالتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية . . وبالإضافة إلى ذلك فى ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف ـ على أساس التبادل ـ الموافقة على إجراء ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال وإجراءات يتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التى يتفقون على أنها ذات فائدة .

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل فى الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتها . وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون أن السلام لكى يصبح معمرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير .

لذا . . فإنهم يتفقون على أن هذا الإطار مناسب فى رأيهم ليشكل أساسا للسلام . . لابين مصر وإسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس .

إن الأطراف اذ تضع هذا الهدف فى الاعتبار ، قد اتفقت على المضى قدما على النحو التالى :

(أ) الضفة الغربية وغزة :

١ ـ ينبغى أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغى أن تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمى للسلطة مع الأخذ فى الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة

للضفة الغربية وغزة لفترة لاتتجاوز خمس سنوات ، ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان فى هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ، ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأرض واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التى يشملها النزاع .

(ب) أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . . وقد يضم مصر والأردن وفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه . وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة ، وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية، وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التى ستبقى فى مواقع أمن معينة وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين . . بالإضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية فى دوريات مشتركة وفى تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(جـ) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتى «مجلس إدارى» فى الضفة الغربية وغزة فى أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية . . وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وعلاقاتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلى الأطراف الأربعة التى ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها . وتتكون اللجنة الثانية من ممثلى إسرائيل وممثلى الأردن والذى سيشترك معهما ممثلو السكان فى الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن ، واضعة فى تقديرها الاتفاق الذى تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة .

وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ، ضمن أشياء أخرى ، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن . . ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة ، وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم فى خلال :

١ ـ أن يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلى السكان فى الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ ـ أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ ـ إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان فى الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التى سيحكمون بها أنفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

٤ ـ المشاركة ــ كما ذكر أعلاه ــ فى عمل اللجنة التى تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

(د) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . . وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية .

وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . . وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعينين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلى .

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة فى عام ١٩٦٧ مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق ، ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

(و) ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

(ب) مصر وإسرائيل :

١ ـ تتعهد كل من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية المنازعات ، وإن أى نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ لميثاق الأمم المتحدة .

٢ ـ توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام فيما بينهم على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار . بينما تتم دعوة الأطراف الأخرى فى النزاع للتقدم فى نفس الوقت للتفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة لفرض تحقيق سلام شامل فى المنطقة وإن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الأطراف على الشكليات والجدول الزمنى أو تنفيذ التزاماتهم فى ظل المعاهدة .

(جـ) المبادئ المرتبطة :

١ ـ تعلن مصر وإسـرائيل أن المبادىء والنصـوص المذكورة أدنـاه ينبغى أن تطبق على معاهدات السـلام بين إسرائيل وبـين كل من جيرانها مصـر والأردن وسـوريا ولبنان .

٢ ـ على الموقعين أن يقيمـوا فيما بينهم علاقـات طبيعية كتلك القـائمة بين الـدول التى هى فى حـالة سلام كل منها مع الأخرى .

وعنـد هـذا الحد ينبغى أن يتعهـدوا بـالالتـزام بنصـوص ميثـاق الأمم المتحـدة ، ويجب أن تشمل الخطوات التى تتخذ فى هذا الشأن على :

(أ) اعتراف كامل .

(ب) إلغاء المقاطعات الاقتصادية .

(جـ) الضمان فى أن يتمتع المواطنون فى ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية فى اللجوء للقضاء .

٣ ـ يجب على الموقعين استكشـاف إمكانيات التطـور الاقتصادى فى إطار اتفـاقيات السلام النهـائية بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ ـ يجب إقامـة لجـان للدعـاوى القضائيـة للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية .

٥ ـ يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك فى المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمنى لتنفيذ تعهدات الأطراف .

٦ ـ سيطلـب من مجلس الأمن التابع لـلأمم المتحدة المصـادقة على معـاهدات السـلام وضمان عدم انتهـاك نصوصهـا ، وسيطلب من الأعضاء الـدائمين فى مجلس الأمن التـوقيع على معاهـدات السـلام وضمان احترام نصـوصهـا ، كما سيطلب منهم مطـابقـة سيـاستهـم وتصرفـاتهم مع التعهدات التى يحتويها هذا الإطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة إسرائيل

الملحق الثالث

إعـــلان مبـــادىء

حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية *

إن حكومة دولـة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني ــ الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ، ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء فترة من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقـوقهما المشروعة والسياسية المتبـادلة ، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبـادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملـة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها .

وعليه ، فإن الطرفين يتفقان على المبادىء التالية :

المادة (١) هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو ، من بين أمـور أخرى ، إقـامـة سلطة حكـومة ذاتيـة انتقـالية فلسطينيـة ، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطينيي في الضفة الغربيـة وقطاع غزة ، لفترة انتقالية لاتتجـاوز الخمس سنوات ، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

من المفهوم أن الترتيبـات الانتقالية هي جزء لايتجـزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفـاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

المادة (٢) إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادىء هذا .

المادة (٣) الانتخابات

١ ــ من أجـل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غـزة من حكم نفســه وفقاً

---

* ـ ترجمة منظمة التحرير الفلسطينية

لمبادىء ديمقراطية ، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما ، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام .

٢ ـ سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق، بهدف إجراء الانتخابات فى مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ .

٣ ـ هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة .

المادة (٤) الولايـــــة

سوف تغطى ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة ، باستثناء القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع الدائم . يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة ، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية .

المادة (٥) الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١ ـ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٢ ـ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى فى أقرب وقت ممكن ، ولكن بما لايتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية .

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية ، بما فيها ، القدس ، اللاجئون ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤ ـ يتفق الطرفان على ألا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم .

المادة (٦) النقل التمهيدى للصلاحيات والمسئوليات

١ ـ فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة ، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس .

٢ ـ مباشرة بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين فى المجالات التالية : التعليم والثقافة ، الصحة ، الشئون الاجتماعية ، الضرائب

المباشرة والسياحة . سيشرع الجانب الفلسطينى ببناء قوة الشرطة الفلسطينية ، كما هو متفق ، وإلى أن يتم تنصيب المجلس ، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسئوليات إضافية حسبما يتفق عليه .

المادة (٧) الاتفاق الانتقالى

١ ـ سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلى والفلسطينى على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالى) .

٢ ـ سوف يحدد الاتفاق الانتقالى ، من بين أشياء أخرى ، هيكلية المجلس ، وعدد أعضائه ، ونقل الصلاحيات والمسئوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس ، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالى أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً للمادة ٩ المذكورة أدناه ، والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة .

٣ ـ سوف يتضمن الاتفاق الانتقالى ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس ـ لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسئوليات التى تم نقلها إليه مسبقاً وفقاً للمادة ٤ المذكورة أعلاه .

٤ ـ من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادى ، سيقوم المجلس فور تنصيبه ، إضافة إلى أمور أخرى ، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحرى ، بنك فلسطينى للتنمية ، مجلس فلسطينى لتشجيع الصادرات ، سلطة فلسطينية للبيئة ، سلطة فلسطينية للأراضى ، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالى الذى سيحدد صلاحياتها ومسئولياتها .

٥ ـ بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية .

المادة (٨) النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة . سينشىء المجلس قوة شرطة قوية ، بينما ستستمر إسرائيل فى الاضطلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، وكذلك بمسئولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلى والنظام العام .

المادة (٩) القوانين والأوامر العسكرية

١ ـ سيخول المجلس سلطة التشريع ، وفقاً للاتفاق الانتقالى ، فى مجال جميع السلطات المنقولة إليه .

٢ ـ سيرجع الطرفان بشكل مشترك للقوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول فى المجالات المتبقية .

المادة (١٠) لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية ـ الفلسطينية

من أجل تأمين تطبيق هادىء لإعلان المبادىء هذا ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية ــ فلسطينية من أجل معالجة القضايا التى تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك ، والمنازعات .

المادة (١١) التعاون الإسرائيلى الفلسطينى فى المجالات الاقتصادية

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل ، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية ــ فلسطينية ، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة فى البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب « مرن » ، وذلك فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ .

المادة (١٢) الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الأردن ومصر للمشاركة فى إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى ، للنهوض بالتعاون بينهم . وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال التى ستتبع للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧ ، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام ، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

المادة (١٣) إعادة* تموضع القوات الإسرائيلية

١ ـ بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ . وفى وقت لايتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذى تم تنفيذه وفقاً للمادة ١٤ .

٢ ـ عند إعادة موضعة قواتها العسكرية ، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان .

٣ ـ وسيتم تنفيذ تدريجى للمزيد من إعادة التموضع فى مواقع محددة بالتناسب مع تولى المسئولية عن النظام العام والأمن الداخلى من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة ٨ أعلاه .

المادة (١٤) الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، كما هو مبين فى البروتوكول المرفق فى ملحق ٢ .

* المقصود إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

المادة (١٥) تسوية المنازعات

١ـ ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادىء هذا ، أوأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التى ستتشكل وفقاً للمادة ١٠ أعلاه .

٢ ـ إن المنازعات التى لايمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف .

٣ ـ للأطراف أن تتفق على فض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية ، والتى لايمكن تسويتها من خلال التوفيق ، على التحكيم . من أجل هذا الغرض ، وبناء على اتفاق الطرفين ، ستنشىء الأطراف لجنة تحكيم .

المادة (١٦) التعاون الإسرائيلى ـ الفلسطينى فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل فى المتعدد أداة ملائمة للنهوض « بخطة مارشال » وببرامج إقليمية وبرامج أخرى ، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه فى البروتوكول المرفق فى الملحق ٤ .

المادة (١٧) بنود متفرقة

١ ـ يدخل اتفاق المبادىء هذا حيز التنفذ بعد شهر واحد من توقيعه .

٢ ـ جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادىء هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارهما جزءا لايتجزأ من هذا الاتفاق .

أبرم فى واشنطون ، يوم ١٣ / ٩ / ١٩٩٣

عن حكومة إسرائيل	عن الوفد الفلسطينى
شيمون بيريز	محمود عباس

الشاهدان

الولايات المتحدة الأمريكية	الفيدرالية الروسية
وارين كريستوفر	أندريه كوزريف

(الملحق الأول)

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١ ـ فلسطينو القدس الـذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق فى المشاركة فى العمليـة الانتخابية ، وفقاً لاتفاق بين الطرفين .

٢ ـ وبالإضافة ، يجب أن تغطى الاتفاقية حول الانتخابات ، القضايا التالية ، من بين أمور أخرى :

أ) النظام الانتخابى .

ب) صيغة الاتفاق والموافقة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية

جـ) الأحكام والنظم المتعلقـة بـالحملـة الانتخابيـة ، بما فيهـا ترتيبـات متفق عليهـا لتنظيم الإعلام، وإمكانية الترخيص لمحطة بث إذاعى وتلفزيونى .

٣ ـ لن يتم الإجحاف بالوضعيـة المستقبلية للفلسطينيين المرحلين (النازحين) الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة فى العملية الانتخابية لأسباب عملية

(الملحق الثانى)

بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١ ـ سيعقد الطرفان اتفـاقاً ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخـول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسرى فى قطاع غزة ومنطقة أريحا على أثر الانسحاب الإسرائيلى .

٢ ـ ستنفذ إسرائيـل انسحاباً مجدولاً وسريعاً لقواتها العسكـرية من قطاع غـزة ومنطقة أريحا ، يبدأ فوراً مع التوقيع على الاتفاق حول قطـاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لاتتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق .

٣ ـ سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه ، من جملة أمور أخرى :

أ) ترتيبات لنقل هادىء وسلمى للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين .

ب) بنيـة وصـلاحيـات ومسئـوليات السلطـة الفلسطينيـة فى هـذه المجـالات فيما عـدا الأمن الخارجى ، والمستـوطنات والإسرائيليين ، والعـلاقـات الخارجيـة ومسائل أخـرى متفق عليها بشكل مشترك . .

جـ) ترتيبـات لتولى الأمن الداخلى والنظام العام من قبل قـوة الشرطة الفلسطينية التى تتشكل من ضباط الشرطة المجنـدين محلياً ومن الخارج حاملى جوازات السفر الأردنيـة والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر ، إن الذين سيشاركون فى قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة .

د) حضور دولى أو أجنبى مؤقت ، وفقاً لما يتفق عليه .

هـ) إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية ـ إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل .

و) برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادى ، يشمل إقامة صندوق طوارىء ، لتشجيع الاستثمار الأجنبى ، والدعم المالى والاقتصادى .

وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف .

ز) ترتيبات لممر آمن للأفراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٤ ـ الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعابر :

أ ـ غزة ـ مصر

ب ـ أريحا ـ الأردن

٥ ـ المكاتب المسئولة عن الاضطلاع بصلاحيات ومسئوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق رقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادىء سيكون موقعها فى قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظار تنصيب المجلس .

٦ ـ باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها ، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء لايتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية .

(الملحق الثالث)

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلى ـ الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنموية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية ـ فلسطينية للتعاون الاقتصادى تركز ، من بين أمور أخرى ، على التالى :

١ ـ التعاون فى مجال المياه ، بما فى ذلك مشروع تطوير المياه ، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين ، والذى سيحدده كذلك شكل التعاون فى إدارة موارد المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف ، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة ، وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية .

٢ ـ التعاون فى مجال الكهرباء ، بما فى ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية ، والذى سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية .

٣ ـ التعاون فى مجال الطاقة ، بما فى ذلك برنامج لتطوير الطاقة ، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية ، خاصة فى قطاع غزة والنقب ، وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى ، وسيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار كذلك بناء مركب صناعى بتروكيميائى فى قطاع غزة ، وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز .

٤ ـ التعاون فى مجال التمويل بما فى ذلك برنامج تطوير وعمل مالى لتشجيع الاستثمار الدولى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وفى إسرائيل ، وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطينى .

٥ ـ التعاون فى مجال النقل والاتصالات ، بما فى ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحرى فى غزة يأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية

وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى ، بالإضافة ، سيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة وسكك الحديد وخطوط الاتصالات ، إلخ . .

٦ ـ التعاون فى مجال التجارة بما فى ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة ، بما يشجع التجارة الداخلية والأقليمية وما بين ـ الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة فى قطاع غزة وفى إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق ، والتعاون فى مجالات أخرى تتعلق بالتجارة .

٧ ـ التعاون فى مجال الصناعة ، بما فى ذلك برامج التطوير الصناعى ، الذى سيوفر مراكز البحث والتطوير الصناعى الإسرائيلى ـ الفلسطينى المشترك ، والذى سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية ـ الإسرائيلية ، ويضع الخطوط العامة للتعاون فى صناعات النسيج ، والمنتجات الغذائية ، والأدوية ، والإلكترونيات والماس والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم .

٨ ـ برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون فى مسائل الخدمات الاجتماعية .

٩ ـ خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها ، تأخذ بالاعتبار ورش عمل وندوات إسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهنى ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة .

١٠ ـ خطة لحماية البيئة تأخذ بالاعتبار إجراءات مشتركة و / أو منسقة فى هذا المجال .

١١ ـ برنامج لتطوير التنسيق والتعاون فى مجال الاتصالات ووسائل الإعلام .

١٢ ـ أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة .

(الملحـــق الرابع)

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلى ـ الفلسطينى
حول برامج التنمية الإقليمية

١ ـ ســـوف يتعـاون الجانبان فى سياق يسمى السلـــام المتعدد الأطـــراف للنهوض ببرنـامج تنمية للمنطقة ، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليها الدول السبع الكبار وستطلب الأطراف من السبع الكبـار السعى لإشراك دول أخـرى مهتمـة فى هذا البرنـامج ، مثل أعضـاء منظمـة التعاون والتنميـة الاقتصاديـة ودول ومؤسسات عـربية إقليميـة ، وكذلك أعضـاء من القطاع الخاص .

٢ ـ سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين :

أ) برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة .

ب) برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمى .

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة ، سيتشكل من العناصر التالية :

١ ـ برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعى ، بما فى ذلك برنامج للإسكان والبناء .

٢ ـ خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة .

٣ ـ برنامج لتنمية البنيـــة التحتيـــة (المياه ، الكهرباء ، النقل، الاتصالات إلخ)

٤ ـ خطة للموارد البشرية .

٥ ـ برامج أخرى .

ب ـ ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمى من العناصر التالية :

١ - إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط ثانية .

٢ - تطوير خطة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت .

٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت .

٤ - تحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أخرى للمياه .

٥ - خطة إقليمية للتنمية الزراعية ، وتتضمن مسمى إقليميا للوقاية من التصحر .

٦ - ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها .

٧ - التعاون الإقليمى من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً .

٨ - خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .

٩ - التعاون الإقليمى فى مجالات أخرى .

٣ - سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف ، وسينسقان بهدف إنجاحها ، كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات (مجموعات العمل) وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ، ضمن مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة .

(المحضر المتفق عليه لإعلان المبادىء
حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية)

أ) تفاهمات واتفاقات عامة :

أية صـلاحيات ومسئوليـات يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقا لإعـلان المبادىء قبل تنصيب المجلس ستخضع لنفس المبادىء المتعلقة بالمادة ٦ ، كما هو مبين فى المحضر المتفق عليه أدناه .

ب) تفاهمات واتفاقات محددة :

المادة ٤ من المفهوم أن :

١ ـ ولايـة المجلس ستمتد على أرض الضفـة الغربيـة وقطاع غـزة باستثناء تلك المسـائل التى سيتم التفـاوض عليها فى مفـاوضات الـوضع الدائم : القـدس ، المستوطنـات ، المواقع العسكريـة والإسرائيليين .

٢ ـ ستسرى ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسئوليات والمجالات والسلطات المنقولة إليه المتفق عليها .

المادة ٦ البند ٢

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلى :

١ ـ يقوم الجانب الفلسطينى بإبلاغ الجانب الإسرائيلى بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيـات والسلطات والمسئوليات التى ستنتقـل إلى الفلسطينيين وفقاً لإعـلان المبادىء فى المجـالات التاليـة : التعليم والثقـافة ، الصحـة ، الشئـون الاجتماعية ، الضرائب المبـاشرة ، السياحة ، وأية سلطات أخرى متفق عليها .

٢ ـ من المفهوم أن حقوق والتزامات هذه المناصب لن تتأثر .

٣ ـ ستستمر كـل من المجالات الموصوفة أعـلاه فى التمتع بالتخصيصات الموجودة فى الميـزانية وفقاً لترتيبـات يتم الاتفاق عليهـا من الطـرفين ، وستأخذ هـذه الترتيبـات بالاعتبـار التعديـلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التى تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة .

٤ ـ فور تنفيذ إعلان المبادىء ، سيباشر الوفدان الإسرائيلى والفلسطينى على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقاً للتفاهمات المذكورة أعلاه .

المادة ٧ البند ٢

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالى ترتيبات للتنسيق والتعاون .

المادة ٧ البند ٥

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة إسرائيل للصلاحيات والمسئوليات غير المنقولة إلى المجلس .

المـــادة ٨

من المفهـوم أن الاتفـاق الانتقـالى سيتضمـن تـرتيبـات للتعـاون والتنسيق بين الطـرفين فى هـذا الخصوص، كما أنه من المتفق أن يتم إنجاز نقل الصلاحيات والمسئوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة ، كما هو متفق عليه فى الاتفاق الانتقالى .

المـــادة ١٠

من المتفق أنـه فور دخـول إعلان المبـادىء حيـز التنفيذ ، سيقـوم الوفـدان الإسرائيلى والفلسطينى يتبادل أسماء الأفراد المعينين من الطرفين كأعضاء فى لجنة الارتباط الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة .

كما أنه من المتفق عليه أن يكـون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء فى اللجنـة المشتركة، وستتخذ اللجنـة المشتركة قـراراتها بـالاتفـاق ، ويمكن للجنة المشتركـة أن تضيف فنيين وخبراء آخـرين حسب الضرورة ، وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان ، أو أماكن ، عقد اجتماعاتها .

الملحـــق الثانى

من المفهـوم أنـه ، لاحقـاً لـلانسحـاب الإسرائيلى ، ستستمـــر إسرائيل فى مسئـوليـاتها عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والنظـام العام للمستوطنات والإسرائيليين . ويمكن للقـوات العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا فى استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا .

أبرم فى واشنطون العاصمة ، بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٩٣

عن حكومة إسرائيل	عن الوفد الفلسطينى
شيمون بيريز	محمود عباس

الشاهـــدان

الولايات المتحدة الأمريكية	الفيدرالية الروسية
وارين كريستوفر	أندريه كوزريف

الملحق الرابع

اتفاقية القاهرة بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا *

حكومة دولة إسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) ، الممثلة للشعب الفلسطينى

ديباجـــــة

فى إطار عملية سلام الشرق الأوسط التى بدأت فى مدريد فى أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩١ .

مؤكدتان عزمهما على الحياة فى ظل تعايش سلمى ، واحترام وأمن متبادلين ، واعتراف متبادل بحقوقهما السياسية المشروعة

ومؤكدتان رغبتهما فى إحراز تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة عبر العملية السياسية المتفق عليها

ومؤكدتان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المعبر عنها فى الخطابات المؤرخة ٩ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ التى وقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

ومؤكدتان فهمهما أن ترتيبات الحكم الذاتى الانتقالى ، بما فيها الترتيبات التى ستطبق على قطاع غزة ومنطقة أريحا المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية ، هى جزء متمم لعملية السلام بأسرها ، وأن المفاوضات حول الوضع النهائى سوف تؤدى إلى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وراغبتان فى تنفيذ إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتى الانتقالى الموقع فى واشنطن د . س . فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، والمحضر الموافق عليه المتعلق بها (من الآن فصاعدا إعلان المبادىء) وبخاصة البروتوكول الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

توافقان على الترتيبات التالية بخصوص قطاع غزة ومنطقة أريحا .

---

* اكتفينا بصلب الاتفاقية دون الملاحق والمرفقات والخرائط ، ويمكن الرجوع إلى النص الكامل الذى نشرته منظمة التحرير الفلسطينية متضمنا الترجمة العربية للاتفاقية .

مادة (١) تعريفات

للغرض الخاص بهذه الاتفاقية

أ) إن قطاع غزة ومنطقة أريحا موضحتان على الخارطتين رقمى ١ و٢ المرفقتين بهذه الاتفاقية .

ب) المستوطنات تعنى منطقتى غوش قطيف وإيريتـز والمستوطنات الأخرى فى قطاع غزة، كما هى مبينة على الخارطة المرفقة رقم ١

جـ) منطقة المنشآت العسكرية تعنى منطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود المصرية فى قطاع غزة كما هى مبينة على الخارطتين رقمى ١ و :

د) عبارة « الإسرائيليين » تشمل أيضا الوكالات القانونية والشركات الإسرائيلية المسجلة فى إسرائيل .

مادة (٢) الانسحاب المجدول للقوات العسكرية الإسرائيلية

١ ـ تنفذ إسرائيل انسحابا متسارعا ومجدولا للقوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومن منطقة أريحاعلى أن يبدأ فور التوقيع على هذه الاتفاقية وتتم إسرائيل هذا الانسحاب خلال ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ .

٢ ـ خضوعاً للترتيبات المتضمنة فى بروتوكول انسحاب القوات العسكرية والترتيبات الأمنية المرفق كملحق رقم ١ يشمل الانسحاب الإسرائيلى الجلاء عن كل القواعد العسكرية والمنشآت الثابتة الأخرى لتسلم إلى الشرطة الفلسطينية التى ستشكل وفقاً للمادة ٩ أدناه (من الآن فصاعدا الشرطة الفلسطينية) .

٣ ـ لكى تقوم إسرائيل بمسئولياتها عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والنظام العام للإسرائيليين والمستوطنات الإسرائيلية ، ستعيد إسرائيل أثناء الانسحاب نشر قواتها العسكرية الباقية على مناطق الاستيطان الإسرائيلى والمستوطنات الإسرائيلية ومنطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية المبينة على الخريطة رقم ١ ، وفقاً لمواد هذه الاتفاقية . وحسب مواد هذه الاتفاقية فإن إعادة الانتشار ستشكل تنفيذا كاملا للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادىء فيما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط .

٤ ـ لأغراض هذه الاتفاقية قد تضم القوات العسكرية الإسرائيلية شرطة إسرائيلية وغيرها من قوات الأمن الإسرائيلى .

٥ ـ الإسرائيليون بمن فيهم القوات العسكرية يمكنهم الاستمرار فى الاستخدام الحر للطرق فى قطاع غزة ومنطقة أريحا . ويمكن للفلسطينيين الاستخدام الحر للطرق العامة التى تمر فى المستوطنات كما هو مبين فى الملحق ١ .

٦ ـ يتم نشر قوات الشرطة الفلسطينية وتتولى المسئولية عن الأمن العام والأمن الداخلى للفلسطينيين وفقاً لهذه الاتفاقية وملحق رقم ١ .

مادة (٣) نقل السلطة

١ ـ تنقل إسرائيل السلطة كما هو مبين فى هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى سلطة فلسطينية ، المشكلة هنا وفقاً للمادة ٥ من هذه الاتفاقية . باستثناء السلطة التى ستواصل إسرائيل ممارستها كما هو محدد فى هذه الاتفاقية .

٢ ـ فيما يتعلق بنقل السلطة وتوليها فى المجالات المدنية ، تنقل الصلاحيات والمسئوليات ويتم توليها كما هو موضح فى البروتوكول الخاص بالشئون المدنية المرفق كملحق رقم ٢ .

٣ ـ ترتيبات النقل السلس والسلمى للصلاحيات والمسئوليات المتفق عليها مبينة فى الملحق رقم ٢ .

٤ ـ لدى إكمال الانسحاب الإسرائيلى ونقل الصلاحيات والمسئوليات وفقاً للتفاصيل الواردة فى الفقرتين ١و٢ عاليه والملحق رقم ٢ ، تحل الإدارة المدنية فى قطاع غزة ومنطقة أريحا وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية . ولايمنع الانسحاب الحكومة العسكرية من مواصلة ممارسة صلاحياتها ومسئولياتها المحددة فى هذه الاتفاقية .

٥ ـ تقام لجنة تنسيق وتعاون مشتركة للشئون المدنية (CAC) ، ولجنتان مناطقيتان فرعيتان مشتركتان للشئون المدنية لكل من قطاع غزة ومنطقة أريحا على التوالى ، بغية تأمين التنسيق والتعاون فى الشئون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كما هو مفصل فى الملحق رقم٢ .

٦ ـ يجرى توضيع مكاتب السلطة الفلسطينية فى قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى حين افتتاح أعمال المجلس الذى سيتم انتخابه وفقا لإعلان المبادىء .

مادة (٤) هيكل وتكوين السلطة الفلسطينية

١ ـ تتشكل السلطة الفلسطينية من هيئة واحدة من أربعة وعشرين عضوا تقوم بـ ، وتكون مسئولة عن ، كل الصلاحيات التشريعية والمسئوليات التنفيذية المنقولة لها بمقتضى هذه الاتفاقية ، ووفقاً لهذه المادة ، وتكون مسئولة عن ممارسة الوظائف القضائية حسب المادة الرابعة ، الفقرة الفرعية أ ـ ب من هذه الاتفاقية .

٢ ـ تدير السلطة الفلسطينية الدوائر المنقولة لها ، ويمكن أن تقيم فى نطاق ولايتها دوائر أخرى ووحدات إدارية فرعية حسب الضرورة للقيام بمسئولياتها . وتقرر إجراءاتها الداخلية .

٣ ـ تبلغ منظمة التحرير الفلسطينية حكومة إسرائيل بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وبأى تغيير للأعضاء . وتصبح التغييرات فى عضوية السلطة الفلسطينية نافذة بتبادل الخطابات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل .

٤ ـ كل عضو فى السلطة الفلسطينية ينضم إلى وظيفته بعد التعهد بالعمل طبقا لهذه الاتفاقية .

مادة (٥) الولايـة

١ ـ تشمل سلطـة السلطة الفلسطينيـة كل الأمـور التى تقع داخل ولايـاتها الإقليميـة والوظيفيـة والشخصية ، كما يلى :

أ) الولاية الإقليمية تغطى أراضى قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هى محددة فى المادة ١ ، باستثناء مناطق المستوطنات والمنشآت العسكرية .

تشمل الـولايـة الإقلمية الأرض ومـا فى بـاطنهـا والميـاه الإقليمية ، طبقـا لشروط هـذه الاتفاقية .

ب) الولاية الـوظيفية تشمل كل الصلاحيات والمسئوليات كما هى محددة فى هـذه الاتفاقية ، ولاتشمل هــذه الـولايـة العــلاقـات الخارجيــة ، والأمن الـداخلى والنظــام العـام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين ، والأمن الخارجى .

جـ) الولاية الشخصيـة تمتد لكل الأشخاص فى نطاق الولاية القضائيـة الإقليمية المشار إليها أعــلاه ، باستثناء الإسرائيليين ، ما لم يذكر غير ذلك فى هذه الاتفاقية .

٢ ـ السلطة الفلسطينية لها فى نطـاق سلطاتها صلاحيات ومسئوليات تشريعية وتنفيـذية وقضائية ، كما هو مذكور فى هذه الاتفاقية .

٣ ـ أ) إسرائيل لها السلطة على المستوطنات ، ومنطقة المنشآت العسكرية ، والإسرائيليين ، والأمن الخارجى ، والأمن الداخلى والنظام العام للمستوطنـات ، وتلك الصلاحيات والمسئوليات المتفق عليها المحددة فى هذه الاتفاقية .

ب) تمارس إسرائيل سلطاتها عبر حكومتها العسكرية التى ، ولهذه الغاية ، ستستمر فى أن يكون لها الصلاحيـات والمسئوليـات الضرورية التشريعيـة والقضائيـة والتنفيذيـة ، وفقاً للقـانون الدولى . وهـذا الشرط لاينفى تطبيق قانون الأحـوال الشخصية الإسرائيلى على الإسرائيليين كأشخاص .

٤ ـ ممارسة السلطة فيما يتعلق بالمجال الكهرومغناطيسى والمجال الجوى ستكون حسب شروط هذه الاتفاقية .

٥ ـ تخضع شروط هـذه المادة للترتيبات القـانونية المحـددة المفصلة فى البروتـوكول المتعلق بـالأمور القـانونيـة والمرفق كملحق رقم ٣ . ويمكن أن تتفـاوض إسرائيل والسلطـة الفلسطينية حـول المزيد من الترتيبات القانونية .

٦ ـ تتعـاون إسرائيل والسلطة الفلسطينيـة حول أمور تتعلق بـالتعاون القانـونى فى الأمور الجنـائية والمدنية من خـلال اللجنة الفـرعية القانـونية المنبثقـة عن اللجنة المشتركـة للتنسيق والتعاون فى الشئون المدنية (CAC) .

مادة (٦) صلاحيات ومسئوليات السلطة الفلسطينية

١ ـ تطبيقا لشروط هذه الاتفاقية فإن للسلطة الفلسطينية فى إطار ولايتها :

أ) لها صلاحيات تشريعية كما هى مبينة فى المادة ٧ من هذا الاتفاق ، وكذلك صلاحيات تنفيذية .

ب) تدير الشئون العدلية من خلال هيئة قضائية مستقلة .

جـ) يكون لها ضمن صلاحياتها صلاحية تشكيل السياسات والإشراف على تنفيذها وتوظيف العاملين وإقامة الدوائر والسلطات والمؤسسات ورفع الدعاوى وأن ترفع عليها الدعاوى ، وتعقد العقود :

د) سيكون لها من ضمن صلاحياتها صلاحية الاحتفاظ بالسجلات والتسجيلات الخاصة بالسكان وإدارتها ، وإصدار الشهادات والرخص والوثائق .

٢ ـ أ) طبقا لإعلان المبادىء لن يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات ومسئوليات فى مجال العلاقات الخارجية التى تشمل فى إطارها إقامة سفارات فى الخارج وقنصليات أو أنواع أخرى من المفوضيات والمراكز الأجنبية أو السماح بإقامتها فى قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وتعيين هيئات قنصلية ودبلوماسية أو اعتمادها وممارسة الوظائف الدبلوماسية .

ب) بالرغم من شروط هذه الفقرة ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها أن تجرى مفاوضات وتوقع اتفاقات مع الدول أو المنظمات الدولية لصالح السلطة الفلسطينية ، فى الحالات التالية فقط :

١ ــ اتفاقات اقتصادية كما هو مذكور بشكل خاص فى الملحق رقم ٤ من هذه الاتفاقية .

٢ ــ اتفاقات مع البلدان المانحة بغرض تنفيذ ترتيبات لتقديم المعونة للسلطة الفلسطينية .

٣ ـ اتفاقات بغرض تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة فى الملحق ٤ من إعلان المبادىء أو فى الاتفاقات التى تدخل فى إطار المفاوضات المتعددة .

٤ ـ اتفاقات ثقافية وعلمية وتعليمية .

جـ) التعاملات بين السلطة الفلسطينية وممثلى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية ، وكذلك إقامة مكاتب تمثيليةفى قطاع غزة ومنطقة أريحا غير تلك المذكورة فى الفقرة الفرعية ٢ـ أ عاليه ، لغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها فى الفقرة الفرعية ٢ ـ ب عاليه لاتعد علاقات خارجية .

مادة (٧) الصلاحيات التشريعية للسلطة الفلسطينية

١ ـ يكون للسلطة الفلسطينية ـ داخل نطاق ولايتها ـ صلاحية إصدار التشريعات متضمنة القوانين الأساسية والقوانين واللوائح وغيرها من التشريعات .

٢ ـ يتمشى التشريع الصادر عن السلطة الفلسطينية مع مواد هذه الاتفاقية .

٣ ـ تقدم التشريعات الصادرة عن السلطة الفلسطينية إلى لجنة تشريعية فرعية تشكلها اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون فى الشئون المدنية (CAC) (من الآن فصاعدا اللجنة التشريعية الفرعية) وذلك قبل ٣٠ يوما من التاريخ المقرر لسريان التشريعات . وفى أثناء هذه الفترة يمكن لإسرائيل أن تطلب أن تقرر اللجنة التشريعية الفرعية ما إذا كان ذلك التشريع المقترح يتجاوز ولاية السلطة الفلسطينية أو لايتماشى مع مواد هذه الاتفاقية .

٤ ـ عند تسلم الطلب الإسرائيلى تقرر اللجنة التشريعية الفرعية كأمر أولى ، فى وضع التشريع موضع التنفيذ إلى حين صدور قرارها حول حيثيات الأمر .

٥ ـ إذا لم تستطع اللجنة الفرعية التشريعية التوصل إلى قرار بشأن دخول التشريع حيز التنفيذ خلال خمسة عشر يوما ، تحول هذه القضية إلى هيئة مراجعة . تتشكل هيئة للمراجعة هذه من قاضيين ، أو قاضيين متقاعدين من كبار القانونيين (من الآن فصاعدا القضاة) ، واحد من كل جانب ، يعينان من قائمة تضم ثلاثة قضاة مقترحين من كل جانب .

ومن أجل التعجيل بالإجراءات أمام هيئة المراجعة ، يقدم القاضيان الأعلى مرتبة ، واحدا من كل جانب ، قواعد مكتوبة غير رسمية للإجراءات .

٦ ـ التشريع المحول إلى هيئة المراجعة يدخل حيز التنفيذ فقط اذا قررت الهيئة أنه لايتعلق بقضية أمنية تقع فى إطار مسئولية إسرائيل ، وأنه لايهدد بشكل جدى مصالح إسرائيلية مهمة أخرى تحميها هذه الاتفاقية ، وأن دخول التشريع حيز التنفيذ لن يسبب ضررا أو خرابا لايمكن إصلاحه .

٧ ـ تحاول اللجنة التشريعية الفرعية الوصول إلى قرار حول حيثيات الأمر خلال ٣٠ يوما من تاريخ الطلب الإسرائيلى . فاذا لم تكن هذه اللجنة الفرعية قادرة على الوصول إلى مثل هذا القرار خلال فترة الثلاثين يوما هذه يحول الأمر إلى لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشار إليها فى المادة ١٥ أدناه (من الآن فصاعداً لجنة الارتباط) وتعالج لجنة الارتباط هذا الأمر مباشرة وتحاول تسويته خلال ثلاثين يوما .

٨ ـ إذا لم يدخل التشريع حيز التنفيذ وفقاً للفقرتين ٥ أو ٧ عاليه يبقى الوضع على ما هو عليه انتظار لقرار لجنة الارتباط عن حيثيات الأمر ما لم تقرر غير ذلك .

٩ ـ يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها فى قطاع غزة أو منطقة أريحا قبل توقيع هذا الاتفاق ، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقاً لهذه الاتفاقية .

مادة (٨) ترتيبات للنظام العام والأمن

١ ـ من أجل ضمان النظـام العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى قطاع غـزة ومنطقة أريحا ، تشكل السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية كما هو مبين فى المادة ٩ أدناه . وستستمر إسرائيل فى القيام بمسئولية الدفاع ضد التهديـدات الخارجية وتشمل المسئولية عن حماية الحدود المصرية والخط الأردنى . والـدفاع ضد التهـديدات الخارجيـة من البحر ومن الجو، وكـذلك المسئوليـة عن الأمن الشامل للإسرائيليين والمستوطنات ، لغـرض تأمين أمنهم الداخلى والنظام العام لهم ، وسيكون لها كل الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذه المسئولية .

٢ ـ الترتيبات الأمنية المتفق عليها وآليات التنسيق محددة فى الملحق رقم ١

٣ ـ يتـم إنشاء لجنة مشتركـة للتنسيق والتعاون بشـأن أغراض الأمـن المتبادل (من الآن فصـاعدا اللجنة الأمنية المشتركة JSC) ، وكذلك ثلاثـــة مكاتب مشتـركة للتنسيق والتعـاون لمنطقة غزة ومنطقـة خان يـونس ومنطقـــة أريحـــا على التـوالى (من الآن فصاعدا مكـاتب تنسيق المنطقة DCOs) ، كما هو محدد فى الملحق رقم ١

٤ ـ يمكن إعادة النظر فى ترتيبات الأمن المقدمة فى هذا الاتفاق بناء على طلب أى من الطرفين ، وقد تعدل عن طريق اتفاق متبادل من الطرفين ، ترتيبات محددة لإعادة النظر متضمنة فى الملحق١ .

مادة (٩) المديرية العامة لقوى الشرطة الفلسطينية

١ ـ تنشىء السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية ، المديرية العامة لقوى الشرطة الفلسطينية (من الآن فصـاعـدا الشرطـة الفلسطينية) . والـواجبـات والـوظـائف والهيكل والانتشـار والتشكيل للشرطـة الفلسطينيـة مع المواد المتعلقـة بمعـداتها وعمليـاتها ، كلهـا مبينـة فى الملحق رقم ١ مادة٣ . وقواعد التصرف المنظمة لأنشطة الشرطة الفلسطينية محددة فى الملحق رقم ١ مادة ٨ .

٢ ـ فيما عدا الشرطة الفلسطينية المشار إليها فى هذه المادة ، والقوات العسكرية الإسرائيلية ، لاتنشأ أو تعمل أية قوة مسلحة أخرى فى قطاع غزة أو منطقة أريحا .

٣ ـ فيما عدا الأسلحة والـذخائر والمعدات الخاصة بالشرطة الفلسطينيـة الموصوفة فى الملحق رقم ١ مادة ٣ وتلك الخاصة بالقوات العسكريـة الإسرائيلية ، لن يسمح لأى منظمة أو فرد فى قطاع غـزة ومنطقـة أريحا بتصنيع أو بيع أو الحصـول على أو تملك أو استيراد أو إدخـال أى أسلحـة نارية أو ذخائر أو أسلحـة أو مفرقعات أو بارود أو أى معدات من هـذا النوع إلى قطاع غزة أو منطقة أريحا ، ما لم يرد ذلك فى الملحق رقم ١ .

مادة (١٠) المنافذ

الترتيبـات للتنسيق بين إسرائيل والسلطـــة الفلسطينيـة حـول المنـافـذ بين غـزة ومصر وبين أريحا والأردن، وكذلك أى نقاط عبور متفق عليها ، محددة فى الملحق رقم ١ مادة ١٠ .

مادة (١١) ممر آمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

الترتيبات بشأن ممر آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا محددة فى الملحق رقم ١ مادة ٩ .

مادة (١٢) العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

١ ـ ستسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح ، كما ستمتنعان طبقا لذلك عن عمليات التحريض بما فى ذلك الدعاية العدائية ضد كل منهما للآخر ، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير سيتخذ الجانبان الإجراءات القانونية لمنع عمليات التحريض من جانب أية منظمات أو جماعات أو أفراد وذلك فى إطار ولايتيهما .

٢ ـ بدون المساس بالمواد الأخرى من هذه الاتفاقية تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مكافحة الأنشطة الاجرامية التى قد تؤثر على كلا الجانبين ، وتشمل الجرائم المتعلقة بالتجارة غير القانونية فى المخدرات والمواد الطبية الخاصة بالأمراض النفسية ، والتهريب والجرائم ضد الممتلكات بما فى ذلك الجرائم ضد السيارات .

مادة (١٣) العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مبينة فى بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع فى باريس يوم ٢٩ إبريل ١٩٩٤ والملحقات المرفقة به ، وترفق نسخ مصدقة منها كملحق رقم ٤ وتكون محكومة بالبنود ذات العلاقة فى هذا الاتفاق وملحقاته .

مادة (١٤) حقوق الإنسان وحكم القانون

تمارس إسرائيل والسلطة الفلسطينية سلطاتها ومسئولياتها طبقا لهذه الاتفاقية ، مع الأخذ فى الاعتبار الأعراف والمبادىء المقبولة دوليا لحقوق الإنسان وحكم القانون .

مادة (١٥) لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة

١ ـ تضمن لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشكلة وفقاً للمادة ١٠ من بيان إعلان المبادىء التنفيذ السلس لهذه الاتفاقية . وتتعامل مع القضايا التى تتطلب تنسيقا ، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك والنزاعات .

٢ ـ تتكون لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كل طرف . ويمكن أن تضيف فنيين وخبراء آخرين عند الضرورة .

٣ ـ تتبنى لجنة الارتباط أحكامها الإجرائية متضمنة أوقات ومكان أو أماكن اجتماعاتها .

٤ ـ تتوصل لجنة الارتباط لقراراتها بالاتفاقية .

مادة (١٦) الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

١ ـ وفقا للمادة ١٢ من إعلان المبادىء يدعو الطرفان حكومتى الأردن ومصر للمشاركة فى إقامة مزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى ، لدعم التعاون بينهم . وتتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستديمة .

٢ ـ تقرر اللجنة المستديمة بالاتفاق إجراءات السماح بدخول الأشخاص المبعدين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ومعها الإجراءات اللازمة لمنع الاضطراب والإخلال بالنظام .

٣ ـ تتعامل اللجنة المستديمة مع الموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

مادة (١٧) تسوية الخلافات والنزاعات

يحال أى خلاف بشأن تطبيق هذه الاتفاقية إلى آلية التنسيق والتعاون المناسبة المقامة بمقتضى هذه الاتفاقية . وتنطبق بنود المادة ١٥ من إعلان المبادىء على أي خلاف مماثل لم تتم تسويته من خلال آلية تنسيق وارتباط مناسب ، وهى بالتحديد :

١ ـ النزاعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية أو أى اتفاقات تالية متعلقة بالمرحلة الانتقالية ستسوى عن طريق المفاوضات من خلال لجنة الارتباط .

٢ ـ النزاعات التى لايمكن تسويتها عبر المفاوضات يمكن تسويتها بواسطة آلية مصالحة *يتفق عليها الطرفان .

٣ ـ قد يوافق الطرفان على اللجوء إلى التحكيم فى المنازعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية التى لايمكن تسويتها عبر المصالحة ** . ومن أجل هذا ، وبناء على موافقة الطرفين ، ينشىء الطرفان لجنة تحكيم .

مادة (١٨) منع الأعمال العدائية

يتخذ كلا الجانبين الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب والجريمة والأعمال العدائية الموجهة ضد بعضهما وضد الأفراد الذين هم تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم ، وسيتخذان الإجراءات القانونية ضد الجناة . وبالإضافة إلى ذلك سيتخذ الجانب الفلسطينى كل الإجراءات الضرورية لمنع تلك الأعمال العدائية الموجهة ضد المستوطنات والبنية التحتية التى تخدمها ومنطقة المنشآت العسكرية ، وسيتخذ الجانب الإسرائيلى كل الإجراءات الضرورية لمنع مثل تلك الأعمال العدائية الصادرة من المستوطنات والموجهة ضد الفلسطينيين .

---

* ـ المقصود آلية توفيق

** ـ المقصود عبر التوفيق

مادة (١٩) الأشخاص المفقودون

ستتعاون السلطة الفلسطينية مع إسرائيل فى تقديم كل المساعدة الضرورية للقيام بعمليات البحث من جانب إسرائيل داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا عن الإسرائيليين المفقودين ، وكذلك لتقديم المعلومات حول الإسرائيليين المفقودين . وستتعاون إسرائيل مع السلطة الفلسطينية فى البحث عن الفلسطينيين المفقودين وتقديم المعلومات الضرورية حولهم .

مادة (٢٠) إجراءات بناء الثقة

من أجل خلق جو عام إيجابى ومساند يصاحب تنفيذ هذه الاتفاقية ، ولإقامة أساس صلب للثقة المتبادلة والنيات الحسنة ، يوافق الطرفان على القيام بإجراءات بناء الثقة كما هو مفصل فيما يلى :

١ ـ عند التوقيع على هذه الاتفاقية ستطلق إسرائيل سراح ، أو تسلم ، للسلطة الفلسطينية فى خلال فترة خمسة أسابيع ، نحو خمسة آلاف فلسطينى محتجزين أو مسجونين مقيمين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسيكون هؤلاء المطلق سراحهم أحراراً فى العودة إلى منازلهم فى أى مكان فى الضفة الغربية أو قطاع غزة . المسجونون المسلمون للسلطة الفلسطينية ملزمون بالبقاء فى قطاع غزة أو منطقة أريحا لبقية فترة عقوبتهم .

٢ ـ بعد التوقيع على هذه الاتفاقية ، يواصل الطرفان التفاوض لإطلاق سراح مسجونين ومحجوزين إضافيين ، بناء على مبادىء متفق عليها .

٣ ـ سيكون تنفيذ الإجراءات عاليه مرهونا بتحقيق الإجراءات المقررة فى القانون الإسرائيلى لإطلاق سراح أو نقل المحجوزين والمسجونين .

٤ ـ مع تولى السلطة الفلسطينية يلتزم الجانب الفلسطينى بحل مشاكل أولئك الفلسطينيين الذين كانوا على صلة بالسلطة الإسرائيلية . وحتى التوصل إلى حل متفق عليه ، يتعهد الجانب الفلسطينى بعدم ملاحقة أولئك الفلسطينيين أو الإضرار بهم بأى طريقة .

٥ ـ الفلسطينيون من الخارج الذين يعد دخولهم إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا موافقا عليه حسب هذا الاتفاق والذين تنطبق عليهم شروط هذه المادة لن يلاحقوا على المخالفات المرتكبة قبل ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ .

مادة (٢١) الوجود الدولى المؤقت

١ ـ يتفق الطرفان على وجود دولى أو أجنبى مؤقت فى قطاع غزة ومنطقة أريحا ، طبقا لشروط هذه المادة .

٢ ـ الوجود الدولى المؤقت يتكون من ٤٠٠ شخص مؤهلين ، يضمون مراقبين ومدربين وخبراء آخرين من خمس أوست بلدان من البلدان المانحة .

٣ ـ يطلب الطرفان من البلدان المانحة إقامة صندوق خاص لتقديم التمويل اللازم للوجود الدولى المؤقت .

٤ ـ يعمل الوجود الدولى المؤقت لفترة ستة أشهر . ويمكن أن يمدد الوجود الدولى المؤقت هذه الفترة أو يغير مجال عملياته بموافقة مع الطرفين .

٥ ـ يمركز الوجود الدولى المؤقت ويعمل فى المدن والقرى التالية : غزة ، خان يونس، رفح ، دير البلح ، جباليا ، عبسان ، بيت حانون ، أريحا .

٦ ـ إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستوافقان على بروتوكول خاص لتنفيذ هذه المادة بهدف الانتهاء من المفاوضات مع الدول المانحة التى تساهم بالأفراد خلال شهرين .

مادة (٢٢) الحقوق والمسئوليات والالتزامات

١ ـ أ) يشتمل نقل كل الصلاحيات والمسئوليات للسلطة الفلسطينية كما هو مفصل فى الملحق ٢ على جميع الحقوق المتصلة والالتزامات والمسئوليات فيما يتعلق بالأعمال أو الإلغاءات التى حدثت قبل النقل . وستتوقف إسرائيل عن تحمل أى مسئوليات مالية متعلقة بهذه الأعمال أو الإلغاءات وتتحمل السلطة الفلسطينية كل المسئوليات المالية عنها وعن تشغيلها من جانبها .

ب) أى مطالبات مالية ترد فى هذا الشأن ضد إسرائيل ستأتى إلى السلطة الفلسطينية .

جـ) تقدم إسرائيل للسلطة الفلسطينية المعلومات التى لديها بشأن المطالبات المتوقعة والقادمة والتى ترفع أمام أى محكمة أو هيئة قضائية ضد إسرائيل فى هذا الشأن .

د) عندما تحال الإجراءات القانونية فى هذا الشأن حول مطالبة كهذه ستبلغ إسرائيل السلطة الفلسطينية ، وستمكنها من المشاركة فى الدفاع ضد هذه المطالبة وطرح أى حجج من جانبها .

هـ) فى حالة الحكم على إسرائيل بتعويض من أى محكمة أو هيئة قضائية متعلق بمطالبة كهذه تعود السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل لدفع المبلغ الكامل للحكم .

و) دون الإجحاف بما جاء عاليه وحيث تجد محكمة أو هيئة قضائية تنظر فى مطالبة كهذه ، أن المسئولية تقع على موظف أو وكيل يعمل خارج مجال الصلاحيات المحددة له أو لها بشكل غير قانونى أو بإساءة مقصودة ، فإن السلطات الفلسطينية لن تتحمل المسئولية المالية .

٢ ـ نقل السلطة فى ذاته لن يؤثر على الحقوق والمسئوليات والالتزامات لأى شخص أو كيان قانونى قائم فى تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

مادة (٢٣) فقرات نهائية

١ ـ تسرى هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها .

٢ ــ تظل الترتيبات التى ينص عليها هذا الاتفاق سارية حتى يحل محلها كليا أو جزئيا الاتفاق الانتقالى المشار إليه فى إعلان المبادىء أو أى اتفاق آخر بين الطرفين .

٣ ــ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية المشار إليها فى إعلان المبادىء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقيه .

٤ ـ يتفق الطرفان على أنه طوال سريان هذه الاتفاقية يستمر السياج الأمنى الذى أقامته إسرائيل حول قطاع غزة فى مكانه ، ويعتبر الخط الذى يحدده السياج ، كما هو مبين على الخريطة رقم ١ رسمياً لغرض هذه الاتفاقية فقط .

٥ ـ لاشىء فى هذه الاتفاقية يستبق أو يجحف بنتائج المفاوضات حول الاتفاق الانتقالى أو حول الوضع النهائى الذى يمكن التوصل إليه طبقا لإعلان المبادىء ولايعد أى من الطرفين بحكم دخوله هذه الاتفاقية متخليا أو متنازلا عن حقوقه القائمة أو مطالبه أو مواقفه .

٦ ـ ينظر الطرفان للضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واحدة يتم المحافظة على تكاملها خلال الفترة الانتقالية .

٧ ـ يستمر قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء مكمل للضفة الغربية وقطاع غزة ، ولا يتغير وضعهما الاعتبارى فى فترة سريان هذه الاتفاقية . ولايعتبر أى شىء فى هذه الاتفاقية مغيرا لهذا الوضع .

٨ ـ مقدمة هذه الاتفاقية وكافة الملاحق والفهارس والخرائط المرفقة بها تمثل جزءا مكملاً للاتفاقية .

تمت فى القاهرة فى الرابع من مايو / أيار ١٩٩٤

عن	عن
حكومة دولة إسرائيل	منظمة التحرير الفلسطينية

بشهادة

الولايات المتحدة الأمريكية	الفيدرالية الروسية

جمهورية مصر العربية

المراجع

مراجع باللغة العربية

- إدوار سعيد

غزة ـ أريحا : سلام أمريكى (دار المستقبل العربى)

- أرونسون ، جيفرى

سياسة الأمر الواقع فى الضفة الغربية

(مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة التحرير)

- د. أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو

الفكر السياسى الإسرائيلى (دار الشروق للنشر والتوزيع ، بيروت)

- أنتوتى ناتنج

ناصر (مكتبة مدبولى)

- الرئيس أنور السادات

البحث عن الذات (المكتب المصرى الحديث)

- أولبيه ، جان إيفا

لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٥١

(مؤسسة الدراسات الفلسطينية)

- حافظ اسماعيل

أمن مصر القومى فى عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر)

ـ شمعون بيريس
الشرق الأوسط الجديد(دار الجليل ـ عمان)
ـ عاطف السيد
ـ القرارات المصيرية والأسرار الخفية فى الصراع العربى الإسرائيلى
(النهضة المصرية)
ـ من سيناء إلى كامب ديفيد (النهضة المصرية)
ـ عبد العليم محمد
الحكم الذاتى والأراضى الفلسطينية المحتلة
(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)
ـ د . على محافظة
الفكر السياسى فى فلسطين : ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ (مركز الكتب الأردنى)
ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية
فلسطين : تاريخها وقضيتها
ـ د . فادية سراج الدين
المواجهة ، مصر وإسرائيل ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦
(الهيئة المصرية العامة للكتاب)
ـ ماريك هالتر وإريك لوران
مجانين السلام (دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت)
ـ محمد ابراهيم كامل
السلام الضائع فى اتفاقيات كامب ديفيد
(الشركة السعودية للأبحاث والتسويق)
ـ محمد حسنين هيكل
أكتوبر ١٩٧٣ : السلاح والسياسة
(مركز الأهرام للترجمة والنشر)

السلام المحاصر (مؤسسة الدراسات الفلسطينية)
- الفريق محمد فوزى
حرب الثلاث سنوات (دار المستقبل العربى)
- محمود رياض
- أمريكا والعرب (دار المستقبل العربى)
- الأمن القومى العربى بين الإنجاز والفشل (دار المستقبل العربى)
- د . محمود عبد الفضيل
- اتفاق غزة - أريحا : التحديات - المخاطر - التداعيات (دار الطليعة ، بيروت)
- وزارة الدفاع الوطنى اللبنانية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) .
القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى
- وليام كوانت
- أمريكا والعرب وإسرائيل : عشر سنوات حاسمة (دار المعارف)
- كامب ديفيد : السياسة وصنع السلام (المطبوعات الشرقية)
- عملية السلام : الدبلوماسية والنزاع العربى الإسرائيلى منذ ١٩٦٧
(مركز الأهرام للترجمة والنشر)

مراجع باللغة الإنجليزية :

- **Carter , Jimmy**

Keeping Fatih (Bantam Books.) .

- **Dayan , Moshe**

Breakthrough (Weidenfeld and Nicolson - London) .

- **Dinstein , Yoram**

Models of Autonamy (Transaction Books)

- **Elazar , Daniel**

Two Peoples .. One Land (The Jerusalem Center for Public Affairs)

- **Eresh , Alain**

The PLO : The Struggle Within (Zed Books) .

- **Fahmy , Ismail**

Negotiation for Peace in the Middle East (Croom Helm) .

- **Gerson , Allan**

Israel , The West Bank and International Law (Frankcass) .

- **Hadawi , Sami**

Bitter Harvest (The New World Press) .

- **Hannum , Hurst**

Autonomy , Sovreignty and Self - Determination (University of Pennsylvania Press) .

- **Khouri , Fred**

The Arab Israeli Dilemma , Third Edition (Syracuse)

- **Kimche , Jon**

There Could Have Been Peace (The Dial Press)

- **Kissinger , Henry**

Years of Upheavel (Little , Brown and Company) .

- **Laqueur , Walter and Rubin , Barry**

The Israeli Arab Reader (Penguin) .

- **Laqueur , Walter**

- A History of Zionism (Schocken Books).

- **Lesch , Ann Mosely**

Transition of Palestinian Self - Government (Indiana Uniuersity Press)

- **Lukacs , Yehuda**

The Israeli - Palestinian Conflict : a documentary record

(Cambridge University Press) .

- **Mansour , Camille**

The Palestinian - Israeli Peace Negotiations (Institute for Palestine Studies , Washington) .

- **McDowald , David**

Palestine and Israel (Tauris)

- **Meir , Golda**

My Life (A Dell Book)

- **Palumo , Micheal**

Imperial Israel (Bloomsburry)

- **Pappé , Ilan**

The making of the Arab - Israeli Conflict (Tauris) .

- **Quant , William**

- Peace Process (The Brookings Institution) .
- Camp David , Peace Making and Politics (The Brookings Institution) .

- **Zeev Schifs and Yaari Ehud**

Intifada (A Touch Stone Book)

- **Sicherman , Harvey**

Palestinian Self - Government (The Washingtion Institute) .

- **Smith , Charles**

Palestine and the Arab - Israeli Conflict , Second Edition

(St. Martin's Press) .

- **Touval , Saddia**

The Peace Brookers (Princeton University Press)

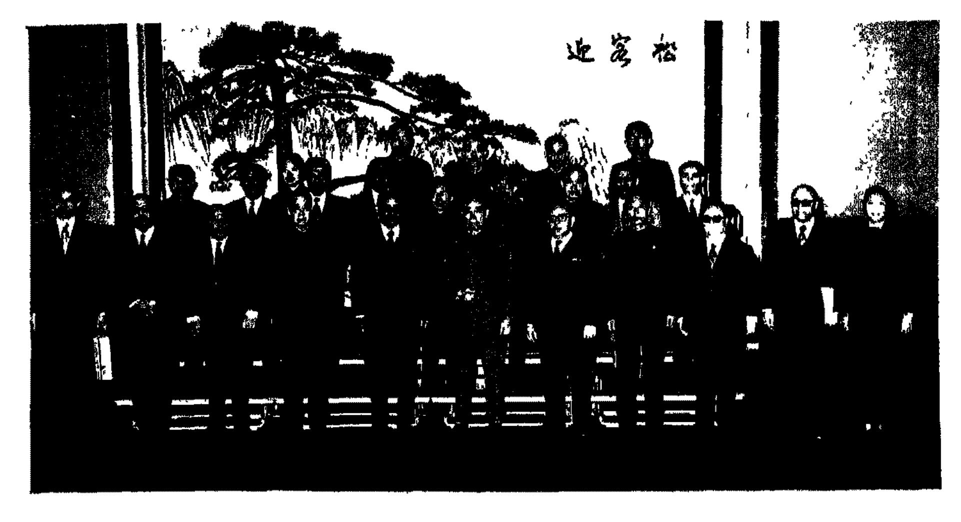
- **Von Glahn , Gerhard**

The Occupation of Enemy Territory

(The University of Minesota Press)



الاجتماع الحاسم بين حافظ اسماعيل وليونيد بريجنيف قبيل حرب أكتوبر



مباحثات محمود رياض مع شوين لاى (بكين ـ مارس ١٩٧٢)



مفاوضات التطبيع المصرية الإسرائيلية فى تل أبيب



حديث عابر بين المؤلف وبابا الفاتيكان حول قضايا الشرق الأوسط



الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون
في واشنجتون يوم توقيع إعلان المبادىء



من اجتماعات الوفد الفلسطينى فى مفاوضات واشنجتون
الدكتور نبيل شعث والدكتورة حنان عشراوى



المؤلف مع الدكتور نبيل شعث كبير المفاوضين الفلسطينيين
فى مفاوضات غزة ـ أريحا



توقيع اتفاقية القوة المتعددة الجنسيات لندن (السفارة الأمريكية) يوليو ١٩٨١



المفاوضات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى (يناير ١٩٨٢)



مفاوضات الحكم الذاتى مع الوفد الإسرائيلى برئاسة ميناحم بيجن



الدكتور حيدر عبد الشافى رئيس وفد المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنجتون مع الدكتور نبيل شعث



مفاوضات غزة-أريحا في طابا (فبراير ١٩٩٤)

رقم الإيداع ١٧١٧ / ٩٥
I.S.B.N 977- 09- 0287 - X

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤

بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

المواجهة والسلام

في الشرق الأوسط

الطريق إلى غزة - أريحا

■ ليس هذا الكتاب مجرد سرد لتطورات النزاع العربي الإسرائيلي ، وإنما هو نظرة شاملة لهذا النزاع منذ بدء تنفيذ المشروع الصهيوني لاستيطان فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها وما أدى إليه من مواجهات دامية في الشرق الأوسط .

■ ويركز الكتاب على المساعي التي بذلت من أجل تسوية النزاع سواء من قبل هيئة الأمم المتحدة أو من الولايات المتحدة وغيرها من الدول .

■ وقد تابع المؤلف تطورات النزاع وجهود التسوية عن قرب بحكم عمله الدبلوماسي بوزارة الخارجية خلال ٣٥ عاما .

■ كما أنه يروى تفاصيل المفاوضات التي شارك فيها ممثلا لوزارة الخارجية المصرية في مباحثات الحكم الذاتي والتطبيع والإنسحاب الإسرائيلي من سيناء ، وتلك التي أسهم فيها باعتباره مستشارا للوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام في واشنطون وبعدها في مفاوضات غزة - أريحا .

■ ويتضمن الكتاب تحليلا لإعلان المبادىء واتفاقية القاهرة والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية ، ويوضح العقبات والصعاب التي تعترض عملية السلام الحالية .



السفير طاهر شاش

■ من مواليد الشرقية في ٣/ ١١/ ١٩٢٩

■ ليسانس الحقوق عام ١٩٥٠

ودبلوم القانون العام

ودبلوم القانون المقارن

■ بدأ حياته العملية وكيلا للنائب العام

■ التحق بالسلك الدبلوماسي المصري عام ١٩٥٤ وعمل بسفارات مصر في سويسرا وإيطاليا والإتحاد السوفيتي وبيرو والنمسا .

■ عمل سفيرا لمصر في ليبيا وفيينا ومندوبا لها لدى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التنمية الصناعية ووكالة غوث اللاجئين في فيينا .

■ شغل منصب رئيس مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورأس العديد من اللجان والمؤتمرات الدولية .

■ عمل مديراً للادارة القانونية بالخارجية المصرية ووكيلا للوزارة ومساعدا لوزير الخارجية .

■ رأس وفد مصر على مستوى الخبراء في مباحثات الحكم الذاتي وعمل مستشارا للوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام .

■ كتب العديد من المقالات وألقى كثيرا من المحاضرات وشارك في ندوات كثيرة عن النزاع العربي الإسرائيلي .